



جامعة بنغازي  
كلية الاقتصاد  
قسم العلوم السياسية

**تأثير التطور الدلالي المتواتر للمفاهيم على الانضباط  
المنهجية في علم السياسة  
مفهوما السيادة والأمن نموذجاً**

**إعداد الطالب  
خالد عبدالله سعيد العريبي**

بكالوريوس علوم سياسية – كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي  
ربيع 2000

**إشراف الأستاذ الدكتور**

**أ.د. عمر إبراهيم العفاس**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية "الماجستير"  
بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي –

2012 ربيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا

عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية (32)

الشكر والتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى أولاً وأخيراً

أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور عمر

إبراهيم العفاس

# الإهداء

إلى والدي الكريمن حفظهما الله وأطال في عمرهما .

وإلى كل أفراد عائلتي .

وإلى كل من قدم لي يد العون في إعداد هذه

الدراسة .

## ملخص الدراسة

تعد هذه الدراسة مقارنة نظرية ومنهجية بالدرجة الأولى، وبذلك فهي محاولة لفهم تأثير التطور الدلالي المتواتر للمفاهيم على الانضباط المنهجي لعلم السياسة، من خلال الأنموذج المتمثل في مفهومي السيادة والأمن. كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل التغيرات التي طرأت ومازالت تطرأ على الدلالات المرتبطة بالكثير من المفاهيم المركزية في علم السياسة، ومن ثم قدرة المفاهيم المتداولة في هذا العلم على تحديدها بشكل دقيق، يعبر عن وحدة المفاهيم في علم السياسة، فالمفهوم نفسه تتبدل دلالاته، عبر فترات قصيرة، على نحو يحول دون اعتبار الفروض التي يرد فيها، فما إن يختبر فرض، حتى تتبدل دلالة بعض مفاهيمه المركزية. لذلك فإن الغاية البعيدة من وراء هذا العمل هي الإسهام، ولو بقدر قليل في إضاءة محتوى المفهوم بالصورة التي تجعل تبيئته وتوطينه في المجال السياسي أكثر إنتاجية، وأكثر قدرة على فك مغلفات كثير من إشكالات البحث السياسي.

من هنا فإن هذه الدراسة تحتوي على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، على النحو التالي:

**المقدمة:** وتتضمن التعريف بالدراسة ومنهجيتها.

**الفصل الأول:** وقد خصص للبحث عن دلالة المفاهيم العلمية، في ثلاثة مباحث هي:-

المبحث الأول: يتناول بالدراسة والتحليل أهمية ثبات دلالة المفهوم، من وجهة نظر منهجية؛ إذ يلزم بداية معرفة ما المقصود بالمفهوم، وكيفية تشكّله، إضافة إلى خصائص المفهوم. كذلك ركز هذا المبحث على أنماط المفاهيم، ومناقشة المفاهيم واللغة، من حيث إن اللغة تهيئ الأرضية التي تقف عليها الدلالات الأولية للمفهوم، وتحديد الملامح الرئيسية لمعاني المفهوم: المعنى الدلالي، المعنى البراجماتي، المعنى السنتاكي.

أما المبحث الثاني فيدرس الكيفية التي تحصل بها المفاهيم على دلالاتها، وذلك من خلال التركيز على التطور في فلسفة العلم، وفقاً لاتجاهين رئيسيين فيها، هما: الوضعية المنطقية، متمثلة في "حلقة فيينا"، التي تستقى أصولها الإبستمولوجية من المذهب الوضعي، وتتمثل مرجعيتها التاريخية في نظريات المعرفة الأمبيريقية، التي طورها فلاسفة القرن الثامن عشر،

التي أثرت بدورها في المدرسة السلوكية في علم السياسة؛ إذ تبني روادها أسس وأفكار الوضعية المنطقية في الدراسات السياسية، من أجل إحراز تقدم باتجاه علم سياسة امبيريقى صرف خال من التأثيرات القيمية، وذلك بالاعتماد على معيارين هما: معيار قابلية التحقق ومعيار قابلية التدليل. وفيما يخص اتجاه ما بعد الوضعية المنطقية، سوف يتم عرض أفكار كل من توماس كون وكارل بوبر، من خلال التطرق إلى النقاط التالية: معيار قابلية الدحض أو التفنيد، التغيير المفاهيمي، الثورة العلمية.

أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة وظيفة المفاهيم الإمبريقية في الربط بين النظرية والواقع: الإشكاليات والحلول، وذلك من خلال فحص وظيفة المفاهيم العلمية في علم السياسة، فهناك أنواع مختلفة من المفاهيم، كل واحد منها له وظيفته الخاصة، وله أيضا فائدة خاصة. وبتحديد أكثر هناك مفاهيم تصنيفية، وأخرى للمقارنة، وثالثة كمية، وكذلك هناك مفاهيم الأساس، ومفاهيم التحليل، ومفاهيم نظرية، إضافة إلى دراسة التعريف الإجرائي، كأداة منهجية لضمان تلبية استحقاق التحقق الامبيريقى.

**أما الفصل الثاني:** فيتم فيه التركيز على النموذج الأول، وهو مفهوم السيادة، حيث يناقش في المبحث الأول الدلالات التقليدية المتداولة لمفهوم السيادة وخصائصها، وكذلك التمييز بين السيادة وغيرها من المفاهيم التي تختلط بمفهوم السيادة، مثل مفهوم السلطة، ومفهوم الاستقلال. ويعرض المبحث الثاني التسارع في تغير دلالات مفهوم السيادة، وذلك من خلال مناقشة مراحل تطوره، التي شملت دلالة السيادة في ظل المفاهيم التيولوجيوسياسية، ومنها: دلالة مفهوم السيادة في الفكر اليوناني، الذي ضم كلا من أرسطو وأفلاطون، كما يركز على دلالة هذا المفهوم في الفكر السياسي الإسلامي. وفيما يتعلق بدلالة مفهوم السيادة في ظل المفاهيم اللاتكنية، نستعرض إسهامات كل من: مكيافيللي، وجان بودان، وتوماس هوبز، وجان لوك، وجان جاك روسو. ثم نتناول مفهوم السيادة في الدولة العصرية، وفي النظام العالمي الجديد، وفي القانون الدولي الحديث، بالإضافة إلى التطورات الحديثة لمفهوم السيادة، من خلال التطرق إلى مفهوم السيادة والتدخل الدولي الإنساني. أما المبحث الثالث، فيتمحور حول أثر سرعة التطور في مفهوم السيادة على انضباطية دراستها منهجياً، وذلك من خلال التطرق

إلى انعكاس التطورات الدولية الجديدة على التغيير في دلالة مفهوم السيادة، وذلك لتعدد الأطر والأدبيات الوصفية حول التحولات الدولية الجديدة التي من أهمها:

أثر العولمة على التحول في دلالة مفهوم السيادة، ثورة المعلومات وانعكاسها على التحول في دلالة مفهوم السيادة، وأخيراً مفهوم السيادة في الواقع المعاصر.

**أما الفصل الثالث:** فيتناول مفهوم الأمن ودلالاته، فيركز المبحث الأول على الدلالة التقليدية لمفهوم الأمن، من خلال التطرق إلى السياقات النظرية لمفهوم الأمن، والتحول في المفهوم، وتأثير هذا التحول على جوهر الأمن. ويتناول المبحث الثاني التسارع في تغيير دلالات الأمن؛ من خلال بحث طبيعة التطورات التي طرأت على مفهوم الأمن، وتتبع مراحلها على خارطة المنظومة المفاهيمية، ومن ثم سيركز هذا المبحث على دراسة تطور دلالة مفهوم الأمن من منظور عقلاني تفسيري، يشتمل على اتجاهين لمفهوم الأمن هما: الأمن من المنظور الواقعي، والأمن من المنظور الليبرالي، وكذلك دلالة مفهوم الأمن من منظور تكويني - تأملي؛ إذ يشتمل بطبيعة الحال على اتجاهين لمفهوم الأمن هما: الأمن من المنظور البنائي، والأمن من منظور النقدية الاجتماعية. كما يدرس هذا المبحث في جانب من جوانبه التطور في دلالة مفهوم الأمن من منظور ما بعد الحداثة. ويركز المبحث الثاني كذلك على دلالة مفهوم الأمن من منظور توسعي، بالإضافة إلى دراسة التحولات المفتاحية لمفهوم الأمن الإنساني، وكذلك نشأة الأمن الإنساني ومراحل تطوره وفواعله.

وأخيراً يأتي المبحث الثالث ليناقد أثر التسارع في تغيير دلالات مفهوم الأمن على انضباطية دراسته منهجياً، وذلك من خلال دراسة التحولات في مفهوم الأمن على مستوى القيم والإدراك والفاعلين، ومحاولة البحث عن إطار مفاهيمي أكثر انضباطاً، والحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن، والبحث عن النموذج الابستمولوجي البديل للأمن الإنساني.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى بلورة مجموعة من الاستنتاجات لفهم التحولات والتغييرات في المعاني الدلالية التي تطرأ على المفاهيم المركزية في علم السياسة، والتي بسببها ينذر الانضباط الدلالي للمفاهيم المستخدمة في علم السياسة.

## محتويات الدراسة

رقم  
الصفحة

العنوان

أ	..... الآية
ب	..... الشكر والتقدير
ج	..... الإهداء
د	..... ملخص الدراسة
ز	..... محتويات الدراسة
و	..... فهرس الجداول والأشكال
1	..... مقدمة الدراسة
16	..... الفصل الأول: دلالة المفاهيم العلمية
17	..... مقدمة الفصل الأول
18	..... المبحث الأول : أهمية ثبات دلالة المفهوم من وجهة نظر منهجية
43	..... المبحث الثاني : كيفية حصول المفاهيم على دلالاتها
65	..... المبحث الثالث: وظيفة المفاهيم الإمبريقية في الربط بين النظرية والواقع الإشكاليات والحلول
81	..... الخلاصة
83	..... الفصل الثاني : مفهوم السيادة ودلالاته
84	..... مقدمة الفصل الثاني
86	..... المبحث الأول : الدلالة التقليدية لمفهوم السيادة
97	..... المبحث الثاني: التسارع في تغير دلالات مفهوم السيادة
130	..... المبحث الثالث: أثر سرعة التطور في مفهوم السيادة على انضباطية دراستها منهجياً
146	..... الخلاصة



149	الفصل الثالث: مفهوم الأمن ودلالاته
150	مقدمة الفصل الثالث
153	المبحث الأول: الدلالة التقليدية لمفهوم الأمن
162	المبحث الثاني: التسارع في تغير دلالات مفهوم الأمن
198	المبحث الثالث: أثر التسارع في تغير دلالات مفهوم الأمن على انضباطية دراسته منهجياً
212	الخلاصة
213	الخاتمة ونتائج الدراسة
217	قائمة المراجع

## محتويات الدراسة

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية الكريمة .....
ب	الشكر والتقدير.....
ج	الإهداء .....
	ملخص الدراسة .....
د	محتويات الدراسة.....
و	فهرس الجداول والأشكال .....
1	مقدمة الدراسة.....
15	<b>الفصل الأول : دلالة المفاهيم العلمية.....</b>
16	مقدمة الفصل الأول.....
17	المبحث الأول: أهمية ثبات دلالة المفهوم من وجهة نظر منهجية.....
40	المبحث الثاني: كيفية حصول المفاهيم على دلالاتها.....
59	المبحث الثالث وظيفة المفاهيم الإمبيريقية في الربط بين النظرية والواقع الإشكاليات والحلول.....
74	الخلاصة .....
76	<b>الفصل الثاني : مفهوم السيادة ودلالاته .....</b>
77	مقدمة الفصل الثاني.....

79	المبحث الأول : الدلالة التقليدية لمفهوم السيادة.....
89	المبحث الثاني: التسارع في تغير دلالات مفهوم السيادة.....
120	المبحث الثالث: أثر سرعة التطور في مفهوم السيادة على انضباطية دراستها منهجياً.....
135	الخلاصة.....
138	<b>الفصل الثالث: مفهوم الأمن ودلالاته.....</b>
139	مقدمة الفصل الثالث.....
142	المبحث الأول: الدلالة التقليدية لمفهوم الأمن.....
151	المبحث الثاني: التسارع في تغير دلالات مفهوم الأمن.....
185	المبحث الثالث: أثر التسارع في تغير دلالات مفهوم الأمن على انضباطية دراسته منهجياً.....
198	الخلاصة.....
199	<b>الخاتمة ونتائج الدراسة.....</b>
203	قائمة المراجع.....

## فهارس الجداول والأشكال

### أولاً: فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
182	توسع مفهوم الأمن أفقياً وعمودياً	-1
209	المقارنة بين مقاربتى الواقعية والأمن الإنساني في دراسة الأمن	-2
211	مقارنة نظرية الأمن الإنساني مع النظريات الأخرى	-3

### ثانياً: فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
191	التعريفات الراجحة للأمن الإنساني والعلاقة بينها	-1

## المقدمة

يواجه البحث العلمي في علم السياسة، مثله مثل غيره من فروع العلوم الاجتماعية الأخرى، إشكالية واضحة في تحديد المفاهيم التي يستخدمها العلماء المنتمون إلى هذا الحقل. فصعوبة تحديد المفهوم تقف عائقاً أمام علماء السياسة، أثناء متابعة مبادئ المنهجية العلمية. وحتى يكون محتوى هذه الدراسة واضحاً منذ البداية، لا بد من الإشارة إلى أن بناء أركان البحث العلمي يتطلب تكويناً للمفاهيم، ثم تشكيلاً للتعميمات (العلاقات بين المفاهيم)، ثم بناء نظريات (مجموعة مترابطة من التعميمات)، وأخيراً، وهو الهدف الأساسي للعلم، استخدام ما يتم الوصول إليه، عبر العمليات السابقة، من قوانين ونظريات، في وظيفة التفسير والتنبؤ بالظواهر السياسية<sup>(1)</sup>. كل ذلك يعنى أن قدرة أي باحث على أداء وظيفة العلم الأساسية (التفسير والتنبؤ) رهينة تحديده مفاهيم موضوع دراسته.

في هذا السياق يرى (جراهام كينلوك Graham kinloch) أن أساس بناء النظرية واختبارها في نسق منظم من الخطوات المرتبة بصورة تصاعدية، يعد سابقها مؤثراً في لاحقها أو محدداً له، هو وجود نموذج معرفي (Paradigm)، تتأسس عليه مسلماتها، ويمثل إطارها ومحيطها، أو ما يطلق عليه ما وراء النظرية (Metatheory)، وذلك مثل النموذج المعرفي التطوري أو الصراع، إضافة إلى بناء مفاهيمي واضح ومحدد، متنسق مع النموذج المعرفي ونابع منه، ووجود نمط من العلاقات المنطقية بين هذه المفاهيم محدد الأنواع، تكون فيه علاقات بديهية حقيقية أو افتراضية، وتكون إيجابية أو سلبية؛ هذه المفاهيم والمقولات المتعلقة بالعلاقات تحتاج إلى تعريفات إجرائية في شكل متغيرات، يحتوي كل منها على العديد من المؤشرات، التي تتطلب منهجية إمبريقية لاختبار العلاقات المفترضة، وتحليل المعلومات، سواء باستخدام التحليل الكيفي أو الكمي، وأخيراً التفسير، ثم التقويم على ضوء الفعالية والقدرة على التنبؤ.

إن محور وظائف النظرية هو كونها مرشداً للبحث، ومعيناً في الوصول إلى أقرب نقطة من الحقيقة. وفي سبيل ذلك تقوم النظرية بوظيفة أساسية هي التعريف: سواء التعريف بالحقل موضوع الدراسة، وتحديد أبعاده والوحدات المكونة له، بمعنى تحديد انطولوجيا (Ontology) الحقل، من حيث طبيعته وكيونته ووجوده، أو التعريف بالمفاهيم المفتاحية، لا على سبيل

---

(1) Alan C. Isaak, **Scope and Methods of Political Science**, (Belmont: Wadsworth/ Thomson Learning, 2000), p.71.

إعطاء تسمية معينة لها، وإنما إعادة وضعها في إطار ما يعرف بالجغرافية المفاهيمية، أو تأسيس نمط علاقات جديد بين المفاهيم، يعيد ترتيب أوزانها وأدوارها، ومن ثم مضمونها<sup>(1)</sup>. وقد كان لظهور المدرسة الوضعية المنطقية (جماعة فيينا)، في عام 1929، أثرٌ واضحٌ في جنوح الدراسات السياسية نحو تقديم معرفة قائمة على التجربة والملاحظة الإمبريقية؛ إذ شهدت عشرينيات القرن العشرين وبدايات الثلاثينيات ازدهار التراث الإمبريقي في فلسفة العلوم، على يد مجموعة من الفلاسفة، وعلماء الرياضيات والعلماء الآخرين (بمن فيهم بعض العلماء الاجتماعيين) في جامعة فيينا. ويمكن القول إن تراث الوضعية المنطقية، أو الفلسفة الوضعية لتلك الجماعة، قد أثر تأثيراً واضحاً في العالم الناطق باللغة الإنجليزية في ذلك الوقت بشكل خاص. وكانت فلسفة العلوم الجديدة هذه تمثل، من بعض النواحي المهمة، استجابة للثورة التي شهدتها العلوم الطبيعية أوائل القرن العشرين. وكان لب ذلك المشروع الفكري يتمثل في ربط دعاوى المعرفة العلمية ربطاً وثيقاً بتقارير الملاحظة (العلمية) التي كان يعتقد أنها فوق كل الشكوك من جهة، وفي ضرورة التخلص من كافة العناصر الفكرية التأميلية الميتافيزيقية، التي لا يمكن إقامة الدليل عليها، وإقصائها عن ميدان العلم المتميز من جهة أخرى. وقد كان هذا الرأي، في صورته المتطرفة، يرفض حتى المعلومات الإمبريقية التي لا يمكن التذليل عليها إمبريقياً، ويستنكر منحها مكانة الكلام المفيد ذي المعني، وهو الرأي الذي يسمى أحياناً نزع التحقق<sup>(2)</sup>.

هكذا بدأت النظرة إلى وحدة العلم، والتجريبية الحديثة، والفلسفة التحليلية مرتكزة على النقاط التالية<sup>(3)</sup>:

1. أن المهمة الفلسفية هي تحليل لما يقول العلماء، بمعنى أن الفلسفة خادمة للعلم، تحلل مفاهيمه المركزية، وتسوغ مصادراته، وتبين قدرة نهجه على تحقيق أهدافه، وليست تفكيراً تأملياً، ينتهي بالفيلسوف إلى نتائج يصف بها الكون وماضيه.

---

(1) نصر محمد عارف، *ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج- النظرية- المنهج*، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص ص 73، 74.

(2) جوردون مارشال، *موسوعة علم الاجتماع*، المجلد الأول، "ترجمة"، محمد الجوهري وآخرون، (القاهرة: المجلس الاعلي للثقافة المشروع القومي للترجمة، 2007)، ص 494.

(3) [www.tarya.net/SpSections/ViewSection.aspx?SeclD=39&artId=168](http://www.tarya.net/SpSections/ViewSection.aspx?SeclD=39&artId=168)

2. حذف الميتافيزيقيا من مجال الكلام المشروع، لأن تحليل عباراتها الرئيسة تحليلاً منطقياً قد بين أنها عبارات لا معنى لها، أي أنها ليست ذات مدلول قابل للتحقق الإمبيريقى، حتى يصح وصفها بالصواب والخطأ.

3. الاتفاق على نظرية ديفيد هيوم (David Hume) في تحليل السببية تحليلاً يجعل العلاقة بين السبب والمسبب علاقة ارتباط في التجربة، لا علاقة ضرورة عقلية أنطولوجية (Ontologic) (واقعية).

4. اتفاق الوضعيين المنطقيين جميعاً على أن القضايا الرياضية وقضايا المنطق الصورية تحصيل حاصل، لا تضيف للعلم الخارجي علماً جديداً، فالقضية الرياضية  $4=2+2$  ما هي إلا تكرار لحقيقة واحدة برمزين مختلفين، فالأحكام الرياضية لا تضيف محاميلها إلى ما تقره مواضيعها شيئاً.

ويطرح الوضعيون المنطقيون مسألة غاية في الأهمية بالنسبة للنشاط العلمي، تتعلق باللغة، فبالنسبة للباحث يجب أن تكون كل المعارف قابلة للتصنيف في لغة سليمة واحدة للعلم، وفوق كل ذلك ضرورة قيام مشروع إعادة البناء العقلاني، الذي يستعاض فيه عن مفاهيم اللغة العادية المتداولة بأخرى أكثر دقة وسلامة من الناحية اللغوية. وقد أظهرت الوضعية تعهداً بوحدة العلم، وتطويراً للغة مشتركة، تمكن من التعبير بدقة عن المقترحات العلمية<sup>(1)</sup>.

وهكذا استعانت الوضعية باللغة وعلاقتها بالعالم الخارجي. ولا يقصد هنا لغة الحياة اليومية فحسب، ولكن اللغات العلمية أيضاً. وهذا أمر يجعل الاتجاه التجريبي أو الاختباري في العلوم الاجتماعية قريب الصلة بالعلوم التجريبية والنظريات العلمية، وذلك عن طريق إيجاد صيغ مختلفة، تربط عالم المعطيات الحسية بالنظريات العلمية، وما تحتوى من مفاهيم تجريبية. وبذلك تحقق هذه التجريبية هدف الفلسفة والعلم في وحدة العلوم التجريبية<sup>(2)</sup>.

خلاصة القول، كما يقول أحد المختصين، أنه لا يمكننا الوثوق في التعميمات التي نجريها حول العالم الخارجي، إلا إذا صيغت واختُبرت من خلال الخبرة العملية، بعيداً عن الأحكام الشخصية الخاصة. هنا يتم إدراك أهمية اللغة (دقة المفاهيم) والملاحظة، والعلاقات المنطقية،

---

الوضعية المنطقية "جماعة فيينا" ويكيبيديا الموسوعة الحرة <http://Wikipedia>, the free encyclopedia (1)  
(2) ماجد محمد حسن، "الوضعية المنطقية أو التجريبية المنطقية"، الحوار المتمدن، العدد 950، (2004).  
<http://www.rezgar.com>

والقابلية للاختبار، التي تمثل كلها الأساس المشترك للتحليل والبحث العلمي، سواء بالنسبة للعلماء الطبيعيين أم الاجتماعيين<sup>(1)</sup>.

وكما أشرنا آنفاً، يواجه المتخصصون في علم السياسة قضية الانضباطية المنهجية، التي يفترض أنها السبيل الوحيد للمتخصصين في هذا المجال لممارسة النشاط العلمي. هذه الإشكالية تتعلق بتحديد المفاهيم بشكل دقيق، يعبر عن وحدة هذا العلم، فليس ثمة شيء يعوق علماً نامياً عن تطبيق القواعد العامة للمنهجية أكثر من استخدام أتباعه مفاهيم مهجورة، غير قابلة للملاحظة والاختبار<sup>(2)</sup>. ولتوضيح ما تقدم نتوقف أمام نموذج محدد من المفاهيم التي يجري تداولها بكثير من التواتر في السنوات القليلة الماضية، باعتبار أنها مفاهيم مطابقة لمعطيات محددة، هما مفهوم السيادة والأمن.

معروف أن مما يعيق ممارسة النشاط العلمي في حقل السياسة عدم ثبات وتحديد العديد من المفاهيم المركزية، مثل القوة والسيادة والأمن والإرادة.. الخ، على الرغم من نجاح علمائه في تطوير أساليب التعريفات الإجرائية، كما أن هناك تغيرات تطراً في الدلالات المرتبطة بالكثير من المفاهيم المتداولة في علم السياسة. لأجل ذلك سنتناول هذه الدراسة العلاقة بين هذا الأمر وما تقتضيه انضباطية النشاط العلمي، من خلال استخدام مفهومي السيادة والأمن نموذجين. فمن المعروف أن للمفهوم الأول تعريفات متعددة، وأن مفهوم الأمن مبهم يصعب تحديد ماهيته وتوضيح أبعاده بشكل ثابت ومستقر، فهناك الأمن الوطني، وما يشهده من تغيرات عميقة، تنتوع من البعد العسكري للدولة، وصولاً إلى المتطلبات المادية والمعنوية والروحية للمواطن. وهناك الأمن الدولي، وما يشهده من تنوع على أصعدة الغذاء والسلاح الفتاك والبيئة.. الخ. كما أن العديد من المفاهيم السياسية، مثل مفهوم القوة والعنف والأمن، أصبحت تشهد تحولاً جذرياً، ولم تعد ترتبط بالمفهوم التقليدي للأمن، فالأمن الوطني يتجسد في حفظ أمن الدولة والمجتمع والفرد في ظروف التهديدات الداخلية والخارجية، والسياسات الأمنية أصبحت مرتبطة بمراقبة التدفقات عبر الوطنية<sup>(3)</sup>.

---

(3) محمد زاهي المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994)، ص 58-60.

(1) Alaan Isaak, Scope and Methods of Political Science, **op. cit.**, P. 72.

(2) العماد حسن تور كمان، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرون، (دمشق: الأولى للنشر والتوزيع، 2004)، ص 16.



أما من حيث تطور المفاهيم، مثل قوة الدولة، ومصالحة الدولة الوطنية، فقد تأثرت هي الأخرى بالمتغيرات الجديدة، فلم تعد قوة الدولة تشير إلى قوتها العسكرية فحسب، بل إلى قدرتها الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية. وهذا ما يجعل الأمن مفهوماً شاملاً، لا يقتصر تهديده على وجود خطر عسكري خارجي، كما لا تتوقف حمايته على مجرد زيادة القدرات العسكرية للدولة، كما كان شائعاً في النظرة التقليدية للمفهوم<sup>(1)</sup>. وفي الواقع ليس ثمة إشكالية منهجية في أن تكون هناك أنواع مختلفة من السيادة أو من الأمن، فالإشكالية (موضع البحث) أن المفهوم نفسه تتبدل دلالاته، عبر فترات قصيرة، على نحو يحول دون اختبار الفروض التي يرد فيها، فما أن يختبر فرض، حتى تتبدل دلالة بعض مفاهيمه المركزية.

بالإضافة إلى صعوبة البحث في المفاهيم السياسية، بحكم ارتباطها بالإشكالات التاريخية والسياسية الواقعية، حيث تتجه المفاهيم لبلورة المواقف والاختبارات، داخل جدليات التاريخ الحي، لذلك لا نستطيع نفي النتائج التي يمكن أن تؤدي إليها عمليات التفكير في هذه المفاهيم، لذلك فإن الغاية البعيدة من وراء هذا العمل هي المساهمة، ولو بقدر قليل، في إضاءة محتوى المفهوم بالصورة التي تجعل تبيئته وتوطينه في المجال السياسي أكثر إنتاجية، وأكثر قدرة على فك مغلفات كثيرة من إشكالات البحث السياسي<sup>(2)</sup>.

### مراجعة أدبيات الدراسة:

من خلال تفحص الكتب والمقالات والمجلات العلمية المحكمة وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، يتضح أن هناك ندرة في الدراسات المتعلقة بموضوع الدراسة باللغة العربية، نشير إلى أهمها على هذا النحو:

1. Alan C. Isaak, : *Scope and Methods of Political Science*, (Chapter, (Belmont: Wadsworth/Thomson Learning, 2000).

تناولت هذه الدراسة المفاهيم واللغة وكيفية صياغة المفهوم العلمي في علم السياسة ووظيفته، من خلال وضع المفهوم في محيط اللغة، كما أشارت إلى أن هناك أنواعاً مختلفة

---

(3) تأمر كامل الخازجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ( عمان: دار مجدلاي الأولى للنشر، 2005)، ص ص، 320-322.

(1) كمال عبد اللطيف، التفكير في العلمانية إعادة بناء المجال السياسي في الفكر العربي، (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2007)، ص ص 12، 13.

من الكلمات، وعدداً من الطرق الخاصة بتصنيفها، وهي كلمات منطقية وأخرى وصفية. واهتمت هذه الدراسة بالكلمة الوصفية الكلية أو المفهوم، وأكدت أن المفاهيم تحتاج إلى الصياغة، وأن على العلماء أن يجتهدوا لأداء مهمة تطويرها، لإعانتهم على وصف نطاق الظواهر التي تدخل ضمن اهتماماتهم. ولهذا السبب أكدت الدراسة أن صياغة المفاهيم أمر مهم، فليس ثمة شيء يعوق علماً نامياً جديداً أكثر من مجموعة المفاهيم المهجورة، وغير القابلة للتطبيق، والغامضة. وتشير الدراسة إلى أن تطور العلم يحتم التفكير في طرق أخرى للتعريف، لوصف وتفسير نطاق واسع من الظواهر ذات العلاقة بعلم السياسة.

2 . دراسة محمد زاهي بشير المغربي، في كتابه قراءات في السياسة المقارنة (بنغازي: منشورات جامعة قارونس، 1994).

تناولت هذه الدراسة في فصلها الأول الأصول الابدستمولوجية للاتجاهات الفكرية في السياسة المقارنة، وأكدت وجود ثلاثة اتجاهات أو مدارس فكرية مختلفة في وجهات نظرها حول طبيعة البحث السياسي وغاياته وأهدافه ومناهجه هي: المدرسة التقليدية، السلوكية، ما بعد السلوكية. وأشارت الدراسة إلى أن تحليل مفهوم الوضعية المنطقية للغة ومعناها وأهميتها له مضامين واضحة وبسيطة، ومهمة في الوقت نفسه، سواء للباحثين في العلم الطبيعي، أو الباحثين في السلوك الإنساني.

وأكدت هذه الدراسة أن الملاحظة واللغة الدقيقة (دقة المفاهيم) والعلاقات المنطقية والقابلية للاختبار تمثل الأساس المشترك للتحليل والبحث العلمي. وعلى هذا الأساس صاغ الوضعيون المنطقيون منهجاً علمياً يمكن تطبيقه على كل أشكال البحث والمعرفة وأنواعها، هو المنهج الافتراضي الاستنباطي، الذي يذهب إلى أن تفسير أية ظاهرة، طبيعية كانت أم إنسانية، إنما يتم عبر قوانين طبيعية، يمكن التحقق منها إمبريقياً، ومجموعة من الظروف المصاحبة، حيث تقوم علاقة استلزام منطقي (Logical Impicaton) (\*)

---

(\*) الاستلزام المنطقي: فئة القضايا (أو الإقرارات، أو الجمل) تستلزم منطقياً قضية، إذا كانت الأخيرة تنتج ضرورة (منطقياً، استنباطياً) عن الأولى، أي عندما يكون البرهان المكون من الأولى بوصفها مقدمات والثانية بوصفها نتيجة استنباطاً سليماً. غير أن هذا المعيار موضع جدل. يماهي المعيار التقليدي بين الاستلزام المنطقي والاستلزام بمعناه الدقيق وليس هناك برهان يتخذ تلك الصورة يجمع بين مقدمات صادقة ونتيجة باطلة. وفقاً لهذا، بحث بعض المناطق عن معيار بديل، لتجنب المفارقات وبشكل أكثر عمومية لأسر الحدس الذي يقر وجوب أن "تتعلق" الفئة

بين القوانين والظروف المصاحبة من جهة، ووصف الظاهرة المراد تفسيرها من جهة أخرى، أي أن كل الفرضيات العلمية تعبر عن علاقات منطقية واضحة بين ظواهر يمكن ملاحظتها، وأن هذه الفرضيات يمكن اختبارها على أرض الواقع، وبعد ذلك يتم قبولها، أو تعديلها، أو رفضها.

**3. دراسة عبد الباسط عثمان على مادي، في كتابه: نقد الخطاب ما بعد الوضعي: دراسة نقدية للاشترطات المعرفية عند توماس كون وكارل بوبر (سرت: مجلس الثقافة العام، 2008).**

تناولت هذه الدراسة البحث في الحقل الابستمولوجي، أي دراسة الاشتراطات المعرفية التي طرحها التصور ما بعد الوضعي، وركزت على التحليل المنطقي والتحليل اللغوي. وقد تبنى الوضعيون التحليل اللغوي لمعالجة الإشكاليات والمآزق المعرفية والمنهجية التي تعاني منها اللغة العادية، كمشكلة التعدد الدلالي للألفاظ، إلى جانب إشكالية انعدام الآلية التي يحدد بمقتضاها المحتوى المعرفي للعبارات والألفاظ.

وأكدت الدراسة أن اللغة العادية تعاني من إشكاليات أخرى سببها الاستخدامات المتعددة والمتنوعة لألفاظها، ما يترتب عليه تعدد معاني الألفاظ ودلالاتها بتعدد الاستعمالات التي تخضع لها، فالإشكالية الأساسية تكمن في أن دلالات اللفظ الواحد متقاربة، ولذلك سعى الوضعيون إلى وضع آلية تمكنهم من التفرقة بين العبارات اللغوية ذات المعنى والعبارات الخالية من المعنى.

وأشارت الدراسة إلى أن الوضعية استمدت معيارها من الفلسفة التجريبية الكلاسيكية، من نظرية المعنى عند هيوم، التي ربطت معنى الكلمة بقابليتها للتحقق، وهي بذلك تقابل النزعة العقلية التي ربطت معنى الكلمة بمعاني عقلية موجودة في العقل ومستقلة عن الواقع.

**4. Nicholas J. Wheeler and Ken Booth, "The Security Dilemma", in John Baylis and N. J. Rengger(eds.), Dilemmas of World Politics: International Issues in a Changing World (New York: Oxford University Press, 1992).**

تعد هذه المقالة من أهم المقالات التي كتبت عن معضلة الأمن، على الرغم من أنها لم تواكب التطورات الدرامية الهائلة التي شهدتها العلاقات الدولية طوال العقد الماضي، وأشير

---

بشكل ما بما تستلزمه منطقياً، للمزيد انظر: تدهوندرتش، دليل أكسفورد للفلسفة، ترجمة نجيب الحصادي ( دار الطباعة في جامعة أكسفورد 2003) ص1111، وانظر: نجيب الحصادي، جدلية الأنا- الأخر، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1996)، ص 155.

إليها ضمن أدبيات هذه الدراسة بسبب تركيزها على الجانب التعريفي، والاجتهاد في تحديد المفهوم، وتوضيح تأثير تسارع الدلالات على تحديد مفهوم الأمن. لقد أشار الباحثان في المقدمة إلى أن "معضلة الأمن" هي جوهر معضلات السياسة الدولية، فهي تذهب مباشرة إلى قلب النظرية والتطبيق في تلك السياسة. لأجل ذلك فإن سؤالاً حول الفلسفة والسياسة لا بد أن يطرح، وأن يجاب عليه جزئياً على الأقل، عند النظر في معضلة الأمن، وإمكان أن تكون مخففة أو يمكن تجاوزها، وما إذا كانت معاناتها تواجهه على نحو بسيط أو تراجيدي (Traedy)(\*).

وتذهب هذه الدراسة إلى أن كلمة معضلة تشير إلى حالة أسوأ من الحالة التي تشير إليها كلمة مشكلة. إن المشكلة في العلاقات الدولية تشير إلى الحالة التي تتضمن جزأين أو أكثر يصعب التعامل معها أو اجتيازها، أما المعضلة فتطرح درجة مختلفة من الصعوبة، فهي الحالة التي تتطلب اختيارات بين جزأين أو أكثر، تستوي جميعها في أنها غير مرغوب فيها (التساوي في عدم الرغبة). وفي هذا المشهد تبدو المعضلة معبرة عن حالة عدم التلاؤم مع وجود أي حل مرضٍ. على نطاق واسع يعد مفهوم الأمن مفهوماً مبهماً؛ إذ يشير إلى الحرية الموضوعية والذاتية، من تهديدات الأفراد والجماعات، فأقصى اهتمام للنظرية السياسية - على سبيل المثال - يكمن في التحرر من تهديد الحرب، كما أن الحيلة الأمنية تدرك تقليدياً كوظيفة أولى تضطلع بها الحكومات.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن معضلة الأمن أمر خلافي، وأنها أكثر تعقيداً مما تظهره النظرة الأولى لهذا المفهوم، وهي تظهر مشكلات التعريف والاستخدام ووجهات نظر فلسفية حول أهميتها وإمكانية اجتيازها.

**5. دراسة غراهام اليسون: في كتابه "أثر العولمة في الأمن القومي والعالمي"، في جوزيف س. ناي، وجون د. دوناويو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، "ترجمة" محمد شريف الطرح، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002).**

تقترح الدراسة "مجاز الشبكة"، فمن ناحية الاشتقاق اللغوي، الشبكات عبارة عن توسيع فكري لموضوع بسيط يدعى الشبكة؛ إذ يمكن تطبيق مجاز الشبكة على المفاهيم التي تتغير

---

(\* **تراجيديا:** الفكر الفلسفي في الدراما التراجيدية يقدم التراجيديا نفسها. لقد وجد أفلاطون التراجيديا مناقضة للفلسفة، كونها تغذي جزءاً لا عقلانياً من النفس، يستمتع بتوكيد الانفعالات العنيفة. اعتبر أرسطو التراجيديا تمثيلاً لحقائق كلية، توظف شفقتنا وخوفنا بطريقة مفيدة. أشهر الرؤى المتأخرة هي تلك التي ذهب إليها نيتشه. عنده تقوم التراجيديا بتوحيد تبصر مرعب في قابلية الفرد للتدمير. للمزيد انظر: تدهوندرتش، دليل أكسفورد للفلسفة، ترجمة نجيب الحصادي، مرجع سبق ذكره ص 257.

بسبب قيام ثورة علمية. يتم الخلاص من بعض الأسلاك التي تتشابه في عقدة بعينها، كما تتم إعادة توجيه بعضها الآخر، في حين تضاف أسلاك جديدة. هكذا يحتفظ المفهوم ببعض خصائصه القديمة، فثمة أسلاك قديمة تظل باقية. لكن هذا المفهوم يفقد بعضاً من علاقاته القديمة، ويشارك في علاقات جديدة، بحيث نحصل على شكل جديد لمفهوم قديم.

كما تطرح الدراسة قضايا الأمن التقليدية، التي تشتمل على الحرب والسلام. أما أجندة الأمن الجديدة فتشتمل على قضايا برزت مع التطور التقني، مثل "النتائج البيئية لطرق الإنتاج، أو إسهامات تكنولوجيا حيوية لتقديم أسلحة الدمار الشامل. وأشارت الدراسة إلى تعريف الأمن العالمي، الذي أثبت أنه دليل دائم، "يتزايد تعريف الأمم لأمنها، ليس بالأشكال التقليدية لقواتها العسكرية، واقتصادها النشط، واستقرار الحكم فيها فقط، بل بشروط أخرى، كقدراتها التي كانت في الماضي أقل مركزية، كموايد الطاقة والعلم والتكنولوجيا والغذاء والمصادر الطبيعية. ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن اعتبار أداء المجتمع الاقتصادي وقاعدته التكنولوجية هي البنية التحتية للقوة العسكرية، يحتم على الدول أن تسعى إلى تطوير قدراتها العسكرية بما يكفي لتأكيد بقائها واستقلالها، كي تتماشى مع التدفق العالمي للتقنيات المتفوقة.

#### - تحديد مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الجوهري الذي لا يزال يشغل معظم المتخصصين في علم السياسة، المتعلق بالكيفية التي تمكنهم من بناء أسس وقواعد للتحقق السياسي العلمي. تبدأ مراحل العملية العلمية بصياغة المفاهيم، ثم صياغة التعميمات (العلاقة بين المفاهيم)، وبناء النظريات (مجموعة تعميمات ذات علاقات متبادلة)، وأخيراً، وهي الوظيفة الأساسية للعلم، استخدام القوانين والنظريات من أجل تفسير الظواهر السياسية والتنبؤ بها.

وما دام العلم يبدأ بصياغة المفاهيم، فيجوز القول إن العلم لا يمكن أن يحقق تقدماً، ما لم يخط إيجابياً تجاه صياغة المفاهيم التي يستخدمها بشكل محدد. هذا الأمر يتطلب، في واقع الأمر، وجود لغة علمية لممارسة عملية الوصف السابقة للتفسير أو التحليل. ومن هنا فعلى المزاولين للنشاط العلمي أن يجتهدوا لتطوير مفاهيم تعينهم على وصف نطاق الظواهر التي تدخل ضمن اهتماماتهم. وفي هذا الشأن يواجه المتخصصون في مجال الدراسات السياسية إشكالية تتعلق بعدم الدقة وعوز الثبات في تحديد المفاهيم المستخدمة في هذا الحقل، وهو أمر يؤثر بلا شك في علمية ما يقدمونه من أنشطة بحثية، كما يؤثر على مستوى التعميمات، ومن ثم النظريات التي يصلون إليها. ولا يستطيع المرء أن ينكر الجهود الجديرة بالاعتبار التي قدمتها كثير من المدارس الأكاديمية لتعريف المفاهيم، سواء عن طريق التصنيف اللغوي أم على صعيد التعريفات الإجرائية. ومع ذلك فإن التغييرات الدرامية، ولا سيما في مجال

العلاقات الدولية، تظهر سرعة في تغير دلالات كثير من المفاهيم، ومعوقات تزيد من النقص الذي تعانيه الأعمال البحثية في هذا المجال.

### - فرضية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للتحقق من فرضية ارتباطية مفادها:

### يؤثر التطور الدلالي المتواتر للمفاهيم على الانضباط المنهجي في علم السياسة

### المفاهيم الأساسية المستخدمة في الدراسة:-

تستخدم الدراسة جملة من المفاهيم للإشارة إلى معاني ودلالات محددة هي التالية:

### - التطور الدلالي:-

يقصد به الانتقال في المفهوم من المعنى القديم إلى معانٍ أخرى جديدة.

### - التطور الدلالي المتواتر:-

يقصد به سرعة تغير المفهوم، من المعنى القديم إلى معانٍ أخرى جديدة، وفي فترات أو مدد

زمنية وجيزة.

### - البحث العلمي:-

استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق وقواعد عامة يمكن التحقق منها مستقبلاً، وكذلك هو تطبيق فعلي لخطوات المنهج العلمي في مجال تخصصي بعينه.

### - منهج البحث العلمي:-

هو مجموعة من الخطوات العامة التي يتعين على كل عالم اتخاذها، في محاولته تحقيق غايات

العلم (التفسير والتنبؤ)، وتتسم بكونها أنجع السبل المتاحة في تحقيق هذه الغايات<sup>(1)</sup>.

### - انضباطية المنهج العلمي:-

نقصد بها في هذه الدراسة الالتزام بكل متطلبات الخطوات المهمة التي يتعين على العالم

اتخاذها في محاولته تحقيق غايات العلم (التفسير والتنبؤ)، ومن أهمها تحديد المفهوم.

- النموذج:- هو عبارة عن صورة نظرية ومبسطة لما هو موجود في الواقع، أي أنه عبارة عن

بناء مشابه للواقع.

- المفهوم:- يعبر المفهوم عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع دون أن يعبر

عن واقعة أو شيئاً بعينه، أي هو عبارة عن تجريد للواقع<sup>(2)</sup>.

- المدخل:- طريقة محددة ذات طابع نظري، يستخدمها الباحث أثناء دراسته لظاهرة ما<sup>(1)</sup>.

(1) نجيب الحصادي، مهارات البحث العلمي، (العين:الإمارات العربية المتحدة، 2005)، ص118.

(2) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم - المناهج - الاقتراعات - الأدوات، (القاهرة: بيت الحكمة

للإعلام والنشر والتوزيع، 1996)، ص 15.

## - أهمية الدراسة:-

تتمثل أهمية هذا البحث في دراسة الانزياح الدلالي للمفاهيم، ومدى تأثيره على الانضباط المنهجي في علم السياسة، وذلك من خلال تشخيص الآليات المختلفة التي يجري التركيز عليها في إحداث المؤثرات؛ إذ لا تتبع قيمة تحديد المفاهيم من التقاليد الراسخة في مجال البحث العلمي فقط، ولكن أيضاً من جهة أن تحديد المفاهيم هو تحديد للأرضية التي يقف عليها الدارس، وتأطير للرؤية المنهجية التي تحكم تحليله وأدواته، وهو، أولاً وأخيراً، ضمان للتواصل المنضبط، ما دامت المفاهيم والمصطلحات "عرفاً خاصاً" بين قوم مخصوصين. ولا معنى لهذه الخصوصية، إن لم يكن الدارسون، داخل حقل معرفي معين، على وعى تام بمفاهيمهم وأدواتهم ومناهجهم.

## - الهدف من الدراسة:

- توضيح أهمية الدراسات الفلسفية لعلم السياسة.
- بيان ارتهان علمية الأبحاث السياسية بحد أدنى من ثبات دلالات مفاهيمها المركزية.
- محاولة طرح حل للإشكالية المنهجية التي يثيرها تطور الدلالات السياسية المتواتر لعلمية الأبحاث السياسية.

## - مداخل الدراسة:

سيتم التحقق من فرضية الدراسة باستخدام:

## - المدخل التوفيقي:-

يتسم المدخل التوفيقي، الذي يعد من أحدث المداخل الفكرية في إطار علم السياسة، بالتركيز على أهمية التوفيق بين الجانبين الوصفي والتحليلي في دراسة الظواهر السياسية، وضرورة تطوير علماء السياسة نظريات كلية ومتوسطة وجزئية، إلى جانب الاهتمام بالجوانب ذات الصلة بالبحث العلمي، في إطار علم السياسة، مثل الشرح والتعميم والقياس والدقة والتنبؤ.<sup>(2)</sup>

## - مدخل الوضعية المنطقية:-

يقوم هذا المدخل على التحليل المنطقي للعبارات والمفاهيم العلمية، وتكريس منطق التبرير السكوني، وتأكيد أن نمو المعرفة العلمية عملية تراكمية متصلة متدفقة بسلاسة؛ إذ

---

(3) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002)، ص 378.

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، مرجع سبق ذكره، ص 95، 96.

تؤدي الوقائع الإمبريقية التي تكتشفها عمليات الملاحظة والتجريب إلى الجديد، وتلزم بتقنيح الفروض أو تعديلها، فتضاف إلى معرفتنا المتنامية بالعالم. كما أن هذا المدخل يقوم بدور كبير في توطيد أسس النظرية العلمية، وأهمية وقيمة التحليلات المنطقية للقضايا والمفاهيم العلمية<sup>(1)</sup>.

#### - مدخل ما بعد الوضعية المنطقية :-

في هذا السياق ظهرت نظرية توماس كون في فلسفة العلم، وهي تؤكد أن التطور الدلالي المتسارع، الذي يطرأ على المفاهيم العلمية، يحول دون مقارنة النظريات العلمية، ويمكن أصحاب كل نظرية من التشبث بنظرتهم. وهذا وفق المعيار الوضعي سلوك غير عقلاني، يشكك في علمية النشاط، غير أن توماس كون يحذ ذلك، ويراه سلوكاً وجيهاً، بل إن العلم لا يتطور ولا يحقق ما يحقق من انجازات إلا عبر أساليب من ضمنها هذا التطور الدلالي<sup>(2)</sup>.

#### - صعوبات الدراسة :

من الصعوبات التي واجهها الباحث: حداثة الدراسة، وقلة المراجع باللغة العربية حولها، وعدم إتقان الباحث اللغة الإنجليزية، ما صعب عليه الحصول على المعلومات حول الدراسة بتلك اللغة.

#### - وسائل جمع البيانات والمعلومات :-

سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على تقنيات البحث التالية:- التقارير والكتب والدوريات والموسوعات السياسية والدراسات العلمية، وهي من المصادر الثانوية للدراسة. بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية المخصصة على شبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

#### - منهجية الدراسة :-

إذا كانت القاعدة المنهجية ترى أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد طبيعة المنهج، وأن إجرائية الوسيلة ينبغي أن تكون متناسبة مع خصوصية الموضوع، فسيكون المنهج التحليلي هو الأنسب لبلوغ الهدف، والإجابة على عناصر الإشكالية، بالتلازم كذلك مع إجرائية النقد<sup>(3)</sup>؛

---

(2) يمني طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين الأصول، الحصاد، الأفق المستقبلية، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، العدد، 264، 2000)، ص381.

(3) المرجع السابق، ص 382.

(1) عبد الرزاق بلعقروز، نيتشه ومهمة الفلسفة قلب تراتب القيم والتأويل الجمالي للحياة، (الجزائر: منشورات الاختلاف، 2010)، ص17.



إذ تعد عملية التحليل (analysis) من العمليات العقلية والميثودولوجية الأساسية التي تستند إليها العلوم جميعاً، كما أن عملية التحليل، من وجهة النظر الابستمولوجية، تقوم بتحليل العناصر والأجزاء التي تربط بينها شبكة علاقات، تكشف من خلالها عن طبيعة الكل في أجزائه، وعن أهمية كل عنصر، وسياقاته المختلفة، وامتداداته، وإلى أي حد يمكن أن تتشكل الرؤية الابستمولوجية من خلاله، أو في تكامله مع عنصر آخر. هذا البعد يشكل المنظور العقلاني للتحليل، أما من وجهة النظر الميثودولوجية فإن التعرف على المكونات أو العناصر التي ينتهي إليها التحليل، يتيح توظيفها منهجياً، داخل الإطار النظري للميثودولوجيا المستخدمة، ويجعل منها منطلقاً، إما للميثودولوجيا الخاصة المتعلقة بكل علم على حدة، أو الميثودولوجيا العامة التي تنظر للعلوم جميعاً<sup>(1)</sup>.

## - محتويات الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، على النحو التالي:

**المقدمة :** وتتضمن التعريف بالدراسة ومنهجيتها.

**الفصل الأول:** وقد خصص للبحث عن دلالة المفاهيم العلمية، في ثلاثة مباحث هي:-

المبحث الأول: يتناول بالدراسة والتحليل أهمية ثبات دلالة المفهوم من وجهة نظر منهجية، فيناقش المفاهيم واللغة، من حيث إن اللغة تهيب الأرضية التي تقف عليها الدلالات الأولية للمفهوم، ثم يحدد الملامح الرئيسة لمعاني المفهوم: المعنى الدلالي، المعنى البراجماتي، المعنى السنتاكي.

المبحث الثاني: يدرس الكيفية التي تحصل بها المفاهيم على دلالاتها، وذلك عبر التركيز على التطور في فلسفة العلم، من خلال مناقشة اتجاهين رئيسيين فيها هما: الوضعية المنطقية، متمثلة في "حلقة فيينا"، التي تستقى أصولها الابستمولوجية من المذهب الوضعي، وتتمثل مرجعيتها التاريخية في نظريات المعرفة الإمبريقية، التي طورها فلاسفة القرن الثامن عشر، التي أثرت بدورها في المدرسة السلوكية في علم السياسة؛ إذ تبنى روادها أسس وأفكار الوضعية المنطقية في الدراسات السياسية، من أجل أحرار تقدم باتجاه علم سياسة إمبريقي

---

(2) محمد ثابت الفندی وآخرون، رؤية حديثة في مناهج العلوم، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004)، ص 383 - 384.

صرف خال من التأثيرات القيمية، وذلك بالاعتماد على معيارين هما: معيار قابلية التحقق ومعيار قابلية التدليل. وفيما يخص اتجاه ما بعد الوضعية المنطقية، سنحاول عرض أفكار كل من توماس كون وكارل بوبر، من خلال التطرق إلى النقاط التالية: معيار قابلية الدحض أو التفنيد، التغير المفاهيمي، الثورة العلمية.

المبحث الثالث: يدرس وظيفة المفاهيم الإمبريقية في الربط بين النظرية والواقع: الإشكاليات والحلول، وذلك من خلال دراسة وظيفة المفاهيم العلمية في علم السياسة، ومفاهيم الأساس، ومفاهيم التحليل، إضافة إلى دراسة التعريف الإجرائي، كأداة منهجية لضمان تلبية استحقاق التحقق الإمبريقي.

**الفصل الثاني:** يتم فيه التركيز على النموذج الأول، وهو مفهوم السيادة، فيناقش في المبحث الأول الدلالة التقليدية لمفهوم السيادة وخصائصها، وكذلك التمييز بين السيادة وغيرها من المفاهيم التي تختلط بها، مثل مفهوم السلطة. ومفهوم الاستقلال. ويتعرض المبحث الثاني إلى التسارع في تغير دلالات مفهوم السيادة، وذلك من خلال مناقشة مراحل تطوره، التي شملت، دلالة السيادة في ظل المفاهيم التيولوجيوسياسية، ومنها: دلالة مفهوم السيادة في الفكر اليوناني، الذي ضم كلا من أفلاطون وأرسطو، كما يركز على دلالة هذا المفهوم في الفكر الإسلامي. وفيما يتعلق بدلالة مفهوم السيادة في ظل المفاهيم اللاتينية، نستعرض إسهامات كل من: مكيافيللي، جان بودان، توماس هوبز، جان لوك، جان جاك روسو. ثم نتناول مفهوم السيادة في الدولة العصرية، وفي النظام العالمي الجديد.

**الفصل الثالث:** يتناول مفهوم الأمن ودلالاته، فيركز المبحث الأول على الدلالة التقليدية لمفهوم الأمن، ويتناول المبحث الثاني التسارع في تغير دلالات مفهوم الأمن.

يتطلب البحث في طبيعة التطورات التي طرأت على مفهوم الأمن، وتتبع مراحلها على خريطة المنظومة المفاهيمية، دراسة تطور دلالة مفهوم الأمن من منظور عقلائي تفسيري، يشتمل على اتجاهين لمفهوم الأمن هما: الأمن من المنظور الواقعي، والأمن من المنظور الليبرالي، وكذلك دلالة مفهوم الأمن من منظور تكويني - تأملي، يشتمل على اتجاهين لمفهوم الأمن هما، الأمن من المنظور البنائي والأمن من منظور النقدية الاجتماعية. كما يدرس هذا المبحث في جانب من جوانبه التطور في دلالة مفهوم الأمن من منظور ما بعد الحداثة، وأخيرا يركز المبحث الثاني على دلالة مفهوم الأمن من منظور توسعي، بالإضافة إلى دراسة التحولات المفتاحية لمفهوم الأمن الإنساني وكذلك نشأة الأمن الإنساني ومراحل تطوره وفواعله.

المبحث الثالث يناقش أثر التسارع في تغيير دلالات مفهوم الأمن على انضباطية دراسته منهجياً، وذلك من خلال دراسة التحولات في مفهوم الأمن على مستوى القيم والإدراك والفاعلين، ومحاولة البحث عن إطار مفاهيمي أكثر انضباطاً، والحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن، والبحث عن النموذج الاستمولوجي البديل للأمن الإنساني.

## **الفصل الأول**

### **دلالة المفاهيم العلمية**

**تمهيد:**

**المبحث الأول: أهمية ثبات الدلالة من وجهة نظر منهجية.**

**المبحث الثاني: كيفية حصول المفاهيم على دلالاتها.**

**المبحث الثالث: وظيفة المفاهيم الإمبريقية في الرباط بين النظرية والواقع: الإشكاليات والحلول.**

**الخلاصة.**

## **الفصل الأول: دلالة المفاهيم العلمية**

**تمهيد:**

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة إلى إن لفظة المفهوم (Concept) تعنى، فيما هو متفق عليه في فلسفة العلم، تصوراً ذهنياً لواقع معين. وفلسفة العلم هي تلك الدراسات التي تعنى بالقضايا العامة للمعرفة الإنسانية. وبصرف النظر عن طبيعة المادة المستهدفة، فإن فلسفة العلم تعنى بقضايا مناهج البحث في مستواها التجريدي الصرف، كقضايا فلسفية بحثية، وهي لذلك تمثل قضايا عامة مشتركة لمناهج شتى فروع المعرفة، ومن ثم فهي من العلوم جميعاً، طبيعية كانت أم اجتماعية، بمثابة الجذع المشترك أو علم العلوم، فهي تعنى بقضايا عملية المعرفة، التي تتمثل بصفة أصلية في قضايا طبيعة العلاقة بين طرفي هذه العملية وهما: "الكائن المتفكر" و "المادة المستهدفة"، من ناحية، وفي مسائل إجراءات هذه العملية من ناحية

أخرى<sup>(1)</sup>. ومن الضروري البدء بتوضيح أن المفاهيم يمكن دراستها من زوايا متنوعة، وبطرائق ومناهج متعددة؛ إذ يمكن دراستها من منظور لغوي أو نفسي أو فلسفي<sup>(2)</sup>. هذه الدراسة ستحاول البحث في المفاهيم من زاوية فلسفة العلم، ولا سيما من الناحيتين الدلالية والمعرفية (الابستمولوجية) (Epistemology)<sup>(\*)</sup>.

فمن الناحية الدلالية تركز الدراسة على (دراسة التغيير في معني المفهوم)، فالدراسات الدلالية تعد فرعاً من فروع علم اللغة ولم يقتصر البحث فيها عند علماء اللغة فحسب، بل تناولها العلماء على مختلف التخصصات، فعلم الدلالة الذي عرفه بعضهم بأنه دراسة المعنى، وسماه بعضهم نظرية المعنى، وأطلق عليه البعض الآخر علم معاني الألفاظ، وآخرون عرفوه بالمبحث اللغوي الذي يهتم بمعجمية لغة ما، إلا أن الآراء (جلها) تجمع على أنه دراسة المعنى، وذلك لأن المعنى يعكس الصورة الذهنية التي يقابلها اللفظ أو الرمز أو الإشارة، ومنه دلالة اللفظ على المعنى الحقيقي والمجازي، ودلالة القول على فكر المتكلم ودلالة اللافتات المنصوبة على جوانب الطرق لتحديد اتجاه السير، ودلالة السكوت على الإقرار<sup>(3)</sup>. أن ما يهمننا في الدراسات الدلالية هو ظاهرة التطور الدلالي لمعنى المفهوم، لذلك سوف ينصب الجهد الرئيس في هذا الفصل من الدراسة على دلالة المفاهيم العلمية وذلك من خلال مباحث ثلاث هي:

## المبحث الأول: أهمية ثبات دلالة المفهوم من وجهة نظر منهجية

- (1) عادل فتحي ثابت عبدالحافظ، النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص 24.
- (2) صلاح إسماعيل، "دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية"، مجلة إسلامية المعرفة، العدد الثامن، 1997، ص ص، 10-11.
- (\*) (الابستمولوجيا: نظرية المعرفة) يأتي هذا المصطلح من الكلمة اليونانية "ابستيمى" وتعنى المعرفة، وهي دراسة الاعتقادات التي نذهب إليها. بوجه أكثر عمومية، نبدأ بما يمكن أن نسميه بموافقنا المعرفية، وتشتمل المواقف المعرفية على الاعتقادات. وفي بعد آخر تشتمل على ميولنا شطر مختلف الاستراتيجيات والمناهج التي نوظفها في تشكيل المزيد من المعتقدات، ولتنقيح السابق منها، فضلاً عن إنتاج تلك الاستراتيجيات والمناهج. من خلال بحث معياري وإمبيريسي في المعرفة بوصفها نشاطاً اجتماعياً. كما اقترح كون وبوبر نظريتين ابستمولوجيتين مختلفتين، تجعل العلم ينظم، على التوالي، مجتمعاً مغلقاً ومجتمعاً مفتوحاً.
- للمزيد انظر: ستيف فولر، كون ضد بوبر خبايا النزاع حول روح العلم، "ترجمة"، نجيب الحصادي، تحرير: جون ترني، (نيويورك: منشورات جامعة كولومبيا، 2004)، ص 133. وكذلك انظر: مارتن غريفيش ووتيرى اوكلان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 456.
- (1) نور الهدى لوشن، علم الدلالة دراسة وتطبيقاً، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1995)، ص 23.

يلزم بداية معرفة ما المقصود بالمفهوم، وكيفية تشكيله، إضافة إلى خصائص المفهوم من حيث التجريد والتعميم والأبعاد والمرونة. كذلك يركز هذا المبحث على أنماط المفاهيم، ومناقشة المفاهيم واللغة، من حيث إن اللغة تهيئ الأرضية التي تقف عليها الدلالات الأولية للمفهوم، وتحديد الملامح الرئيسية لمعاني المفهوم: المعنى الدلالي، المعنى البراجماتي، المعنى السنطائي.

## أولاً: ما المقصود بالمفهوم (Concept):-

يعد المفهوم أداة ذهنية يستعان بها في فهم وتفسير الواقع السياسي وظواهره على صورة معينة، كما أن المفهوم ليس هو تسمية لمادة البحث ولا وصفاً لها، وإنما هو مجرد تصور لهذه المادة على صورة معينة. وبعبارة أخرى فإن المفهوم ليس هو الظاهرة السياسية محل البحث بعينها، وإنما هو تلك الألفاظ التي نعبر بها عن الظواهر السياسية التي تتقاسمها الخصائص المشتركة<sup>(1)</sup>. فالمفاهيم ليست ظواهر في حد ذاتها، ولكنها بناءات منطقية وتجريدات للموضوعات التي ترمز إليها. كما تفيد المفاهيم في بناء النظريات، ومن ثم في التفسيرات والتنبؤات. فالمفاهيم إذن تشكل جزءاً أساسياً من النظرية، فهي تحدد شكل ومحتوى النظريات<sup>(2)</sup>.

إن المفهوم هو فكرة محددة في عقولنا، تساعدنا على الفهم، والمفهوم مجرد تصور لم يثبت صحته، ولكنه قابل للتنقية والتنقيح، ليصبح أكثر تحديداً ووضوحاً<sup>(3)</sup>، فهو إذن أي وحدة للتفكير يعبر عنها بكلمة أو مصطلح أو رمز. ويرجع كل مفهوم لكلمة أو مصطلح، ولكن ليست كل كلمة بمفردها مفهوم. والكلمة تظل واحدة، ولكن المفهوم قد يصبح عند استخدامه متعدد المعاني، وإن كان يرجع في الأصل إلى كلمة واحدة. وتصبح الكلمة مفهوماً عندما تجتمع فيها كل المعاني والخبرات التاريخية والاجتماعية، التي فيها ومن أجلها تستعمل هذه الكلمة، فالمفاهيم مزج بين معان متعددة. وإذا كان لكل كلمة دال ومدلول منفصلان، فإنهما يجتمعان معاً في المفهوم. وقد يجتمع فيه أكثر من مدلول يعبر عنها بأكثر من كلمة، فأى

---

(2) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم - المناهج - الاقترابات - الأدوات، مرجع سبق ذكره، ص 77.

(3) عبد الله عامر الهاملي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، (بنغازي: منشورات جامعة قارون، 1994)، ص 30-31.

(1) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة - مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية، بدون دار نشر، وبدون تاريخ نشر، ص 429.

مفهوم لا بد أن يكون واضحاً، ولكن هذا لا يمنع أن يكون متعدد المعاني والكلمات. والمفاهيم هي أيضاً رموز تعبر عن أفكار أو ظواهر، تجمعها خصائص مشتركة، وليست هي الظواهر ذاتها، فالمفاهيم هي التصورات والتجريدات لأوصاف هذه الظواهر، والمفهوم لفظ عام، يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع<sup>(1)</sup>.

إن الواقع لا يكشف للباحث، في أغلب الأحيان، إلا وجهاً واحداً للظاهرة. ولذا فإن الباحث من أجل تحديد بعض العناصر، عليه أن يتصور فرضية لما لا يراه. والمفهوم، بصفته أداة، لا يقدم نقطة انطلاق فحسب، بل أيضاً وسيلة للتعين، عبر تجريد وتصور ما لا يدرك مباشرة. أي أن الباحث ينتقل بالمفهوم من المحسوس إلى التجريد (Abstraion)؛ حيث يغطي المفهوم طائفة من محسوسات ذات خواص مشتركة، بصرف النظر عن الخصائص الذاتية لكل حالة منها<sup>(2)</sup>. كما أن عملية تجميع العناصر المشتركة هي التي تمثل خاصية التجريد والتعميم، اللذين يشكلان وسيلتي تكوين المفاهيم. ومع تقدم العلم، يمكن للمفاهيم أن تتطور وأن ترتبط بنظريات، وأن تتوصل إلى تطبيقات جديدة. ينتج المفهوم عن سلسلة من الملاحظات، ثم يمكن بعد ذلك بالاستنتاج التنبؤ بمشكلات ونتائج أخرى للوقائع التي يعممها.

أن المفاهيم العلمية تختلف عن الوقائع العلمية في أنها نتاج علمي، يغلب فيه جانب العنصر العقلي على جانب المعطيات الحسية. غير أن هذا الجانب العقلي يتفاوت تدرج ظهوره في المفاهيم العلمية بتفاوت مراحل تطور العلم ومنهجه. ولهذا ليس لنا أن نطلب دائماً من المفاهيم أن تتطابق مع الخبرة الحسية. وصدق المفاهيم ليس هو صدق التطابق مع الخبرة الحسية صدقاً مطلقاً، بل هو صدق يقبل الزيادة والنقصان، لأن التعبير عن حقيقته لا يكون بالاختيار بين طرفي الصدق والكذب، بل بدرجة ملاءمته لتحقيق مهمته الغائية.

على هذا الوجه تتطور دلالة المفاهيم العلمية في تعبيرها عن معطيات الواقع، فهي، كما يقول ريتشبنج (Reichenbach)، ذات طابع تعريفي، ينطوي على قدر من التعسف، فبتغيير التعريفات، تنشأ نسقات متعددة، تقدم لغات مختلفة. وبذلك لا تعد المفاهيم نفي للحقيقة، بل هي تشير فقط إلى أن الحقيقة يمكن أن تصاغ بطرق متعددة، ولغات مختلفة، بواسطة التصورات،

---

(2) عادل فتحي ثابت عبدا لحافظ، النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل

عالم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(3) المرجع السابق، ص 25.

وفق الغاية التي تراد من صياغتها، ووفقاً للمرحلة التي تطورت إليها المعرفة العلمية، فإذا كانت المفاهيم العلمية محددة باللغة التي تصاغ بها، فهي لغة لها طرائقها الخاصة في الاختزال، وليس لها وجود موضوعي مستقل خارج تلك الطرائق الاختزالية، وصياغة المفاهيم العلمية ليست نهاية المطاف، بل تعنى دوماً أن تشرع في عمليات التجريب والاختيار، للتصحيح والتعديل والتقويم، التي هي نفسها السعي والبحث الإبداعي الخلاق عن الحقيقة<sup>(1)</sup>.

ثمة عدة مفاهيم سياسية جديدة، كانت قد ظهرت مع بداية الحداثة الأوروبية، وما رافقها من انقلابات في الفكر والمجتمع، تعبر عن العلاقات السياسية الجديدة، وتصورها تجريبياً، وما أسفرت عنه من تغير وتحولات، تمهد الأساس الفكري لسيادتها مستقبلاً. من جهة أخرى، سوف تؤدي التحولات المعاصرة المرافقة لمتغيرات هذا العصر إلى نوع من القطيعة المعرفية (Epistemological Break)<sup>(\*)</sup> في مجال الفكر السياسي، مع باراداييم

(Paradigm) (\*) الحداثة "التقليدية"، الذي ساد دون معارضة حتى وقت قريب؛ ذلك الباراداييم الذي يدور حول مفاهيم سياسية ولدت وترعرعت ونضجت في مرحلة التحولات الأوروبية الكبرى، خلال القرون الماضية، وكان هو ذاته قطيعة معرفية مع الباراداييم القروسطي. مفاهيم سياسية كثيرة سوف يعاد النظر في مضمونها، بناء على التحولات المعاصرة، لأنها أصبحت ببساطة لا تعبر عن "واقع الحال"، ومن ثم لا تشكل أساساً نظرياً لفهم تحولات هذا الواقع. ولعل من هذه المفاهيم: مفهوم السيادة، ومفهوم الإرادة، ومفهوم

---

(1) صلاح قنصوة، فلسفة العلم، (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1981)، ص ص 185-190 .

(\*) القطيعة المعرفية: أو الانفصال المعرفي، ويرد هذا المفهوم عند غاستون باشلا، مؤداه أن المعرفة ليست تراكمية، فالنظريات والاكتشافات العلمية ليست استمراراً للسابقة، بل هناك انفصال أو انقطاع بين القديم والجديد، فالجديد من النظريات يتجاوز القديم، والتغييرات التي تحدث في المفهوم وتكون جذرية أحياناً هي التي تميز طبيعة المحاولة العلمية، وبالتالي فالجديد في العلم يكون ثورياً.

للمزيد انظر: جون ليشته، خمسون مفكراً أساسياً معاصراً من البنيوية إلى ما بعد الحداثة، "ت" فانتن البستاني، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص 523.

(\*) الباراداييم: يعنى عند توماس كون "مجموعة القوانين والتقنيات والأدوات المرتبطة بنظرية علمية والمسترشدة بها، والتي بها يمارس الباحثون عملهم، ويديرون نشاطاتهم.

للمزيد انظر: توماس س. كون، بنية الثورات العلمية، "ترجمة": حيدر حاج إسماعيل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، 2007)، ص 341.



الأمن<sup>(1)</sup>. أحيانا تتغير المفردات بتغير الحساسيات السياسية، كما في حالة "الدول المتخلفة"، التي كان يتحدث عنها علماء الاقتصاد في الخمسينيات والستينيات، أصبحت في السبعينيات تسمى "الدول غير المتقدمة"، ثم أصبحت تعرف في الثمانينيات "بالدول النامية". في هذه الدراسة لا يتم تناول المفاهيم من وجهة نظر معجمية، ولا الألفاظ في حقولها الدلالية، من وجهة نظر لسانية، بل نتناول الدراسة المفهوم بصفته عنصراً في تركيب نظرية علمية<sup>(2)</sup>. وهذا يتطلب تشريح المفهوم ومعرفة كيفية تشكله

## ثانياً: كيفية تشكّل المفهوم

بالنظر إلى ما سبق من تعريف للمفهوم يتسنى لنا التوصل إلى إقرار وضعيّة خاصة متداولة لدى من يهتم بتأصيل المفاهيم، ضمن حقول نشأتها، المتمثلة في وجود تراتبية وظيفية بين المصطلح والمفهوم، فالمصطلحات رموز للمفاهيم، بحسب إدراكنا لها، الأمر الذي يعني بداهة أن المفاهيم قد وجدت وتشكّلت قبل المصطلحات، فتسمية المفهوم يمكن أن تعدّ الخطوة الأولى في تماسكه، كمطلب سوسولوجي، وكيان قابل للاستعمال والتوظيف الفلسفي والبيداغوجي والديالكتيكي<sup>(\*\*)</sup> (التعلمي)، أي ضمن السياقات المنضبطة، بعد تجاوزها السياق التداولي العام.

إن المقاربة الأولى في تحديد (المفهوم) هي مقارنة غير مباشرة، فعملية اختيار طريقة استعمال المفهوم، والمجال الذي يوجد فيه، يمكن أن يبرّرا وجوده وموقعه العلائقي بالنسبة للعلاقات الأخرى. فالمفهوم عملية تجميع وتنظيم للموضوعات المادية وغير المادية متعددة الخصائص، والتي نشعر بها أو ندركها أو نتخيلها في الموضوعات المجردة.

في مرحلة أولية من رصد عياني وظيفي للمحيط الذي نعيش فيه، نحدد عدداً من الموضوعات الفردية التي تتضمن خاصيات ثابتة بشكل عام. ومنها نخلص إلى تحديد ما تشتمل عليه من خصائص عامة، نجرّد بعضها وصولاً إلى نماذج الأشياء. من أجل ذلك،

---

(1) تركي الحمد، "هل من جديد في الفكر السياسي الفكر السياسي ومتغيرات العصر"، مجلة عالم الفكر، العدد الأول، 1996، ص 26.

(2) محمد عزيز الحبابي، مفاهيم مبهمّة في الفكر العربي المعاصر، (القاهرة: دار المعارف، 1990)، ص 17.

(\*\*\*) الديالكتيك. ما يسميه كارل بوبر "تهج التخمين والدحض"، وهو تخصص قديم يرجع إلى محاكم أثينا القانونية، حيث تنبثق حقيقة مسألة ما عن نزاع وجهات نظر متعارضة. يتميز ديالكتيك العلم باستخدام التجربة لإنتاج وجهة نظر معارضة (أي ملاحظة داحضة) لنظرية مقترحة. للمزيد انظر: ستيف فولر، كون ضد بوبر خبايا النزاع حول روح العلم، ترجمة، نجيب الحصادي، مرجع سبق ذكره، ص 136.

- حددت المفاهيم كأبنية في عمليات الإدراك الإنساني (أنساق)، تساعد على تصنيف الموضوعات بتجريد عشوائي أو منتظم. تأسيساً على ذلك، جاء في تعريف (المفاهيم) أنها: (1)
- أبنية عقلية أو تجريدات يمكن تسخيرها في تصنيف الأشياء.
  - موضوعات كل حقول المعرفة والنشاط الإنساني نحو الأشياء وخصائصها وكيفيةها وظواهراتها.
  - المفهوم بناء عقلي لتصنيف الموضوعات الفردية في العالم الخارجي والداخلي، بتجريد عشوائي، قليلاً كان أو كثيراً، بمعنى تشكيل خارطة داخلية خاصة بالمفاهيم وتصنيفاتها.
  - المفهوم وحدة فكرية منعكسة عن تجميع الموضوعات الفردية عامة، التي يرتبط بعضها ببعض بسمات مشتركة.
  - المفهوم مجموعة متماسكة من التقديرات المتعلقة بموضوع ما، تأسست نواته من تلك التقديرات التي تعكس الخصائص اللازمة لذلك الموضوع.
  - انطلاقاً من البيانات السابقة للمفهوم في تعريفاته المتنوعة، يمكن ملاحظة ما يلي:
  - أن المفهوم يستخدم في بناء المعرفة وإدراك العالم المحيط.
  - أن المناهج الفكرية المتعددة قدمت تعريفات مختلفة للمفهوم، وذلك بالنظر إلى الهندسة النظرية التي تشكل على ضوءها صور المفهوم (2).

من أهم ما نستقيده مما سبق هو التمييز بين لحظة تشكيل حقل المفاهيم ولحظة تشكيل حقل "المعنى العام". في البداية نكون أمام مجموعة "المصطلحات" السابقة لعملية بناء المذهب أو النظرية الفلسفية الخاصة، بمعنى أن لها صبغة العرف الاجتماعي العفوي التداولي، مهما كان مجال انتمائها المسبق، فإنها بالنسبة للفيلسوف أو غيره، ممن يُعنى بالدراسة المفهومية، مجرد كلمات لغوية، لم يتم تصنيفها بعد، أي لم تدرج ضمن سياق مواضع خاصة بحقل منضبط. لكن، منهجياً، ينبغي التعرف على سابقات دلالة المفهوم، أي دلالة المعنى العام أو دلالة الطرح المتداول في المستوى القاعدي، وذلك حتى نلمس الفرق بين لحظة إدماجها داخل سياق فلسفي جديد أو غيره من الحقول المعرفية، وبين مجالها التداولي السابق. أما اللحظة الثانية، لحظة إدراجها في الحقل المفاهيمي لمذهب أو نظرية فلسفية ما، فيقصد بها إدماج تلك

(1) محمد عزيز الحبابي، مفاهيم مبهمّة في الفكر العربي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص18.

(2) جورج ساجر، "نظرية المفاهيم في علم المصطلحات"، ترجمة، جواد حسني سماعنة، مجلة اللسان العربي، عدد 47، 1999، ص 43.

البناءات اللغوية داخل تصور فلسفي خاص بنظرية فيلسوف ما<sup>(1)</sup>. ومع ذلك يبقى المفهوم غير منضبط الدلالة بالمقارنة مع وضع المصطلح، على اعتبار وقوعه في وضع وسط بين المصطلح واللفظ اللغوي، من جهة أنه لا يفضي إلى انحصار دلالاته في معنى معين.

### ثالثاً: - خصائص المفهوم.

- هناك جملة من الخصائص المتعلقة بالمفهوم، يمكن أن نوجزها في التالي: <sup>(2)</sup>
- التجريد: أي الانتقال من المحسوس أو العياني إلى المفهوم، وهو التعامل في مستوى التصور الذهني.
  - التعميم: هو عملية جمع خصائص مشتركة بين موضوعات المفهوم الواحد، و سحبها على فئة لا متناهية من الموضوعات الممكنة المشابهة لها في القضية أو الصفة أو الوصف أو العلة.
  - الأبعاد: للمفهوم بعدان: بعد نظري، وبعد تطبيقي، فهو يشير إلى موضوعات واقعية من حيث المنشأ، تتساعد تدريجياً إلى المستوى النظري- التجريدي، لتتخلص من طبيعتها العيانية الواقعية، فتدرس في محض التجريد، وقد تعود بعد ذلك إلى معاينة علاجية للواقع.
  - المفاهيم تشكل القاعدة الأساسية للسلوك الأكثر تعقيداً، كالمبادئ والأفكار وحل المشكلات.
  - المفاهيم تشكل تأسيساً لخطاب علمي يحترز به من الخطاب العامي، أي لغة اختصاص، تبتعد عن العمومية، وتنحو للدقة والضبط والصرامة، من دون أن تبلغ درجة الانضباط الكلي، كما في المصطلح.
  - المرونة، بمعنى أنه يندر معه الانضباط الدلالي، فهو يقبل بالانفتاح، الذي يفضي إلى زحزحة دلالاته نحو بعد آخر أو أفق آخر، بحسب خصوصية السياق الموظف فيه، و تعدد معانيه التي يعسر معها حصرها في لفظ محدد. <sup>(3)</sup>

### رابعاً: - أنماط المفاهيم

تتميز أبنية المفاهيم في الموضوعات المتخصصة، لا من جهة أنها ذات مرجعية خاصة فحسب، لكن لطبيعة المفاهيم ذاتها التي تهيمن بوجودها على تلك الموضوعات: إن المفاهيم تنتظم وتصنف في مجموعات، تماماً كما الأشياء ذاتها، في تشكلها المادي الذي يعكسه الواقع،

(1) اعبدة محمد، "اشكالية المفهمة في الفلسفة وفي تدريسها"، مجلة فكر ونقد، عدد 63، نوفمبر 2004، ص 25.

(2) جورج ساجر، "نظرية المفاهيم في علم المصطلحات"، مرجع سبق ذكره، ص 44.

(3) المرجع السابق، ص 45.

كما يلاحظ ذلك في حقول النبات، المعادن وغيرها. وعلى هذه السّنن كذلك، تنتظم مناهج التحليل والوصف العلمي والعمليّات ذات العلاقة بالإنتاج، إضافة إلى العديد من المفاهيم الأخرى التي تجسّد وحدات مجردة ومادية. وهناك أربعة مناهج أساسية في تشكيل المفاهيم:

(1)

1- مفاهيم يمكن ردها إلى مجموعة ما بها تتحدد المفاهيم وتعرّف، نحو: المفهوم (فينوس) الذي يعزى إلى مجموعة مفهوم الكواكب، ومفهوم (الحكمة) الذي يندرج في فئة مفهوم (فضيلة).

2- مفاهيم يمكن جمعها في تصنيفات (Categories) وإدراجها في طبقات ثابتة، ذات سمات مميزة، طبقاً للخصائص المشتركة أو المتشابهة.

3- المفاهيم ومنظوماتها يمكن أن تتمايز كذلك وتصنف في طبقات هرمية، لبيان التراتبية العلائقية، بحسب الروابط النهائية التي تتمايز انطلاقاً منها، فالطاولات والخزائن والمقاعد... الخ تندرج تحت مفهوم (أثاث)، ولكنها تتمايز فيما بينها ضمن مفاهيم أخرى مضمرة أو منضوية تحت المنظومة الجامعة، مثل: الأثاث المنزلي، والأثاث المكتبي... الخ.

4- المفاهيم قد تتداخل فيما بينها بحسب الوظيفة وشروط الاستعمال، مثل: إدخال-خزن-استرجاع... الخ.

بالطرق الأربعة المذكورة يمكن التوصل إلى أصناف المفاهيم والخصائص والعلاقات والوظائف المختلفة، التي تتباين وتتبدل من موضوع إلى آخر. وانطلاقاً من ذلك، يمكن تقسيم المفاهيم بحسب الصيغ التالية:

- 1- الكيانات المجردة: التي يمكن تجريدها من المادي، أو من الموضوعات المجردة.
- 2- الطرائق والعمليات: التي تنجز بواسطة الكيانات المجردة أو من أجلها.
- 3- الكيفيات: المندرجة تحت الخاصيات والتنظيمات، التي يتم من خلالها التمييز بين الكيانات المجردة.
- 4- العلاقات: التي نرغب في تأسيسها أو إقامتها بين أي من الأنماط الثلاثة أعلاه، فالعلاقات، نظراً لذلك، هي المفاهيم ذاتها<sup>(2)</sup>.

---

(1) جورج ساجر، "نظرية المفاهيم في علم المصطلحات"، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(2) المرجع السابق، ص 46.

منهجياً ينبغي التعرف على أهمية ثبات سابقات دلالة المفهوم، أي دلالة المعنى العام أو دلالة الطرح المتداول في المستوى القاعدي، وذلك حتى نلمس الفرق بين لحظة إدماجها داخل سياق فلسفي جديد أو غيره من الحقول المعرفية، وبين مجالها التداولي السابق.

تحاول هذه الدراسة توضيح التغير المتواتر الذي يطرأ على معظم المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في علم السياسة، نظراً لأن أغلب هذه المفاهيم والمصطلحات تدخل في اللغة اليومية التي يستعملها الناس والفاعلون السياسيون، يؤدي إلى إهمال المعاني والدلالات الدقيقة لهذه المصطلحات والمفاهيم، فتظهر وكأنها مترادفات أو ذات معانٍ متشابهة، يمكن استبدال الواحدة بالأخرى دون ضرر كبير، ومن ثم يسودها قدر غير قليل من اللبس والغموض. ولذا فإن اللغة الدقيقة هي القالب للفكر الدقيق، واللغة المبهمة والتقريبية هي ارتباك وتلثم للتفكير. ومن أبرز مظاهر التخلف الذهني والثقافي ألا يكون للألفاظ معنى محدد يوحد بين وعى المتكلمين<sup>(1)</sup>.

تنشأ المفاهيم وتركب في إطار التصورات، لتحيل إلى دلالات محددة ومعينة، وينظر إليها في المجال المعرفي باعتبارها عتبة تفوق عتبة التسميات والاصطلاحات المعينة لمسمى بعينه، سواء أكان عيانياً أم مجرداً. وترتبط المفاهيم، في سلم التركيب النظري، بالمعارف والمنظومات الفكرية؛ إذ تتعين دلالاتها العامة المشخصة لمعانيها العديدة، وذلك في ارتباط بالمجال النظري والسياق النصي الموصولة به والمرسلة فيه<sup>(2)</sup>.

وإذا كانت هذه المسألة واضحة في مجال المعرفة النظرية ذات الطابع العلمي والرياضي، فإنها لا تعد كذلك في مجال المعارف الإنسانية والاجتماعية، وذلك أن درجة التركيب والاتساق والشمول في هذه المفاهيم تظل دائماً في عتبة ما قبل التشعب المعرفي والرمزي، الذي يمنح الكلمات معانيها المتعددة والمتنوعة، القارة والمتحولة. إضافة إلى ذلك نلاحظ أن مفاهيم المعارف الإنسانية لا ترتبط في صيرورتها النظرية بمعيار الخطأ والصواب الرياضي، وهو المعيار الذي يسمح باندثار واختفاء بعض المفاهيم وتولد أخرى، كما يسمح بتنويع الدلالة والمعنى فيها وتوسيعها أو تضيقها. إن الذي يدفع الباحث للاهتمام بموضوع الكلمات والمفاهيم هو مسعاه الرامي إلى إبراز الدور الذي يلعبه تحديد المفاهيم في علم

---

(1) محمد عزيز الحبابي، مفاهيم مبهمّة في الفكر العربي المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص7.

(2) محمد سبيلا، وعبد السلام بنعبد العالي، اللغة سلسلة دفاتر فلسفية نصوص مختارة، (الدار البيضاء: دار توبقال،

2005)، ص 10.

السياسة، لأن صعوبة تحديد المفهوم تقف عائقاً دون علماء السياسة ومتابعة مبادئ المنهجية العلمية، و لأن المفاهيم تنشأ في المجال المعرفي باعتبارها أدوات للتواصل والحوار والتعقل. يلاحظ أيضاً أنها يمكن أن تستعمل كوسائل مناهضة لما تم ذكره، وخاصة عند استعمالها بالطرق التي تشحنها بدلالات مختلفة عن الدلالات التي آلت إليها في سياق صيرورة تشكلها. فقد يحصل مثلاً أن يتم استدعاء المفهوم بدلالة تاريخية، ترتبط بلحظة من لحظات تشكله، أي ترتبط بلحظة تاريخية لا علاقة لها بالدلالات الراهنة التي يفترض أن المفهوم أصبح يحملها في سياقات انبثاقه وإعادة انبثاقه، كما أن بعض المفاهيم يتغير معناها بمرور الوقت نتيجة لتقدم العلوم. إن تغييب معايير الدقة والاتساق والتوافق يربك المفاهيم في المجال التداولي (Pragmatic) (\*) وينعكس ذلك الارتباك في المجال السياسي. وتتطلب دراسة موضوع المفاهيم تقصى سياقات النشأة والتطور التي خضعت لها هذه المفاهيم، ومطالعة وجوه التباين في استعمالاتها النظرية لدى هذه المدرسة أو تلك، وكذلك بيان فارق الدلالة أو الانزياحات الدلالية التي تشهدها المفاهيم، حين ترحل من حقل تداولي أصل إلى حقل آخر. وبما أن المفهوم صياغة نظرية لها مقصد، وهذا المقصد هو الذي يعطى الدلالة الحقيقية للمفهوم<sup>(1)</sup>، فإن هذا لا يتأتى إلا من خلال وضع المفهوم في محيط اللغة؛ إذ إن المساءلة اللغوية تهين لنا الأرضية، للوقوف على دلالات المفهوم الأولية والمختلفة<sup>(2)</sup>.

### خامساً - المفاهيم واللغة (Concepts and Language):

وفي إطار دراسة المفاهيم واللغة نلاحظ أن توماس هوبز يرفض كل تفسير يحشر عناصر غير مادية، أو لا ينسجم والتصور المادي، كما أن ميوله الإسمية جعلته يسعى إلى فضح المشكلات الزائفة التي يثيرها استعمال المفاهيم غير منتقدة وغير دقيقة، أدت إلى

(\*) التداولية: علم يهتم بدراسة العلاقة بين الشخص المتكلم واللغة التي يستعملها، كما تطلق على التخصص أو التخصصات التي تعني بالمكون أو المجال التداولي، وهو اصطلاح مدعاة دائماً للالتباس، فهو مستعمل في الوقت نفسه للإحالة على مجال لساني ورؤية خاصة للغة. يحيل لفظ التداولية على مكون من مكونات اللغة، إلى جانب الكون الدلالي والكون التركيبي.

للمزيد انظر: دومينيك مانغونو، **المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب**، "ترجمة": محمد يحياتن، (الجزائر: منشورات الاختلاف، 2008)، ص 101.

(1) عبدالله بلقزيز، **العرب والحدثة من النهضة إلى الحدثة**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 127-129.

(2) عبد الرزاق بلعقروز، نينثشه ومهمة الفلسفة قلب تراتب القيم والتأويل الجمالي للحياة، مرجع سبق ذكره، ص 22.

استبعاد كل القضايا المفسرة، التي تتضمن كلمات أو حدوداً ليس لها مقابل واقعي. كل ما في العالم أجسام وحركات، ومن غير المعقول التماس تفسير أي ظاهرة خارج ذلك؛ " إذ تلعب اللغة دوراً رئيسياً في أفكار توماس هوبز، بصفة عامة، وفي عقلانيته بصفة خاصة، حتى أن ثمة من الباحثين من يعتقد أن الإسهامات الهامة التي قدمها توماس هوبز كانت أساساً في فلسفة "اللغة" وفي "الفلسفة التحليلية"؛ "إذ يعتبر عادة أنه المبشر بالفلسفة التحليلية المعاصرة، لأنه كان شديد الحساسية للطريقة التي أمكن أن تنشأ بواسطتها النظريات غير المعقولة (أو الخطرة)، بسبب الخلط في معاني الكلمات. من ناحية أخرى ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن "أحد العناصر الهامة في فلسفة هوبز هو إيمانه بأن الفلاسفة سيظلون في خطر الانزلاق إلى الحديث بكلام فارغ، ما لم يوجهوا انتباهاً نقدياً إلى استخدام اللغة"<sup>(1)</sup>.

تكمن أهمية اللغة (دقة المفاهيم) في أن كل المعارف بالنسبة للباحث يجب أن تكون قابلة للتصنيف في لغة سليمة واحدة للعلم، وذلك من خلال تطوير لغة مشتركة، تمكن من التعبير بدقة عن المقترحات العلمية، إذ تقوم لغة البحث العلمي السياسي على أساس إتباع مجموعة من التعليمات (instructions) تصف مجموعة من العمليات (Operations) يمكن للفرد تنفيذها بدقة ليصل إلى ما يرغب فيه من المعرفة<sup>(2)</sup>. ولأن اللغة، بمعناها الواسع، تشكل مجالاً فسيحاً للدراسات التي قام بها عدد كبير من العلماء في شتى الاختصاصات، فعالم اللغة وعالم الاجتماع وعالم النفس والفيلسوف وغيرهم، مهتمون بدراسة اللغة، ولكن كل حسب اختصاصه، ومن أوجه مختلفة. وإذا تمت مقارنة العلوم المختلفة التي تهتم بالأبعاد الرئيسية للغة، نجد أن الأبنية أو التراكيب أكثرها تطوراً، يليها علم المعنى والدلالة<sup>(3)</sup>.

تعد اللغة الخط الفاصل بين الطبيعة والثقافة، لأن اللغة تنفرد بميزة إنسانية وثقافية واجتماعية، من جهة أنها نشاط أنساني، الغرض منه أساساً التواصل، وهو توظيف للثقافة، وتنشيط لها، على اعتبار أن دلالة الأشياء لا تنشأ خارج اللغة، بل داخلها<sup>(4)</sup>.

- 
- (1) سالم يفوت، *ابستمولوجيا العلم الحديث*، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2008)، ص 97.
  - (2) محمد سليمان الدجاني، ومنذر سليمان الدجاني، *منهجية البحث العلمي في علم السياسة*، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص 25.
  - (3) محمد عبد الرحمن جابري، *نظرية العلامات عند جماعة فيينا رودولف كار ناب نموذجاً دراسة وتحليل*، (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010)، ص 307.
  - (4) محمد عابد الجابري، *التواصل نظريات وتطبيقات*، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010)، ص 49.

ولكي نستطيع فهم اللغة، علينا تجريبها من خصائصها الغامضة. ولكن قبل النظر في معني الكلمات، يجب اختبارها في البداية كحادثات في العالم المحسوس. من وجهة النظر هذه الكلمات أربعة أشكال: منطوقة، مسموعة، مكتوبة، مقروءة، ووفقاً لذلك فإنه لا يضر افتراض وجود إحساس مشترك بالأشياء المادية، يمكن من ترجمتها بمدلولات الحس المشترك (La Sens Commun)<sup>(\*)</sup> إلى أية لغة فلسفية نفضلها، ومن ثم فمن الممكن ضم الكلمات المكتوبة والمقروءة معاً<sup>(1)</sup>.

وإذا كان معنى الكلمة لا يتأتي إلا من خلال استعمالها في اللغة، لزم أن يكون هذا الاستعمال محكوماً بقواعد، بحيث يجعل العبارة ذات مغزى، ومن ثم تأتي ضرورة التفرقة بين الاستعمال الصحيح والاستعمال الغير الصحيح. فالاستعمال الصحيح هو الذي يجيء منسجماً مع القواعد التي تضبطه، أما الاستعمال الغير الصحيح فهو الذي لا يخضع لتلك القواعد. ولكي نتضح هذه العملية التحليلية في الإدراك الدقيق والصحيح للمفاهيم، واجتباباً لكل التباس، يمكن النظر قليلاً لمفهوم مثل "العقل". عند تحليل بنية هذا المفهوم، نجده ينقسم، على وجه التقريب، إلى ثلاث عائلات من المفاهيم هي: المعرفية من المعرفة والفهم والتفكير والإدراك، ومفاهيم الإرادة، مثل الاختيار والقصد، ومفاهيم الإحساس مثل الغضب. ما يمكن استنتاجه من هذه اللحظة أن هناك علاقة أكيدة بين بنية اللغة وبنية العقل وبنية الواقع. وهذا ما يؤكد الإمام "الغزالي" بقوله "إن للأشياء وجوداً في الأعيان، ووجوداً في الأذهان، ووجوداً في اللسان. أما الوجود في الأعيان فهو الوجود الحقيقي، وأما الوجود في الأذهان فهو الوجود العملي الصوري، وأما الوجود في اللسان فهو الوجود اللفظي الدليلي.

إن الوصف يتطلب، على الأرجح، وجود لغة تشتمل على كلمات وصفية. وهناك أنواع مختلفة من الكلمات، وعدد من الطرق الخاصة بتصنيفها، وربما يكون أبسط وأكثر الطرق إفادة لتصنيف الكلمات تصنيفها، إلى نوعين: كلمات منطقية وأخرى وصفية: الكلمات المنطقية

---

(\*) الحس المشترك: هو مجموع الحس السليم لدى الأفراد. وتعبير أوضح، هو معرفة تكتسب عن طريق الاندماج الاجتماعي وتتناقل جيلاً بعد جيل، كالقواعد والقيم والرموز والطقوس. وفي نظر ريمون بودون (Raymond Boudon) إن الحس المشترك هو الذي ينظم العلاقات بين الأفراد ويتيح استمراريتها، مؤسساً للحياة الديمقراطية. للمزيد انظر: ريمون بودون، أبحاث في النظرية العامة في العقلانية العمل الاجتماعي والحس المشترك، ترجمة: جورج سليمان، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 371.

(1) برتراند رسل، ما وراء المعنى والحقيقة، ترجمة: محمد قنري عماره، العدد 947، (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، 2005)، ص 23.



أو البنائية، لا تشير إلى أي شيء، فليس ثمة شيء في العالم يصلح كمرجع إمبيريقى لكلمة (و)، ولكنها تعمل كروابط بين الكلمات الوصفية، فاللغة العلمية هي لغة بنائية، فبجانب الكلمة البنائية (و)، هناك (كل) و(بعض)<sup>(1)</sup>. أما الكلمات الوصفية فتشير إلى شيء ما أو تسميه. فكلمات مثل كرسي وصعب وقوة كلمات وصفية، لأنها تشير بشكل مباشر أو غير مباشر إلى شيء يمكن رؤيته أو ملاحظته. لكن مفهوماً بسيطاً مثل كرسي يبرز مشكلة أقل من تلك التي يظهرها مفهوم معقد مثل قوة، فالكرسي لجميع لعدد صغير من الأجزاء القابلة للملاحظة بشكل مباشر، في حين تعبر القوة عن شيء قابل للملاحظة بشكل غير مباشر<sup>(2)</sup>.

هناك نوعان من الكلمات الوصفية: أحدهما يشير إلى أصناف من الأشياء؛ إذ تملك كل الأشياء خصائص معينة، والآخر يشير إلى أشياء خصوصية. ويطلق على النوع الأول من هذه الكلمات الوصفية كلية (Universal)، وعلى الثاني خصوصية (Particular).

في نفس السياق يصب "ميشيل فوكو" ( Michil Foucault )<sup>(\*)</sup> في كتابه نظام الأشياء (The order things) اهتمامه على حال الإدراك المعرفي للعلوم الإنسانية وموقعها في المجال أو المجالات الاستمولوجية، تلك الخاصة بالمعرفة الحديثة. وقد خلص "ميشيل فوكو" إلى بعض النتائج الواضحة، منها أن المعرفة قد تغيرت، وأنها تتغير من فترة إلى أخرى، وأن المعرفة في كل عصر متجددة في تجربة المرتبة، ففي عصر النهضة - مثلاً - رتبت الأشياء وفقاً للمماثلة، وفي الفترة الكلاسيكية عبر علاقات التطابق والاختلاف. ويحتاج المرء لبحث ماهية الإشارات في عصر ما أن يصوغ الحقيقة بخصوص المعرفة، ذلك أن طلبات المعرفة لغوية، تعتمد على تصور اللغة لعصر ما<sup>(3)</sup>.

إن أي نسق معرفي لأية حضارة من الحضارات يتألف، على وجه التقريب، من مجموعة حقول معرفية متنوعة، فهناك حقل المعرفة التجريبية، وحقل المعرفة الرياضية المنطقية، وحقل المعرفة الإنسانية والاجتماعية. ويتألف كل حقل من هذه الحقول من مجموعة من المفاهيم التي ترتبط فيما بينها بعلاقات معينة، كما ترتبط هذه الحقول بروابط ضرورية،

---

(1) Alan C. Isaak, Scope and Methods of Political Science , **op. cit.**, 70

(2) Ibid., p. 72.

(\*) ميشيل فوكو: أحد أهم المفكرين المؤثرين خلال القرن العشرين، كان لإعماله اثر كبير في الدراسات الثقافية، والتاريخية والفلسفية، والنظرية السياسية، للمزيد انظر: جون سكوت، خمسون عالماً اجتماعياً أساسياً المنظرون المعاصرون، ترجمة، محمود محمد حلمي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009)، ص 290.

(3) باتريك هيلي، صور المعرفة مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة، "ترجمة"، نور الدين شيخ عبيد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، 2008)، ص ص 197-198.

تؤدي إلى تماسك أجزاء النسق المعرفي كله. وعلى هذا النحو فإن تحليل بنية المحتوى المعرفي لأية حضارة يرتكز، في غالب الأمر، على ثلاثة عناصر هي: المفاهيم، والعلاقات التي تؤلف من المفاهيم حقلاً، والعلاقات التي تشكل من الحقول نسقاً، ومن ثم فإن المفاهيم تحتل من البناء الفكري لأي نسق معرفي موقع حجر الأساس. ونظراً لأهمية المفاهيم وخطورتها في إحداث التغيير الفكري والتحول الحضاري، فإن توضيحها يجب إن يأتي في مقدمة أولويات البحث لأي دراسة علمية، لا سيما أن أية لغة هي مجرد مجموعة من الأصوات. إنها بالضبط مثل النوتة الموسيقية، مجرد "وصفة" متفق عليها لترتيب الأصوات الصادرة من مجموعة الآلات الموسيقية. ذلك أننا لا نسمع اللغة، فليس ثمة إنسان في العالم يصدر لغة من حلقه. إن الذي نسمعه في الواقع هو حزمة الموجات الهوائية التي تشبه الشفرة. فإذا كنا نملك مفتاح الشفرة، أي إذا كنا نفهم اللغة، فإننا نتلقى الإشارة داخل المخ، ونفسرها لأنفسنا، ونعرف ماذا يقال لنا. أما إذا كنا لا نفهم اللغة، فإن حركة الموجات الهوائية تبدو بالنسبة لنا مجرد "رطانة" فوق طبلة الأذن. وكذلك الأمر بالنسبة للكتابة، فنحن نستعمل "نوتة" خاصة لنقل اللغة إلى العين، كما نملك نوتة خاصة لنقلها إلى طبلة الأذن. وليس ثمة إنسان في العالم يكتب "لغة". إن الذي نراه في الواقع هو "رموز" لمجموعة من الأصوات المتفق عليها. ذلك يعني أن اللغة ليست "كائنات" قائماً خارجنا، فليس ثمة أحد بيننا يتكلم لغة أو يكتب لغة. إن ما نفعله في الواقع هو إصدار الموجات الصوتية، طبقاً لنوتة خاصة، أو كتابتها طبقاً لنوتة خاصة أيضاً. ولكن "فهم" هذه النوتة هو الذي يمنح اللغة شكلها المحدد<sup>(1)</sup>.

إن المجال التداولي للكلمات العربية يتجه دوماً إلى السلوك البشري، لا إلى الطبيعة وظواهرها. وعند محاولة تلمس الدلالات المختلفة لمفهوم أو كلمة "العقل" والكلمات الأخرى التي في معناها نجد أن الجانب القيمي حاضرٌ دوماً. ومن هنا يمكن القول إن العقل، في التصور الذي تنقله اللغة العربية المعجمية، يرتبط بالذات وحالاتها الوجدانية وأحكامها القيمية، فهو في الوقت نفسه عقل وقلب، فكر ووجدان، تأمل وعبرة. أما في التصور الذي تنقله اللغات الأوروبية فالعقل مرتبط دوماً بالموضوع، فهو إما نظام الوجود، وإما إدراك هذا النظام، أو القوة المدركة. إلا أن المعطيات السابقة تجعلنا، من الناحية المبدئية على الأقل، في وضع يسمح لنا بالقول إن العقل العربي تحكمه النظرة المعيارية إلى الأشياء. ويقصد بالنظرة

---

(1) الصادق النهوم، طرق مغطاة بالثلج، (طرابلس: تالة للطباعة والنشر، 2001)، ص ص، 251-252.

المعيارية ذلك الاتجاه في التفكير الذي يبحث للأشياء عن مكانها وموقعها في منظومة القيم التي يتخذها ذلك التفكير مرجعاً ومرتكزاً، في مقابل النظرة الموضوعية، التي تبحث في الأشياء عن مكوناتها الذاتية، وتحاول الكشف عما هو جوهري فيها. إن النظرة المعيارية نظرة اختزالية، تختصر الشيء في قيمته، ومن ثم في المعنى الذي يضيفه عليه الشخص (المجتمع والثقافة) صاحب تلك النظرة. أما النظرة الموضوعية فهي نظرة تحليلية تركيبية، تحلل الشيء إلى عناصره الأساسية، لتعيد بناءه بشكل يبرز ما هو جوهري فيه<sup>(1)</sup>.

وفي هذا الشأن يقول لودفيك فتغنشتاين في كتابه (تحقيقات فلسفية): "إذا كان من الممكن أن نفسر تكوين المفاهيم باللجوء إلى أحداث طبيعية، ألسنا مجبرين على الاهتمام، عوضاً عن النحو، بما يمثل في الطبيعة أساس النحو كذلك، بالتأكيد على تناسب المفاهيم مع الأحداث الطبيعية العامة، لكن الاهتمام لا يقع على هذه الأسباب الممكنة لتكوين المفاهيم. نحن لا نمارس العلوم الطبيعية، ولا التاريخ الطبيعي كذلك، لأننا قادرون على اختلاق تاريخ طبيعي للوصول إلى هدفنا. لن أقول: لو كان هذا الحدث التاريخي أو ذلك مختلفاً عما هو عليه، لكانت للبشر مفاهيم أخرى، بل: إن من يعتقد أن بعض المفاهيم المعينة هي وحدها المفاهيم الصحيحة، ويعتبر أن من لديه مفاهيم مختلفة لا يمكنه أن يرى ما نراه نحن، يمكنه أن يتصور أحداثاً طبيعية عامة جداً بطريقة مختلفة عما تعودنا عليه، ويصبح لديه تكوين مفاهيم مختلف"<sup>(2)</sup>.

ويجب أن يكون واضحاً من الآن، أن هذه الدراسة تهتم بالنوع الأول، أي الكلمة الوصفية الكلية أو المفهوم (Concept). بيد أن هذا لا يعني أن الكلمات الوصفية الخصوصية ليست مهمة. إن أفضل منهج مشترك لاختبار فرضية يكمن في اختبار عدد من الشواهد والأمثلة المحددة. وهكذا فالبيانات الأولية، التي تشكل مورد كل الافتراضات والنظريات الإمبريقية، مؤلفة من عدد واسع من الحالات والشواهد الفردية. ومع ذلك، فتجميع الخصوصيات في حد ذاتها لا يخبرنا بشيء، لذلك نحتاج إلي شيء ما يمكن عن طريقه تصنيف الخصوصيات. وهنا تتضح أهمية المفهوم، أو الكلمات الخصوصية (Character Words) التي تعد المادة

---

(1) محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1991)، ص 31-32.

(2) لودفيك فتغنشتاين، تحقيقات فلسفية، "ترجمة": عبد الرزاق بنور، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة 2007)، ص 477.

الخام للعلم. وفي حين تبني مجموعة الكلمات المنطقية العلم، فإن المفاهيم تبين محتواه ومضمونه. أكثر من ذلك، ففي حين توهب الكلمات المنطقية للعالم كي يقدر على المحادثة، تحتاج المفاهيم إلى الصياغة. وعلى ذلك فعلى العلماء أن يجتهدوا لأداء مهمة تطوير مفاهيم، تعينهم على وصف نطاق الظواهر التي تدخل ضمن اهتماماتهم<sup>(1)</sup>.

لعل أول ما ينبغي التأكيد عليه مجدداً هو أن المفهوم، بوصفه مقولة، هو أحد العنصرين اللذين تتألف منهما أي قضية، فالمفهوم يعبر عن طبيعة الشيء، يعرفه ويحدده. وبعبارة أخرى: إنه ماهية الشيء، كما يتصورها الذهن<sup>(2)</sup>.

ولتحديد الملامح الرئيسية لمعاني المفهوم يتطلب ذلك التطرق إلى:

### 1- المعنى الدلالي للمفهوم:

يرى **ردولف كارناب** (\*) أن تحليل اللغة هو الأداة الأكثر أهمية في الفلسفة، ولكن أعمال "تارسكي" في علم الدلالة جعلت ردولف كارناب يوسع وجهة نظره البنائية، لتشمل أبحاث ودراسات المفاهيم الدلالية، التي يرى أنها كثيراً ما تستخدم، لا في لغة العلم، بل في لغة الحياة اليومية أيضاً؛ إذ إن مهمة وضع بناء نسقى لعلم الدلالة تكمن في إيجاد تعريفات دقيقة وملائمة للمفاهيم الدلالية الاعتيادية، والمفاهيم الجديدة المتصلة بها، ومن ثم بناء نظرية تعتمد على هذه التعريفات. ويوضح كارناب أن لعلم الدلالة أهمية في ميتودولوجيا العلم، كنظرية لتأويل الأنساق الصورية (Formal Systems)، مثل الأنساق البديهية (Axiomatises) في الفيزياء. وقد أطلق على هذا الحقل الجديد، في ذلك الوقت، أي علم الدلالة وعلم التركيب، اسم (نظرية الأنساق)، التي تعد أداة قيمة لرؤية العالم وفهمه، كما تزودنا بوسيلة من الوسائل النادرة لجمع شتات المعرفة، ومن ثم تنظيمها. وفقاً لذلك قام كارناب بأبحاث رصينة ومختلفة في ميدان

---

(3) Alan C. Isaak, Scope and Methods of Political Science , op. cit.p.74.

(1) محمد عابد الجابري، بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 386.

(\*) **ردولف كارناب** (1891-1970): فيلسوف وعالم منطق إمبريقي ألماني، انتقل إلى الولايات المتحدة عام 1935. كان تلميذاً لفريجه، وقد تأثر كثيراً به، كما تأثر برسل وفتجنشتين. كان كارناب عضواً بارزاً في حلقة فيينا، ومدافعاً قيادياً عن الوضعية المنطقية، قبل الحرب العالمية الثانية. الإحكام الاصطلاحي يشكل علامة فارقة لإسهاماته في علم الدلالة الصوري، وفلسفة العلم، وأسس الاحتمال الاستقرائي.

للمزيد انظر، تد هوندرنش، دليل أكسفورد للفلسفة، "ترجمة": نجيب الحصادي، مرجع سبق ذكره، ص 1023.

علم الدلالة، من ضمنها تعريفه مفهوم الصدق، وبحثه في الكيانات المجردة، التي يطلق عليها في مرحلته الأولى اسم الكلمات الكلية "المفهوم"<sup>(1)</sup>.

يرى البعض أنه ليس هناك درجة صفر للدلالة، وليس هناك درجة صفر للمعنى. ليس هناك إلا منظورات متفاضلة متناحرة. والواقع ذاته ليس إلا كمية من القوة سبق الاستحواذ عليها بعنف التأويل. معنى الشيء هو القوة التي تستحوذ عليه، فتطلق عليه اسماً، أو لنقل إنه القوة التي تستبدل الاسم الذي كانت تطلقه عليه قوة أخرى استحوذ عليها. هنا يغدو إضفاء المعنى غزواً وتسلطاً<sup>(2)</sup>.

الحقائق الواقعية لا تنتظم في فراغ مفاهيمي، وإنما تتم تعبئتها داخل أطر مفاهيمية، فالمفاهيم هي التي تحدد الظواهر وتعرفها وتعطيها معانيها، سواء أعلق ذلك بأجزاء الظاهرة أم بالعلاقة بين الظواهر. وصياغة المفاهيم في العلوم السياسية ليست قضية تحديد المعنى اللغوي للمصطلح فحسب، وإنما وصف ظاهرة معينة من خلال المعلومات المتاحة، والبحث في أقرب مصطلح يتناسب معها، ويسمح بالتعبير عن جوهرها. ولذلك فمقارنة مؤسسات وسلوكيات سياسية دون مراعاة الاختلافات في التاريخ والثقافة والعناصر الاجتماعية، هو نوع من سوء الفهم<sup>(3)</sup>.

إن المفاهيم تعد أساس الاتصال بين المتخصصين في العلم، فلولا الاتفاق على المفاهيم، لما كان هناك اتصال. فالمفاهيم هي بناءات وتجريدات منطقية مشتقة من الانطباعات الحسية والادراكات والخبرات الواقعية، وتستخدم في توصيل ونقل الادراكات والمعلومات.

لذلك فإن المشكلة ليست في المفاهيم ذات المعاني المحددة، سواء أكانت لغوية أم اصطلاحية، وإنما في المفاهيم التي تتعدد وتتسع معانيها وتتغير وتتطور دلالاتها. فمفهوم "الديمقراطية" - مثلاً - نجد اتفاقاً على أصله اللغوي (Democracy)، الذي يعنى حكم الشعب، ففي اللغة اليونانية (Demos) تعنى الشعب و (Kracyn) وتعنى الحكم. ولكن بعد هذا الاتفاق على المعنى الاشتقاقي للكلمة سرعان ما ينشأ الاختلاف حول المقصود بالشعب والمراد بالحكم. ليس هذا فحسب، بل إن هذا المفهوم، شأنه في ذلك شأن مفاهيم كثيرة، اتسعت دلالاته وتغيرت، حتى أنه يبدو وكأنه مفهوم مختلف عن المفهوم الذي ابتكره فلاسفة السياسة

---

(2) محمد عبد الرحمن جابري، مرجع سبق ذكره، ص ص، 236-240.

(1) عبد السلام بنعبد العالي، في الانفصال، (الدار البيضاء: دار توبقال، 2008)، ص 42.

(2) نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج- النظرية- المنهج، مرجع سبق ذكره، ص 136.

أول الأمر. فالديمقراطية قد تعنى عند كاتب معين الحرية بمعانيها المتنوعة المتعددة، وتعنى عند كاتب آخر المساواة أمام القانون، وعند كاتب ثالث تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للثروة. كما أنها قد لا تعني حكم الشعب كما هو رائج، ولكن قد تكون هي القدرة على إقامة الحكومات، والقدرة على منع قيام طاغية باسم الشعب، أو باسم أغلبية مهما كانت. فليست الديمقراطية حكم الشعب، ولكنها منع انعدام الحرية، وتجنب ظهور طاغية ديكتاتور باسم الأغلبية أو باسم الشعب. وتقتضى الديمقراطية القدرة على إقامة الحكومات، والدفاع عن المعوزين والمعاقين، وتعني دولة الحد الأدنى وعلاقته بالحرية، ومسؤولية المثقف ودوره في المجتمع، ومسئوليته في حفظ السلام والدفاع عن الحقيقة الموضوعية والحكمة والأمل في مستقبل مفتوح<sup>(1)</sup>.

بسبب هذه المعاني المتباينة للمفهوم الواحد يحدث في إفهام الناس خلطاً، يتجلى عند المناقشة، فيتحدث الشخص عن معنى في ذهنه غير المعنى الذي يتحدث عنه شخص آخر. وهنا يأتي "توضيح المفاهيم ليمثل ضرورة منهجية ومعرفية. كذلك فإن معرفة الدلالات التاريخية للمفاهيم، والاعتراف بالخصوصية الحضارية واللغوية والمنطقية للغة التي تصاغ فيها ضرورية للمعنى الدلالي للمفاهيم، ومن ثم لا بد من الوعي بمضامين المفاهيم السائدة، والعمل على تحليلها وفهمها وتفكيكها لمعرفة مكامن القوة والضعف، وذلك بالبحث عن هوية المفهوم ومرجعياته ومصدريته ومسار تطوره وما آل إليه، لأن المفهوم، كما يؤكد بعض المتخصصين، يمثل خلاصة الأفكار والنظريات والفلسفات المعرفية، وأحياناً نتائج خبرات وتجارب العمل في النسق المعرفي الذي يعود إليه، وينتمي إلى بنائه الفكري، لذلك لا بد من تحليل المفاهيم الأساسية لأي فرع أو حقل معرفي، بشكل يسمح بتشخيصه وتحديد وضعيته و معرفة مبادئه ومداخله"<sup>(2)</sup>.

إن المفهوم بمعناه المنطقي هو مجموعة الصفات والخصائص التي تحدد الموضوعات التي ينطبق عليها اللفظ، وتكفي لتمييزها عن الموضوعات الأخرى. فمفهوم الإنسان، بمعناه الأرسطي، هو أنه حيوان ناطق. ثم هناك المعنى الواسع الشامل، أي المعاني العقلية والأفكار

---

(1) كارل بوبر، درس القرن العشرين، "ترجمة"، الزواوى بعورة، ولخضر مذبوح، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص ص، 16، 17.

(2) إبراهيم البيومي غانم وآخرون، بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، الجزء الأول (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1998)، ص ص، 38-44.

العامة المجردة. وأبرز الأمثلة لها هي الحرية والعدالة والمساواة والحق والخير والجمال. وهناك مفاهيم ومصطلحات تحمل أكثر من معنى، الأمر الذي قد يحدث خلطاً في الإفهام، ومن ثم يأتي توضيح المفاهيم كضرورة منهجية ومعرفية، لأن المفهوم الواضح ينطوي على معانٍ جليلة وقيم ومبادئ تساهم في تقدم المعرفة وازدهارها. في حين أن غموض المفهوم يفسد المعنى، ويجعل المصطلح ضبابياً، ونظامه النسقي مضطرباً، مختلاً في علاقاته، ما يدل على تخلف معرفي وحضاري. إن العجز عن إدراك المعنى في كل مجال من المجالات هو الذي يفضي إلى نوع من القلق الدلالي، لأن مسألة المعنى تعد إحدى الركائز الأساسية في دراسة المفاهيم<sup>(1)</sup>.

إذن فاللفظ والعلم والمعلوم ثلاثة أمور متباينة، لكنها متطابقة متوازية. وقد كشف تحليل بنية المفاهيم عن وجود عناصر أساسية فيها، وأخرى إضافية، وكشف أيضاً عن وجود علاقة بين المفهوم في الذهن، وبنية المفهوم في اللغة أو اللسان، كما أن هذا التحليل يكشف لنا كذلك عن أن هنالك مجموعة من المفاهيم، تكتسب مع الأيام بعض العناصر الإضافية، التي تزيد مضمونها، ومن مساحة تطبيقاتها، ومجال تداولها، إلا أنه لا بد من التأكيد على أن هناك بعض القواعد الدلالية التي تحكم التعامل الصحيح مع المفاهيم، وفي مقدمتها معرفة المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للألفاظ التي تعبر عن المفاهيم، لأن معرفة هذه المعاني تساعد على الكشف عن الدلالات المتنوعة للمفهوم، من أجل البحث عن الحقيقة، كما تساعد أيضاً على الكشف عن عمليات التلبس والتحريف الدلالي، التي قد يتعرض لها المفهوم موضوع البحث. في السنوات الأخيرة، تنبه العديد من الفلاسفة والعلماء المهتمين بالتحليل المنطقي للعلم إلى ضرورة أخذ نظرية المعنى بعين الاعتبار، إضافة إلى التحليل الصوري للغة.

وقد أسس ألفرد تارسكي (Alfred Tarski)<sup>(\*)</sup> بناءً منتظماً لمفهوم علم الدلالة، يتعلق بالأنساق الاستنباطية (Deductive Systems)، أدى بكارناب إلى القول "إننا بأمس الحاجة إلى لغة عالمية مساعدة، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بأهداف وغايات علمية. فقد ظهر، خلال إجراء بحوث ميدانية عبر دولية، أن المفاهيم تختلف بصورة كبيرة من ثقافة إلى أخرى، لدرجة تؤثر على سلامة النتائج، فمفاهيم مثل: القائد، وانتخاب، والحزب، الحكم المحلي،

---

(3) صلاح إسماعيل، دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية مرجع سبق ذكره، ص 13.

(\*) ألفرد تارسكي (1902-1983): ولد في بولندا، ودرس الرياضيات في جامعة وارسو، إلى أن هاجر إلى الولايات المتحدة عام 1939. عين أستاذاً للرياضيات في جامعة كاليفورنيا في بيركلي عام 1946، وله إسهامات عظيمة في هذا المجال. اشتهر بين الفلاسفة بأعماله في المنطق، التي أسست لنظرية المنطق الحديث.

للمزيد انظر: تد هوندرنش، دليل أكسفورد للفلسفة، ترجمة: نجيب الحصادي، مرجع سبق ذكره، ص 254.

والمشاركة، تختلف في إدراك المبحوثين من دولة لأخرى. وتبدو هذه الإشكالية بصورة واضحة عند التحويل الإجرائي للمفاهيم إلى مؤشرات قابلة للقياس في الواقع؛ إذ ينعكس اختلاف دلالة معنى المفهوم من ثقافة لأخرى على تحديد ماهية المؤشرات، فمثلاً قد لا تعطي الانتخابات نفس الدلالات في بريطانيا وفي دولة من دول العالم الثالث؛ إذ لا يمكن اعتبارها في الأخيرة مؤشراً على الديمقراطية. ولتجاوز هذه الإشكالية ينبغي إدراك دلالات المصطلحات في الثقافات المختلفة، واختلاف المؤشرات المعبرة عنها، من خلال وضع حدود لمضامين المفاهيم، تجعلها تستوعب ذلك القدر المشترك من الدلالات في مختلف الثقافات، من خلال عملية تجريد عالية، فكلما كان المفهوم أكثر تجريداً، استوعب دلالات مختلفة في داخله<sup>(1)</sup>.

لذلك يعرف تارسكي علم الدلالة بأنه، في تصوراته، دراسة تتناول بالبحث والتحليل العلاقات الموجودة بين عبارات اللغة والأشياء التي تشير إليها هذه العبارات. وليس من شك في أن المفاهيم الدلالية قد مارست، منذ القدم إلى يومنا هذا، دوراً مهماً وأساسياً في مناقشات الفلاسفة، من المناطق وعلماء الفيلولوجيا (Philology) (\*) "فقه اللغة"، لكن الأبحاث في هذه المفاهيم الدلالية كان يشوبها نوع من الحذر، فعلى الرغم من أن المفاهيم الدلالية تتجلى واضحة عند استخدامها في لغة الحياة اليومية، إلا أن المحاولات التي كانت تهدف إلى تحديد معاني هذه المفاهيم بطريقة شاملة ودقيقة باءت كلها بالفشل، فظهرت حجج مختلفة، وكانت تبدو واضحة، ومبنية على مقدمات واضحة، ظاهرياً على الأقل، ولكن كانت، في مقابل هذا، تؤدي إلى تناقضات، ولمحاولة تحديد أكثر للمفاهيم يتوجب التطرق إلى علم الدلالة والكيانات المجردة<sup>(2)</sup>.

#### - علم الدلالة (\*\*)(والكيانات المجردة: (Semantics)

---

(1) نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج- النظرية- المنهج، مرجع سبق ذكره، ص ص، 138، 137.

(\*) الفيلولوجيا: هي دراسة فقه اللغة التاريخي والمقارن. وللمزيد حول هذا المفهوم انظر: جون ليشته، خمسون مفكراً أساسياً معاصراً من البنيوية إلى ما بعد الحدائنة، ترجمة: فاتن البستاني، مرجع سبق ذكره، ص 311.

(1) محمد عبد الرحمن الجابري، مرجع سبق ذكره، ص 237.



لقد أثار إدراج كارناب علم الدلالة ضمن أبحاثه خلافات عميقة بينه وبين باقي أعضاء جماعة "فيبيينا"، فمع أن هؤلاء لم يجدوا مانعاً من إدراج التداولية (pragmatics) (نظرية استخدام اللغة) ضمن دراساتهم وأبحاثهم، إلي جانب علم التراكيب (تحليل صوري بحت)، إلا أنهم أبدوا معارضة قوية تجاه علم الدلالة (Semantics) (نظرية المعنى والصدق)، لأنها، في تصوراتهم، تتطوي على عبارات لا تلاحظ كيانات الأشياء الحسية المادية فحسب، بل تلاحظ كذلك الكيانات المجردة، مثل: الزمان والمكان والخصائص والبنية، وما إلي ذلك. وقد عارضوا هذا المنهج بشدة، لأنه يخرق مبدأ أساسياً من مبادئ التجريبية المنطقية، ويقود، وفقاً لتصورهم إلي انطولوجيا ميتافيزيقية من الفرع الأفلاطوني<sup>(1)</sup>.

يرى كارناب أن هناك سوء فهم فيما يتعلق بقبول الكيانات المجردة في مختلف حقول العلم، أو علم الدلالة. وهذا يتطلب التوضيح، فبعض الفلاسفة التجريبيين البريطانيين السابقين، مثل جورج بار كلي (George Berkeley) وديفيد هيوم (David Hume) وغيرهما، ينكرون وجود كيانات مجردة، ذلك أن التجربة المباشرة لا توضح لنا الكليات، مثل اللون بشكل عام، بل توضح لنا الجزئيات فقط، مثلاً: "هذه الرقعة حمراء". وبما أن التجريبيين لا يعترفون بوجود كيانات مجردة ضمن عالم المعطيات الحسية، فهم إما أنهم ينكرون وجودها، أو يقومون بمحاولة عقيمة لتعريف الكليات (Universals) بواسطة الجزئيات. وبواسطة التجريد والتعميم يستقل العقل عن العالم الحسي والشعوري معاً، إذ ينشئ لنفسه عالماً خاصاً من المفاهيم والمعاني. وعندما تتفصل المفاهيم والمجردات عن أصلها الحسي الواقعي الجزئي، الموجود في خارج عقل الإنسان، أي الأشياء من حولنا، ويحكم الإنسان أو الفيلسوف بأن هذه المفاهيم العامة لم يجردوها الذهن من الواقع والمحسوسات، بل هي موجودة في عالم علوي خاص بها، أو أنها مفطورة في العقل البشري، وغير مكتسبة، نكون دخلنا في مذهب فلسفي يسمى المذهب "العقلي"، في مقابل مذهب آخر يرى أن هذه المفاهيم ما هي إلا تجريدات يعملها الذهن من الجزئيات، أو بفعل "المعطى الموجود خارجنا"، والمنعكس في حواسنا وعقولنا. هذا المذهب يسمى، في نظرية المعرفة المذهب التجريبي أو الحسي. أما بالنسبة

---

(\*\*) علم الدلالة: فرع من فروع علم اللغة يدرس العلاقة بين الدال اللغوي ومدلوله، ويدرس معاني الكلمات تاريخياً، وتنوع المعاني، والعلاقات الدلالية بين الكلمات وما يترتب عليها من مجاز. وللمزيد حول هذا المفهوم انظر: إريث كريزويل، عصر البنيوية، (القاهرة: دار سعاد الصباح، 1992)، ص 410.

(2) محمد عبد الرحمن الجابري، مرجع سبق ذكره، ص ص، 263-266.

للموقف الفلسفي الشامل فأنصار المذهب الأول يسمون (بالمثاليين)، وأنصار المذهب الثاني يسمون (بالطبيعيين) أو (الماديين)<sup>(1)</sup>.

من المعروف في تاريخ الفلسفة أن الفلاسفة قد انقسموا بصدد المعرفة إلى فريقين: -<sup>(2)</sup> العقليون: ويرون أن في العقل مبادئ سابقة على التجربة، بواسطتها يستطيع اكتساب المعرفة عن العالم الخارجي، بل هو يفرض عليه مبادئه وقوانينه. والمعرفة العقلية، في نظرهم، هي وحدها المعرفة الحق، لأنها تتصف بثلاث خصال أساسية: فهي من جهة معرفة مطلقة (Absolute)، بمعنى أنها ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والمكان، وهي من جهة ثانية ضرورة (Necessary)، بمعنى أنها واضحة بذاتها وتقرض نفسها بشكل حتمي، فالضروري هنا في مقابل الاحتمالي. وأخيراً فهي كلية (Universal)، بمعنى أنها عامة مشتركة بين الناس جميعاً، فالمعرفة الرياضية مطلقة وضرورية وكلية في آن واحد، ولذلك كانت نموذجاً للمعرفة اليقينية، ومن أجل هذا أيضاً نجد الفلاسفة العقلانيين (أمثال ديكارت R. Descartes، وسبينوزا Spinoza، وليبنتر) يدعون إلى ضرورة اصطناع المنهج الرياضي في الأبحاث العلمية، إذا ما أريد لها أن تتوصل إلى معارف يقينية، يقين المعارف الرياضية<sup>(3)</sup>.

وإذا كان العقليون عموماً يسلّمون بأن الحس والتجربة يمداننا بقسم كبير من المعارف التي نحصل عليها، لا سيما تلك المتعلقة بالعالم الخارجي، فإنهم يعتبرونها معارف جزئية غير يقينية، تحتاج في صدقها ويقينها إلى تزكية العقل، أي إلى تلك المبادئ القبلية السابقة عن التجربة.

أما التجريبيون، ومعظمهم فلاسفة إنكليز (جون لوك Locke، ديفيد هيوم Hume، جون ستوارت ميل J.S.Mill)، فهم يرفضون وجهة نظر العقلانيين تماماً، ويعارضونها بشدة. إنهم ينطلقون من مبدأ أساسي هو أن جميع أنواع المعارف التي لدينا مستقاة من الحس والتجربة، وأنه ليس ثمة في العقل إلا ما تمده به المعطيات الحسية. والقضايا الرياضية، التي يتخذ منها العقليون حجة لهم، ليست، في نظر جون ستوارت ميل، سوى تعميمات تجريبية، مثلها مثل باقي الأفكار المجردة. على أن من هؤلاء، ولا سيما التجريبيين المنطقيين، من يرى أن

---

(1) حسام الأوسى، مدخل إلى الفلسفة، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و للنشر، 2005)، ص 79.

(2) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص ص 29-30.

(1) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

القضايا والأفكار التي لا تستمد من التجربة ليست سوى عبارات فارغة من المعنى. أما القضايا الرياضية فهي لا تعدو أن تكون قضايا تكرارية، أي مجرد تحصيل حاصل<sup>(1)</sup>. يشير كارناب إلي أن الفلاسفة الذين تبنوا تحليلات دلالية فكروا في استخدام أدوات ملائمة، فقبلوا الكيانات المجردة في أبحاثهم بدءاً من أرسطو (Aristotle)، وأفلاطون (Plato) وصولاً إلي تشارلز بيرس (Tieree) وفريغه (Frege Gottlob). لكن المشكلة لم يبت فيها على نحو نهائي. ومع ذلك يقول كارناب "إن علم الدلالة، بالمعنى التقني، لا يزال في مراحل تطوره الأولى، لذلك يتعين علينا أن نعد أنفسنا لتغيرات جوهرية ممكنة متعلقة بالمناهج. أما الذين يرفضون الكيانات المجردة، من بينهم الاسميون، فعليهم، في نظر كارناب، أن يقدموا دلائل وحججاً أحسن من تلك التي سبق أن قدموها. أما الاحتكام إلي التبصر الانطولوجي (Onsight) (\*) فلن يكون له تأثير قوي على الإقناع. يقول كارناب: "فعلى النقاد أن يبينوا أن من الممكن بناء منهج دلالي، يتجنب أية إشارة إلي الكيانات المجردة، ويحقق بذلك وبصورة أساسية النتائج التي حققتها المناهج العلمية الأخرى بوسائل بسيطة. وهكذا نخلص إلي القول إن كارناب يريد أن يجعل لعلم الدلالة منهجاً علمياً على غرار مناهج العلوم الأخرى<sup>(2)</sup>.

## 2- المعنى البراجماتي (\*) للمفهوم.

الأفكار وأنواع الحالات الذهنية، المرتبطة سببياً بتعبير لغوي، دون أن تتعلق مباشرة بمسألة الصدق، تشكل المعنى البراجماتي لذلك التعبير، فمثلاً حين ينطق المرء بالجملة "سوف

(2) المرجع السابق، ص 32.

(\*) **انطولوجي**: أو وجودي بمعنى أن كون واقعة ما منتزعة إلى ماصدق مفهومها أمر يتعلق بالواقع وأحداثه، لا بما يعتقد البشر من معتقدات عما جرى في ذلك الواقع، لمزيد انظر، نجيب الحصادي، **أوهام الخلط**، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1989)، ص 17. الانطولوجيا (Ontology) الميتافيزيقا، دراسة أنواع الأشياء الأساسية الموجودة في العالم. في فلسفة العلم، على نحو أضيق، انطولوجيا النظرية هي نوع الأشياء التي تلتزم النظرية بوجوده. هكذا تلتزم الميكانيكا النيوتونية بوجود الكتلة بوصفها خاصية جوهرية للأشياء. للمزيد انظر: الكس روزنبرج، **فلسفة العلم مقدمة معاصرة**، "ترجمة"، نجيب الحصادي، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، قيد الطبع)، ص 195.

(2) محمد عبد الرحمن جابري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص، 275 ، 278.

(\*) **البراجماتية**: فلسفة الولايات المتحدة القومية" المرتبطة بوليم جيمس، جون ديوي، وفي عهد متأخر، ريتشارد رورتي. مفهوم ليبرالي سياسي من المثالية الألمانية والنفعية البريطانية، يماهي بين صحة الفكرة وقيمتها الفعلية"، ويحض الناس على الاعتقاد فيما يحقق مقاصدهم.

**للمزيد انظر**: ستيف فولر، كون ضد بوبر خبايا النزاع حول روح العلم، "ترجمة"، نجيب الحصادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 133.

تمطر" بطريقة جزمية، عادة ما يعتقد أنها سوف تمطر. لكن اعتقاده فيما يقول، كعدم اعتقاده فيه، لا يتعلق بصدق ما يقول، ولذا فإن الاعتقاد لا يشكل جزءاً من شروط صدق الجملة. وفي العادة يعد ما يسمى المعني "العاطفي" نوعاً من أنواع المعني البراجماتي؛ إذ يقرب بعض الفلاسفة، لا سيما أنصار الوضعية المنطقية، بأن الجمل القيمة، من قبيل "من الخطأ إن تسطو على الفقراء"، لا تشتمل إلا على معني عاطفي. غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من الفروق التي تميز بين مختلف أنواع المعني، فإنها، فضلاً عن تعلقها بالعلامة التي يقال إنها تحوز معني، وبما يقال إنه يشكل معناها، تتفق في كونها ترتبط بأشخاص يقومون بإنتاج العلامات أو تأويلها. وإذا كنا لا نذكر الأشخاص الذين يشكلون أعضاء الجماعة اللغوية، فلأننا نفترض فئة ثابتة نسبياً من القائمين بتأويل العلامات واستخدامها<sup>(1)</sup>.

إن من أهم منطلقات المعني البراجماتي المحاولة العملية لملاحظة وتحليل ظواهر الأداء اللغوي في السياقات المختلفة، دون الارتباط المسبق بنظرية أو طريقة تحليل بعينها، خاصة تلك الأساليب المستمدة من العلوم الطبيعية، كما هو سائد في الكثير من دراسات العلوم الاجتماعية، بما فيها اللغويات، وذلك من منطلق أن البحث العلمي وعملية التنظير الخاصة بالعلوم الاجتماعية، والمتعلقة بتحليل الأداء اللغوي على وجه الخصوص، تحتاج إلى السيطرة على عوامل أصعب وأعد من العوامل التي تتم السيطرة عليها في العلوم الطبيعية، وكذلك الوضع فيما يتعلق بإيجاد فهم أعمق لإشكاليات الواقع<sup>(2)</sup>.

### 3- المعنى السنطاكى (\*) للمفهوم.

يشترك المعني الدلالي والمعني البراجماتي في أن ما يعنيه التعبير اللغوي ليس تعبيراً لغوياً، بل هو عبارة عن وضع أو خاصية أو حالة ذهنية أو شيء من هكذا قبيل، لكن المعني السنطاكى يشذ عن هذه القاعدة؛ إذ يتعين معني التعبير السنطاكى في عبارات أخرى. كلمة "عم" تعني كلمتي "رجل" و "أخ"، إذا كانت الجملة "س عم" صادقة. وكذا شأن الجملتين "س رجل"، "س

(1) آرثر باب، مقدمة في فلسفة العلم، "ت"، نجيب الحصادي، (طرابلس: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، 2006)، ص ص، 28-29.

(2) حسن محمد وجيه حسن، "البحث الإمبيريقى بين فجوات علم العلاقات الدولية وتوجهات علم اللغويات"، في ودودة بدران "محرر"، البحث الإمبيريقى في الدراسات السياسية (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1991)، ص 106.

(\*) السنطاكى: أي الاهتمام بالعلاقات التركيبية بين أجزاء الجمل، وعدم الاهتمام بدلالات هذه الأجزاء، للمزيد انظر: سوزان هاك، دفاع عن العلم بين العلموية والتهمكية، "ترجمة" نجيب الحصادي، قيد الطبع.

أخ". في اللغة الطبيعية المعني السنتاكتي مشتق من المعني الدلالي. قد يزعم أن ثمة استثناء لمبدأ أسبقية المعني الدلالي على المعني السنتاكتي، نجده في حالة استنباط جملة (بوصفها نتيجة) من مجموعة من الجمل، لا عبر الإشارة إلي ألفاظ وصفية لأشياء خارج اللغة، بل عبر تداول ألفاظ منطقية من قبيل (أو) ، (و)، (ليس)، التي تحدد معني الجملة كله، دون أن تعني أي شيء بذاتها. لكل هذا فإن الحديث عن المعني السنتاكتي يعد أصلاً مدعاة للإرباك، وكذا شأن الحديث عن نوع الصدق، لأن "الصدق الصوري" يزعم أنه يشترك حصراً من قواعد سنتاكتية، أي قواعد تقن مداولة الرموز دون اعتبار لمعانيها الدلالية<sup>(1)</sup>.

## المبحث الثاني: كيفية حصول المفاهيم على دلالاتها

من ضمن المهام العديدة لفلسفة العلم مهمة تحليل المفاهيم الرئيسية المستخدمة في العلم ونقدها، فينظر فيلسوف العلم في هذه المفاهيم، ويقارن بينها، ويحاول توضيح ما بينها من علاقات، وقد يجد أن بعضها لا حاجة له، أو أن مفاهيم جديدة لابد من إيجادها، ويبين كيف تساعد هذه المفاهيم في جعل العلم نسقاً (نظاماً) متماسكاً ومنسقاً، لا تعارض بين أجزائه. ومن المفاهيم العامة التي يبحثها فلاسفة العلم مفاهيم مثل: الملاحظة، الفرض (العلمي)، المسلمات

---

(1) آرثر باب، مقدمة في فلسفة العلم، "ترجمة"، نجيب الحصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص، 30-31.

والبديهيات، الاستقراء، الاستنباط، التجربة، الحقيقة العلمية، القانون، النظرية، الواقعة العلمية، الموضوعية، وغيرها من المفاهيم العامة.<sup>(1)</sup>

إن الإطار النظري لأية دراسة سياسية علمية يشتمل على مجموعة من التعريفات لمفاهيمها، والتحديد لمتغيراتها، وبناء العلاقات بين هذه المفاهيم والمتغيرات؛ إذ تعد المفاهيم (Concepts) والمتغيرات (Variables) من اللبنة الأساسية للبحث المنهجي في الدراسات السياسية. والواقع أنه عند تأمل المشكلة البحثية نجدها في التحليل الأخير مكونة من مجموعة من المفاهيم المترابطة، التي يؤدي تعريفها وتحديد بوضوح إلى بلورتها وصياغتها. كما أن الفرض العلمي يجسد علاقة بين متغيرين، يتعين تعريفهما وتحديدتهما منذ البداية، ضمناً لسلامته ودقته في التعبير عن مشكلة الدراسة وقضيتها.<sup>(2)</sup>

إن إدماج جانب فلسفة العلم في ثنايا هذه الدراسة، إنما يرجع في الأساس إلي أنه في حقبة من حقب فلسفة العلم ظهرت حركة بعينها هي حركة (فيينا)، التي تم التعارف على تسميتها "الوضعية المنطقية"، ظهرت وصاغت تصورات معينة، اعتبرتها بمثابة المحمص لكل ما عداها، وهي بدورها تحميها من أي نقد أو اختلال. ما يعني أن فلسفة العلم الإمبريقية المنطقية تستمد جذورها من الوضعية المنطقية (حلقة فيينا)، التي بدورها تستقى معناها من التصور الهيومى للإمبريقية الكلاسيكية. ما تجدر الإشارة إليه أنه حتى في محاولات فلاسفة العلم لبيان أهمية دلالة معاني مفاهيمهم عن المعاني التي سابقتها حدثت تواترت عدة على صعيد تلك الأهمية، حتى بين أعضاء الحركة الواحدة. وهذا ما حدث مع الوضعية، خصوصاً تلك التي اصطلح على تسميتها "بالاتجاه الوضعي"، وكذلك التيار الجديد الذي جاء من بعدها وهو التيار "ما بعد الوضعي" الذي يعد أفضل نموذج لبيان أن تواتر المفاهيم هو دائماً في عرضه لإعادة البناء والتقييم، اعتقاداً من أنصار هذا الاتجاه أنه لم يعد هناك مفاهيم ذات أرضية ثابتة، يُرجع إليها لفض النزاع الذي قد ينشب في الحقب المختلفة.

وبالمثل فلقد شهد ويشهد علم السياسة ثورات فكرية إبان مراحل تطوره، وبالتالي يلاحظ بروز ثلاثة اطر فكرية عامة أو باراداييم، تتمشى وتعريف توماس كون، وهي المدرسة التقليدية، والمدرسة السلوكية، والمدرسة المابعدية. وبالرغم من إن المدارس الفكرية الثلاث

(1) عزمي طه السيد احمد، الفلسفة مدخل حديث، (عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003)، ص 304

(2) حامد عبد الماجد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، (جامعة القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، 2000)، ص 129-130.

تختلف عن بعضها البعض من حيث الأهداف والمنهجية البحثية، إلا أنه يلاحظ أن لكل منها مدخل، ونظريات، ومناهج، وأساليب بحث متباينة في دراسة الظواهر السياسية المختلفة. وإذا كانت كل من المدرستين التقليدية والسلوكية قد أرست دعائمها وأسسها، نظراً لتوفر عامل الوقت، فإن المدرسة المابعدية مازالت عموماً في مرحلة التطور والتبلور، حيث إن دعائمها وأسسها مازالت في طور التشكيل والتبلور<sup>(1)</sup>.

وبناء على ما سبق سيتم التركيز في هذا المبحث من الدراسة على اتجاهين في فلسفة العلم هما:

**أولاً: الوضعية المنطقية:** "حلقة فيينا" والتي تستمد منها المدرسة السلوكية في علم السياسة أصولها الاستمولوجية، والتي تمثلها الإمبريقية المنطقية من خلال كل من:-  
1- مبدأ قابلية التحقق. 2- مبدأ قابلية التدليل.

**ثانياً: ما بعد الوضعية المنطقية:** والتي تستمد منها المدرسة ما بعد السلوكية في علم السياسة أصولها الاستمولوجية والتي تتمثل في الثورات العلمية وذلك من خلال كل من :  
1- معيار قابلية الدحض أو التفنيد. 2- الثورات العلمية.

### **أولاً - الوضعية المنطقية: (حلقة فيينا) (Logical Positivism)**

يستعمل مصطلح "الوضعية"، الذي استحدثه أوجست كونت، للإشارة إلى أحد أشكال الإمبريقية المتشددة؛ إذ يذهب الوضعيون إلى أن المزاعم المعرفية المؤسسة مباشرة على الخبرة وحدها التي تعد حقيقية. وفي حقيقة الأمر يمكن اعتبار الوضعيين المنطقيين في الفلسفة، والسلوكيين في العلوم الاجتماعية بشكل عام، وعلم السياسة بشكل خاص الورثة الشرعيين للمذهب الوضعي، ربما أكثر من البراجماتيين<sup>(2)</sup>.

وتعد الوضعية المنطقية من أبرز الحركات الفلسفية، ولعل أهم ما يميز هذه المدرسة في فلسفة العلم، ويعبر عن إسهاماتها الفارقة، هو عداؤها الشديد والصريح لكل ما يرتد بشكل أو بآخر عن الأصول الحسية الخالصة<sup>(3)</sup>.

---

(1) مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

(2) تيرنس بول، ريتشارد بيلامي، الفكر السياسي في القرن العشرين، ترجمة، مي مقلد، المجلد الثاني (القاهرة: المركز القومي للترجمة، موسوعة كمبريدج للتاريخ، 2010)، ص 30.

(1) اي جي مور، كيف يرى الوضعيون الفلسفة، ترجمة، نجيب الحصادي، (طرابلس: دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان، دار الأفق الجديدة، 1994)، ص 5.

بداية لا بد من التطرق للخطوط الأساسية التي اجتمع عليها أنصار الوضعية المنطقية، فقد رأى هؤلاء أن عملية اكتساب المعرفة لا تتم عن طريق أفكار قبلية موجودة بشكل مسبق، بل عن طريق معطيات الخبرة الحسية، وأن الواقع وخبرتنا به هو معيار صدق معارفنا. عن طريق الخبرة والتجربة يستطيع الباحث أن يميز بين العبارات ذات المعنى والعبارات الخالية من المعنى. فالأولى صادرة عن الواقع، ولها تعين فيه، ومطابقة له، أما العبارة الخالية من المعنى فلا وجود لها إلا في خيال الإنسان وأفكاره الماورائية.

أما الوضعية المنطقية المحدثة، خصوصاً وضعية حلقة فيينا، فتتبنى منطق البرنكيبيا الرمزي (\*) أداة أساسية للتحليل، وتسمى أيضاً "الوضعية الجديدة"؛ إذ نشأت هذه المدرسة الفلسفية أول ما نشأت في عاصمة النمسا، حيث شكل بعض أساتذة الفلسفة فيها، بزعامة موريس شليك (Morris.Schlick) ورودولف كارناب (Rudolf.Carnap) وهانس ريشنباخ (H.Reichenbach) دائرة فلسفية خاصة، عرفت "بدائرة فيينا"، وأسسوا لهم مجلة يشرحون فيها آراءهم ونظرياتهم. وقد انتقل كثير من أقطاب هذه المدرسة، تحت ضغط السياسة الهتلرية، إلى بريطانيا، ووجدوا الفيلسوف برتراند راسل (Bertrand Russel) ومنطقه الرمزي خير مساعد ونصير، وإن كان راسل يختلف عنهم بعض الاختلاف.

تدعى هذه المدرسة "الوضعية الجديدة" أحياناً، و"التجريبية العلمية" أحياناً أخرى، كما اشتهر بعض فروعها باسم "الوضعية المنطقية". أما الإسم الغالب عليها، الذي يضم مختلف فروعها، فهو "التجريبية المنطقية"<sup>(1)</sup>. وفق هذا المذهب هناك نوعان من البحث الذي يمكن أن يفضي إلى معارف: البحث الإمبريقي؛ مهمة مختلف العلوم، والتحليل المنطقي للعلم، مهمة الفلسفة؛ إذ تشكل نظرية التحقق في المعنى المحور المركزي في مذهب الوضعية المنطقية. ووفقاً لذلك حاول الوضعيون المنطقيون تطوير الهدف الوضعي لإنشاء علم ذي معني من الهراء المتيافيزيقي بأن أنكروا، على عكس كانط، وجود أية حقائق بديهية مسبقاً. وبدلاً من

---

(\*) البرنكيبيا الرمزي: أي علم التوجيه، وقد ادخل نوربر وينر (Norbert Weiner) فكرة الفعل الرجعي (La Retroaction) التي تشكل قطعة مع مبدأ السببية الخطية (La Causalite lineaire) بإقرار مبدأ الحلقة السببية (La Boucle causale) حيث السبب يؤثر على المفعول والنتيجة (Leffet) وهذه الأخيرة تؤثر بدورها على السبب.

للمزيد انظر: محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى اتسنة الحضارة وثقافة السلام، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 303.

(2) محمد عابد الجابري، مدخل إلى فلسفة العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، مرجع سبق ذكره، ص



ذلك تم تصنيف جميع الحقائق باعتبارها: إما تحليلية وبديهية (مثل فرضيات المنطق والحساب) أو تجريبية (مثل نظريات العلوم الطبيعية)<sup>(1)</sup>.

وبعد أن وضع مفكرو الدائرة هذا التصنيف الفارق، كان أكثر ما شغلهم تركيبة الحقائق التحليلية المنطقية وطبيعتها. ومع أنهم أعجبوا بتجريبية ميل وكونت، فإنهم نصبوا أنفسهم كوضعيين "منطقيين"، ليفرقوا بين اهتماماتهم وبين المنطق الاستقرائي لدى ميل، لا يمكن فهم الإمبريقية المنطقية حق الفهم إلا إذا اعتبرت شكلاً معتدلاً من أشكال الوضعية المنطقية.<sup>(2)</sup>

## - الإمبريقية المنطقية (Logical Empiricism)

هي برنامج لدراسة العلم، يجمع بين الإمبريقية التقليدية والمنطق الرمزي. يقر أشياخ الإمبريقية المنطقية، أنه يجب على كل المزاعم العلمية أن تقوم وفق الشواهد الإمبريقية. لقد حاولوا تطوير منطق استقرائي صوري، على غرار المنطق الاستنباطي، لتقويم التبرير الإمبريقي الخاص بالفروض العلمية. يتعين تشكيل هذا المنطق الاستقرائي قبلياً، وأن يوفر معايير لتقويم الفروض وفق الشواهد. أيضاً نشدوا توضيح البنية المنطقية التي يجتازها التفسير والتنبؤ العلميان، كما حاولوا إثبات أن كل المفاهيم العلمية تستمد معانيها من علاقتها بالخبرة. غير أنه ثبت أن إنجاز هذا الأمر الأخير يواجه صعوبة خاصة حيال مفاهيم من قبيل الإلكترون أو المورثة، الواقع أن محاولات تشكيل قاعدة إمبريقية لمثل هذه المفاهيم تمثل إشكالية بحثية أساسية عبر تاريخ الإمبريقية المنطقية. لقد تم تجاوز الإمبريقية المنطقية، وفق صياغتها الأصلية، لكن روحها ظلت باقية عند أولئك الفلاسفة الذين يوظفون علم الدلالة الصوري في تحليل النظريات العلمية.

لذلك يقترح (موريس شليك) أن نطلق اسم "الممكن إمبريقياً" (Empirically Possible) على أي شيء لا يتناقض مع قوانين الطبيعة، لأن هذا هو المعنى الأكبر الذي يقصد بالإمكانية الإمبريقية. وإذا كان (موريس شليك) يربط "الممكن إمبريقياً" بما هو غير متناقض مع "قوانين الطبيعة"، فهناك صعوبة ينبغي مواجهتها، هي أنه ليس على معرفة كاملة وأكيدة بقوانين الطبيعة. فطبقاً لتقاليد المذهب الإمبريقي، يعتمد أي حكم يدور حول الإمكانية الإمبريقية على الخبرة المتحققة في الماضي. ولأن الخبرة المتحققة في الماضي لا تعد، كما

(1) تيرنس بول، ريتشارد بيلامي، الفكر السياسي في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(2) المرجع السابق، ص 31-32.

ذهب إلى ذلك ديفيد هيوم، مسوغاً لأن تتحقق في المستقبل، إن هذا الحكم مؤكداً، ومن ثم لن تكون لدينا حدود فاصلة بين الإمكانية وعدم الإمكانية<sup>(1)</sup>. الصعوبة الأساسية التي تواجهه الوضعية المنطقية بوصفها فلسفة للعلم، تتمثل في استحالة التحقق الشامل من قوانين العلم، التي تصاغ عبر قضايا كلية، بالجوء إلى أي عدد متناه من القضايا الملاحظة. بعض أعضاء حلقة فيينا، مثل شليك ووايزمان، قبلوا هذه النتيجة، لكنهم أحجموا عن التقليل من شأن التعميمات العلمية، والحكم بزيغها وعوزها للدلالة، لقد أنكروا كونها قضايا، واعتبروها قواعد توظف في عمليات الاستدلال، التي تجري على قضايا الملاحظة. في المقابل فضّل معظم الوضعيين رفض نظرية التحقق المتشددة، والاستعاضة عنها بمتطلب مفاده وجوب أن تكون القضايا التي تستحوذ على معنى قابلة للاختبار عبر الإشارة إلى الملاحظة والتجربة<sup>(2)</sup>.

لقد اهتم أعضاء جماعة فيينا منذ البداية بتحليل اللغة، وكانوا يركزون على دراسة العوامل التي تؤلف اللغة، وأسس المعرفة التجريبية والرياضية. وقد ظهرت في الوقت ذاته اختلافات في وجهات النظر بين أعضاء الجماعة، تتصل بأسس المعرفة التجريبية، وبناء النظريات، وفلسفة المناهج العلمية، تستند الوضعية المنطقية على مبادئ أهمها:

### 1- مبدأ التحقق<sup>(\*)</sup>: (Verification Principle)

في البداية يجب الفصل بين الأنطولوجيا (ما يوجد) والابستمولوجيا (كيف نعرف). فالحقيقة هي مسألة تطابق مع الوقائع. فإذا كان حكم ما صحيحاً، فلا بد من وجود واقعة يكون صحيحاً بفضلها. والوقائع هي قضية "ما يوجد"، أي القضية التي تهتم بها الأنطولوجيا. أما إمكانية الإثبات والتحقق فهي قضايا تتعلق باستكشاف الحقيقة، وهكذا فهي أفكار معرفية، ولكن يجب عدم خلطها بالوقائع التي نقوم باستكشافها<sup>(3)</sup>.

(1) السيد نفاذي، معيار الصدق والمعنى في العلوم الطبيعية والإنسانية مبدأ التحقق عند الوضعية المنطقية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991)، ص 17.

(2) هارولد براون، الإدراك، النظرية، الالتزام، فلسفة العلم الجديدة "ترجمة" نجيب الحصادي، (البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار)، (فيد الطبع)، ص 55.

(\*) **التحقق**: وعادة يقال تحقق من صحة نظرية من النظريات أو فرضية من الفرضيات العلمية، ويقصد إخضاع النظرية، تحديداً نتائجها، للتجربة، لامتحان قدرتها على شرح الظواهر المتعلقة بها، فإذا نجحت في وظيفتها في مكان أو ظهرت ظاهرة وأيدتها، فمعنى ذلك أن النظرية وجدت ما يعززها، أو نقول أنها تحققت، أو إننا تحققنا من صوابها.

للمزيد انظر: توماس س.كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة، "حيدر حاج إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 341.

(1) جون سيرل، العقل واللغة والمجتمع الفلسفة في العالم الواقعي، ترجمة "سعيد الغانمي، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2006)، ص 16.

مبدأ التحقق هو معيار تمييز المعرفة العلمية من اللاعلم أو الميتافيزيقيا، على أساس أن المعرفة العلمية هي المعرفة التي تحقق المعنى، أما اللاعلم فهو انعدام المعنى. هذا ما يراه أنصار الوضعية المنطقية، التي تستند إلى المنطق الاستقرائي في تحديد معيار التمييز بين الجمل العلمية والميتافيزيقية. وخلص فلاسفة الوضعية المنطقية في تحليلهم إلى أن اللغة تقوم بوظيفتين أساسيتين: الوظيفة المعرفية (Cognitive)، وفيها تقوم اللغة بوصف الواقع، من خلال العبارات التركيبية التي تخبر بخبر يحتمل الصدق أو الكذب. أما الوظيفة الثانية فهي الوظيفة غير المعرفية (Non-Cognitive)، وتدرج تحتها عبارات الأخلاق والجمال والعبارات الميتافيزيقية. وفي هذا الشأن تناول الفكر الغربي الحديث إشكالية المعنى، وفقاً لمنظوره ورؤيته الفلسفية. ويرى الفيلسوف الإنجليزي "جلبرت رايل" (G.Ryle) أن قصة الفلسفة في القرن العشرين هي قصة فلسفة المعنى. ويمكن الوقوف عند نظريتين من النظريات التي يقدمها الفلاسفة في هذا الحقل المعرفي: الأولى نظرية التحقق، والثانية نظرية الاستعمال<sup>(1)</sup>.

دافعت عن النظرية الأولى مدرسة الوضعية المنطقية، التي عرفت بعدة أسماء أخرى، كما سبق أن أسلفنا، مثل "التجريبية العلمية" و"الفلسفة الوضعية الجديدة"، وضمت مجموعة من الفلاسفة مثل شليك وايزمان كارناب وقايجل واير وغيرهم. ويرى فلاسفة هذه المدرسة أن معنى الجملة هو منهج التحقق. وسمي هذا المبدأ بمبدأ التحقق (Principle of Verification) ويشرح "وايزمان (Weismann) هذا الأمر بقوله "لكي يحصل المرء على فكرة عن معنى قضية ما، من الضروري أن يكون واضحاً بشأن الإجراء الذي يؤدي إلى تحديد صفتها. وإذا لم يعرف هذا الإجراء فلا يمكن له أن يفهم القضية، لأن معنى القضية يكمن في منهج تحقيقها<sup>(2)</sup>.

لذلك يرى أنصار الوضعية المنطقية أنه يجب التمييز بين عمل التجربة وعمل العقل، فالتجربة هي مصدر لاكتساب المعرفة العلمية ولتسوية صحتها، وعن طريقها، وعبر خبرتنا الحسية، نقوم بمطابقة القضية مع الواقع وفصل القول العلمي بصدقها. أما العقل فمهمته منطقية بحتة؛ إذ يقوم بتجزئة القضايا الكلية (Universal Statements) إلى قضايا فردية (Singular) Statements، وذلك لتسهيل عملية اختبارها والتحقق من واقعيتها، فالتحقق من القضية الكلية متعذر، لأن الحقيقة تتكون دائماً من خلال المفاهيم الإنسانية، التي تعد نتاج

(2) روبرت بلانشي، الاستدلال، ترجمة محمود اليعقوبي، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2003)، ص 269.

(3) إبراهيم البيومي غانم وآخرون، بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، مصدر سبق ذكره ص 38-44.

محاولات لتجميد أجزاء صغيرة من الحقيقة واستخلاصها، فالمفاهيم، ومن ثم العلوم، تعجز عن فهم الكليات<sup>(1)</sup>.

خلاصة مبدأ التحقق أن كل قضية تركيبية لابد أن تكون تجريبية، بمعنى أنه يمكن (التحقق) منها بواسطة الخبرة الحسية. يترتب على هذا أن كل قضية تركيبية لا يمكن تحديد صدقها أو كذبها من ملاحظات حسية، هي جملة بغير معني. ويتم هنا استبعاد قضايا المنطق الرياضية التحليلية، وهي كل ما يساهم به العقل في عملية المعرفة، لينطبق المعيار فقط على القضايا التركيبية، فيحدد منها ما ينتمي للعلم الطبيعي والعلم التجريبي، ويستبعد الميتافيزيقا. ومادام التحقق معياراً لتمييز المعني، فإنه ينطبق أيضاً على المفاهيم والكلمات، بل إن التحقق منها أهم، لأن العبارة لن تقبل التحقق إلا إذا كانت كل المفاهيم الواردة فيها ذات معني، ومرتبطة بعلاقات منطقية ارتباطاً سليماً<sup>(2)</sup>. وقد تعرض مبدأ القابلية للتحقق لعدة سهام نقدية، حتى من قبل فلاسفة الوضعية المنطقية أنفسهم، ومن جوانب هذا النقد ما يلي:<sup>(3)</sup>

1- أن من المستحيل التسليم بمبدأ القابلية للتحقق مبدأً ومقياساً لإثبات صحة قضية ما أو نظرية دون افتراض نوع من الاتفاق الجمعي.

2- من أخطاء مبدأ القابلية للتحقق خطأ المطابقة بين معني القضية وأسلوب تحقيقها وصدقها، فلما كان التحقق نهائياً، طالما هو واقع، وجب أن يكون الصدق بدوره نهائياً. غير أن الصدق النهائي، أي اليقين، مرفوض تماماً في العلم المعاصر، وأول من يرفضه الوضعيون أنفسهم.

3- أن القضية التجريبية لا تقبل التحقق الحاسم، وذلك لوجود عدد لا متناه من الاختبارات على أي شيء مادي، ومن ثم لن نستطيع وصفه تماماً.

هذه الانتقادات التي وجهت إلي الوضعية المنطقية وأنصارها، واعترافهم بأن التحقق الحاسم أمر محال، بيّن أنهم يخطئون حين يحاولون البحث عن اليقين المطلق، وإنما الأمر مجرد احتمال، لأن القضية التجريبية يندرج تحتها بطبيعة الحال عدد لا نهائي من الحالات المفردة، يستحيل حصرها. ما جعل أنصار الوضعية المنطقية ينتقلون من مبدأ إمكانية التحقق

(1) تيرنس بول، ريتشارد بيلامي، الفكر السياسي في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

(2) يماني طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين الأصول- الحصاد- الأفق المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص 290-291.

(3) عادل عوض، منطق النظرية العلمية المعاصرة وعلاقتها بالواقع التجريبي، (الإسكندرية: دار الوفاء لدينا للطباعة والنشر، 2006)، ص ص 251-254.

إلى مبدأ إمكانية التبدليل، وهو البحث عن شواهد تؤيد القضية أو النظرية، وتجعل الصدق احتمالياً<sup>(1)</sup>.

وهذا ما سنشير إليه في العنصر القادم

## 2- مبدأ قابلية التبدليل. (Conformability Principle)

ركزت جماعة فيينا على وضع معيار علمي محدد لاستيضاح المعاني، هو معيار القدرة على التحقق من الوقائع المذكورة. وقد لخص كارل همبل (Carl Hempel)، الطالب بدائرة برلين، المبدأ الأساسي لهذا المعيار في الآتي: إن الخاصية الأساسية لأي حقيقة تجريبية هي "قابليتها لأن تختبر عن طريق التجربة"، أي أن تكون نتاجاً لتجارب ملائمة أو ملاحظة مركزة. هذه الخاصية تحديداً هي ما يميز الوقائع ذات المحتوى التجريبي عن كل وقائع العلوم الرسمية أو المنطق والحساب، وجميعها لا تحتاج إلى اختبارات تجريبية لإثبات صحتها، وعن الوقائع الميتافيزيقية الأبعد من التجريب، التي لا تعترف أساساً بالاختبارات التجريبية. هذا الإصرار على التحقق التجريبي من المفاهيم والنظريات عصف بمجال الفلسفة التحليلية في العشرينيات والثلاثينات من القرن العشرين<sup>(2)</sup>.

سوف نركز في هذا الجانب على تحليل كيف أثر المنظور الفلسفي، الذي ركنت إليه الإمبريقية المنطقية، في صياغتها لإشكالية التبدليل. لقد رأينا أن الإمبريقية المنطقية والوضعية المنطقية قد حصلتا على معظم قواهما الدافعة من منطق البرنكيبييا. ومن البين أن كارل همبل، بنشده تحليلاً صورياً خالصاً للتبدليل، إنما يتخذ من إنجاز هذا المنطق نموذجاً، يحاول بسط تقنياته على مجال جديد، لذلك رفض مبدأ التحقق التام والإبطال التام لتعذرهما المنطقي وصعوبة القيام بهما<sup>(3)</sup>. وبدلاً من ذلك يسعى مبدأ التحقق الوضعي إلى ما يسمى "مفهوم التبدليل"، لأن التحقق من فرض معين لا يمكن الوصول إليه بالاستناد إلى قدر متناه من الأدلة، لأن طبيعة القانون العلمي، كما حدده برتراند رسل<sup>(\*)</sup>، تسرى على حالات ممكنة، قدر ما تسرى على حالات واقعية، في حين أن الشواهد التي تدلل على صحة القانون العلمي تنتمي لمجال التعميمات الواقعية. لذا، فإن التحقق التام من القانون العلمي مسألة صعبة ومتعذرة من الوجهة المنطقية، فمجموع الشواهد والوقائع، التي يعتمد عليها القانون، تنتمي إلى مستقبل لا

(1) المرجع السابق، ص 255.

(1) تيرنس بول، رينشارد بيلامي، الفكر السياسي في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 32.

(2) هارولد براون، الإدراك والنظرية والالتزام، فلسفة العلم الجديدة مرجع سبق ذكره، ص 25.

(\*) برتراند رسل: فليسوف ومؤرخ وباحث في المنطق ومدافع عن الحقوق المدنية والاجتماعية وقضايا السلام. فاز بجائزة نوبل للسلام عام 1950 لنشاطاته وكتاباته المميزة لمناصرة للقضايا الإنسانية.

للمزيد انظر: برتراند رسل، النظرة العلمية، ترجمة، عثمان نويه، (بيروت: دار المدى للثقافة والنشر، 2008)، ص

يمكن الوصول إليه، أو تعود إلى ماضٍ لا يمكن الرجوع إليه، للثبوت من صحته، ما يعنى صعوبة التثبت من القوانين، وفق الصيغة الوضعية القديمة التي تؤكد علي التحقق الحاسم. من هنا، رأى كارل همبل ضرورة صياغة معيار منطقي جديد، يمكن بموجبه التذليل علي القوانين العلمية، إلي جانب تجاوز إشكالية تبرير الزعم المعرفي للقضايا الإمبريقية<sup>(1)</sup>.

حين يعلن كارل همبل أن منطق التذليل "أحد أكثر المرغوب فيه ضرورة نسبة إلى ميثودولوجيا العلم الإمبريقي الراهنة"، وأن هذا المنطق سوف يقوم حتى بتوضيح "محددات سلامة الفروض، والطريقة التي تواجه وفقها الاختبارات، أي حال مواجهتها للملاحظات المتعلقة"، يبدو أنه يتوقع أن يقوم المنطق بحل المسائل الأساسية في ابستمولوجيا العلم، ولذا فهو يسلّم بأن منطق التذليل لن يخبرنا بأي شيء عن الكيفية التي يتم عبرها الوصول إلى نظريات أو مفاهيم جديدة، فهذه مسألة سيكولوجية. ولن يخبرنا متى يتوجب علينا قبول الفرض، ومتى يجب رفضه. يميز كارل همبل بين معنيين لكلمة "تذليل": معنى نسبي، ومعنى مطلق. بالمعنى النسبي، التذليل علاقة بين فرض وجمل شاهدة تدعمها، وبالمعنى المطلق، التذليل خاصية يختص بها الفرض، حين يدعمه شاهد محكم هو نفسه. "منطق التذليل"، الذي يقول به كارل همبل، ليس سوى منطق تذليل بالمعنى النسبي. تبيان التذليل المطلق يشترط أيضاً تصوراً فيما يجعل الجمل الملاحظة جديرة بالثقة. يفترض كارل همبل إمكان التعبير عن الفروض العلمية والجمل الملاحظة في "لغة علم"، يمكن تحديدها، تشمل "مفردات ملاحظة محددة بوضوح، تضم حدوداً تشير إلى خصائص، يمكن ملاحظتها بدرجة أو بأخرى، تختص بها أشياء ووقائع". الجملة الملاحظة جملة تفر أو تتكرر اختصاص شيء معطى بخاصية يمكن ملاحظتها. غير أن هوية الخصائص التي يمكن ملاحظتها تتوقف على الأجهزة المستخدمة. وكما يضيف كارل همبل يتوجب تبني "عرف"، مؤداه أن الجمل الملاحظة "يتعذر إبطالها"<sup>(2)</sup>.

---

(3) عبد الباسط عثمان علي مادي، نقد الخطاب ما بعد الوضعي دراسة نقدية للاشتراطات المعرفية عند توماس كون وكارل بوبر، (سرت: إصدارات مجلس الثقافة العام، 2008)، ص ص 211-212.

(1) سوزان هاك، دفاع عن العلم ضمن حدود العقل بين العلموية والتهمكية، "ترجمة" نجيب الحصادي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

لا ينكر كارل همبل أن الملاحظة مهمة لسلامة النظريات العلمية، بل يقيد بشكل ضيق نطاق تصوره المنطقي الصرف، محيلاً إشكالية جدارة الملاحظة بالثقة إلى البراجماتكس [علم استخدام اللغة] (\*).

يمكن توضيح العلاقة بين المفاهيم والقضايا عبر استعمال مجاز يوظفه بعض الإمبريقيين المنطقيين. "يتطلب التنظيم العلمي إقامة علاقات متنوعة، عبر القوانين والمبادئ النظرية، بين مختلف جوانب العالم الإمبريقي، تحدد المفاهيم العلمية بتحديد خصائصها. مفاهيم العلم عقد في شبكة من العلاقات المتداخلة المنظمة، تشكل القوانين والمبادئ النظرية أسلاكها<sup>(1)</sup>.

منذ كتابة كارل همبل لهذا النص تواصل تطور رؤيته لإشكالية المعنى، فأصبح يعي أن معاني الحدود النظرية غير قابلة لأن تحدد كلياً عبر الإشارة إلى مفردات أعدت سلفاً، و يخلص من هذا إلى أن إشكالية معنى تلك الحدود "ليست قائمة أصلاً". وليس هناك حل لهذه الإشكالية، وفق فهم الإمبريقيين المنطقيين لها، لكن يمكن المحافظة على الموروث الإمبريقي. ولذا فإنه فشل في ملاحظة كيف أنه اقترح نهجاً بديلاً في نظرية المعنى، نهجاً يمكن من استبصار التغيير المفاهيمي<sup>(2)</sup>.

### ثانياً - ما بعد الوضعية المنطقية:

عدت مسألة التقدم في العلم من المسائل المعاصرة التي واجهت فلسفة العلم، وشككت محوراً أساسياً للفلسفة الوضعية المنطقية، وصولاً إلى فلاسفة العلم المعاصرين، فباتت القاعدة الأساسية لنظرياتهم الفلسفية في تفسير هذه الظاهرة. فالتقدم، عند أصحاب الوضعية المنطقية، تراكمي، من خلال التحقق من القضايا ومدى مطابقتها مع الوقائع، معتمدين على التجربة الحسية، فينظرون إلى المعرفة العلمية نظرة تراكمية، منكرين حدوث أية تغييرات جذرية في بنية المعرفة العلمية، ورافضين دور الميتافيزيقا في التطور العلمي، نزوعاً منهم إلى تجريبية مطلقة، في محاولة منهم لتتزيه (فلسفة العلم) من التوجهات الاجتماعية، وإنكار الدور الذي يساهم به تاريخ العلم في مساعدتنا لفهم أعمق وأوسع لظاهرة العلم، مؤكداً على المعايير المنطقية ودور التجربة الحسية في تفسير كل شيء<sup>(3)</sup>. وبهذا عدت الوضعية المنطقية بمثابة حاجزٍ أو عازلٍ مثيرٍ بين العلم وتاريخه، لنفيها دور التاريخ ومساهمته في التقدم العلمي. وهذا

---

(\* البراجماتكس: دراسة اللغة بطريقة تركز على استخدامها وسياقها، عوضاً عن الإشارة. هكذا يقر التحليل البراجماتكي للملاحظات الأمرية وجوب أن يكون المتحدث أعلى مرتبة وأن يكون للمستمع القدرة على تنفيذ الأمر. للمزيد انظر: تد هوندرنش، دليل أكسفورد للفلسفة، "ترجمة" نجيب الحصادي، مرجع سبق ذكره، ص 174.

(3) سوزان هالك، دفاع عن العلم ضمن حدود العقل بين العلمية والتهكمية، "ترجمة" نجيب الحصادي، مرجع سبق ذكره، ص 42.

(1) هارولد براون، الإدراك والنظرية والالتزام فلسفة العلم الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 120-121.

(2) يمنى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، مصدر سبق ذكره، ص 397.

أدى إلى ظهور متمردين عليهم، وجهوا ضربات قاصمة لسيادة الوضعية في فلسفة العلم، لاسيما في مسألة (التقدم في العلم). هؤلاء المتمردون هم فلاسفة العلم المعاصرين، أمثال (كارل بوبر، أمري لاکاتوش وتوماس كون)، الذين أطلق على اتجاههم ( ما بعد الوضعية المنطقية)، وقدموا تفسيرات ووجهات نظر تختلف عن وجهات نظر الوضعية المنطقية. يعد كارل بوبر (karl Popper)<sup>(\*)</sup> على رأس الجماعة الذين وجهوا ضربة قاصمة للفلسفة الوضعية المنطقية، على الرغم من انتمائه لهذه الاتجاه الفلسفي. وكانت مشكلته الأساسية هي تمييز العلم في حركته وتقدمه، عن طريق معياره المعروف (قابلية التكذيب) في كتابه (منطق الكشف العلمي)؛ إذ عدّ (التكذيب) الخاصية الأساسية للتقدم المعرفي في العلم<sup>(1)</sup>.  
ومن أهم مرتكزات الاتجاه ما بعد الوضعي:-

### 1- معيار قابلية الدحض والتفنيد.

سوف نعاين الآن نهجاً في فلسفة العلم، يشكل بطرق عدة، نقلة بين الإمبريقية المنطقية وصورة العلم الجديدة؛ إنه النهج الذي أصبح يعرف باسم (الدحضية)، والذي طرحه كارل بوبر في كتابه " منطق الكشف العلمي ". المبدأ الأساسي الذي يقول به كارل بوبر ينكر وجود عملية استقرائية، يتم عبرها التدليل على نظريات العلم، ومن ثم فلا مكان في فلسفة العلم لنظرية في التدليل من القبيل الذي تركز إليه الإمبريقية المنطقية. يبدو أن هذا الحكم يشكل انحرافاً جذرياً عن برنامج الإمبريقية المنطقية البحثي، لكننا سوف نرى أن جزءاً كبيراً من مذهب كارل بوبر تحكمه الافتراضات الفلسفية التي سبق لنا نقاشها. الواقع أن هناك تيارين يتنازعان هذا المذهب: أحدهما هو الرؤية الدحضية المتشددة للعلم، التي تقرر أننا نختبر النظريات العلمية عبر اشتقاق نتائج منها، بحيث نرفض أية نظرية تستلزم أية نتيجة باطلة. هذه هي الرؤية التي ظل يعزوها إلى كارل بوبر، وحتى الآونة الأخيرة، معظم فلاسفة العلم، بما فيهم كارل بوبر نفسه. وفضلاً عن هذا التأويل المعتاد لمذهبه، ثمة تيار آخر يشكل انحرافاً أكثر جذرية عن الإمبريقية المنطقية، وإن لم يشكل انحرافاً كاملاً، فهو أشد اتساقاً مع النهج

---

(\*) كارل بوبر: فيلسوف إبستمولوجي نمساوي اشتهر بنظريته حول منطق الكشف العلمي أشهر مؤلفاته Lahaqueds la decouper te scientiflque.(1935)

للمزيد انظر: أن روبروك، جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ترجمة، سيف الدين دغفوس، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للنشر، 2003)، ص 246.

(3) يمني طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، مصدر سبق ذكره، ص 399.



الجديد. إن هذه الازدواجية تسوغ اعتبار كارل بوبر شخصية انتقالية. البداية سوف تكون مع التأويل الأكثر ألفة<sup>(1)</sup>.

حيث يسمي كارل بوبر الإشكالية الأساسية في فلسفة العلم "إشكالية رسم الحدود الفاصلة"، أي إشكالية العثور على معيار يميز بين النظريات العلمية عن الميتافيزيقا والعلوم الزائفة. لأول وهلة قد تبدو هذه الإشكالية ذات موضع بدء الوضعيين، لكن معيار التحديد عند كارل بوبر ليس نظرية في المعنى، والميتافيزيقا عنده ليست هراء. الواقع أنه لا يعتبر إشكالية المعنى قضية جدية، وهو حين ينشد معياراً للتحديد، إنما يحاول تعيين أحد سياقات الخطاب الذي يستحوذ على معنى، ألا وهو العلم<sup>(2)</sup>.

معيار التحديد الذي يجده كارل بوبر متضمناً في المذهب الوضعي هو "التحقيقية"، وهو معيار يقرر أن العلامة الفارقة للقضية العلمية تكمن في قابليتها لأن يدلل عليها بالخبرة. وكما رأينا، يمكن تصنيف هذا المعيار وفق رؤيتين: الرؤية المبكرة التي قال بها فتجنشتين وشليك، والتي تقر بإمكان التحقق الشامل من المزاعم المعرفية، والرؤية المتأخرة التي أخذ بها بعض الفلاسفة مثل كارناب همبل ورايكناخ، والتي تقول بقدرة الخبرة على أن تدلل على قضايا العلم، بحيث تبين أنها محتملة. كارل بوبر في المقابل ينكر هاتين الرؤيتين، بل إنه ينكر المحاولات التي تستهدف تشكيل منطق استقرائي. اعتراضاته الأساسية ضد هذا المنطق هي نفس الاعتراضات التقليدية. فمن جهة، الاستدلال الاستقرائي ليس استدلالاً منطقياً بالمعنى الوحيد لكلمة "منطقية" الذي يعتد به كارل بوبر، أي التحويلات "التحصيل حاصلية"، كالتي نجدها في منطق البرنكيبيا الاستنباطي. الخاصية الحاسمة في هذه التحويلات تتعين في أن نتيجة البرهان لا تشتمل على محتوى أعظم من ذلك الذي تشتمل عليه المقدمات. البرهنة على قضية كلية، وفق مقدمات مشكّلة من فئة متناهية من القضايا الفردية، لا تعد، وفق هذا المعنى، برهنة منطقية سليمة. من جهة أخرى، إذا فهمنا البراهين الاستقرائية على اعتبار أنها توظف مبدأ تركيبياً للاستقراء، تعين علينا تبرير هذا المبدأ. وما لم نقبل تبريراً قبلياً للاستقراء، وهذا ما لا يرتضيه أي إمبيريق، فإنه يتعين علينا تبرير مبدأ الاستقراء استقرائياً<sup>(3)</sup>. ولكن من شأن هذا أن يجعل التبرير دائرياً، أو يفضي إلى متراجعة لا متناهية لمبادئ الاستقراء. محاولات

---

(1) يمني طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، مصدر سبق ذكره، ص 400.

(2) المرجع السابق، ص 402.

(3) هارولد براون، الإدراك والنظرية والالتزام فلسفة العلم الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص 122.

تعديل ذلك المبدأ، بحيث يقتصر الاستقراء على البرهنة على احتمال النتيجة، عرضة، عند كارل بوبر، لذات الاعتراضات. ذلك أن هذا النهج يتطلب بدوره مبدئاً استقرائياً معدلاً جديداً، يحتاج بدوره إلى تبرير، أي إلى البرهنة على أنه محتمل بدرجة ما، كونه ليس مبدأ تحليلياً ولا تركيبياً<sup>(1)</sup>.

ثمة جزء آخر من نسق الإمبيريقية المنطقية يسهم في توضيح الافتراض الميثودولوجي. لقد رأينا أن كارل همبل يمدج منطق التدللي على باراداييم منطق البرنكييا الاستنباطي. ولكن هناك مبدأ عام في هذا المنطق يقرر أنه إذا استلزمت مجموعة من المقدمات نتيجة ما فإن إضافة مقدمات أخرى إلى تلك المجموعة لن يؤثر في علاقة الاستلزام. وبناء على ذلك فإن كون كارل همبل يحاول تحليل العلاقة التدللية وفق باراداييم استنباطي هو ما جعله يفترض أنه إذا تم التدليل على فرض بقضية ملاحظة، فإن إضافة المزيد من القضايا الملاحظة الأخرى لن يبطل تلك العلاقة. لهذا السبب، فإن الافتراض الميثودولوجي يشكل ضمن برنامج الإمبيريقية المنطقية البحثي نهجاً معقولاً لحل مفارقات التدليل.

## 2- الثورات العلمية (Scientific Revolutions)

قبل الولوج في تحديد دلالة مفهوم الثورة العلمية، يلاحظ أن توماس كون يقدم تصوراً لطبيعة النشاطات العلمية والفلسفية، مفاده أن الاشتراطات الوضعية أشبه ما تكون بالنزعة "الصولونية"<sup>(\*)</sup> صعبة التحقق، فهي، وفق تصوره، تتعامل مع النشاطات العلمية والفلسفية، كما ينبغي لها أن تكون. لهذا جاء مشروعه أشبه ما يكون بالوصفي، فكل ما يتطلبه النشاط، لكي يكون مشروعاً أن يكون لديه "نموذج" يقيس عليه ويتحكم في ممارسته<sup>(2)</sup>.

---

(2) المرجع السابق ، ص ص70-71.

(\*) الصولونية: وهي نسبة إلى السياسي اليوناني صولون، الذي وضع عدداً من الاشتراطات القانونية للحصول على حق المواطنة في أثينا، ومنها نقاء الأصل عبر إثبات الأصل الاثيني النقي من الأب والإم، والتي أدت إلى إقصاء الشريحة الكبرى من رعايا أثينا من الدخول في العملية السياسية، وتكمن إشكالية هؤلاء الرعايا في تعذر تحقق هذا الشرط في المستقبل بالنسبة لهم، فهم بالقياس على هذا الشرط واقع غير مشروع، عليه أصبحت الديمقراطية في أثينا نخبوية.

للمزيد انظر: عبد الباسط عثمان مادي، نقد الخطاب ما بعد الوضعي دراسة نقدية للاشتراطات المعرفية عند توماس كون وكارل بوبر، مرجع سبق ذكره، ص، 12.

(1) هارولد براون، فلسفة العلم الجديدة الإدراك والنظرية والالتزام، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

مفهوم الثورة العلمية مفهوم فلسفي، وليس مفهوماً علمياً. إنه يوظف في تشكيل نظرية في العلم. ولكن تماماً كما يستعمل العلماء معطيات ملاحظة وتجريبية في تشكيل نظرياتهم، فإن الفلاسفة يستعملون معطيات تاريخ العلم في تشكيل نظرية فلسفية في العلم. على أن فلسفة العلم نظرية من النوع العام نفسه الذي تنتمي إليه النظريات العلمية. إن التغيير الذي طرأ على مفهوم الثورة العلمية، والذي يشتمل عليه تحليل العلم، شبيه بالتغيير الذي طرأ على المفاهيم العلمية. إن فلسفة العلم الجديدة محاولة لإحداث ثورة فلسفية. وثمة تغيير يطرأ خلال هذه العملية على مفهوم الثورة العلمية[...]. من نظريات أخرى في العلم. هذا أمر يظهر بوضوح من استعمال عبارة "الثورات العلمية" في صيغة الجمع، وهو استعمال لا معنى له، إذا اعتبرنا الثورة العلمية حادثاً متفرداً. لقد نشأ النهج الجديد في فلسفة العلم عن إخفاق النهج القديم في حل إشكالياته، وعن الحالات المناهضة التي أفصحت عنها دراسات حديثة في تاريخ العلم. يتضح في تشكيل هذا النهج الجديد أن معنى وإشارة التعبير "ثورة علمية" قد تغيرا.

من جهة أخرى، ثمة جانب مهم من معنى المفهوم القديم يظل باقياً، فالثورة العلمية تظل تغييراً جوهرياً في طريقة تفكيرنا في الواقع<sup>(1)</sup>، والثورات العلمية، شأنها في ذلك شأن الثورات الفلسفية، إنما تحدث بسبب ما يطرأ على الأحكام المسكوت عنها من تعديلات جوهريّة أو استعاضات كلية. وهذا ما يفسر كون العلم نشاط قلبٍ حولٍ، لا يهدأ له قرار، ولا تستكين له جوارح. الحديث عن تراكمية نتائج العلم، على طريقة السلف الإمبريقي، حديث تعوزه الدلالة، فالتراكمية تفترض حداً أدنى من الثبات: ثبات الفروض، وثبات معاني المفاهيم الواردة فيها، وفي هذا الإطار تقول يمني طريف الخولي في كتابها (فلسفة العلم في القرن العشرين): "هنا تبرز الريادة البوبرية مجدداً، إذ إنه في طبيعة الذين أكدوا على الثورة العلمية، وعلى أن التقدم العلمي لا يعرف تراكماً البتة، بل هو سلسلة متوالية من الثورات. وما دام كل تقدم يقوم على تكذيب الفرض السابق، فهو إذن ثورة عليه، وإنهاء لدورته، وبدء دورة جديدة. ويرافق بوبر في هذا التصور غاستون باشلار (G.Bachelard) (1884-1962). أبرز فلاسفة العلم في فرنسا، وواحد من أهم فلاسفة القرن العشرين"<sup>(2)</sup>.

يعد توماس كون (T.kuhn) من أهم وأبرز فلاسفة العلم، بل قد ينظر إليه أحيانا على أنه الممثل الرئيس لحركة الربط بين تاريخ العلم وفلسفة العلم،

(2) نفس المرجع السابق، ص 12.

(1) يمني طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، مصدر سبق ذكره، ص 402.

من خلال الميثودولوجيا (Methodology). وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه متوقع منذ صدور مؤلف "كارل بوبر" "منطق الكشف العلمي"، إلا أنه كان علي فلسفة العلم أن تنتظر مقدم توماس كون، ليحقق فكرة الربط التام بين هذه الجوانب في "تركيب الثورات العلمية"، الذي دارت حوله الدراسات في السنوات الماضية ولا تزال حتى يومنا هذا<sup>(1)</sup>.  
لقد فتح توماس كون أفقاً جديدة بكتابة (بنية الثورات العلمية) الذي كان بمثابة قطيعة مع فلسفة العلوم الكلاسيكية، وذلك ببلورته مفهوم الباراداييم الذي يعرفه باعتباره في الاستعمال العادي "هو نموذج أو مخطط مقبول"، وفي معناه الدقيق "هو مجموع المعتقدات والقيم المعترف بها والتقنيات المشتركة بين أعضاء جماعة ما"، ومن ثم فهو النموذج أو النمط التصوري الذي يُوَظَر فضاء العلماء المعرفي في مرحلة معينة. وأية نظرية لا تصبح مقبولة الباراداييم إلا إذا كانت أفضل من النظريات المنافسة<sup>(2)</sup>.

لقد كتب توماس كون في "تركيب الثورات العلمية"، يصف لنا ما يحدث داخل العلم، قائلاً "إن العلماء خلال الثورات العلمية يشاهدون أشياء جديدة ومختلفة، حين ينظرون بالآلات المألوفة من نفس الأماكن التي نظروا منها من قبل، والسبب في ذلك أن تغييرات النموذج (Paradigm) تجعل العلماء فعلاً يشاهدون عالم أبحاثهم الخاصة، بطريقة مختلفة تماماً عن ذلك العالم الذي كانوا ينتمون إليه من قبل. إن هذا يلخص مضمون ما يريد توماس كون أن يذهب إليه في تركيب الثورات العلمية، فمن جانب هي تشير صراحة إلي أن رؤيتنا للأشياء لم تكن نألفها من قبل، ومن جانب آخر أن هذه الرؤية الجديدة والمختلفة لا تكون إلا من خلال نموذج جديد (New Paradigm)، يجعل العالم يفسر الأشياء التي سبق أن شاهدها وفسرها تفسيراً معيناً تفسيراً جديداً مخالفاً لذلك التفسير الذي كان يتبناه فيا مضى، وفق النموذج القديم. ولذا فإن قضية التفسير هنا مرتبطة أشد الارتباط بالإدراك. ولا تكون الرؤية الجديدة للأشياء كذلك إلا من خلال نموذج جديد بديل للنموذج القائم فعلاً<sup>(3)</sup>.

---

(2) ماهر عبد القادر محمد، فلسفة العلوم المشكلات المعرفية، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص 75-76.

(3) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلي انسنة الحضارة وثقافة السلام، مرجع سبق ذكره ص ص، 149-151.

(1) ماهر عبد القادر محمد، فلسفة العلوم المشكلات المعرفية، مرجع سبق ذكره، ص 76.

يحدد توماس كون مجموعة من المراحل التي تحدث الثورات العلمية وفقاً لها كالتالي:-  
(1)

في المرحلة الأولى يرى كون أن لكل علم ما يسمى (فترة ما قبل الباراداييم (Preparadigme)، وتتبلور فيها الوقائع بشكل جزافي، دون أي تنسيق أو بنية نظرية مقبولة، ثم يبدأ أحد الأنساق النظرية يلقي تدريجياً قبولاً عاماً من قبل العلماء. وهكذا يتأسس الباراداييم لأول مرة. بين فترة ما قبل الباراداييم وتأسيس الباراداييم تبدأ فترة العلم العادي (Normal Science)، وفيها تتحقق وتستثمر كل الإمكانيات التي يخترنها الباراداييم السائد، ليصبح علماً عادياً، لا يسعى إلي البحث في ظواهر جديدة لم تكن معروفة، إنما يعيد تنظيم الظواهر المعروفة برؤية جديدة. وخلال تطور أي علم يسود عادة شعور لدي العلماء بأن الباراداييم، الذي يشغلون في إطاره، يفسر بنجاح أغلب الوقائع والتجارب المتاحة، وبالتالي تنتشا مقاومة ضد تغييره.

ويؤكد توماس كون أنه ليس ثمة باراداييم قادر على إفراز نظرية كاملة قادرة على تفسير وإيجاد الحلول التامة لكل المشاكل، فالباراداييم نسبي في قوته التفسيرية للوقائع، وليس هناك نظرية قادرة على حل كل الألغاز التي تواجهها في فترة معينة، ونادراً ما تكون الحلول المتوصل إليها تامة<sup>(2)</sup>.

المرحلة الثانية العلم العادي حيث تظهر نتائج غير متوقعة أو شاذة، يتم في البداية طمسها إلي حين، أو التعامل معها وفق ظروف خاصة، لكن يأتي وقت يصبح فيه الباراداييم متأزماً متقلاً بالنتائج الشاذة، التي تبدأ في إضعافه، وهنا تبدأ إرهابات ثورة علمية جديدة، ما يؤدي إلي إزاحة الباراداييم القديم الذي يترك مكانه لباراداييم جديد. والعلامات الأولى لقدم ثورة علمية جديدة هي إدراك الشذوذ والخروج عن القياس، من خلال ظاهرة لم يكن الباحث مهيباً لها بمقتضى الباراداييم المعمول به، وأن الطبيعة قد ناقضت بصورة أو بأخري التوقعات المرتقبة في إطار الباراداييم السائد. يولد شعوراً واضحاً بانعدام الثقة والقلق لدي الجماعة العلمية، بفعل الإخفاق في التوصل إلي النتائج المرتقبة في حل ألغاز العلم العادي. ويتبين أن الأزومات شرط ضروري وأولى لانبثاق نظريات جديدة. وهذا ما عرفه تاريخ العلوم من خلال

---

(2) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلي انسنة الحضارة وثقافة السلام، مرجع سبق ذكره ص ص، 152.

(2) نفس المرجع السابق، ص 77.

الانتقال من الديناميكا الأرسطية الجاليلية، ومن علم الفلك البطليموسي إلي الكوبرنيكي، ومن الفيزياء الكلاسيكية إلي فيزياء الكم والنظرية النسبية لاينشتاين<sup>(1)</sup>.

أما عن ماهية الثورات العلمية ووظيفتها في التطور العلمي، فإن توماس كون يرى أن الثورات العلمية هي تلك "الأحداث التطورية غير المتراكمة التي يستبدل فيها الباراداييم القديم، كله أو بعضه بالباراداييم الجديد الذي يناقضه". و يماثل توماس كون بين الثورات العلمية والثورات السياسية، فيذهب إلي أن الثورات السياسية تبدأ بإحساس مطرد النمو بأن المؤسسات القائمة قد توقفت عن مواجهة المشاكل التي تفرضها البيئة، وبنفس الصورة تبدأ الثورات العلمية بإحساس مطرد النمو بأن الباراداييم قد توقف عن تأدية الدور المنوط به في الكشف عن جانب من الطبيعة التي يمهد فيها الطريق الباراداييم نفسه، "ففي كل من التطور العلمي والثورة السياسية يكون الإحساس بسوء الدور، الذي قد يؤدي إلي أزمة، شرطاً أساسياً للثورة"<sup>(2)</sup>.

الباراداييم إذاً هو رؤية معينة للعالم، يشارك فيها أفراد وجماعة من العلماء والمفكرين. وعندما تتغير هذه الرؤية، بسبب الطفرات العلمية، يتغير العالم الذي يعيش فيه العلماء، فيرونه برؤية ونظرة جديدة. ويؤكد توماس كون على تأثير النسبية العلمية (Scientific Le Relativism)، إذ ليس هناك نظرية علمية قابلة للخضوع لكل الاختبارات، ومن ثم يجب أن نكتفي بالتساؤل عن درجة احتمال استجابتها للوقائع فقط لا أكثر. فحسب توماس كون "حتى تكون مقبولة كباراداييم، فإن النظرية يجب أن تظهر أفضل من النظريات المنافسة لها، لكن ليس من الضروري أن تفسر كل الوقائع التي تواجهها"<sup>(3)</sup>.

لقد أحدث توماس كون (T.kuhn) ثورة علمية في أوائل السبعينات، من خلال النتائج التي توصل إليها في دراسته لتاريخ علم من العلوم الطبيعية؛ إذ شكك في التصور القائم على أن التقدم العلمي يأخذ شكلاً خطياً، وأن التراكم العلمي هو الكفيل بإحداث ثورة في العلوم. وقد شكك توماس كون في الموضوعية في معقلها، ألا وهو العلوم الطبيعية. فعل هذا في فترة كانت العلوم الاجتماعية تجتهد لأن تتأسى بالعلوم الطبيعية، وتتخذها نموذجاً (Model)

---

(1) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلي انسنة الحضارة وثقافة السلام، مرجع سبق ذكره ص ص، 150 - 151.

(2) السيد نفاذي، اتجاهات جديدة في فلسفة العلم، عالم الفكر، العدد الثاني، (1996)، ص 98.

(3) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلي انسنة الحضارة وثقافة السلام، مرجع سبق ذكره ص 154.

لتأسيس علوم اجتماعية علمية، وهو الإطار الذي ظهرت فيه المدرسة السلوكية في العلوم الاجتماعية، ومنها علم السياسة<sup>(1)</sup>.

### - التغير المفاهيمي.

المفاهيم العلمية تتبلور خلال صيرورتها، وتتطور في كافة ميادين العلوم الطبيعية والرياضية والاجتماعية، ولكل مرحلة من مراحل تطور العلوم سياقها المفهومي الخاص بها الذي لا بد من مراعاته ونقده، إضافة إلى مراعاة التطور التاريخي، الذي أنتج وينتج نظريات علمية جديدة، تحل مكان النظريات القديمة التي لم تعد كافية لحل المشكلات المستجدة. إن تاريخ العلم هو هذا التطور والتغير المستمر لسياقه المفهومي النظري. ولولا هذا التغير والتجدد لنظرياته لما تبلور ما يسمى تاريخ العلم<sup>(2)</sup>.

يدرك كلُّ دارس للعلم ونظرياته ونسقه المفهومي نموه الدائم والمطرّد، الذي يتأتى من التغير المتواتر للنظريات العلمية عبر العصور؛ إذ تضطر مرحلة معينة إلى استبعاد نظرية علمية سائدة، واستبدالها بنظرية أخرى، تفرض مبادئها ومفاهيمها، وذلك لقدرتها على تسويق صدق الحلول التي تقدمها. الحكم بتغير المفاهيم، بسبب قيام ثورة علمية، اعتبر عند الكثيرين من الإمبريقيين المنطقيين أكثر أحكام فلسفة العلم الجديدة منافاة للعقل. يقرر أحد التعاليم المركزية في الفكر الإمبريقي أن معاني الألفاظ مستقلة كلياً عن القضايا التي ترد فيها، بحيث لا يؤثر قرار قبول أو رفض القضايا في دلالة مفاهيمها. على ذلك، يترتب عن موقفنا قيام علاقة بين محتوى المفهوم والقضية التي يرد فيها. يدافع أحد أنصار الإمبريقية المنطقية، ضد هذا الموقف، بالتسليم بأن معنى المفهوم يتغير بتطور العلم، لكنه ينكر أهمية هذا التغير نسبة إلى مقاصد العلم والرياضيات، حيث يكون الاهتمام مركزاً على اتحاد الإشارة عوضاً عن ترادف المعنى. حالات تغير المفاهيم تعد لنا سياقات "تشابه و اختلاف"، تناظر تلك التي تم نقاشها في حالة الإدراك. عقب قيام الثورة العلمية تطراً على المفاهيم تعديلات يمكن ملاحظتها<sup>(3)</sup>.

الواقع أن النظرية التي تقتصر على تفسير طائفة محددة من الظواهر، عادة ما تعد فاشلة في تحقيق أي إنجاز علمي مهم. وعليه، لن نستطيع، وفق نهج رسل، بسط أية نظرية، فالحصول على معطيات جديدة يلزمنا بإضافتها إلى تعريفات الألفاظ المعنية، وبذا فإننا نعيد

---

(1) نادية محمود مصطفي، سيف الدين عبد الفتاح، دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية حقل العلوم السياسية نموذجاً، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2002)، ص 111.

(2) المرجع السابق، ص 72.

(3) هارولد براون، فلسفة العلم الجديدة الإدراك والنظرية والالتزام، مرجع سبق ذكره، ص 116.

تعريف المفاهيم النظرية، عوضاً عن إدراج مجالات خبرات جديدة في المفهوم القديم. الاعتراض الذي ناقشه ينكر كون نظريات العلم تتطور على هذا النحو. يجدر بنا استباق برهاننا، كي نشير إلى أن استقرار المفاهيم العلمية أضحى تعليمياً مركزياً عند الكثير من الإمبريقيين المنطقيين المعاصرين. في المقابل، يرى بعض دعاة النهج الجديد في فلسفة العلم أن إحدى مترتبات الثورة العلمية تغيير المفاهيم العلمية، خلافاً لخصومهم الإمبريقيين الذين قالوا بأن دلالات الألفاظ تظل على حالها، وأن التغيير إنما يطرأ على قيم صدق القضايا التي ترد فيها تلك الألفاظ. الواقع أن مقترح رسل يذهب إلى أبعد مما يذهب إليه منظرو "تغيير المعاني الجذري"، فكل اكتشاف إمبريقي جديد، مهما قل شأنه، يحتم عنده إعادة تعريف للمفاهيم<sup>(1)</sup>.

أما في علم السياسة فإن التغيير في المفاهيم يحدث من خلال محاولة الفاعلين السياسيين حل بعض المشكلات النظرية والعملية والواقعية، أو بعبارة أخرى حين يمارس الفاعلون السياسيون قواعد اللعبة السياسية، وتظهر التناقضات القائمة، سواء في المعتقدات أو الممارسات كما يعكسها الواقع.

ويُعرّف التغيير المفاهيمي بأنه "محاولة نقدية، من قبل الفاعلين السياسيين، لحل التناقضات التي تظهر في محتوى معتقداتهم وممارساتهم، في محاولة لفهم تغيير العالم من حولهم"، فأى نموذج للحل السياسي تكمن خلفه آلية أساسية من التغيير في المفاهيم، فالتغيير السياسي والتغيير في المفاهيم عمليتان مستمرتان، تحدثان نتيجة حدوث تحولات مستمرة في العلاقات الداخلية لأي مفهوم، في سياق واقعه السياسي والاجتماعي، فحين يراجع المنظرون تغيير المفاهيم، لا يكون هذا فقط لحل ما يظهر من مشكلات جديدة. وإنما كذلك لإعادة تأصيل المفاهيم القديمة، وإعادة النظر في المفاهيم القائمة، وتبني مفاهيم جديدة. يرتبط هذا الطابع الجدلي للتغيير في المفاهيم بوجود عدد من التناقضات، التي لا يوجد بدونها أي دافع منطقي لتغيير النظريات، كما أن المفاهيم تشكل جزءاً من صياغة النظريات<sup>(2)</sup>.

إن أي مجتمع بحاجة لإعادة النظر في مفاهيمه التي قد تبدو سهلة وواضحة، و يستخدمها لتحديد وتفسير عالمه السياسي والاجتماعي، ما يتطلب إعادة النظر إليها بعين جديدة وتفكير نقدي، سواء أكانت نابعة من هذا المجتمع أم كانت مفاهيم يستخدمها الآخرون. ومن الملاحظ

---

(1) هارولد براون، فلسفة العلم الجديدة الإدراك والنظرية والالتزام، مرجع سبق ذكره ، ص 40.

(2) المرجع السابق، ص 41.



أن عدداً من الأعمال الكبرى في مجال الفلسفة والنظرية والفكر السياسي جاء إما استجابة أو انعكاساً أو رد فعل للفوضى والتشويش المفاهيمي، أو حتى لانهايار وتعطل القدرة التواصلية بين أفراد المجتمع. ومن ثم يصبح التغير الدائم هو الحقيقة الوحيدة الثابتة بالنسبة للمفاهيم السياسية، فالمفاهيم ذات المعنى اليوم قد لا يكون لها نفس المعنى قبل ذلك أو في المستقبل. ولفهم التغير في المفاهيم لابد من فهم سياق التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي. لذا نستطيع القول إن مراجعة أو تغيير المفاهيم السياسية أو اللغة السياسية، التي هي لغة معنى وفعل، سيؤدي تلقائياً إلى تغير في الممارسات السياسية، لأن المفاهيم واللغة السياسية هي جزء من العملية السياسية نفسها؛ إذ تتبع أفعال وممارسات أي مجتمع سياسي، في جزء منها، من المفاهيم والمعتقدات السائدة، لأن المفاهيم تشكل نسيج للممارسات السياسية. إن تغير المفاهيم، سواء بتعديلها أو بإدخال مفاهيم جديدة صالحة للاستعمال، أو من خلال التخلص من المفاهيم القديمة، كل هذا يؤدي إلى تغيير في السلوك. ومن ثم فإن نجاح أي مجتمع في مراجعة لغته السياسية أو تغييرها، أو حتى استخدام مفاهيم سابقة بشكل جديد، سيؤدي إلى تغيير سلوكه وممارساته تجاه بعض الأفكار<sup>(1)</sup>.

### **المبحث الثالث: وظيفة المفاهيم الإمبريقية في الربط بين النظرية والواقع: الإشكاليات والحلول.**

المفهوم جزء من المنهج وأداة له، يستبطن مقولاته، ويعكس مضامينه، فهو معلومة لها أهميتها وموقعها من البيئة المعرفية. فالمفهوم مقدمة للحركة، ووسيلة للدفع والتدافع، لأنه لا يعد كلمة بسيطة، وإنما كلمة تحمل من المضامين والمعاني ما يفوق كثيراً إطارها اللفظي، فالمفهوم هو محور النظرية السياسية وأداتها في التعبير والتغيير.

وفي العلوم الاجتماعية يحقق المفهوم وظائف التنظيم والتوجيه والتعيين والتنبؤ، بينما يخضع المفهوم في العلوم الطبيعية لضرورات اطراد القياس والتكميم، يصطدم في العلوم الاجتماعية بمسألة المفردات. فالمفهوم -كما أسلفنا- تجريدي أي إنه ليس الظاهرة نفسها، وإنما هو يأخذ دلالاته من السياق الذي استمد منه، وقد يتغير معناه تبعاً للطريقة التي يقدر بحسبها<sup>(2)</sup>. من جهة أخرى، الصلات والوشائج المعرفية بين مختلف العلوم الإنسانية تجعل الاستمدادات

---

محمد محمود السيد، المفهوم في التنظير السياسي، عن موقع الحوار المتمدن، العدد 3555، <http://www.rezgar.com>، 2011.

(1) مادلين غراونيز، *مناهج العلوم الاجتماعية منطق البحث في العلوم الاجتماعية*، ترجمة سام عمار، (دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، 1993)، ص 53-54.

بينها متبادلة، فما يقع في أي علم منها من أحداث ومكتشفات، يتردد صدها في بقية العلوم الأخرى<sup>(1)</sup>.

إلا أن الدلالات التي تعطيها الكثير من الكلمات والمفاهيم، التي تشير إلى حياة الإنسان المادية والمعنوية، وبخاصة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، هي وليدة تطور هائل، تم عبر عصور وأجيال، ويؤدي الاحتفاظ بدلالات هذه الكلمات بعينها في التعامل مع المفاهيم إلى خطأ منهجي، وبالتالي معرفي وتاريخي. لذلك فإن عملية التدقيق في المفاهيم ضرورية، ولاشك أننا سنرتكب خطأ جسيماً إذا نحن تعاملنا مع النصوص والمفاهيم الإسلامية، أو مع أية نصوص أخرى من تراث الحضارات السابقة للحضارة الأوروبية الحديثة والمعاصرة، بالفهم نفسه والرؤى نفسها التي نتعامل بها في خطابنا المعاصر، الذي تحكمه، بهذه الدرجة أو تلك، روح هذه الحضارة، وما يسود فيها من مفاهيم ورؤى. سيكون الحال أشبه بمن يفهم كلمة "صاروخ" - مثلاً، التي لا يتجاوز معناها في المعاجم العربية القديمة معنى "كثير الصراخ"، المعنى نفسه الذي تدل عليه في هذا العصر. صحيح أن هناك معنى "الصراخ" في هذه الكلمة، في الماضي وفي الوقت الحاضر، ولكن هناك فرق شاسع جداً بين ما تحيل إليه اللفظة في الحاضر وما كانت تشير إليه قبل هذا القرن<sup>(2)</sup>.

ينطبق هذا، تقريباً، على الكثير من الكلمات والمفاهيم والمصطلحات في علم السياسة، مثل "الأمن" و "الدولة" وغيرهما من المفاهيم، التي كان من الضروري البدء في التدقيق فيها والقيام بالمقاربات الضرورية التي ترسم حدوداً لعلاقات الاتصال والانفصال التي يجب أقامتها بين مدلولاتها. بيد أن عملية توضيح المفاهيم بالمعنى الذي تهدف إليه هذه الدراسة لا تقتصر على تحديد المعاني المتنوعة التي قد يدل عليها المفهوم تحديداً، يحول دون وقوع اللبس والغموض بين المتكلمين، وإنما تتسع لتشمل الكشف عما تتعرض له المفاهيم في حالة تخلف الأمة حضارياً وظهور الصراع بين الحضارات، ففي هذه الحالة يتم تشويه دلالات المفاهيم الأصلية أول الأمر، ثم تفرغ شيئاً فشيئاً من محتواها، ثم يعاد ملء المفهوم بالدلالات المرادة. كذلك تكشف عملية توضيح المفاهيم عما يسمى "الحراك المفهومي"، ومؤداه أن بعض المفاهيم تتبادل المراكز فيما بينها، بحيث يصبح المفهوم الفرعي مفهوماً أصلياً يحتل مركز الاهتمام<sup>(3)</sup>.

(2) علي احمد الديري، مجازات بها نري، كيف نفكر بالمجاز، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006)، ص 34.

(3) محمد عابد الجابري وآخرون، مفاهيم الحقوق والعدل في النصوص العربية والإسلامية، في حقوق الإنسان في الفكر العربي دراسات في النصوص، "تحرير" سلمي الخضراء الجبوسي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص، 25-26.

(1) صلاح إسماعيل، دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية، مرجع سبق ذكره، ص12.

ففي بعض الأحيان تطرأ على هذه المفاهيم تغيرات تكون بمثابة إلزام، تفرضه إيديولوجية معينة أياً كان نوعها وانتماءاتها، ففي أغلب الأحيان نجد أن هذه المفاهيم العلمية، ومنها المفاهيم السياسية، تواجهها مصاعب جمة في كيفية محافظتها علي ديمومتها الفعلية، ومن ثم تؤثر هذه الصعوبات على رصانة ودقة الدراسات والأبحاث في علم السياسة، ولا سيما من حيث المنهجية العلمية، وكذلك من حيث كيفية حصولها على الدلالة التي تميزها عن بقية الحقول العلمية الأخرى، ومن ثم معرفة الوظائف التي يمكن أن تتناط بتلك المفاهيم.

فكل مفهوم، أياً كان مجال انتمائه، يكون دائماً في مواكبة التغير والتداول الذي تمر فيه حقبة معينة من الحقب بمراحل وأطوار متعددة ومتنوعة، قد تؤثر بالسلب أو بالإيجاب فيه. لذلك فإن هذه الدراسة تحاول تبيان ما هي الدواعي المتخذة، أو التي يفترض أن تتخذ في المقابل لمواجهة هذه التواترات المتلاحقة. هل يتم التركيز فيها على المفهوم ذاته، وتعليق كل الاهتمام عليه، أم يعلق ذلك على الظروف التي تمر بها كل حقبة من الحقب التي فرض عليه فيها هذا النوع بعينه من التماشي والتكيف، نتيجة لخلفية علمية واضحة الحدود والمعالم، حددتها واختارتها لنفسها، حتى يكون المميز لها عن سابقتها ولاحقاتها.

والمفهوم، لا يحتاج إلى تطبيق صحيح أو إلى استعمال مشروع، بقدر ما يحتاج إلى قراءة مبتكرة، تشتغل عليه، من أجل تصريفه وإعادة إنتاجه، على نحو يسفر عن إمكانية جديدة للتفكير أو للعمل. بهذا المعنى لا يمارس التفكير على سبيل المطابقة بين الذوات والصفات، أو بين الموضوعات والمحمولات، وإنما يتعلق الأمر بتكوينات متبادلة بين المفاهيم والأشياء، تغتني بها المفاهيم، بقدر ما تتغير العلاقة بالأشياء، وذلك عبر عمليات لا تتوقف من الصرف والتحويل والتوليد، تخضع لها العلامات والكلمات، بقدر ما تخضع لها المعاني والدلالات<sup>(1)</sup>. وفي هذا الإطار يرى رايمون آرون (R.Aron) أن التقدم المعرفي له ثلاثة أشكال: معرفة أكبر وأفضل بالوقائع، تجديد التساؤلات وطرح قضايا جديدة، تحسين وتطوير الأدوات المفاهيمية التي بها نحاول فهم الواقع<sup>(2)</sup>.

هذا المبحث سوف يتناول بالدراسة والتحليل النقاط الرئيسية التالية:-

---

(1) على حرب، الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1998)، ص 5-

.6

(2) الحسان بوقنطار، عبد الوهاب معلمي، العلاقات الدولية- مفاهيم وإرشادات منهجية مع نماذج لمواضيع الامتحانات تطبيقات، (الدار البيضاء: دار توبقال، 1988)، ص 9.

أ- وظيفة المفاهيم العلمية في علم السياسة The function of Scientific Concepts in  
Political Science

ب - مفاهيم الأساس و مفاهيم التحليل. Basic Concepts of Analytical Concepts

ج- المفاهيم النظرية (Theoretical Concepts).

د- أدوات منهجية لضمان تلبية استحقاق التحقق الإمبريقي (التعريف الإجرائي نموذجاً): التعريفات الإجرائية (Operational Definitions) نوع آخر من المسلمات.

أ- وظيفة المفاهيم العلمية في علم السياسة The function of Scientific  
Concepts in Political Science

يعد كانط (kant) أول فيلسوف عرف المفهوم بحسب وظيفته، وهي "توحيد المتنوع في فكرة واحدة"، وميز بين المفاهيم الخالصة والقبلية أو المقولات، مثل الوحدة والكثرة والسببية، والمفاهيم البعدية أو التجريبية. كما حاول "هيجل" (Heqel) إقامة المنطق الجدلي على المفهوم واعتباره قسماً من أقسامه. وفي الفلسفة المعاصرة نجد اهتماماً خاصاً بالمفهوم؛ إذ يميز فلاسفة العلم بين المفهوم والتصور والمقولة، فالتصور ميدانه الإيديولوجية، والمقولة ميدانها الفلسفة، والمفهوم ميدانه العلم، كما أن هذا الاهتمام بالمفهوم مرده إلى الخصائص التي يتميز بها، مثل العمومية والتجريد والدقة والوظيفة، خصوصاً من حيث استعماله ضمن سياقات خاصة<sup>(1)</sup>.

في هذا المجال قدم جيل دلوز (Gilles Deleuze) تحليلاً يرى فيه أن مهمة الفلسفة هي خلق وصناعة المفاهيم التي يجب أن تستجيب لمسائل حقيقية، فالمفاهيم لم تكن مفردات للحقيقة، بقدر ما هي أدوات أو مفاتيح تتعامل مع أجواء الحقيقة. ولقد قلنا مفاهيم، ولم نقل مفهوماً. وذلك لأنه لم يعد ثمة طريقة واحدة بعينها تطرق باب الحقيقة أو أبوابها، وإن تعددية المفاهيم تقترض مداخل كثيرة ومتنوعة، قد يؤدي بعضها إلى البعض الآخر<sup>(2)</sup>.

ولإبداع أو صناعة مفهوم معين يجب بناء منطقة كاملة من المفاهيم، وذلك لأن المفهوم مركب دائماً، فليس هنالك مفهوم بسيط، يتحدد بعنصر واحد، بل إن كل مفهوم يتشكل من

---

(3) الزواوي بغورة، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، ص 13-14.  
(1) جيل دولوز، فليكس غتاري، ما هي الفلسفة، "ترجمة" مطاع صفدي، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1997)، ص 5.

مجموعة من العناصر، ومن مجموعة من العلاقات المختلفة. ولكن هذا لا يعنى أن المفهوم يتمتع بجميع العناصر والعلاقات، فلكل مفهوم تاريخ متعرج ومتشابك مع مسائل مختلفة، ومفاهيم متعددة، وعلاقات متنوعة، تكون متفقة أو متقاطعة معه، أو مختلفة عنه. لذا فإن المفهوم لا يطرح مشكلة واحدة، بل مشاكل متعددة، تجعله يمر من مسألة إلى مسألة أخرى، ومن قضية إلى أخرى، ومن علاقة إلى أخرى، ومن عالم إلى آخر، إنه يجعل العناصر، على الرغم من اختلافها، غير قابلة للانفصال. وعلى الرغم من كونه غير مادي، إلا أنه يتجسد ويتحقق ويقول الحدث. إنه كيان وفعل تفكير، وهو الذي يمنع الفكر من أن يكون مجرد رأى أو مناقشة<sup>(1)</sup>. ويمكن إجمال وظائف المفاهيم في التالي : تصنيف الأشياء إلى فئات، التعلم، التذكر، الاستنباط، التفسير، حل المشكلات، التعميم، التعرف على المتماثل من الأشياء، الفهم، الإبداع والإنتاج<sup>(2)</sup>.

وفي حقل الدراسات السياسية تستخدم المتغيرات لوصف الظواهر السياسية، فحين نعين مجموعة من الصفات القابلة للملاحظة (كالقوة)، نكون قد عرفنا مفهوماً، وحددنا نوعاً من الظواهر القابلة للملاحظة<sup>(3)</sup>. وفيما يتعلق بتطوير علمة الدراسات السياسية، فإن الأجدر هو استخدام المفاهيم، لتحقيق أغراض التصنيف والمقارنة والقياس. في الحقيقة، هناك أنواع مختلفة من المفاهيم، كل واحد منها له وظيفته الخاصة، وله أيضاً فائدة خاصة. بتحديد أكثر هناك مفاهيم تصنيفية، وأخرى للمقارنة، وثالثة كمية<sup>(4)</sup>.

### أولاً: المفاهيم التصنيفية (Classification) :-

يمكن أن تبدأ الملاحظة، عند الاقتضاء، بدون فرضية أولية، ضمن إطار بحث استكشافي مثلاً. وبالمقابل، هناك عنصر لا بد منه لأية ملاحظة هو المفهوم. فالمفهوم ليس عوناً على الفهم فحسب، بل هو طريقة للتصور. إنه ينظم الواقع محتفظاً بصفات الظواهر المتميزة الدالة، منجزاً أول تصنيف وسط سبل الانطباعات التي تنهال على الباحث<sup>(5)</sup>.

(2) الزواوى بغورة، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو، مرجع سبق ذكره، ص14

(3) <http://www.rezgar.com> محمد محمود السيد، المفهوم في التنظير السياسي، مرجع سبق ذكره

(4) على حرب، الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي، مرجع سبق ذكره، ص6.

(1) Alaan Isaak, Scope and Methods of Political Science, op. cit., P. 80

(2) مادلين غراوتيز، مناهج العلوم الاجتماعية منطق البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 52.

في إطار علم السياسة تقدم بعض المفاهيم قاعدة للتصنيف، أي وضع الأفعال السياسية والأنظمة والمؤسسات في أنواع وتصنيفات. وكما هو صحيح في العلم عامة، تملك المفاهيم التصنيفية قاعدة بديهية. إن قدرًا كبيراً من التفكير اليومي يُصرف لتصنيف الظواهر التي يتم ملاحظتها وترتيبها وإفرازها. وعلى نحو مماثل، هذا هو الطريق الذي يبدأ فيه العالم تحليله العلمي.

تصنف المفاهيم في إطار العلوم الاجتماعية والسياسية بشكل عام إلى ثلاث مجموعات هي: (1)

- 1- مفاهيم تقليدية مستمرة ومازالت محل اختبار حتى الآن.
- 2- مفاهيم متغيرة ومتبدلة، يتغير معناها ويتبدل بشكل أوسع.
- 3- مفاهيم مستخدمة، سواء بمعنى جديد أو مصطلح جديد، في مواجهة مفاهيم ومعطيات قائمة من قبل. وهذا ينطبق على المفهوم نفسه، أو على شبكة المفاهيم الأخرى التي ترتبط به وبمعانيه<sup>(2)</sup>.

يقوم العالم بتشكيل أدوات التصنيف للاستعمالات العامة، فيمكنه - مثلاً - أن يصوغ مفهوم الديمقراطية، ثم يقوم بتصنيف كل الأنظمة السياسية إلى: نظم ديمقراطية أو غير ديمقراطية. هذا مثل للتصنيف الثنائي أو التفرع الثنائي، وهو التنوع الأبسط، فهو يتضمن تعريف المفهوم "الديمقراطي"، وفقاً للإجراءات العلمية، أي وصلها بملاحظات قابلة للملاحظة، "مثل عدد الأحزاب السياسية، ومعدل دورانها على السلطة" أو "نسبة عدد البالغين من السكان و المصوتين المؤهلين"، والتعامل معها بعد ذلك كصفة للنظام السياسي، بمعنى وضع كل الأنظمة التي تملك هذه الصفة في قائمة أو صنف، ووضع الأنظمة التي تمتلك صفة مغايرة في قائمة أو صنف آخر. وبذلك تخلق التفرع الثنائي، فوفقاً لهذا المفهوم التصنيفي هناك صنفان فقط، إذا كان المفهوم معرّفاً بوضوح، وقابلاً للتطبيق على السكان الخاضعين للدراسة. في هذه الحالة يكون التصنيف شاملاً، بمعنى أن كل أفراد السكان سيكونوا مصنّفين.

وهكذا، تُستخدم في العلم مفاهيم تصنيفية متعددة، تمكن من تقسيم أعضاء المجتمع إلى أكثر من صنفين. وفي علم السياسة، استخدم قديماً نفس التصنيف؛ إذ كانت الحكومات تقسم إلى حكومات ملكية، وأقلية، وديمقراطية. لذلك تعد عملية التصنيف مهمة، فكل علم يبدأ في

---

(2) Alaán Isaak, Scope and Methods of Political Science, **op. cit.**, P81

(3) محمد محمود السيد، المفهوم في التنظير السياسي، مرجع سبق ذكره.

تصنيف الظواهر التي تبدو وثيقة الصلة بموضوعه. ومن ثم يعد هذا هو الطريق الأول لجعل العالم متماسكاً وقابل للفهم.

### ثانياً :- المفاهيم المقارنة.(Comparative)

المفهوم المقارن، في التحليل الأخير، هو نموذج أكثر تعقيداً وفائدة من المفهوم التصنيفي، فقد نقارن - مثلاً- بين الدول الديمقراطية جداً، والدول المعتدلة، والدول التي تفتقد كثيراً من صفات الديمقراطية. هذا الأمر من الممكن أن يجري عن طريق تصنيف المرجعيات الإمبريقية للديمقراطية، فالأنظمة التي تصطف في القائمة الأعلى من نسبة المصوتين المؤهلين الإجمالية لمجموع السكان ستصنف (ديمقراطية جداً)<sup>(1)</sup>.

إن أفضلية المفاهيم المقارنة على المفاهيم التصنيفية يجب أن تكون واضحة من الآن فصاعداً، إن الوصف الأكثر دقة ووضوحاً يخلق إمكانية تطوير تعميمات متقدمة عن السياسة ونظرياتها. فعند استخدام المفاهيم التصنيفية، يمكن أن نكتشف- على سبيل المثال- أن الأنظمة السياسية الديمقراطية تميل لأن تكون غير مستقرة. بتحليل الظواهر مع المفاهيم المقارنة يمكن أن نصل إلي التعميم التالي: الدولة الأكثر ديمقراطية، هي الدولة الأقل استقراراً. إن أنواع المفاهيم الأكثر وضوحاً في العلم تعكس تقريباً نضج هذا العلم. ولذا فعلم السياسة هو علم غير ناضج (على نظام ترتيبي لكل العلوم الاجتماعية والطبيعية)، كما أن علماء السياسة مازالوا يهتمون في المقام الأول بالمفاهيم التصنيفية.

### ثالثاً :- المفاهيم التكميلية:(Quantification) :-

بواسطة التكميم نستطيع الوصول إلى الطبيعة الحقيقية للمفهوم المقارن وتحديداته الأساسية، ولعل الأمر الأكثر أهمية بالنسبة لعلماء السياسة المهتمين بمعرفة موثوق فيها للسياسة، هو تطوير المفاهيم التي لا تسمح بترتيب البنود وفقاً لصفات معينة فحسب، ولكن تسمح أيضاً بأن يُقال شيء عن كم الخصائص التي يمتلكها كل بند. وإذا كان "هو السؤال، علينا القيام بعمليات رياضية محددة، يستحيل استخدامها في حالة المفاهيم التصنيفية والمقارنة. وهكذا استخدام إحياء التعريف الكمي<sup>(2)</sup>.

(1) Alaan Isaak, Scope and Methods of Political Science, **op. cit.**,82

(1) Alaan Isaak, Scope and Methods of Political Science, **op. cit.**, 84

هناك مفاهيم كمية في العلوم الاجتماعية تسمح ببناء موازين فاصلية، مثل، مفهوم دقيق للذكاء المعرف، كعلامة تقرر في اختبار، يمكن أن تكون مميزة إلي حد بعيد. وبقدر ما ينمو علم السياسة، تكون المفاهيم الفاصلية الكمية قليلة وبعيدة المنال، ويمكن أن تكون بعض مقاييس الموقف السياسي مصنفة، وليس من شك فيما يتعلق بالمقاييس الأخرى كذلك، ولكن، بشكل إجمالي، فالمعرفة السياسية، التي تراكمت، على المفاهيم التصنيفية والمقارنة، هذا لا يعني القول بأن تطور المفاهيم الكمية لن يجعلها شائعة، بل على العكس، فليس هناك شك في أن مستقبل علم السياسة يعتمد بشكل واسع على المدى الذي يمكن أن يصله علماء السياسة في استخدام المفاهيم الكمية<sup>(1)</sup>.

## بـ مفاهيم الأساس ومفاهيم التحليل:

لكل علم من العلوم مفهوم أساس لدراسته، متفق عليه بين المشتغلين به، يتمثلون به صلب عالمهم، وينطلقون منه في شتى بحوثهم ونظرياتهم.

### أولاً: مفاهيم الأساس (Basic Concepts)

ويعني مفهوم الأساس للمعرفة السياسية، نقطة الانطلاق، أو مركز الاهتمام الذي تدور حوله الدراسات السياسية. وهنا يتعين التنبيه إلى دور المنهج (Method) في تصوير مفهوم الأساس، فحينما كان المنهج الفلسفي (الاستنباطي) سائداً في الدراسات السياسية، حتى نهاية القرن التاسع عشر (وهو منهج فلاسفة السياسة)، كانت موضوعات المعرفة السياسية تعالج في ضوء ما يجب أن يكون، ذلك أن الدولة، وهي الصورة الأخيرة لتطور المجتمع السياسي<sup>(\*)</sup>، التي تنظم فيها السلطة السياسية تنظيماً قانونياً مسبقاً، بدت لدى فلاسفة السياسة أمثال صور التنظيم السياسي، وذلك وفقاً للتحليل التقليدي، الذي يركز أصحابه من فلاسفة السياسة إلى "الدولة" كمفهوم أساس للدراسات السياسية<sup>(2)</sup>.

(2) Ibid. p. 85.

(\*) المجتمع السياسي: هو المجتمع الذي يضم النخبة السياسية المؤطرة، ويعبر عن سلطة الدولة، أي كل ما له علاقة بالنشاط السلطوي في اتخاذ القرارات، والتعبير عن السيادة والسلطة العامة، وهو يتمتع بخصائص منها: سلطة وصلاحيّة الإكراه. للمزيد انظر: أوشن سمية، "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة باتنة، 2010، ص 65.  
(1) عادل فتحي ثابت عبدا لحافظ، النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 27.



غير أن الدراسات السياسية ارتبطت، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بالمنهج العلمي التجريبي، ما أدى إلى تعرض حقل السياسة، في منتصف الستينات ومطلع السبعينات، إلى نزاعات متشعبة بين علماء السياسة. يعود السبب في هذه النزاعات إلى التطور المنهجي لعلم السياسة، فقد أدى الاهتمام بالنسبية والحتمية في مجال العلوم الاجتماعية إلى إرساء دعائم المنهج العلمي الاستقرائي، الذي كان مقصوراً على دراسة الظواهر الطبيعية دون الاجتماعية. وقد تغير مركز الاهتمام ومحور الدراسات السياسية، تبعاً لتغير منهج التحليل، فانطلاقاً من كون علم السياسة علماً تجريبياً، لا يعني إلا بالواقع وجوهره، أصبح علماء السياسة التجريبيون المعاصرون يرفضون الدولة، من حيث هي "التنظيم الأمثل للقوة"، كمفهوم أساس لعلم السياسة، ويربطون هذا العلم الناشئ بمركز اهتمام موضوعي بحت هو "القوة"، وذلك على أساس ما تبين لهم، عن طريق الملاحظة والتجريب، من أن القوة وعلاقتها هي صلب موضوعات علم السياسة<sup>(1)</sup>.

من هنا يمكن التمييز بين نوعين من المفاهيم: المفهوم الفلسفي و المفهوم العلمي. يتمثل أساس التمييز هنا في المنهج المستخدم في تصوير المفهوم، وما إذا كان منهجاً علمياً أو فلسفياً. وفي القطاع الداخلي لعالم السياسة يعد مفهوم "الدولة" نموذجاً للمفاهيم الفلسفية، كما يعد مفهوم "القوة" نموذجاً للمفاهيم العلمية، علي نحو ما سلف. أما في القطاع الخارجي لعالم السياسة فان مفهوم (الأمن الجماعي Collective Security)، الذي يتمثل مضمونه في أن تحل محل علاقات القوة حالة من الأمن، تتحمل مسؤوليتها الجماعة الدولية، يعد نموذجاً للمفاهيم الفلسفية، وذلك في مواجهة مفهوم (توازن القوة Balance of Power) كمفهوم علمي، الذي نتصور به تفاعل القوى الدولية علي وضع يخلع عليها درجة من الاتزان، تحول دون الفوضى من ناحية، أو الإمبراطورية العالمية من ناحية أخرى.

وحتى يكون المفهوم علمياً لا بد أن يتحقق تحققاً تجريبياً، كما أن الارتباط بالمفاهيم العلمية منذ بداية البحث هو الضمانة الأولى لعلمية منهجه وموضوعية نتائجه، بالنسبة للمعنيين بالتحليل السياسي. وهنا تجدر الإشارة إلى أن ارتباط الباحثين بالمفاهيم العلمية لا يعني الارتباط بأفكار مسبقة. وذلك أن من مقدمات عمليات البحث العلمي أن يتجرد الباحث من أفكاره المسبقة عن الواقع السياسي المستهدف، قبل البدء في تلك العمليات، بل أن يظل

---

(2) محمد احمد مفتي، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي، مجلة العلوم الاجتماعية، (العدد 13 ، صيف 1987)،

يصارع تلك الأفكار المسبقة طوال خطوات بحثه، من الملاحظة إلى التجريب، طالما أن هذه المفاهيم محققة تحقيقاً تجريبياً، أي مصورة من الواقع السياسي المستهدف بالملاحظة، ومحققة صحتها بالتجريب، ومن ثم فهي مفاهيم علمية، ولا مفر من أن يستخدمها الباحث في إطار بحثه التجريبي، دون أن يكون ذلك ارتباطاً بأفكار مسبقة، ومن ثم فلا إهدار لعملية بحثه، وعلى الباحث أن يرتبط بالمفاهيم العملية في بحثه، من حيث هي مفاهيم أساس للعلم كله، أو من حيث هي مفاهيم للتحليل<sup>(1)</sup>.

## ثانياً : مفاهيم التحليل:

يعد تحليل المفاهيم مقدمة ضرورية لتحقيق دراسة ابستمولوجية فعالة لنظريات السياسية؛ إذ إن فهم النظريات وتحليلها يوجب أولاً تحديد معانيها ودلالاتها، والأنساق المعرفية التي نشأت وتطورت وتحولت في سياقها، وطبيعة المفهوم السائد في هذا النسق، وما شهده من تحول وتطور عبر النماذج المعرفية أو الثورات العلمية المتتالية، بدون ذلك لا يمكن تحقيق فهم مستقيم لهذه النظريات، لأن أخذ هذه النظريات كمعطيات، والوقوف عند حد منطوقها وصياغتها الأخيرة، وكأنها وجدت بدون موجد، ونشأت مستقلة عن نسق معرفي أو بيئة علمية، كل ذلك يجعل التحليل معدوم الأساس، ومضلاً إلى حد بعيد، ويجعل الباحث يغرق في مناقشة الفرعيات والجزئيات والهوامش، دون التعمق في الأصول والمسلمات والقضايا الكلية<sup>(2)</sup>.

تستخدم مفاهيم التحليل كأدوات ذهنية للتحليل السياسي، وهي مفاهيم نقلت عن العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية، وذلك مع تسرب المنهج العلمي التجريبي من العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية، بدءاً بعلم الاجتماع في القرن التاسع عشر، ثم علم الاقتصاد، ثم علم السياسة متأخراً، لكي تصبح هي الأخرى علوماً تجريبية، فإلى جانب تسرب المنهج التجريبي من العلوم الطبيعية إلى مجال الدراسات الاجتماعية، نقلت مجموعة من مفاهيم جاهزة، من حيث هي أدوات تحليل، وخاصة عن علمي الإحياء والفيزياء، هي: مفهوم البنية: (Structure) ومفهوم الوظيفة (Function)، اللذان نقلتا عن علم الإحياء، ومفهوم

---

(1) عادل فتحي ثابت عبدا لحافظ، النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(2) نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج- النظرية- المنهج، مرجع سبق ذكره، ص 89.

النسق (System) والاتزان (Equilibrium)، اللذان نقلتا عن علم الفيزياء، وهي مفاهيم يستخدمها الباحثون في مجال الدراسات السياسية، حين ترتبط هذه الدراسات بالمنهج العلمي التجريبي؛ إذ يحدد الباحث مقدماً، وقبل البدء في عملية بحثه المفهوم الذي سوف يستخدمه في تحليله لعالم السياسة، ومن ثم يحدد هدفه من البحث، فإذا أعلن الباحث مقدماً، أي قبل البدء في بحثه، أنه سيرتبط بمفهوم البنية، كمفهوم تحليل، يكون قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث المستهدفة على أنها مركبة من أجزاء، وهو يسعى ببحثه هذا إلى الكشف عن هذه العناصر، وتحديد مواقع وحجم كل جزء منها من الكل، فيكون التحليل بذلك تحليلاً بنوياً، أما إذا أعلن الباحث مقدماً أنه سيرتبط في بحثه بمفهوم الوظيفة، فإنه يكون بذلك قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث المستهدفة على أنها مادة تتمثل لديه في مجموعة من أدوار، حينما تؤدي مجتمعة، تمكن الكل من الاستمرار، ومن ثم يسعى الباحث للكشف عن هذه الأدوار، وتحديد دور كل جزء منها في التمكين لاستمرار الكل، وعندئذ يكون التحليل وظيفياً. كذلك بالنسبة لمفهوم "النسق، والاتزان"، فحينما يرتبط بهما الباحث مقدماً في بحثه، على أساس أنهما مفهومان مترادفان، فإنه يكون قد أعلن أنه سيعالج مادة البحث باعتبارها تقوم على مجموعة عناصر متفاعلة تفاعلاً مستمراً، على وضع يتحقق به اتزان الكل، ويكون قد اتجه إلى إعطاء تفسير لواقع معين من ثانياً تفاعل عناصره، وفي الوقت نفسه، إعطاء تفسير لحالة الاتزان التي تحقق لذلك الكل<sup>(1)</sup>.

وانطلاقاً مما سبق تتضح أهمية المفاهيم ودورها، بصفة عامة، في علم السياسة، كما تبرز أهميتها، بصفة خاصة، في بناء " النماذج النظرية "، على أساس أن هذه النماذج تبني ارتكازاً إلى أحد مفاهيم التحليل السالفة، فيسمى النموذج تبعاً لمفهوم التحليل المستخدم.

### ج - المفاهيم النظرية (Theoretical Concepts):

المفاهيم النظرية من الطرق التي تحاول تقديم المفاهيم إلى لغة علمية، وذلك من خلال وضع المفاهيم في نظريات لتحليل النظريات، بلغة بسيطة، باعتبارها مجموعة مفاهيم

(1) نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج - النظرية - المنهج، مرجع سبق ذكره، ص 29.

مترابطة، بعضها معرف مباشرة، أو إجرائياً، وآخر بشكل غير مباشر. هذا الأخير هو الذي يطلق عليه مفاهيم نظرية، فهي تكتسب معناها من النظرية، فإذا ما وُضعت خارج هذه البيئة، تصبح بلا معنى، أما إذا ما نقلت المفاهيم المُعرفة مباشرة أو إجرائياً من نظرية توظيفهما، فإنها ستعيد معناها.

الجدير بالذكر أن النظام النظري المؤلف للجميع هو علم الهندسة الإقليدية، فهي رياضية شكلية (Formal-Mathematical) أكثر من أن تكون علمية تجريبية (Empirical Scientific). ومع ذلك، ولأن جل اهتمامنا عند هذه النقطة يتعلق فقط ببناء النظريات وعلاقتها بالمفاهيم النظرية، فإن علم الهندسة يكون مثلاً مفيداً. تكتسب مفاهيم مثل "الخط (Line) و"النقطة (Point)، ومفاهيم إقليدية أخرى معناها من وضعها داخل النظام، ومن علاقتها بمفاهيم أخرى، فنقل النقطة الإقليدية من مظهرها الطبيعية، لا يجعلها مفهوماً منعزلاً فقط، بل شيئاً خالياً من المعنى<sup>(1)</sup>.

هناك اختلاف واسع بين النظرية العلمية والنظام الرياضي، حتى وإن كان بناؤهما متماثلاً. الاختلاف يكمن في أن النظرية العلمية ترتبط، بطريقة أو بأخرى، بعالم الملاحظة، فهي تصف العالم، بينما الرياضيات، علم الهندسة - مثلاً - لا تمتلك روابط إمبيريقية، فهي نظام يرتبط منطقياً بحسب مجموعة من الرموز، فالبناء مهم بالنسبة للنظرية الإمبيريقية. هذا ما يجعل المفهوم النظري مميزاً. ولكن، إضافة إلى ذلك، فإن النظرية الإمبيريقية تمتلك محتوى إمبيريقياً، فالبناء ليس هو كل شيء، والمحتوى يتحقق عن طريق التأكد من أن بعض مفاهيمه مربوطة بالعالم. بمعنى آخر، تكون المفاهيم معرفة على نحو مباشر أو إجرائي. ويمكن إضافة أنه إذا كانت النظرية واضحة منطقياً (وضع المفاهيم معاً بشكل صحيح)، فإن المفاهيم، التي لم تعرف وفقاً للنمط المباشر أو الإجرائي، ستكون معرفة نظرياً. وهكذا لن تكون بدون معنى إمبيريقية، مثلما هو حال علم الهندسة الإقليدية، ولا تمتلك معنى خارج نظريتهم، وهي الميزة التي تتقاسمها مع (الخط) و(النقطة). فالعلم يحتاج إلى مفاهيم نظرية أولاً، لعدم التمييز الكامل بين المفاهيم الإجرائية والنظرية.

ولتوضيح أكثر حول المفاهيم النظرية، التي يوجد القليل منها في حقل علم السياسة حتى الوقت الحاضر، نقول إنها مؤسسة فقط في النظريات الإمبيريقية الواضحة، كما أن النظريات المطورة نادرة في علم السياسة. هناك نظريات بدائية واحتمالية. يحاول علماء السياسة في

---

(1) كمال عبد اللطيف، التفكير في العلمانية إعادة بناء المجال السياسي في الفكر العربي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الوقت الحاضر صياغة النظريات التي يمكن أن تغل المكونات الواسعة للظاهرة السياسية. وهكذا، فإن العمل في الوقت الحاضر يجري مع المفاهيم القابلة للإطلاع المباشر، والمفاهيم الإجرائية، بأمل أن يكون هناك مكاناً للمفاهيم النظرية في حقل علم السياسة. ويمكننا وضع هذه النقطة على نحو أكثر قوة فنقول: حتى يبدأ علم السياسة في بناء نظريات علمية واضحة، فإن هذا الحقل العلمي سيظل يعد حقلاً بدائياً، إلى أن يأخذ بناء النظريات العلمية وصياغة المفاهيم النظرية جرعة واسعة من التخيل الخلاق<sup>(1)</sup>.

#### د أدوات منهجية لضمان تلبية استحقاق التحقق الإمبريقي (التعريف الإجرائي نموذجاً):

#### التعريفات الإجرائية (Operational Definitions) نوع آخر من المسلمات:

هي عملية تحويل مفهوم نظري مجرد إلى شيء ملموس، يمكن ملاحظته وقياسه في مشروع بحثي إمبريقي. والتعريفات الإجرائية عبارة عن مؤشرات عملية وواقعية لأفكار أكثر شمولاً واتساعاً<sup>(2)</sup>.

حين يعرف الباحث مفهوماً ما تعريفاً إجرائياً، فإن لسان حاله يقول "سوف أستخدم هذا المفهوم بهذا المعنى، ولكم أن تفهموا أحكامي التي يرد بها هذا المفهوم وتقوموها وفق ذلك. وبوجه عام، يحق لأي باحث أن يعرف أي مفهوم بطريقة إجرائية، إذا أحسن اختيار التعريف، بمعنى ألا يكون الإجراء المختار منافياً لأحكام البداهة، وصاغ نتائجه صياغة شرطية، وكان متسقاً في استخدامه المعنى الذي أثبته للمفهوم المتعلق. وكما يقال، فإنه لا مشاحة في الاصطلاح، بمعنى أن للمرء أن يعرف المصطلحات بالطريقة التي يفضل، طالما اتسق في استخدامها<sup>(3)</sup>. غير أن أفضل طريقة لشرح التعريف الإجرائي، الذي سمي هكذا لان المعرف يعرف عبر إجراءات تجريبية، هي أن نعتبره جملة رد ناقصة، عوضاً عن اعتباره تعريفاً سياقياً تاماً. هذا هو مفاد مذهب برديجمان (Bridgman)، الذي اشتهر باسم النزعة الإجرائية. يقر المبدأ الإجرائي "أن الإجراءات المختلفة تعرف مفاهيم مختلفة". عادة ما ننسى أن الرمز ذاته يشير إلى مفاهيم مختلفة، لأن الخبرة تعرض ارتباطاً ثابتاً أو شبه ثابت<sup>(4)</sup>.

(1) Alaan Isaak, Scope and Methods of Political Science, op. cit. p 79.

(2) جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول، "ترجمة"، محمد الجوهري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 382.

(3) نجيب الحصادي، وآخرون، مهارات البحث العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

(1) آرثر باب، مقدمة في فلسفة العلم، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

بوجه عام، لا نعني بالمفهوم أكثر من مجموعة من الإجراءات، فالمفهوم يترادف مع فئة الإجراءات المناظرة. وعلى هذا النحو تقر صياغة برديمان (Bridgman) مؤسس الإجرائية، الذي وضع عام 1927 مبدأ التعريفات الإجرائية. وقد نقل علماء الاجتماع الأكثر ذرائعية هذه القواعد إلى علم الاجتماع، كان برديمان يكتب أنه لا يعني بالمفهوم عامة إجملة من العمليات، وأن دلالة فرضية ما هي قابلية التحقق منها<sup>(1)</sup>. بهذه الصياغة يقر برديمان أنه يتعين على كل حد علمي له معنى، إما أن يكون قابلاً لأن يعرف كلياً، عبر فئة من الإجراءات الممكنة المحددة، أو أن يكون هو نفسه حداً يشير إلى مثل هذه الإجراءات.

ثمة صعوبات حاسمة تواجه هذه الرؤية. بداية، ما المقصود بالإجراء؟ سوف نفكر لأول وهلة في مداولة الأجهزة، لكن هذا، كما يشير النص المقتبس من برديمان، لا يكفي لتفسير حيازة كل المفاهيم العلمية معنى، الأمر الذي أرغم الإجراءيين على قبول عدد متنوع من الإجراءات التي تركز إلى أية أجهزة. ولكن كارل همبل يلحظ، بخصوص مثل هذه الإجراءات الأخيرة، "في أدبيات النزعة الإجرائية"، أنه تم تحديد خصائص هذه الإجراءات الرمزية بطريقة بلغت حداً من الغموض، جعلها تسمح عملياً، عبر اختيار مناسب للإجراءات "اللفظية" أو "الذهنية"، بطرح كل الأفكار التي يتعين على التحليل الإجرائي حلها بوصفها خلواً من المعنى. ومن جهة أخرى، حتى لو تسنى لنا توضيح مفهوم الإجراء، لنا أن نتساءل عن المقصود بالإجراء "الممكن"، في مقابل الإجراء "المستحيل"؟

ثمة ثلاثة تأويلات تطرح نفسها:-

1- الإجراء المقترح قد يكون ممكناً تقنياً، بمعنى أنه ممكن وفق النظرية الراهنة، دون أن تكون هناك سبل معروفة لتنفيذه. غير أنه من البين أن هذا التأويل لا يتسق مع ما يريد أشياح النزعة الإجرائية إقراره. إننا لا نرغب في القول إن التعبير "التقاط صورة فوتوغرافية للوجه الآخر من القمر" لم يحصل على معني حُلت الإشكالية التقنية المتعلقة بإرسال مركبة فضائية تحمل آله تصوير إلي القمر<sup>(2)</sup>.

2- قد يكون المعنى المتعلق إذن هو الإمكان أو الاستحالة النظرية، إمكان أو استحالة الإجراء، وفق ما إذا كانت النظرية العلمية الراهنة تسمح به، بشكل مستقل عن "الإشكالية التقنية البحتة" المتعلقة بإمكان تنفيذه. هكذا يعد السفر إلي النجوم البعيدة، حتى الآن، أمراً غير ممكن

---

(2) مادلين غراوتيز، مناهج العلوم الاجتماعية منطق البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص، 54.

(2) علي احمد الديري، مجازات بها نري، كيف نفكر بالمجاز، مرجع سبق ذكره، ص 34.

تقنياً، على الرغم من أن إمكانه ليس مستبعداً، من منظور قوانين الفيزياء المعروفة ، ما يعني أن السفر عبر النجوم "ممکن نظرياً". ولكن إذا كان هذا المعنى هو المراد من لفظة ممكن، في سياق النزعة الإجرائية، فإنه سوف يحد كثيراً من قدرة العلم على التطور، وفق المعايير الإجرائية، وذلك أن التأمّلات المفصح عنها، عبر "إجراءات" لا تسمح بها النظرية الراهنة، سوف تكون محظورة، لا بوصفها باطلة، بل بوصفها هراء. ولا ريب أن قطاعاً كبيراً من التطور العلمي قد تعين في مفاهيم جديدة، لم تكون تشتمل على معني معين، وفق النظريات الأسبق عهدا. لا سبيل لتجنب هذا الاعتراض بالركون إلي قوانين الطبيعة، سواء أكانت معروفة أم مجهولة، عوضاً عن القوانين التي يعرفها العلم الراهن، لتحديد الممكن وغير الممكن، فعلى اعتبار أننا لا نستطيع أن نعرف إطلاقاً ما إذا كانت قوانيننا الراهنة تشكل النواميس الصحيحة التي تحكم الطبيعة، لن يتسنى لنا أن نعرف، بخصوص أي إجراء مقترح لم يتم بعد تنفيذه، ما إذا كان ممكناً بهذا المعنى، وأنه لا سبيل لمعرفة ما إذا كنا نطلق إحكاماً يعوزها المعنى<sup>(1)</sup>.

3- من جهة أخيرة، لن نستطيع تأويل لفظة "ممکن" بالركون إلى "ما ليس متناقضاً منطقياً"، لأن الناتج المتاح سوف يكون أوسع مما يجب. فعلى سبيل المثال، الجملة "الأرض ساكنة في فضاء مطلق"، التي تشتمل على التعبير "فضاء مطلق"، المفترض حظره من قبل الإجراءيين، تعد متسقة تماماً، من وجهة نظر منطقية. على ذلك، فإن أهم ما يشغلنا الآن هو مسألة ما إذا كان يمكن للمفاهيم العلمية، بوجه عام، أن تعرف كلياً عبر حدود إجرائية<sup>(2)</sup>.

إن ما يدل على تقدم علم الاجتماع وعلم السياسة هو الاتفاق على التعريفات والبطء في تضخيم المفردات. ومن ثم فإن الباحث الحذر هو الذي يحدد التعريف المتبني للمفاهيم التي يستعملها. وكردة فعل على عدم دقة المصطلحات المستعملة وتنوعها المفرط ظهرت الإجرائية (Operationalism)، وهو اتجاه في فلسفة العلوم يقرر أن المفاهيم وإجراءات البحث متصل بعضها ببعض، ولذلك فإن المفاهيم الصحيحة هي، من الناحية العلمية، التعريفات الإجرائية لأن وسائل قياس المفهوم تكون تعريفه<sup>(3)</sup>.

---

(1) ددلي شابير، إشكاليات فلسفية في العلم الطبيعي، ترجمة، نجيب الحصادي، (طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2004)، ص ص 25-29.

(2) ددلي شابير، إشكاليات فلسفية في العلم الطبيعي، ترجمة، نجيب الحصادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 25-29.

(1) مادلين غراويزتر، مناهج العلوم الاجتماعية منطق البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 53.

إن التطور الذي يحدث في علم السياسة يبين ضرورة الاتجاه نحو الطرق المستخدمة في تعريف المفاهيم، فالسعي إلى التفسير والتنبؤ بالظواهر السياسية المتعددة، التي ترتبط بعلم السياسة، لا يمكن أن يقوم على تعريف تلك الظواهر بشكل مباشر. إن بعض المفاهيم السياسية، مثل "التصويت البرلماني أو منظمة التحرير"، يمكن إدراكها على نحو بسيط، لأنها قابلة للملاحظة، ولكن هناك مفاهيم أخرى تعطي لعلم السياسة كثيراً من نطاقه وعمقه، مثل المحافظ (Conservative) وتماسك المجموعة (Group Cohesion) أو القوة أو السلطة (Power) فهذه المفاهيم ليست قابلة للملاحظة المباشرة؛ إذ إن جزءاً كبيراً من تكوينها يتعلق بالسلوك، لذلك فهي تتطلب تعريفاً إجرائياً حتى يمكن استخدامها كلغة علمية. كما تجدر الإشارة إلى أن التعريف الإجرائي، بخلاف التعريفات النظرية، هو عبارة عن طرح الباحث السياسي لعناصر غير مجردة، يمكن إخضاعها للملاحظة والقياس، عن طريق تطوير مؤشرات كافية وصادقة للدلالة عليها.

وهكذا فإن هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في عملية التعريفات الإجرائية منها:

1. التأكد من تغطية المؤشرات التي تم تطويرها لكافة الجوانب الرئيسة المتعلقة بالمفهوم.
  2. التأكد من صدق المؤشرات، بحيث يتم قياس مؤشرات المفهوم من جوانبه المختلفة.
  3. أهمية التمييز بين المؤشرات ذات العلاقة بكل من المتغير المستقل والمتغير التابع؛ إذ لا يجوز قياسهما بنفس المؤشرات، من جهة أن في ذلك تكراراً وعدم دقة.
  4. التأكد من ثبات المؤشرات، بحيث أن استخدام المؤشرات نفسها من قبل أي باحث آخر يؤدي إلى الحصول على النتائج نفسها تقريباً.
- يبقى أن نشير إلى أن التعريف الإجرائي هو أمر ذو طبيعة جدلية، فهناك عدد من الفلاسفة الذين يرفعون شعارات الامتناع من طبيعة التعريف الإجرائي ومن المشكلات المتعلقة به<sup>(1)</sup>.

## الخلاصة:

---

(1) مادلين غراويزر، مناهج العلوم الاجتماعية منطلق البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص54.



نستخلص مما سبق استعراضه في هذا الفصل أن الإنسان ووجوده هما موضوع دراسة وبحث كافة العلوم، على اختلاف زوايا نظرها ومجالات عملها، وإن كانت هذه الوحدة كثيراً ما تغيب عن نظر المشتغلين في هذه العلوم، الأمر الذي يؤدي إلى إنتاج أفكار مبعثرة وميالة إلى الاستقلال الذاتي"، إلا أن هذا الغياب سرعان ما يتدارك مع كل حدث علمي جديد، خصوصاً حين تجد هذه العلوم نفسها محرجة أمام الأحداث الكبرى التي تغير رؤيتنا وأدوات عملنا وطرق تفكيرنا.

في نطاق أي مجال من المجالات العلمية، يوجد مفاهيم تشكل بطبيعتها مركز العود المستمر الذي تدور حوله جميع القضايا التابعة لهذا المجال أو ذلك، وبعض هذه المفاهيم ذات طبيعة تواترية بقصد مواكبة تغير بعينه، وهذا التغير قد يكون لأسباب داخلية فرضتها ظروف معينة، أو قد يكون نتيجة لمواكبة ومجارات تطورات العلم تماشياً مع الوضع الراهن لتلك التطورات.

ففي ضوء التحولات السياسية، نتيجة المتغيرات الكبرى التي عرفتها الإنسانية، ينبغي العمل على تجديد البحث السياسي وتطويره، لذلك لا يصح أن ترتبط دلالة المفهوم بمعنى نهائي، بل إن استخدام المفهوم يتحول إلى مناسبة لإعادة إنتاجه، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى تركيب كثير من الوقائع التي نفترض أنها تدعم معطيات المفهوم، وتتجاوز بعض معانيه، لحساب عملية في الفكر، قادرة على توليد دلالات جديدة مستوعبة لمتغيرات المجال السياسي في إبعاده المختلفة.

وإذا كنا نعي جيداً صعوبة البحث والتفكير في المفاهيم السياسية، بحكم ارتباطها بالإشكالات التاريخية والسياسية الواقعية؛ إذ تنتج المفاهيم لبلورة المواقف والاختبارات، داخل جدليات التاريخ الحي، لذلك فإننا لا نستطيع نفي النتائج التي تؤدي إليها عمليات التفكير وإعادة التفكير في هذه المفاهيم.

وعلى أية حال، صحيح أن المفاهيم تراكم معطيات محددة، لما يمكن أن نطلق عليه ثوابت الدلالة وأسس المعنى، بل الأصل في المعنى، إلا أن هذه الثوابت تكون في مجال المفاهيم السياسية مشحونة بمعان قابلة للتطوير والتحوير والتبدل، أي قابلة لبناء أصل يتجاوز الأصول، أصل يتجاوز عن الأصول القديمة.

ولما كانت إحدى السمات الرئيسية لأي لغة سياسية هي مد الأفراد أو الباحثين بمخزون مشترك من المفاهيم، تساعدهم على وصف وتفسير ما يجري حولهم في الواقع المحيط بهم اجتماعياً وسياسياً، حيث يتكون هذا الواقع من خلال المفاهيم، أو بالأحرى قد سبق تكوينه

مفاهيمياً وتواصلياً، فإن المفاهيم، التي تختلف فيما بين الأفراد والجماعات، حتى داخل نفس المجتمع الواحد، ليست محايدة سياسياً، ولكنها قناة يسير فيها الفكر والفعل السياسي في اتجاهات مختلفة .

ويتحكم نظامنا المفاهيمي في قدرتنا على قول أي شيء يتعلق بالواقع، ويؤثر على إدراكنا له، فالمفاهيم تقودنا للبحث، وتوجه اهتماماتنا، لأنها في النهاية هي التي تحدد إدراكنا للواقع، فالمفهوم إما أنه يضيف شيئاً جديداً، أو علاقة من نوع جديد، أو قاعدة جديدة، أو يهدم جزءاً من علاقة كانت قائمة من قبل، أو يعيد تنظيم ما كان قائماً من قبل أو يغيره كلياً أو جزئياً.

هنا يتضح دور المفاهيم في تحديد رؤية الواقع السياسي ودراسته، من خلال صياغة إطار للمفاهيم له قوالب نظرية معدة مسبقاً، لا يستطيع أحد الخروج عنها، لفهم ما يجري في المجتمع. ويتحكم هذا الإطار المفاهيمي في القيم والقواعد التي تحكم ممارسات ومؤسسات أي مجتمع سياسي وأعضائه. وقد ينبع هذا الإطار الحاكم من المجتمع، أو يتم استيراده من خارجه.

## الفصل الثاني

### مفهوم السيادة ودلالاته

#### تمهيد

المبحث الأول: الدلالة التقليدية لمفهوم السيادة

المبحث الثاني: التسارع في تغير دلالات مفهوم السيادة

المبحث الثالث: أثر التسارع في تغير دلالات مفهوم السيادة على انضباطية دراسته منهجياً.

#### الخلاصة

## الفصل الثاني: مفهوم السيادة ودلالاته

### تمهيد

بدايةً، نشير إلى حقيقة مفادها أن مفهوم السيادة كان ولا يزال أحد المقومات المهمة التي تنهض عليها نظرية الدولة، سواء في نطاق النظم السياسية والقانون الدستوري، أو في نطاق القانون الدولي والعلاقات الدولية، كما أنه يشغل حيزاً واسعاً من مساحات البحث والنقاش والجدل في أوساط النخب القانونية والسياسية والفكرية والثقافية، في شتى بقاع العالم، ارتباطاً بالمتغيرات والتحويلات الكبرى التي اجتاحت البشرية، خلال الفترة الماضية، بحيث أفضت هذه التغيرات إلى بروز مفاهيم ومفردات جديدة، من قبيل النظام العالمي الجديد وغيرها من المفاهيم التي تشهد تغيرات في معاني دلالاتها.

فالسيادة بالمعنى العام إنما تشير إلى معنيين، يرتبط أحدهما بالآخر وجوداً وعدمياً: **المعنى الأول**، وهو معنى إيجابي، وينصرف إلى قدرة الدولة، كوحدة سياسية مستقلة، على التصرف بحرية كاملة، ودون أية قيود تفرض عليها، فيما عدا تلك التي ترتضيها بمحض إرادتها. أما **المعنى الثاني** فهو ذو طبيعة سلبية؛ إذ يفيد عدم إمكان خضوع الدولة لأيئة سلطة أخرى غير سلطتها هي. وعليه فإن مفهوم السيادة، وفقاً لهذا المعنى العام، يكون له من حيث التطبيق العملي وجهان رئيسان: **وجه داخلي**، ويقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بمواطنيها وداخل إقليمها بحدوده السياسية المعلومة. و**وجه خارجي**، ينصرف نطاق تطبيقه إلى علاقة الدولة بغيرها من الدول والكيانات السياسية الدولية الأخرى، ممن يعترف لهم القانون الدولي العام بوصف الشخصية القانونية الدولية. ومؤدى **مفهوم السيادة**، فيما يتعلق بهذا الوجه الخارجي، أن العلاقات بين أعضاء الجماعة الدولية، وخاصة بين الدول، إنما تقوم على وجوب احترام الاستقلال الوطني، والسلامة الإقليمية لكل دولة، وعدم جواز التدخل في شئونها الداخلية<sup>(1)</sup>. كما تجدر الإشارة إلى أن السيادة تتعلق بممارسة السلطة ومباشرة كامل الاختصاص للدولة. وهذه السلطة التي تتولى الإشراف على المرافق العامة ورعاية مصالح

(1) عز الدين فودة، مقدمة في القانون الدولي العام، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 2004)، ص 180.

الدولة عموماً لا شأن للقانون الدولي في تكوينها، وإن كان وجودها مظهراً لاستكمال الدولة عناصر تكوينها ومباشرتها اختصاصاتها<sup>(1)</sup>.

وعليه فإن هذه الدراسة في فصلها الثاني ستتناول البحث في:

المبحث الأول: الدلالة التقليدية لمفهوم السيادة، الذي سيتطرق بالبحث والدراسة: إلى الدلالات المتداولة لمفهوم السيادة، والتمييز بين السيادة وغيرها من المفاهيم التي تختلط بها، بالإضافة إلى خصائص السيادة.

إما المبحث الثاني سيركز على دراسة التسارع في تغير دلالات مفهوم السيادة، وذلك من خلال التطرق إلى مراحل التطور في مفهوم السيادة. التي شملت، دلالة السيادة في ظل المفاهيم النيولوجيوسياسية، ومنها: دلالة مفهوم السيادة في الفكر اليوناني، الذي ضم كلا من أرسطو وأفلاطون، كما يركز على دلالة هذا المفهوم في الفكر الإسلامي. وفيما يتعلق بدلالة مفهوم السيادة في ظل المفاهيم اللاتينية، نستعرض إسهامات كل من: مكيافيلي، جان بودان، توماس هوبز، جان لوك، جان جاك روسو. ثم نتناول مفهوم السيادة في الدولة العصرية، وفي النظام العالمي الجديد، وكذلك تطور دلالة مفهوم السيادة في ظل القانون الدولي الحديث، وتتناول التطورات الحديثة لمفهوم السيادة، دلالة مفهوم السيادة والتدخل الدولي الانساني.

بينما يتناول المبحث الثالث اثر سرعة التطور في مفهوم السيادة على انضباطية دراستها

منهجياً، وذلك من خلال:

أولاً: انعكاس التطورات الدولية الجديدة على التطور في دلالة مفهوم السيادة.

ثانياً: تعدد أطر الأدبيات الوصفية حول التحولات والتحديات الدولية الجديدة، والتي

تتضمن قضايا من اهمها:

1- انعكاس اثر العولمة على التحول في دلالة مفهوم السيادة.

2- انعكاس ثورة المعلومات على التحول في دلالة مفهوم السيادة.

ثالثاً- مفهوم السيادة في الواقع المعاصر.

---

(1) أحمد عبد الونيس وآخرون، مذكرات في القانون الدولي العام، الجزء الثاني، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004)، ص ص 136 - 137.

## المبحث الأول: الدلالة التقليدية لمفهوم السيادة

السيادة مصطلح مهم في علمي القانون والسياسة، فهي تعد أساس الدولة، ولا تكون الدولة بدونها، إن اجتمعت جميع عناصرها. ومفهوم السيادة، كغيره من المفاهيم، لم يكن وليد لحظة أو نتاج عصف ذهني، بل فرض ذاته كواقع معاش في مسيرة الدولة الحديثة، وإن لم يذكر المصطلح بعينه، فقد جاء نتيجة حتمية للتطور الحاصل في أشكال الدول وأنماطها، من خلال تطور الحضارات والتقدم الحاصل في المطالبة المستمرة بالحريّة والمشاركة في الحكم<sup>(1)</sup>.

وبصفة عامة، فعلى الرغم من تعدد التعريفات التي يوردها الباحثون فيما يتعلق بمفهوم السيادة، إلا أنه يمكن القول إن القاسم المشترك الذي يكاد يجمع بين هذه التعريفات جميعها يتمثل في النظر إلى السيادة باعتبارها تشير بالأساس إلى السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها، سواء داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية؛ إذ إنه مثلاً لا يمكن فرض الديمقراطية والمجتمع المفتوح من الخارج، لأن مبدأ السيادة سوف يقف في طريق أي تدخل خارجي، ولكن من الممكن تشجيعهما عن طريق تعزيز المجتمع المدني، وتقديم الحوافز للحكومات لحضها على التحرك نحو الإصلاحات الاقتصادية والسياسية<sup>(2)</sup>.

بهذا المعنى، فإن السيادة مفهوم ينطوي على مفارقة تاريخية، تعود جذوره إلى معاهدة وستفاليا (1648)، التي عقدت بعد 30 سنة من الحروب الدينية، عندما تقرر أن السيادة تستطيع أن تقرر ديانة أتباعها (Regioeuisreligie Cuius). ولكن عندما ثار الشعب ضد حكامه في "الثورة الفرنسية"، كانت السلطة التي سيطرت هي سلطة السيادة التي تؤول إلى الشعب. هكذا ولدت الدول/الأمم الحديثة. ومنذ ذلك الحين كان ثمة توتر ما بين الدولة/ الأمة والمبادئ الشاملة للحرية والمساواة. قد تنطوي السيادة على مفارقة تاريخية، ولكنها تظل أساس العلاقات الدولية، الذي كان لابد من القبول به كنقطة انطلاق نحو إيجاد مجتمع عالمي مفتوح.

---

(1) حسن عبد الله العايد، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، (عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009)، ص 52.

(2) جورج سوروس، العولمة والنظام الدولي الجديد، "ترجمة"، هشام الدجاني، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 44.

قد تتخلى الدول عن جزء من سيادتها، بموجب معاهدة دولية، مثل الدول الأعضاء في "الاتحاد الأوروبي". ومن طرق تشجيع المجتمعات المفتوحة، بدون الانتقاص من سيادة الدول، تقديم الحوافز الايجابية للدول لأجل الخضوع الطوعي للقواعد والمعايير الدولية<sup>(1)</sup>.

يُعرف ماكس فيبر الدولة (السلطة) بأنها "الاحتكار الشرعي لوسائل العنف في المجتمع". وهدف هذا الاحتكار في النهاية هو الحفاظ على حق الحياة ابتداءً، ومن ثم تأتي بقية الحقوق حسب الاتفاق، وحسب التطور التاريخي لعلاقة الحاكم بالمحكوم، وما ينبثق عن كل ذلك من نظام سياسي واجتماعي. ويعد هذا الاحتكار الشرعي لوسائل العنف في المجتمع الأساس المادي لمفهوم السيادة، بل هو السيادة ذاتها، التي حددها (جان بودان)، وهي أساس مفهوم السلطة، كما حددها (توماس هوبز) خاصة، فمفهوم السيادة، بصفته المفهوم الأساس للدولة القومية الحديثة، إنما ظهر إلى حيز الوجود نتيجة تعرض الحياة الفردية للخطر، خلال فترة الثورات والانتفاضات والاضطرابات السياسية والدينية والمجتمعية في أوروبا (إنجلترا وفرنسا على وجه الخصوص)، والتي بدورها ألغت أي إمكان للاستقرار، فكان لا بد في هذه الحالة العقلانية العملية كما يراها (توماس هوبز)، من أن تحتكر مؤسسة واحدة وسائل العنف في المجتمع، وتكون الخلية الأولى للدولة وما يتعلق بها من مفاهيم، من أجل ألا تتحول العلاقات بين الأفراد والجماعات إلى خطر يهدد الحياة ذاتها (حالة الطبيعة وفق مفهوم توماس هوبز). ولو استعرضنا كل ما قيل أو كتُب في الفلسفة السياسية، قديمها وحديثها، حول الدولة ومفاهيمها التابعة، وخاصة مفهوم السيادة، لوجدنا أن الغاية النهائية، أو المتفق عليها على وجه الدقة بين الجميع، لا تخرج عن الهدف السابق، وسواء أكان ذلك صراحة أم ضمناً، فيما هم يختلفون على كل شيء آخر<sup>(2)</sup>.

سعيًا لتحديد دلالة مفهوم السيادة، وكذلك المعنى المقصود بالسيادة، سننترق في هذا المبحث إلى جملة من القضايا المتعلقة بهذا الأمر. منها، الدلالات المتداولة لمفهوم السيادة التمييز بين السيادة وغيرها من المفاهيم التي تختلط بها، كما سنشير إلى خصائص السيادة.

### أولاً: الدلالات المتداولة لمفهوم السيادة:

(3) المرجع السابق، ص ص 194، 195.

(1) تركي الحمد، الدولة والسياسة في عصر العولمة، مجلة العربي، العدد 494، (كانون الثاني، 2000)، ص 56.

كلمة السيادة (Sovereignty)، تعنى الأعلى أو فوق، ويرجع أصلها اللغوي إلى "سود" بمعنى شرف عظيم، ومفردتها "ساد"، وجمعها "سادة"، وقيل "سادهم"، وإستادهم وسؤدداً وسيادة وسيدودة<sup>(1)</sup>.

وقد ورد في حديث قيس بن العاص عن الرسول ﷺ أنه قال: " اتقوا الله وسودوا أكبركم " <sup>(2)</sup> ويشير ياسر خضر الحويشي، إلى أن المعنى الأصلي لكلمة السيادة (Sovereignty)، يرجع إلى كلمة السمو (Superiority)<sup>(3)</sup>.

ظهرت تعريفات متعددة للسيادة، ففي العصور القديمة، ترجع إلى العادات القبلية الصارمة وخاصة عند الرومان، وعلى الرغم من أن السيادة لم تكن شائعة بمفهومها الحالي، إلا إن الرومان اتخذوا عبارات مختلفة مثل: (الحرية، الاستقلال، السلطة) حيث إن هذه الأفكار، التفت حول مفهوم الدولة ونظامها، وأعطت للدولة سلطات بلا حدود.

فقد عرفها بودان بأنها "سلطة الجمهورية العليا والمطلقة والأبدية"، فهي عليا لأن لا سلطة تعلوها، وهي مطلقة، لأنها كلية لا تتجزأ، وهي أبدية لأنها لا تزول مع زوال حاملها<sup>(4)</sup>.

وهي السلطة العليا التي يخضع لها الرعية وجميع المواطنين، ولا تنقيد بالقوانين، وهي السمة المميزة للدولة عن غيرها من المؤسسات والجماعات الإنسانية داخلها، سواء العائلة، أو العشيرة، أو القبيلة أو الجماعات الدينية، واللغوية، والاقتصادية.

ويوضح بودان نوع الدولة، وشكل نظام الحكم فيها، إلى من يمارس السلطة العليا في الدولة بمعنى أنه، إذا كانت السيادة في يد شخص واحد، تكون الدولة ملكية. وإذا كانت السيادة في أيدي أغلبية المواطنين بواسطة من يمثلونهم، كانت الدولة ديمقراطية بذلك يشير مفهوم السيادة، إلى السلطة العليا المطلقة، ذات القرار النهائي للدولة، في إدارة شؤونها سواء داخل إقليمها، أو خارجه<sup>(5)</sup>. في حين يعرفها محمد حافظ غانم بأنها "السلطة السياسية

---

(1) جمعة صالح حسين، القضاء الدولي وتأثير السيادة الوطنية في تنفيذ الأحكام الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998)، ص ص 66 – 67.

(2) السيد عبد المنعم المركبي، التجارة الدولية والسيادة الدولية. دراسة لأهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005)، ص 15.

(3) ياسر خضر الحويشي، مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس – كلية الحقوق، 2001، ص 203.

(4) وليد عبد الرحيم، مفهوم السيادة في القانون الدولي. 23.11.2011. [WWW.55np.info](http://WWW.55np.info)

(5) حسن نافعة وآخرون، الدولة والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 84.



- القانونية العليا للدولة، وبمقتضاها تتصرف بحرية، وتضع القواعد القانونية، وتقوم بإلزام الناس باحترامها، ويترتب علي ذلك، استقلالها عن أية دولة أخرى ومساوية لها<sup>(1)</sup>.
- كما يتناول جورج بوردو مفهوم السيادة، بأنها تمتع الدولة بالاستقلال الخارجي في مواجهة الدول الأخرى، مع امتلاكها في الداخل إدارة الحكم، وإصدار القوانين، واللوائح، وتنفيذها، وقدرتها على منع الدول الأخرى من التدخل في شؤونها الداخلية<sup>(2)</sup>.
- ويرى يحي الجمل السيادة بأنها، تعتبر مرادفاً لغويّاً للسلطة السياسية، وإنه إذا أريد استخدام التعبيرين، فإن السيادة، تعتبر وصفاً من أوصاف السلطة السياسية، للدلالة على عدم وجود سلطة أعلى منها<sup>(3)</sup>.
- كذلك ترى رقية رياض إسماعيل السيادة بأنها " تمثل ما للدولة من سلطان علي الإقليم الذي تختص به بما يوجد فيه من أشخاص وأموال، كذلك، ما تواجه به الدولة الدول الأخرى في الخارج<sup>(4)</sup>."
- ويشير ماجد راغب الحلو، أن السيادة بالنسبة للدولة تعني تمتعها بالسلطة العليا، التي تمكنها من تنظيم كافة شؤونها الداخلية بحرية كاملة، ابتداء من وضع دستورها وقوانينها، إلي تنفيذ سياستها وتشغيل إرادتها، دون أن تخضع في ذلك لأي سلطة أخرى.
- كما تعني استقلالها في تنظيم شؤونها الخارجية، من عقد المعاهدات، إلي تنفيذ التعهدات التي قد تلتزم بها في مواجهة غيرها، دون أن تتبع في ذلك أية دولة أخرى<sup>(5)</sup>.
- ويعرف محمد سامي عبد الحميد السيادة بأنها "سلطة الحكم في الدولة التي لا تعلوها سلطة، والتي تستأثر - دون غيرها- بمباشرة جميع اختصاصات الحكم، مظهره علي الإقليم وفي داخله، وبالتعامل الخارجي مع سائر الدول ذات السيادة المماثلة<sup>(6)</sup>."
- ويرى حسان عبد السميع هاشم مفهوم السيادة المطلقة، والتي يرى أن الدولة، تتمتع بها، ويعرفها بأنها "مجموعة الصفات والخصائص التي تميزها السلطة السياسية في الدولة<sup>(1)</sup>."

(5) محمد حافظ غانم، الوجيز في القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1979)، ص 88.

(6) السيد عبد المنعم المركبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(1) السيد عبد المنعم المركبي، التجارة الدولية وسيادة الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

(2) رقية رياض إسماعيل، خضوع الدولة للتحكيم ونظرية السيادة التقليدية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة عين شمس كلية الحقوق، 2001)، ص 151.

(3) ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000)، ص 62.

(6) محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، الجزء الأول: الجماعة الأوروبية، (ب م ن، ت)، ص

- ويعرفها هارولد لاسكي " أن السيادة، تعني السلطات المطلقة للدولة علي إقليمها"<sup>(2)</sup>
- أما محمد سعيد طالب فإنه يعرف السيادة بأنها، هي الشرعية التي تتيح للدولة إصدار القوانين وتطبيقها في إقليمها علي مواطنيها وتابعيها"<sup>(3)</sup>
- ويرى محمد السعيد الدقاق السيادة" بأنها ذلك المجتمع السياسي الذي تجمع فيه الهيئة الحاكمة كافة مظاهر السلطة، من داخلية وخارجية بحيث لا يعلو على سلطتها سلطان"<sup>(4)</sup>.
- ويعرفها فاروق يوسف يوسف أحمد هي " حق الدولة في تصريف أمورها الداخلية والخارجية، دون تدخل من أي سلطة أخرى أعلى منها"<sup>(5)</sup>.
- ويشير محمد كامل ليلة إلي ما وصلت إليه السيادة في الوقت الحالي، حيث يرى أنه "أصبح يقصد بسيادة الدولة قدرتها علي التصرف بحرية واستقلال في شؤونها الداخلية والخارجية، وهي مقيدة في سيادتها الداخلية بمبادئ القانون الطبيعي وحقوق الأفراد الأساسية، ومقيدة في سيادتها الخارجية بقرارات الهيئات الدولية، وبما تبرمه من معاهدات مع الدول الأخرى وبصفة عامة، تقيد بقواعد القانون الدولي العام"<sup>(6)</sup>.
- كذلك فإن حامد سلطان، وعائشة راتب، وصلاح الدين عامر، يرون إن السيادة حالياً، تعني مجموع السلطات التي تتمتع بها الدولة في الحدود التي تقرها القواعد الدولية"<sup>(7)</sup>.
- أما نظام محمود بركات، فيعرفها بأنها تعني "صاحب السلطة في الداخل، والاستقلال السياسي في الخارج، أي من يملك حق السيطرة فوق الإقليم والسكان داخلياً، مع تمتعه بالاستقلال عن بقية الدول الأخرى، وعدم خضوعه لها في الخارج"<sup>(8)</sup>.
- ويعرف "كليفنز" السيادة تعريفاً حديثاً فيقول، بأن الدولة ذات السيادة هي الدولة التي لا تخضع لدولة أخرى وأن لها السلطة المطلقة علي إقليمها البري والبحري، وفي حدود القوانين

(1) حسان عبد السميع هاشم، مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية (دراسة مقارنة) رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، 2001، ص5.

(2) السيد عبد المنعم المركبي، مرجع سبق ذكره، ص20.

(3) محمد سعيد طالب، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999)، ص209.

(4) محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1990)، ص 75

(5) فاروق يوسف أحمد، الثورة والتعبير السياسي، (القاهرة: مكتب عين شمس، 1982)، ص 2.

(6) محمد كامل ليلة، النظم السياسية الدولية والحكومة، (القاهرة: مطبعة نهضة مصر 1967)، ص35

(7) حامد سلطان وعائشة راتب وصلاح الدين عامر، القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1987)، ص728.

(8) نظام محمود بركات، "الترابط بين الاستيطان والسيادة في مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، المستقبل العربي، (العدد 153، سنة 1991)، ص66.

المطبقة، وهذا التعريف يجمع بين عنصري السيادة الداخلية والخارجية، فخارجياً، يخضع التعريف الدولة للقانون الدولي المستمد من الاتفاقيات والمعاهدات التي ألزمت بها الدولة نفسها، ولا ينقص من سيادتها شيئاً، باعتبارها هي التي أبرمت هذه الاتفاقيات والمعاهدات. وداخلياً تلزم الدولة نفسها بالقوانين التي وضعتها، دون أن ينقص ذلك من سيادتها، لأنها هي التي شرعت هذا القانون، ووضعت حدود تطبيقه ونفاذه، وألزمت نفسها بأحكامه<sup>(1)</sup>.

- نلاحظ أن التعريفات السابقة، لا يتوفر فيها مضمون أمبيريقى، ولا يمكن قياسه، تأصيلاً على ذلك، يمكن تعريف السيادة بأنها، قدرة الهيئة الحاكمة في أي بلد على التخصيص الإلزامي للقيم عبر ما تصدره من قوانين داخلية، وقدرتها أيضاً على عقد الاتفاقيات الدولية مع بقية دول العالم، دون إكراه من جهة أخرى.

وفقاً لمفهوم السيادة التقليدي، لا يجوز لأي طرف خارج الدولة التدخل في الشؤون الداخلية، مهما كانت الظروف والأحوال، ولو كان هناك نوع من التصفية العرقية مثلاً، في هذا البلد أو ذاك، فالسيادة، بحكم التعريفات السابقة، هي السلطة التي لا تعلوها سلطة في الداخل، وغير خاضعة لأي سلطة أخرى في الخارج.

يفترض المنظور التقليدي في كتابات الواقعيين والواقعيين الجدد عن السياسة الدولية أن السيادة صفة ثابتة وخارجية بالنسبة للدولة، فمفهوم السيادة بالنسبة للواقعيين التقليديين، أمر عملي، نشأ خلال فترة اتفاقية وستفاليا عام (1648) م، التي أنهت حرب الثلاثين عاماً في أوروبا، كي تدل على وجود سلطة عليا على ارض ما<sup>(2)</sup>.

لذلك فإن الفكرة الرئيسة في مفهوم السيادة أنه يتطلب وجود تراتبية هرمية سياسية، تتمثل دورتها في (صاحب السيادة). ومن هذا المنطلق فإن مفهوم السيادة ذو طبيعة مطلقة بوضوح؛ إذ إن الكيان السياسي، إما أن يكون ذا سيادة أو بدونها، وأما أن يكون الكيان مستقلاً ومتساوياً مع الكيانات الأخرى أو لا يكون.

وفقاً لهذا المفهوم التقليدي، المستمد من تجربة نظم الدول الأوروبية، لا يمكن أن يكون للكيان السياسي بعض من السيادة. وقد تم تبني هذه النظرة المطلقة للسيادة منذ انتقال التحليل من مستوي الوحدة إلى مستوي النظام، في ميدان العلاقات الدولية، بنهاية عقد السبعينيات من

---

(1) نظام محمود بركات، الترابط بين الاستيطان والسيادة في مشاريع التسوية السياسية للفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(2) ميشال فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، "ترجمة"، الزاوي بغورة، (بيروت: دار الطليعة، 2003)، ص ص 60 - 61.

القرن الماضي. وقد أولى الواقعيون التقليديون جزءاً من اهتمامهم للسيادة. لكنهم لم يركزوا على فوضوية (Anarchy) النظام الدولي<sup>(1)</sup>.

السيادة إذًا هي سلطة سياسية عليا آمرة نابعة من ذات الدولة، وقادرة على تنظيم نفسها، وعلى فرض توجيهاتها، دون أن تكون خاضعة لغيرها، داخلياً أو خارجياً، فهي أعلى السلطات التي تملك أمر الحكم فيما ينشأ بين الأفراد والوحدات الداخلية من خلافات، وهي كذلك لا تخضع مادياً ولا معنوياً لأي سلطة أخرى<sup>(2)</sup>.

استخدام مفهوم السيادة بصورة منهجية وبشكل مطول وعميق للمرة الأولى في دراسة جان بودان (Jean Bodin) (1530-1596)، الذي عرف السيادة في كتابه (الكتب الستة للجمهورية) (Six Livres de la République) الصادر سنة (1576) بأنها: "حق الدولة المطلق وسلطتها غير القابلة للتجزئة والموقوفة عليها وحدها في أن تعطى القانون، من دون أن تتلقاه من أحد"<sup>(3)</sup>، بمعنى أنها سلطة الملك العليا والمطلقة على المواطنين والرعايا، التي لا يقيدتها إلا الله والقانون الطبيعي، والتي لا تخضع للقوانين<sup>(4)</sup>.

وهكذا نظر جان بودان إلى السيادة على أنها السلطة العليا التي تصدر الأوامر إلى الجميع، ولا تتلقى الأوامر من أحد<sup>(5)</sup>، واستهدف من وراء فكرة السيادة تنمة ما ذهب إليه مكيافيللي من توحيد السلطة في الدولة، وتركيزها في شخص الملك بصورة مطلقة. ومن هنا فقد فصل جان بودان بين الدين والسلطة، وخلص إلى وجوب توحيد السلطة السياسية، وإخضاع كل المؤسسات في المجتمع للدولة، التي هي صاحبة كل السلطات، التي تتركز بدورها في سلطة الملك<sup>(6)</sup>.

---

(1) Hans J. Morgenthau, **Politics Among Nations: The Struggle For Power and Peace**, (New York: Knopf, 1978). PP. 90-97.

(3) مايكل هارديت، انطونيو نيغري، الإمبراطورية إمبراطورية العولمة الجديدة، "ترجمة"، فاضل جتكر، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002)، ص ص 120-121.

(3) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة: سلوك الدول في عالم عامر بالدول، "ترجمة" فاضل جتكر، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 297.

(4) ثروت بدوي، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، (القاهرة: 1967)، ص 139.

(3) علي عبد المعطي محمد ومحمد علي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، (القاهرة: دار الجامعات المصرية، 1974)، ص 289.

(4) خضر عباس عطوان، "السيادة: دراسة في ضوء الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، 2011، ص 100.

وعلى الرغم من أن السيادة، في نظر جان بودان، مطلقة ودائمة، إلا أنها تتقيد بالقوانين الإلهية والطبيعية والاعتبارات الأخلاقية، ومن ثم يجب على صاحب السلطان الذي يمارس السيادة أن يلتزم بالمعاهدات والمواثيق التي بين الدولة وغيرها من الدول الأخرى، أو ما بين الدول وأفرادها، وأن يحترم المبادئ العامة التي تحكم إطار الدولة، وما يعيش في فلكها من مؤسسات سياسية، أو ما يحكم طبيعتها من مبادئ قانونية. ولقد هدف بودان إلي تدعيم الحكم المطلق، بغية القضاء على أية آثار لفكرة ازدواج السلطتين، وابتغاء توحيد السلطة كلها، بجعل السيادة متمثلة في شخص الملك<sup>(1)</sup>.

كذلك يجدر التمييز بين السيادة القانونية والسيادة السياسية، فالأولى تعني سلطة الدولة في إصدار القوانين وتنفيذها، وتمتعها بهذه السلطة، ويكون لها الحق في معاقبة كل مخالف لتلك القوانين. ولقد اعتنق مؤسسو الولايات المتحدة الأمريكية هذا الفهم للسيادة القانونية. فالسيطرة (التحكم) والقوة (السلطة) كانتا مقسمتين ومشتركتين بين الولايات والحكومة الفيدرالية، على الرغم من إصرار هؤلاء المؤسسين على استقلال الدولة الفيدرالية داخل المنظومة الدولية<sup>(2)</sup>. أما الثانية، أي السيادة السياسية، فيقصد بها (الشعب)، الذي يختار من يمارس السيادة القانونية باعتباره المعبر عن الإرادة الشعبية.

## ثانياً: التمييز بين السيادة وغيرها من المفاهيم التي تختلط بها:

### 1- التمييز بين مفهوم السيادة والاستقلال:

بحكم تلازم كلمتي السيادة والاستقلال، عند الحديث عن الدولة وعلاقتها بالجماعة الدولية، فقد يحدث لبس بين مفهومي السيادة والاستقلال، فهناك من يعدهما مفهوماً متطابقين، مع ضرورة التمييز، من الناحية الدلالية، بين المفهوم القانوني للنظام الدولي، الذي يعبر عن مفهوم السيادة، وواقع علاقات القوة السياسية، الذي يجب أن يعكس الاستقلال الحقيقي للدولة، وذلك لأن الاستقلال يترجم القدرة النسبية لدولة ما في إدارة شؤونها الخاصة، رغم الاكراهات الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية التي تفرضها البيئة الدولية. وهذا الاستقلال يعكس قدرة الحكومة على العمل بشكل مستقل في تحديد أهداف سياستها الداخلية والدولية وتنفيذها. وتصبح الدولة مستقلة عندما تستطيع عملياً تحديد مصيرها حسب احتياجاتها. ومن

(5) إبراهيم درويش، الدولة: نظريتها وتنظيمها، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1991)، ص ص 94، 95.

(1) عبد الله بن جبر العنبي، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 23، صيف 2009، ص 89.

الضروري الاعتراف بأن قدرتها، بهذا الخصوص، محدودة عموماً بالقدره العسكريه للدول الأخرى، عبر الضغوط البيئويه، التي تسبق حريتها في العمل على المسرح الدولي. والواقع أن مفهوم السيادة يؤكد المساواة القانونية والاستقلال السياسي للدول اللذين يبقيان جزئياً شكليين وصوريين، وخاصة أن احترام معايير القانون الدولي هو اتفاقي، وأن خرق نصوصه نادراً ما يعاقب عليه<sup>(1)</sup>.

هذا التلازم بين مفهومي السيادة والاستقلال دفع البعض إلي اعتبارهما مترادفين، وذلك لأن الفرق بينهما دقيق، فالسيادة فكرة قانونية، فهي صفة تمتاز بها الدول، ويطلقها القانون الدولي عليها، إذا ما توفرت فيها عناصر معينة مثل (الإقليم، الشعب، السلطة المنظمة والقدرة على ضبط الأمور). أما الاستقلال فهو حالة واقعية، توجد فيها الدولة بتوافر عناصرها وقدرتها على القيام بالوظائف الأساسية اللازمة لحفظ كيان الدولة، من أمن ونظام وإدارة وتنظيم للأوضاع، بالشكل الذي تراه الدولة مناسباً لها، مع اعتماد دستور يتفق مع توجهات ورغبات شعبها. ويتمثل المظهر الايجابي للاستقلال بحرية القرار الذي تتخذه الحكومة. ومن هنا فإن الاستقلال والسيادة ينبعان من فكرة واحدة، غير أن الاستقلال في العمل هو نتيجة طبيعية للسيادة، وهو مظهر السيادة تجاه الدول الأجنبية<sup>(2)</sup>.

## 2 - التمييز بين مفهوم السيادة والسلطة:

اختلف مفهوم السيادة بغيره من المفاهيم المشابهة، مثل الحرية والاستقلال وحق تقرير المصير. ويرجع هذا الخلط إلى أن السيادة تحتوي على هذه المفاهيم، ولكن أياً منها لا يعبر عنها، ولكنه يعد أحد مظاهرها. ومع أنه يتم في كثير من كتب القانون تداول كلمتي السيادة والسلطة كما لو أنهما ذاتا مدلول واحد، إلا أنه من المهم التفريق بينهما.

مفهوم السيادة أشمل من مفهوم السلطة، فالسلطة هي ممارسة السيادة ". ويطلق بعضهم على السيادة صفة السلطة العامة، أو أن حق السيادة هو مصدر حق السلطة. والسيادة اصطلاح قانوني، يترجم كلمة فرنسية مشتقة من أصل لاتيني، يعبر عن صفة من له سلطة، لا يستمدّها من غير ذاته، ولا يشاركه فيها غيره. ولم تدخل هذه الكلمة لغة القانون إلا في القرن السادس عشر. أما السلطة فهي " القدرة على فرض إرادة أخرى ". وتمثل الدولة السلطة القهرية التي تعلق على سلطة أي جماعة أخرى في المجتمع. والفرض يتم بإحدى وسيلتين: إما وسائل القهر والتعسف، وإما وسائل الإقناع الحر، وضرب الأمثلة، وتقديم النموذج.

---

(2) علي عبد العزيز الياسري، العولمة والدولة الجذور الفكرية والفلسفية للعولمة وتأثيرها على الدولة، (بغداد: د. ن، 2009)، ص 40 وما بعدها.

(1) علي عبد العزيز الياسري، العولمة والدولة الجذور الفكرية والفلسفية للعولمة وتأثيرها على الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 61.

وعلى الرغم من تعدد التعريفات التي يوردها الباحثون لمفهوم السيادة الوطنية، فإن بينها قاسماً مشتركاً يتمثل في النظر إلى السيادة باعتبارها السلطة العليا للدولة في إدارة شؤونها، سواء داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها الدولية. ومن ثم فإن السيادة تشير إلي معنيين: أحدهما إيجابي، ينصرف إلى قدرة الدولة، كوحدة سياسية مستقلة، على التصرف بحرية كاملة، ودون أية قيود تفرضها عليها أي سلطة غير سلطتها هي<sup>(1)</sup>.

وهكذا يكون لمبدأ السيادة وجه داخلي، يقتصر نطاق تطبيقه على علاقة الدولة بمواطنيها، داخل إقليمها، بحدوده السياسية المعلومة، ووجه خارجي ينصرف نطاق تطبيقه إلى علاقة الدولة بغيرها من الدول، التي تقوم علي وجوب احترام الاستقلال الوطني والسلامة الإقليمية لكل دولة، وعدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً: خصائص السيادة:

هناك خصائص معينة للسيادة وفقاً لمعناها العام السابق، هي:

1- أنها مستمرة طالما بقيت الدولة متمتعة بشخصيتها القانونية، وقد شهد التاريخ الحديث حالات تعرضت فيها دول لعوارض حدثت من قدرتها علي مباشرة مظاهر سيادتها علي إقليمها، وفي نطاق علاقاتها المتبادلة مع غيرها من الوحدات والكيانات السياسية الدولية الأخرى، كأن توضع الدولة تحت حماية دولة أخرى، أو أن يخضع إقليمها لاحتلال دولة من الدول، أو أن يتفق في معاهدة دولية على وضعها في حالة حياد قانوني دائم.

2- أنها تمثل كلاً واحداً لا يقبل الانقسام أو التجزئة، ومن ثم فإن عدم وجود رابطة خضوع قانونية من أي نوع، تربط دولة ما بدولة أخرى، هو وحده الذي ينهض دليلاً قاطعاً علي انتقاص سيادتها، إذا ما ثبت خضوعها لسلطان هذه الدولة أو الدول.

3- ترتبط السيادة ارتباطاً وثيقاً بدرجة وحدود الاستقلال السياسي للدولة، فالاستقلال هو الذي يتيح لها إعمال مظاهر هذه السيادة، سواء داخل إقليمها أو في إطار علاقاتها المتبادلة مع غيرها من الدول وأشخاص القانون الدولي الآخرين.

إن الدولة قد تكون مستقلة قانوناً، ولكنها عاجزة عن إشباع احتياجات مواطنيها، ما يعرضها لضغوط وتأثيرات بعض الدول الأخرى، ومن ثم يجعل استقلالها منقوصاً، ويجعلها عاجزة عن مباشرة بعض مظاهر سيادتها<sup>(3)</sup>.

وعلى المستوى الدولي ظهرت فكرة السيادة القانونية في وقت متأخر، في بدايات القرن العشرين، في مؤتمر لاهاي لعام 1907م. وكانت محاولة تهدف إلى تقييد الحرب وتقنينها، أشارت إلى أنه لا يمكن للدول أن تمثل القانون، وأن تكون هي ذاتها مصدراً له؛ إذ توجد

(2) تركي الحمد، الدولة والسياسة في عصر العولمة، مجلة العربي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

(2) أحمد الرشدي، التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، عدد (85) 1994، ص 85.

(3) عبد العزيز سرحان، مبادئ القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1980)، ص 463.

مبادئ أعلى منها، وتعد ملتزمة بها. وقد أثارت عصبية الأمم فكرة أن السيادة يمكن إرجاعها إلى سلطة عالمية أو دولية. وكان كل من مؤتمر لاهاي وعصبة الأمم من خيارات الدول<sup>(1)</sup>. وهكذا يرى الباحث أن مفهوم السيادة، قد ساعد على تبلور الدولة القومية، كما نعرفها في العصور الحديثة، ومن هنا، فإن مفهوم السيادة، وفق التعريفات السابقة، مقدم على تغيرات وتحولات في معناه وحدوده النظرية والعملية، وذلك ليعكس التغيرات والتحولات السياسية في عالم اليوم، فإذا كان مفهوم السيادة، في بداية تبلوره، عنى فيما عنى حرمان تلك المؤسسات والجماعات ما دون الدولة (الإقطاعية، والطائفية، وغير ذلك) من امتلاك السيادة أو جزء منها، فالسيادة لا تتجزأ، وأصبحت الدولة وفق هذا المفهوم هي (مؤسسة المؤسسات)، والمالك الأوحد للسيادة في الدولة الواحدة، عليه فإن عولمة الاقتصاد والاتصالات المعاصرة، ونتائجها السياسية والثقافية الملازمة، سوف تؤدي في النهاية إلى حرمان الدول المتعددة من حق السيادة المطلقة، وصولاً إلى مفهوم جديد للسيادة، يركز على العالم أجمع، بصفته الوحدة السياسية التي تحل محل الدولة التقليدية المعتادة، وذلك كما يبدو من قراءة مجرى الأحداث.

### **المبحث الثاني: التسارع في تغير دلالات مفهوم السيادة**

يتعرض المبحث الثاني إلى دراسة التسارع في تغير دلالات مفهوم السيادة، وذلك من خلال مناقشة مراحل تطوره، التي شملت، دلالة السيادة في ظل المفاهيم التيولوجيوسياسية، ومنها: دلالة مفهوم السيادة في الفكر اليوناني، الذي ضم كلا من أرسطو وأفلاطون، كما يركز على دلالة هذا المفهوم في الفكر الإسلامي. وفيما يتعلق بدلالة مفهوم السيادة في ظل المفاهيم اللاتينية، نستعرض إسهامات كل من: مكيافيللي، جان بودان، توماس هوبز، جان لوك، جان جاك روسو. ثم نتناول مفهوم السيادة في الدولة العصرية، وفي النظام العالمي الجديد، وكذلك تطور دلالة مفهوم السيادة في ظل القانون الدولي الحديث، وتتناول التطورات الحديثة لمفهوم السيادة، دلالة مفهوم السيادة والتدخل الدولي الانساني.

فعند تعقب مسار الشكل الناشئ لمفهوم السيادة، عبر التطورات المختلفة، من خلال فلسفة تحولات المفهوم، يمكن ملاحظة أن مفهوم السيادة يرتبط في المقام الأول بشكل من أشكال السلطة التي تمارس على الأرض ومنتجاتها أو خيراتها، أكثر من ارتباطها بالأجساد وما تقوم به. ويتعلق هذا المفهوم بالانتقال والتخصيص بواسطة السلطة، ولا يتعلق بالوقت والعمل، بل بالممتلكات والثروات<sup>(2)</sup>. ولا يلبث المتتبع لتطور مفهوم السيادة أن يكتشف مدى ضخامة الجهد الذي بذله الفكر البشري في العمل على بلورة هذا المفهوم، من خلال التوضيحات التي قدمتها

---

(2) عبد الله بن جبر العتيبي، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 89.

(2) ميشال فوكو، يجب الدفاع عن المجتمع، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-60.



المجتمعات لانتراع حقوقها عبر التاريخ. كما يتجلى من خلال هذه المسيرة أن فكرة السيادة صمدت بشكل متميز لكل المحاولات التي سعت إلى تعطيل حركتها، لتستقر في النهاية في يد الشعب، وتكتسب منه مشروعيتها الحقيقية في أن تكون معبرة عن الأغلبية، ومدافعة عن المصلحة العامة، إلا أن ذلك كله تحقق في ظل الدولة، التي كانت مسرحاً للصراع القائم بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية عبر مختلف المراحل التي تشكلت خلالها<sup>(1)</sup>.

## **- مراحل التطور في مفهوم السيادة:**

عند دراسة التطور المتواتر لمفهوم السيادة نجد بعض الكتاب يذكرون أن مفهوم السيادة قد انبثق عن فكرة الديمقراطية، التي توجد جذورها التاريخية في حضارة وادي الرافدين، ومنها انتقلت إلى سائر الشعوب. ولعل أقدم وأوضح إشارة إلى مضمون مفهوم السيادة ما ورد في جمهورية أفلاطون، ويذهب الكثير من الكتاب إلى القول بأن أصل مفهوم السيادة، بمعناها الحديث، يعود إلى فقهاء العصور الوسطى، مثل (بومانوار Beaumanoir) و(لوازو Loyseau)<sup>(2)</sup>.

ويري آخرون أن هذا المفهوم برز مع ظهور الدولة، وبهذا المعنى، فإن السيادة ظهرت منذ ظهور المجتمعات البشرية الأولى<sup>(3)</sup>.

## **أولاً - دلالة السيادة في ظل المفاهيم التبولوجيو سياسية:**

### **1- دلالة مفهوم السيادة في الفكر اليوناني:**

تشكل الفلسفة اليونانية مرجعية ضرورية لكل مجالات المعرفة، مهما تنوعت أشكالها. ويلزم، قبل الخوض في أي محاولة لتأصيل موضوع من المواضيع الفكرية، معاينة رأي فلاسفة اليونان. والفكر السياسي واحد من أكثر الموضوعات ارتباطاً بالفلسفة اليونانية، فالعناية بالدولة وبمكوناتها وأنماط الحكم كانت من الاهتمامات الأولى لأرسطو Aristote (384-322 ق.م) والأفلاطون Platon (427-347 ق.م) وغيرهما. عليه لم يختلف الوضع

---

(2) احمد محمود صبحي، صفاء عبد السلام جعفر، في فلسفة الحضارة (اليونانية - الإسلامية - الغربية)، (الإسكندرية: دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، 2006)، ص 341.

(2) طلال ياسين العيسى، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد(1)، 2010، ص 40.

(3) صالح السنوسي، الوجيز في القانون الدولي العام، (بنغازي: المركز القومي للبحوث والدراسات العليا، 2000)، صص 210-211.

عند اليونان في نظرهم إلى الدولة، باعتبارها كياناً مقدساً لا يجوز محاسبتها، من ثم كانت السلطات لا حدود لها، فقد تحدثت الفلسفة عن السيادة فذكر أرسطو في كتابه " السياسة" على أنها سلطة عليا في داخل الدولة وربطها بالجماعة، أما أفلاطون، اعتبرها لصيقة بالحاكم، ربط السيادة بالسلطة العليا واعتبرها لصيقة بشخص الحاكم<sup>(1)</sup>. وإذا كان مبحث السيادة في الفلسفة اليونانية لا يشكل موضوعاً مستقلاً بذاته وتميزاً عن الاهتمام بشؤون الدولة عموماً، فإننا نصادفه في العديد من المباحث، لأن مفهوم السيادة لازمة من لوازم الفكر السياسي، تقتضيه ضرورة بناء الدولة، وما تمثله من هبة وقوة حيال الأفراد، الذين يطلب منهم الخضوع لإرادتها. ولكن حتى نستطيع التعرض لمفهوم السيادة عند اليونان بشكل واضح يجدر في البداية تحديد معالم حياتهم السياسية

لقد كانت المدينة هي محور الحياة السياسية عند اليونان، وهي تمثل ما يعرف اليوم بالدولة، وكانت تلك المدينة تمثل مجتمعاً سياسياً متكاملًا، يشتمل على كل النشاطات التي تتحدد في ضوئها الحياة السياسية في أثنائها. وقد استمر هذا الترادف بين المدينة والدولة حتى انتهى عصر اليونان، وعرفت الحياة السياسية حينئذ كثيراً من المفاهيم السياسية المتداولة اليوم، كالمساواة السياسية والحرية السياسية<sup>(2)</sup> داخل المدينة الدولة، إلا أن المشاركة في الحياة السياسية لم تكن متاحة إلا لطبقة المواطنين الأحرار. لم يكن يتميز بصفة الحرية سوى اليوناني، إلا أن كل هذا لم يمنع ظهور صراع على الزعامة والسلطة بين النبلاء من جهة، والشعب من جهة أخرى، ما يدل على وجود خلاف مبكر حول الحكم، يطرح منذ ذلك العهد مشكلة السيادة بشكل واضح وصريح. وكانت الصراعات بين الفقراء والأغنياء سجالاتاً، فمرة ينتصر الأليجارشيون، ومرة ينتصر الديمقراطيون، وكان كل فريق يسعى إلى تحقيق النظام الأمثل للمدينة الدولة، ما يدل على بداية تبلور مفهوم السيادة، باعتباره سبباً في اندلاع هذه النزاعات، نظراً لعدم استتباب الأمر لطرف على حساب الآخر. وكان لهذا الصراع دور فعال في تطور الفكر السياسي ذاته، وهذا ما نتناوله من خلال رصد مفهوم السيادة عند كل من أرسطو وأفلاطون.

## ١- أرسطو (Aristotle 384-322 ق.م):

(1) ثروت بدوي، النظم السياسية، (القاهرة: دار النهضة العربية 1986م)، ص 34.

(2) إبراهيم درويش، النظرية السياسية في العصر الذهبي، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1973)، ص 4.

لم يشكل مفهوم السيادة في فلسفة أرسطو السياسية مبحثاً جوهرياً؛ إذ إنه لم يتناوله بمعزل عن النظرية السياسية العامة، وتعرض له بشكل عرضي، من خلال التطرق لمفاهيم أخرى كالدولة وأنظمة الحكم وغيرهما. من جهة أخرى يتضح أن الفلسفة اليونانية لم تعر اهتماماً يذكر للسيادة بالمعنى الخارجي، أي سيادة الدولة المعترف بها من طرف الدول الأخرى، لأن الظروف السياسية التي عاصرت الفلسفة اليونانية اتسمت بالحروب والصراعات بين مختلف الأمم والشعوب، وخاصة العلاقة المتوترة بين أثينا وإسبرطة، والخلاف القائم بينهما باعتبارهما يمثلان نموذجين مختلفين من الحكم. ومن هنا لم تتمكن الدول آنذاك من التوصل إلى معاهدات أو اتفاقيات تحدد بموجبها احترام سيادة الدول، نظراً لغياب مفهوم الدولة القومية، إضافة إلى عدم وجود حدود سياسية واضحة ومعترف بها، تشكل الامتداد الجغرافي للدول، وإن كانت موجودة، فهي متغيرة أو (مطاطية)، تخضع لمنطق القوة أكثر مما تخضع لمنطق القانون<sup>(1)</sup>

#### ب. أفلاطون Plato (428-347 ق.م):

يستمد مبدأ قيام المجتمعات الإنسانية عند أفلاطون من حاجة البشر للتعاون فيما بينهم بهدف تبادل المنافع، ولذلك كان أفلاطون يعتبر أن الإنسان مدني بالطبع<sup>(2)</sup>. وما دامت الدولة عند أفلاطون هي محور حركة المجتمع، فقد كانت عندئذ هي الاجتماع الطبيعي الناتج عن تعدد حاجات الإنسان، وعجزه عن تحقيقها منفرداً، ومن ثم فهي بهذه الوظيفة وهذا العمل هي وحدها التي تملك الحق في تدبير وتسيير شؤونه ومصيره، وبعبارة أخرى فهي صاحبة السيادة في حياة الناس وشؤونهم، ولا حياة لهم خارجها، ومن ثم فهي استبداد لا مفر منه، يمارس على الإنسان، ولكنه ليس استبداداً مطلقاً. ومما يفهم من مفهوم السيادة الذي يقصده أفلاطون أنه ليس سيادة نظام أو سلطة متجسدة في شخص معين، كالملك، ولكنها سيادة نظرية وقيمة في حد ذاتها، في مقابل قيمة الفرد أو المجتمع، كما أنها ليست سيادة مبنية على أساس تشريع قانوني صريح، نابع من إرادة جماعية أو سلطة دينية، بل هي سيادة نابعة من عجز الأفراد على تسيير شؤون حياتهم بمفردهم، خارج إطار الدولة، مما يدفعهم إلى ضرورة الخضوع

(1) إسماعيل كرازدي، العولمة والسيادة، مرجع سبق ذكره، ص 56.

(2) إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع 2001)، ص 30.  
للمزيد أنظر إلى: جابر توشار، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة على مقلد، (بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر، 1983)، ص 91.

لها، لضمان حق المواطنة اليونانية، التي لم تكن متاحة للجميع. إنها سيادة نابعة من حاجة الأفراد للأمن والاستقرار، أكثر من كونها نابعة من الدولة كمؤسسات ونظام حكم. ومما يؤكد هذه الفكرة أن لجوء الدولة إلى الاستبداد أمر لا مفر من ممارسته على الإنسان، ولكنه ليس استبداداً مطلقاً، ولذلك كان لا بد من إيجاد نوع من التناسب بين الاستبداد والحرية، وكان الخيار في هذه الحالة قائماً بين أمرين: إما سيادة الدولة أو الفوضى. هذه الوضعية تعكس لنا أبسط مبررات السيادة. فيرى أفلاطون أن الدولة تنشأ عن عجز الفرد عن الاكتفاء بذاته، وحاجته إلى أشياء لا حصر لها، كما أنها تقوم على أساس الفكر والعقل اللذين يتميز بهما الإنسان، وهما منشأ القوانين، التي توحد البشر، وتحقق ماهيتهم، وتنظم حياتهم. ولكن ذلك ليس لكل إنسان، وإنما هو لرئيس المدينة وفيلسوفها فقط، الذي يتميز عن غيره بالقدرة العقلية التي يملكها. ومن خلال هذا الطرح الذي يعرضه أفلاطون لمكانة العقل في الدولة يتبين لنا وجه آخر للسيادة، يتمثل في مستوى آخر أعلى من الدولة نفسها وهو (الفيلسوف الحاكم)، أي أن السيادة في نهاية المطاف هي سيادة العقل، باعتباره وحده قادراً على تحقيق العدالة، التي استهل بها أفلاطون الكلام في الجمهورية، وانطلق منها في عرض آرائه، وهو بذلك يريد تأكيد أن تحقيق العدالة هو المبرر الأساسي للسيادة. غير أن مدلول العدالة عند أفلاطون لا يعني المساواة، كما هو معروف اليوم، ولكن يعني تحقيق التوازن بين الطبقات، ذلك التوازن الذي تحقق الدولة من خلاله المساواة لأفرادها، عندما تلزم كل واحد بالعمل الذي اختص به، فهو يبني كل دولته على بناء اجتماعي طبقي تسلسلي صارم، يتدرج من الأعلى إلى الأسفل، يبدأ من الفلاسفة وينتهي إلى المزارعين، وكل طبقة من هذه الطبقات تتميز بفضيلة معينة<sup>(1)</sup>. إن مفهوم السيادة لم يتشكل بصورة بارزة ومستقلة، بل من خلال التصور الهرمي والطبقي لدولة المدينة عند أفلاطون، فهو لم يفرد له بحثاً مستقلاً، لأن فلسفته السياسية اتسمت بالطابع التنظيري والتأسيسي، الذي اقتصر أكثر على النظرة الوجودية والمعيارية للدولة<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: دلالة مفهوم السيادة في الفكر السياسي الإسلامي:

لقد كانت الشرعية الإسلامية هي الشريعة الوحيدة التي يقضي بها ويتحاكم إليها في بلاد المسلمين، حيث بدأت السيادة في ظل الدولة الإسلامية ذات صيغة دينية باسم الخلافة ثم اتجهت اتجاهاً زمنياً في عهد بنى أمية وعادت في العهد العباسي لتصطبغ بصبغة الحق

(1) إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سبق ذكره ص 45.

(2) إسماعيل كرازدي، "العولمة والسيادة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، (2003)، ص 55.

الإلهي<sup>(1)</sup>. والسيادة في ظل الدول الإسلامية لم تتغير حسب الظروف إنما قامت على أسس ثابتة من ( القرآن الكريم ، السنة النبوية )<sup>(2)</sup>.

وتتحدد سيادة الدولة في الفكر الاسلامي بحدود الشرع، فمن الناحية العملية، لا يمكن للدولة أن تشرع شرائع وقوانين تصادم القوانين والسنن الكونية، وكذلك لا يمكن للدولة في نظام الخلافة الإسلامية أن تشرع شرائع تصادم أو تناقض القوانين والسنن الشرعية المبنوثة في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. وباعتبار القرآن الكريم هو دستور الدولة الإسلامية، فالسيادة في الإسلام، بحسب المظهر الخارجي لها، ليست مطلقة، بمعنى أن الدولة ليست حرة في إدارة شؤونها الخارجية وتحديد علاقاتها بسائر الدول الأخرى، وإنما هي مقيدة بأحكام القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وإجماع أولي الحل والعقد في الأمة، وتقوم على أساس المساواة في السيادة مع الدول الأخرى، ومكانة الحكومة أو الرئاسة العليا في الدولة الإسلامية هي مكانة الرئاسة العليا في أية حكومة دستورية، وليس للحاكم أية صفة إلهية، فهو لا يستمد سلطانه من قوة غيبية، وإنما هو فرد من المسلمين، يتمتع بصفات تؤهله لمركزه. ولا تعلن الحرب في الإسلام إلا وفق قيود معينة، كالدفاع عن الدولة والدين وصيانة الاستقلال وحفظ الكرامة. والسيادة مستمدة من الأمة، والتشريع الإسلامي يعكس الديمقراطية الحديثة التي تعلن الحرب من أجل سيادة شعب على غيره، وهي حق طبيعي تتمتع به كل جماعة من الناس<sup>(3)</sup>.

لذلك فقد وجد بعض الفقهاء المسلمين أن السيادة بمعناها المطلق، هي لله تعالى وحده، لأن الحكم والتقدير له وليس لأحد غيره، فهو يأمر وينهي، وله مآل كل شيء، وأن إرادة الله تتمثل في صورة نصوص واضحة قطعية الثبوت والدلالة، أو في شكل قواعد كلية تتيح للناس قدراً من سلطة التقدير للأمر، بدليل قال تعالى: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ

(1) صلاح الصاوي، نظرية السيادة وأثرها على شرعية الأنظمة الوضعية، (دم.ن: الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، 2011)، ص 35.

(2) جمعة صالح حسين، القضاء الدولي وتأثير السيادة الوطنية في تنفيذ الأحكام الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998)، ص 58.

(3) لمزيد من التفصيل راجع كل من : حامد سلطان، أحكام القانون الدولي العام في الشريعة الإسلامية، (القاهرة: دن، 1974)، ص 240 وما بعدها. وأيضاً الإمام محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964)، ص 57 وما بعدها. وكذلك صبي محمصاني، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام، (بيروت: دار العلم للملايين، 1972).

وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ<sup>(1)</sup>، وقوله تعالى: {قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذَلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ<sup>(2)</sup>، وقوله تعالى: {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ<sup>(3)</sup>.

لذلك لم يختلف علماء الإسلام وفقهاء السياسة الشرعية في أساس تحديد السيادة في الدولة الإسلامية، فالسيادة المطلقة فيها لله - سبحانه وتعالى - وحده لا شريك له، تجسدها في واقع الدولة شريعته كتاباً وسنة، وتمارسها الأمة. وهذا ما يعبر عنه (بالمسؤولية السياسية العامة)، وهي التي تقع أصلاً على عاتق الأمة كافة، لأنها هي صاحبة المصلحة الحقيقية، بمقتضى توجيه الخطاب الإلهي إليها، في تحقيق ما وعدها الله تعالى به من الاستخلاف في الأرض والتمكين لها فيها، بالنص القرآني الصريح. ولا جرم أن المسؤولية العامة تقتضي (التكليف العام)<sup>(4)</sup>، أي السيادة الممنوحة للأمة شرعاً، لتدبير شؤونها كافة، والوفاء بالتزامات هذا التمكين لها في الأرض، تمكيناً قائماً أصلاً على عقيدة الاستخلاف. ولا جرم أن التمكين يستلزم التمكّن من الهيمنة والسلطة والتصرف في السياسة والحكم. ولعل هذا ما دلّ عليه منطوق الآية الكريمة التي تتحدث عن وعد الله لعباده المؤمنين بالاستخلاف: قال تعالى: {وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ<sup>(5)</sup>. أما الحكام فهم وكلاء الأمة ونوابها، تختارهم كأفراد منها يستمدون سلطانهم من سلطانها، فهي تختارهم وتوجههم وتقومهم وتعزلهم من مناصبهم، إذا حدث ما يوجب عزلهم. وما أقامت الجماعة الخليفة إلا ليكون نائباً عنها. وما استمد ولا يستمد سلطانه إلا من نيابته عن الجماعة التي أقامته، وتملك حق مراقبته ومنعه من الخروج على حدود نيابته، فالسيادة في الإسلام، على المستوى النظري، هي التشريع، لأنه المهيم. وممارسة السيادة عملياً وواقعياً هي ما يطلق عليه الفقهاء (الولاية العامة) أو (السلطة العامة)، التي استقر في النظام الإسلامي أنها حق للأمة.

نخلص مما سلف إلى أن السيادة في الشريعة تكون على مستويين:

(1) سورة يوسف: الآية (40).

(3) سورة آل عمران: الآية (26).

(4) سورة البقرة: الآية (30).

(4) عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، (بيروت: دار الجيل، 1951)، ص55.

(5) سورة النور: الآية (54).

## السيادة المطلقة:

وهي سيادة غير محدودة، لا يملكها أحد من البشر، فلا وجود لسلطة إنسانية إلا وهي محدودة بالحدود التي فرضها الله، فهو وحده صاحب السيادة العليا ومالك الملك وإرادته هي شريعته التي لها السيادة في المجتمع، ومصدرها المعبر عنها: القرآن الكريم، كلام الله المنزل، والسنة الشريفة، سنة رسول صلى الله عليه وسلم.

## السيادة النسبية:

وهي ما يمكن أن نطلق عليه السيادة (الثانوية)، وهي سيادة محدودة بحدود الشريعة، تفسرها وتستنبط منها وتجتهد في إطارها. وهي سيادة الأمة التي حملها الله أمانة إقامة شرعه، قال تعالى {إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا<sup>(1)</sup>}.  
وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا<sup>(1)</sup>.

## ثالثاً: دلالة مفهوم السيادة في ظل المفاهيم اللاتينية: (\*)

عرف مفهوم السيادة تطوراً ملحوظاً، بداية من القرن السابع عشر، وذلك بالموازاة مع الحركة العلمانية، أي علمنة النظام السياسي الذي واكب ظهور (الدولة الحديثة). وكانت علمنة السيادة انعكاساً لنشأة (الدولة القومية)، فلم تعد السيادة مرتبطة بمفهوم متعال، مادام تصور المجتمع السياسي هو نتيجة لاتفاق أو عقد إرادي وحر بين أعضائه. كل هذه المفاهيم نجدها معروضة، بشكل فلسفي عميق، في نظرية العقد الاجتماعي، التي تمكنت من أن تتجاوز بشكل مرحلي السلطة المتعالية للحكم الملكي المدعوم من طرف الكنيسة، وذلك لتمكن المواطنين من

(1) سورة الأحزاب: الآية (72).

(\*) اللاتينية: لفظ منقول عن المصطلح الفرنسي laïcité و أصله في اللاتينية laicus وفي اليونانية laikos بمعنى المنتمي للشعب، أي إلى العامة وليس لطبقة خاصة كان يُقصد بها طبقة الكهنوت. ويتجلى أساس الفكر اللاتيني في فصل الدولة عن الدين الذي ينبغي أن يكون لها موقف حيادي منه، ومن ثم عدم أهليتها لخوض مجاله، كما يتمثل بالمقابل في إبعاد جهاز الكنيسة الممثل للدين عن مهام الدولة بسبب عدم أهليته لذلك. ولم يكن الأمر سهلاً، لحقيقة بسيطة هي أن للسلطة الزمنية - أي للدولة - تصورها لأمر الدين والرغبة في ممارسته، كما أن للسلطة الروحية - أي الكنيسة - تمثلاً لشؤون الدولة مع التطلع إلى تطبيقه، في وقتٍ تحاول كل جهة أن تحافظ على استقلاليتها، بعيداً عن أي تدخل من الجهة الأخرى. وهو ما أثار غير قليل من النزاع والصدام على مدى فترات طويلة من التاريخ، للمزيد انظر: عباس الجراري، الإسلام واللاتينية، مجلة معرفة الإسلام، العدد 23، 2003، ص 5.

الزحف نحو استرداد السيادة، باسم القانون الوضعي، الذي يتجسد في إطار النظام الديمقراطي، سواء أكان ممثلاً في سيادة الشعب أو سيادة الدولة. وفيما يلي نستعرض أهم هذه التطورات الفكرية من خلال استعراض إسهامات روادها.

## 1- مكيافيللي (1469-1527م):

يعد الفكر السياسي لمكيافيللي تحولاً هاماً في تاريخ الفكر السياسي الأوروبي؛ إذ يمثل صورة عاكسة لمرحلة مفصلية في علاقة السياسة بالدين المسيحي. ويمكن القول إن مفهوم السيادة لم يأخذ عمقه ومكانته كما أخذه في الفكر السياسي لمكيافيللي، بحيث يمكن اختصار كل فكره السياسي في هذه الرغبة الملحة والحيوية في تحقيق سيادة بلده إيطاليا، أمام هيمنة سلطة الكنسية<sup>(1)</sup>. وقد اشتهر مكيافيللي بمبدأ (الغاية تبرر الوسيلة)، أي أنه لا يجب النظر إلى الوسائل والحكم عليها، دون النظر إلى الغايات التي تحققها. وكل الوسائل والسبل التي اهتم بها مكيافيللي تتمحور حول قوة الدولة في الخارج، وسيادتها في الداخل، ومن ثم فقد بحث في عناصر استمرارها وعناصر ضعفها وانحطاطها وانهارها. وأول ما كان يشير إليه في قوة الدولة الوطنية وصمودها واستمرارها نوع الجيش الذي تعتمد عليه، فإذا يكن يتكون من أبنائها الأصليين، فإن وبال ذلك على سيادة الدولة يكون كبيراً، لذلك كان يرى أن قوة الدولة الوطنية وضعفها يرتبطان بجيشها. و يعود تأكيد على الجيش الوطني المنظم أساساً إلى شعوره الجارف بالوطنية<sup>(2)</sup>.

مفهوم السيادة الذي يعرضه مكيافيللي لا يعير أهمية للقيم الأخلاقية، التي يتهمها بأنها من مخلفات الاستبداد الكنسي، ويحملها كل المسؤولية في قتل الروح الوطنية لدى الأفراد، ودفعهم إلى التقاعس عن أداء واجباتهم تجاه أمتهم وشعبهم. وإذا أضفنا إلى هذا كله موقفه من الطبيعة البشرية ونظرته المنتهائمة لها، فأنا نفهم الدوافع التي جعلته يرى أن الأمير الذي يجسد سيادة الدولة في شخصه ينبغي أن يتصف بقوة الأسد ومكر الثعلب. وعلى هذا الأساس يعد مكيافيللي لدى المختصين مهندس الاستبداد السياسي، الذي يمثل كتابه (الأمير) وصفته المتميزة. وتعد (القوة) المحور الأساسي لهذا الكتاب؛ إذ يتضح أن الذي يحفظ النظام ويحفظ سلطة الحاكم أو

(1) جون هرمان راندال، تكوين العقل الحديث، الجزء الأول، "ترجمة" جورج طعمة، (بيروت: دار الثقافة، 1966)، ص 287.

(2) إسماعيل زروخي: دراسات في الفلسفة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 181.



الأمير هي القسوة والقوة العنيفة، البعيدة عن كل اهتمام أخلاقي، ولكنها المرتبطة بالقانون، وليست التعسفية، فهذه القوة هي وحدها التي تحفظ الدولة والنظام والسيادة، إلا أنها سيادة مشحونة بالأفكار المسبقة والقناعات الشخصية، فهي لا تعبر بالضرورة على رأي الأفراد، ولا تجسد طموحاتهم أو تخدم مصالحهم، بل تسعى لأهداف أعلى منهم، وتجعل منهم وسائل وأدوات. وهذا كله يضعنا أمام علاقة غريبة طرفاها: (الاستبداد) من جهة، و(السيادة) من جهة أخرى، ولا يمكن تفسيرها سوى (بسيادة الاستبداد) أو (استبداد السيادة)، كما أن مفهوم السيادة عند مكيافيللي يتجسد في شخص الأمير بالدرجة الأولى؛ هذا الأمير الذي تجتمع فيه كل المتناقضات الأخلاقية.

## 2- جان بودان (1529-1569م):

يعد جان بودان أول من استخدم كلمة سيادة، ورفعها إلى مستوى المفهوم المؤسسي لماهية الدولة. فقد عرف بودان السيادة في كتابه الجمهورية بأنها: "حق الدولة المطلق، وسلطتها غير القابلة للتجزئة والموقوفة عليها وحدها في أن تعطى القانون من دون أن تتلقاه من أحد"، فهي السلطة التي تحتكر التشريع، ويعد كتابه في الدولة، الذي ظهر سنة 1576، أول بحث سياسي علمي في الأزمنة الحديثة. ويؤكد بودان أن أفضل شكل في الحكم لممارسة هذه السلطة ذات السيادة هو الملكية، التي تكون فيها حقوق الرعايا في أشخاصهم وأملاكهم مضمونة، بينما الملك يحترم قوانين الله والطبيعة، ولكنه في جميع ما عداها ينال من رعاياه الطاعة، لما يفرضه من القوانين<sup>(1)</sup>.

وفي تحليله لهذه السلطة العليا يرى بودان أنها: <sup>(2)</sup>

أولاً: سلطة دائمة، بمعنى أنها تدوم مدي الحياة، وبذلك تتميز عن أي سلطة تكون مقصورة على مدة زمنية محددة، وتأسيساً على ذلك لا يمكن أن توصف السلطة المطلقة المؤقتة بالسيادة.

ثانياً: هذه السلطة لا يمكن تفويضها أو التصرف فيها، كما لا تخضع للتقادم.

---

(1) حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلي محمد عبده، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1999)، ص، 350.

(2) طلال ياسين العيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر، مرجع سبق ذكره ص 47.

**ثالثاً:** هي سلطة مطلقة، لا تخضع للقانون، لان صاحبها هو الذي يضع القانون، ولا يمكن أن يقيد نفسه، كما لا يمكن أن يكون مسؤولاً مسؤولية قانونية أمام أحد. والخاصية الأساسية لهذه السيادة أو السلطة المطلقة، في نظر (جان بودان)، تكمن في وضع القوانين. وهكذا نجد أن (جان بودان) وضع ثلاث حدود للسيادة هي:

**أولاً:** القانون الطبيعي، فصاحب السيادة يتقيد بالقانون الطبيعي بقواعده، ويجب عليه أن يتقيد بالمعاهدات والاتفاقيات التي يعقدها. ولكن من يلزم صاحب السيادة باحترام القانون الطبيعي؟ هنا يضع (جان بودان) نظريته في موقف متناقض، ومع ذلك لا يعترف بأية جهة تفرض احترام القانون الطبيعي على صاحب السيادة.

**ثانياً:** احترام الملكية الدستورية الأساسية، ويخص (جان بودان) بالذكر قوانين وراثية العرش، التي كان يرى أن الملك لا يستطيع أن يغيرها، لأنه كان يؤمن بالدستور، وبأن التغيير في قوانين وراثية العرش يؤدي إلى إحداث القلاقل والاضطرابات، وهو ما يترتب عليه حدوث انقسامات في الدولة.

**ثالثاً:** الملكية الخاصة، فقد كان (جان بودان) يؤمن بأن الملكية الخاصة قاعدة أساسية من قواعد القانون الطبيعي، ولكنه أفرد لها بحثاً خاصاً، وكان يقول: إن السيد صاحب السيادة لا يستطيع أن ينتزع الملكية الخاصة من أي فرد في الدولة، كما اعتقد بوجود حدود تتعلق بسلطة فرض الضريبة<sup>(1)</sup>. إن مفهوم السيادة المطلقة عند بودان هو مفهوم علماني، "السمة الأولى للأمير السيد هي القدرة على إعطاء القانون للجميع بوجه عام، ولكل واحد بوجه خاص. بدون موافقة أعلى أو مثيل أو أقل من الذات"، وإلا فإنه تابع حقيقي. فالسيادة، بحسب بودان، يمكن أن تقوم نظرياً في الكثرة (ديمقراطية) أو في أقلية (أرستقراطية أو أوليجارشية) أو في رجل واحد، (ملكية)<sup>(2)</sup>.

### 3- توماس هوبز (1588-1679م):

يرى هوبز أن السيادة هي ثمرة عقد اجتماعي، يتنازل بموجبه كل فرد عن إرادته، مقابل ما يحققه له من أمن وحماية، شريطة أن يفعل كل الأفراد الآخرين الشيء نفسه، فالمهم هو أن يتحد المجموع ويجمعون على أن يحكمهم شخص واحد، هو صاحب السيادة، وأن يجيزوا

(1) طلال ياسين العيسى، السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر، مرجع سبق ذكره ص 48.

(2) جان جاك شفالبييه، المؤلفات السياسية الكبرى، من مكيفيللي إلى أيامنا، ترجمة" إلياس مرقص، (بيروت: دار

الحقيقة، 1990) ص 325

كل أعماله، فالفرد لا يأمن على نفسه وعلى حقوقه إلا عندما يتأكد أن الآخرين يبادلونه الشعور نفسه . إن كل واحد يقوم بالضبط بنقل حقه الكلي والمطلق على كل شيء للشخص الوحيد، كي يمتلك هو فقط من الآن فصاعداً إرادة مطلقة. إن النقل يكون كلياً ومطلقاً، مثل الحق نفسه، وهو نقل لا يمكن الرجوع عنه<sup>(1)</sup>.

ومن هذا التنازل الذي لا يصبح فيه الإنسان حاكم نفسه، و تتكون الوحدة الاجتماعية أو الدولة التي تظهر في شكل إرادة واحدة وموحدة، تنوب فيها كل الإرادات الذاتية أو الفردية، وهي صاحبة السيادة، وهي التي تفرض على الجميع احترام نصوص العقد ومعاقبة المخالفين أو المعتدين عليه، وهي من هذه الناحية صناعة أو إنسان صناعي، أو بعبارة أخرى إن "السيادة نفس اصطناعية". يقول هوبز : "سلطة الحاكم تتطلب الطاعة المطلقة لكل أوامره وللقوانين التي يضعها". وبظهور المجتمع السياسي الناشئ عن العقد، تظهر سيادة الحاكم المطلقة، فهما متلازمان من حيث النشأة، لأن المجتمع، قبل تعيين صاحب السيادة، لم يكن سوى جمهور من الناس، لا قانون ولا نظام لهم، وفي اللحظة التي يختار فيها الناس الحاكم صاحب السيادة، يصبح أفراد المجتمع رعية له، يأترون بأوامره،<sup>(2)</sup> ويلتزمون بمقرراته. ولا يمكن أن يأتلف الإنسان بمجتمعه إلا من خلال خوفه من العقاب الذي قد تمارسه الدولة عليه. ومن هنا فإن أي سلطة بدون قوة، لا تستطيع أن تحقق الغاية من وجودها، وهي المحافظة على المجتمع.

من خلال عرض موقف هوبز من السلطة ورغبته الواضحة في إعطاء السيد كافة الصلاحيات، سواء أكان هذا السيد شخصاً بعينه أم هيئة أم مجموعة، يتضح أنه لا يصبو سوى لغاية واحدة هي الخروج من حالة الفوضى إلى النظام، ومن الحالة الطبيعية إلى الحالة السياسية. وعلى هذا الأساس فإن أفكاره تبقى رهينة حقبة زمنية محددة، لا يمكن فهمها إلا على ضوء هذه المرحلة، وذلك أن نظرية هوبز في الملكية المطلقة لم تشكل إجماعاً لدى الفلاسفة السياسيين، الذين سارعوا إلى إبراز عيوبها، والتحذير من مخاطرها، لأن العقد الاجتماعي الذي يقترحه هوبز يسمح لكل أفراد المجتمع بالخروج من الحالة الطبيعية، المتمثلة في الاحتكام للقوة، ماعداً السيد، الذي يبقى وحده يستعمل هذه القوة، فهو بذلك يبقى الوحيد سجين هذه الحالة الطبيعية، كما أن قوة السيد تتمثل أساساً في إذلال الرعية والسيطرة عليها،

(1) موريس كرانستون ، أعلام الفكر السياسي ، (بيروت : دار النهار للنشر، 1981 )، ص28.

(3) محمد عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981)، ص71.

ما يفهم منه أنها سيادة استبدادية، نابعة من قناعة هوبز بأن الرعايا لا يفهمون سوى منطق القوة. وكل هذا يجعل هوبز متأثراً، ولو بشكل غير مباشر، بمكيافيللي و مبدئه" الغاية تبرر الوسيلة."

#### 4- جون لوك (1623-1704) م:

يعد جون لوك من أبرز منظري السيادة القانونية، إذ يرى أن الشعب والمشرع يشتركان في السلطة(القوة)، ولا يوجد مصدر وحيد للسلطة والقوة<sup>(1)</sup>. ولفهم نظرية جون لوك في السياسة عموماً، وفي السيادة بوجه خاص، لابد من النظر في فكره الفلسفي بشكل عام؛ إذ جاءت كتاباته متأثرة بالمنهج التجريبي في مجال المعرفة، وكان لهذا انعكاس على آرائه السياسية؛ إذ جعله اعتراضه على مفهوم (الأفكار الفطرية)، التي جاء بها (ديكارت)، يعترض، في الوقت نفسه، على مبدأ الحق الإلهي (الفطري)، الذي يبرر به الملوك سيادتهم، وبذلك خالف موقف (توماس هوبز)، وعلى هذا الأساس دافع لوك بشدة عن الحرية، وهذا ما يفسر اعتراضه على الحكم السياسي المطلق، وما يمثله من سيادة للأسر الإنجليزية الحاكمة، معتبراً أن الملك من حق الشعب، فهو صاحب السيادة في التنصيب والعزل. "إن ما يقوم به الملوك الطغاة من إخضاع الآخرين لإرادتهم المستبدة، ينسلخون عن أحكام العقل، ويخرجون أنفسهم من نطاق البشر العاقلين، ومن ثمة يتركون للأفراد حق معاملتهم كما يعامل الوحش المجرم"<sup>(2)</sup>.

يعد فوكوياما جون لوك الأب الروحي لليبرالية الأميركية، ومنظر القوانين الطبيعية بامتياز، وممثل الشق المسيحي في الليبرالية الكلاسيكية<sup>(3)</sup>.

كما أن جون لوك، على غرار بقية فلاسفة العقد الاجتماعي، يؤمن بوجود مرحلتين أساسيتين: الحالة الطبيعية و الحالة السياسية، معتبراً أن الأولى، بخلاف ما قال توماس هوبز، ليست مرحلة همجية، بل هي مرحلة حرية و اعتناق، فكل فرد مساو للآخر، من حيث الحرية والملكية وسيادته على نفسه، فمفهوم السيادة بهذا المعنى لصيق بوجود الفرد، وهو لا يتنازل عنه في مرحلة الحالة السياسية إلا لضمان مزيد من الحقوق، التي لا تفقده حقوقه الطبيعية، لأنها حقوق ثابتة مرتبطة بالماهية الإنسانية، فالحالة الطبيعية بالنسبة للوك هي المرحلة التي

---

(1) عبد الله بن جبر العتيبي، العولمة وسيادة الدولة الوطنية بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 89.

(2) موريس كرانتون، أعلام الفكر السياسي، (بيروت: دار الصداقة العربية للطباعة والنشر، 2002)، ص 28.

(3) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، "ترجمة" مجاب الإمام، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 21.

كانت فيها الملكية والحرية والحياة من حقوق الوجود، المرتبطة بقانون طبيعي وهبه الله للبشر<sup>(1)</sup>.

كما أن مدلول السيادة في الحالة الطبيعية يقتصر على الفرد، أي سيادة الفرد على نفسه فقط، بحيث يشترك الجميع في المساواة المطلقة، حيث لا سيادة ولا سلطة لواحد على الآخر، أما المرحلة السياسية أو المدنية فإن الانتقال إليها يصبح ضرورياً عندما يحتاج الأفراد إلى القوانين، ومن ثم إلى سلطة تشريعية، تعمل على سنها وإعطائها المشروعية الكاملة، وذلك تجنباً لطغيان المصلحة الخاصة، التي تؤدي، بشكل أو بآخر، إلى الاحتكام للقوة، وهو ما ينجم عنه سلبيات عديدة. هذا الانتقال يتم بموجب عقد فيما بينهم، تنبثق منه هيئة تشريعية، تعتمد نظام الأكثرية. ومن هنا يظهر في المجتمع السياسي الجديد عنصران يشكلان طرفي العقد: الشعب من جهة، والحكومة من جهة أخرى. ولذلك فالمجتمع الناشئ لم يرقم على القوة والإكراه، وإنما على أساس الاختيار والرضي المتبادل بين الأفراد، لإحساسهم المشترك بالحاجة إلى الحماية المتبادلة لما يملكون من حياة وحرية وأملاك<sup>(2)</sup>، لأنهم جميعاً يساهمون في هذه الوضعية الجديدة، ولا أحد يستثنى منها. ومن هنا ندرك أن معنى السيادة عند جون لوك يبتعد عن كل معاني الانفرادية والسلطوية، مقترباً من معنى المسؤولية والمبادرة والمصلحة الجماعية والعدالة، ليضيفها على السيادة، ويجعل منها عصب البناء السياسي الجديد. وبهذا يصحح لوك ما ذهب إليه هوبز، من أن العقد يكون بين أفراد الشعب فقط، وكأن مفهوم السيادة عند هوبز مفصول فيه، ولا يحق للشعب الخوض فيه.

ولحماية السيادة المتجسدة في الجمهور أو الشعب، فإنه لا يعقل بأي حال من الأحوال أن تتمتع أي سلطة من السلطات بصفة (الإطلاق)، لأن ذلك سينقل السيادة من يد الجماعة، ويجعلها في يد الأقلية أو بعض الأفراد<sup>(3)</sup>.

وإيماناً منه بأن السيادة للشعب، فهو يعطيه الحق في الثورة على الحكام والحكومات التي لا تلتزم بما يستجيب للمصلحة العامة ويجسدها، ويقصد بالثورة اللجوء إلى القوة، دفاعاً عن نفسه وكيانه المستهدف من طرف الطغاة، الذين بخروجهم عن مصلحة الشعب، يعلنون الحرب عليه، فهو في هذه الحالة يكون في حالة دفاع مشروع عن النفس، أي عن السيادة، وكل ما تمثله من حقوق وحرية وعدالة، وهي التي تشكل أساس الاجتماع.

---

(1) موريس كرانستون، أعلام الفكر السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(2) المرجع السابق، ص 62.

(3) ملحم قربان، قضايا الفكر السياسي، الحقوق الطبيعية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983)، ص 128.

## 5- جان جاك روسو (1712-1778م):

ينتمي جان جاك روسو إلى اتجاه سيادة الشعب، وهي بنظره، مجموع الأجزاء المختلفة للسيادة والتي يشكل كل جزء منها حصة كل فرد على انفراد، تسمى عقيدة روسو هذه تقليدياً (نظرية السيادة المجزأة)، وهي تؤول إلى تمثيل مجزأ، بمعنى أن لكل مواطن حصة في الوكالة (أو التفويض) التي يعطيه الناخبون لمنتخبهم<sup>(1)</sup>، وهي تعني أن السيادة داخل الدولة مصدرها الشعب بجميع أفرادها، فالسيادة تنقسم بين جميع هؤلاء الأفراد، بحيث يكون لكل فرد جزء من السيادة. وعلى هذا الأساس تصبح السيادة مجزأة مقسمة بين الأفراد بحسب عددهم<sup>(2)</sup>. لذلك يعتبر روسو أن شكل المجتمع الأوحد هو الذي يتخذ فيه المجتمعون اسم الشعب بالتعاون، ويسمون بالتحديد مواطنين، بمعنى أنهم يشتركون في ممارسة السلطة السيادة، فالسيادة ليست سوى ممارسة الإرادة العامة، التي لا تستطيع أبداً التنازل عن ذاتها، وأن صاحب السيادة، الذي ليس سوى كائن جماعي، لا يمكن أن يكون ممثلاً إلا بنفسه<sup>(3)</sup>.

إن مفهوم السيادة الذي يستند على القوة يفترق إلى المشروعية، ويشكل سلطة استبدادية لا تهتم كثيراً بقيمة الأفراد. "إن السلطة يمكن أن تنقل، أما الإرادة فلا. كما أن السيادة، في رأيه، غير قابلة للتجزئة، فهي كل متكامل، لأنها إرادة هيئة الشعب كله، ما جعل منها قانوناً، ولذلك فهو يعيب على السياسيين في عصره السعي إلى تمزيق السيادة باتخاذ قرارات لا يرجعون فيها لسيادة الشعب. يرجع هذا الخطأ إلى عدم تكوين أفكار مضبوطة عن السلطة السيادة، وإلى اعتبار أجزاء من هذه السلطة، ما لم يكن إلا تعبيراً عنها<sup>(4)</sup>. إلا أن السيادة في رأي روسو ليست مطلقة أو متعسفة، ولكنها تتعامل مع الرعايا باعتبارهم أشخاصاً متمتعين بالحرية والإرادة المسؤولة، فإن جميع الخدمات التي يستطيع أحد المواطنين تأديتها للدولة، عليه أن يؤديها لصاحب السيادة، حالما يطلبها منه، لكن صاحب السيادة، من جهته، لا يستطيع تكبيل رعاياه بأي قيد غير مفيد للمجتمع، بل ليس في وسعه أن يريد ذلك؛ إذ لا يجري أي

---

(1) موريس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة، جورج سعد، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص ص 59-60.

(2) محمد رضا بن حامد، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية، (تونس: دن، 2010)، ص 162.

(3) موريس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص 60.

(4) جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة، ذوفان فرقوط، (بيروت: دار القلم، 1997)، ص 50.

شيء في شريعة العقد بلا سبب، وكذلك في ظل قانون الطبيعة. ولا يعترف روسو إلا بسيادة وحيدة هي سيادة الشعب. وبتعبير آخر، سيادة هيئة المواطنين التي لها وجود حقيقي بقدر ممارستها السلطان التشريعي. هذا إذن جانب من تصور روسو لمفهوم السيادة، حرص فيه كل الحرص على الحفاظ على كلمة الشعب، وما يمثله من إرادة جماعية. وقد تميزت نظرتيه بالدقة المتناهية، والمعرفة العميقة بالطبيعة البشرية، وقدرته الكبيرة على حدس العلاقات، وما يترتب عنها من تجاوزات أو تقصير. كما أخذ مفهوم السيادة حقه كاملاً، عندما نجده يتردد في مختلف فصول كتابه (العقد الاجتماعي) وكتبه الأخرى، ما يعني أنه كان يحمل دوماً في تصوراتهِ حقيقة السيادة كخلفية ذهنية، تشكل دوماً مصدر أفكاره وإلهامه.

وانطلاقاً مما تقدم نخلص إلى أن مفهوم السيادة عرف نقلة نوعية في المرحلة اللاتكنية، التي سجلت بكل وضوح موقفها من الموروث السياسي القائم على الاستبداد (الملكي - الكنسي)، الذي جرد الإنسان من كل مقدراته الأساسية، وجعله وسيلة لا غاية لأطماعه وجبروته، فرجع السيادة للمجتمع والجمهور، ومن خلالهما إلى الإنسان، يشكل أهم ميزة أو خدمة يسجلها التاريخ في صفحاته للفلاسفة السياسيين ورواد عصر التنوير. ويعد هذا الرجوع أمراً طبيعياً، وإنصافاً لكل المعاني الأخلاقية والإنسانية والسياسية التي يمثلها مفهوم السيادة، الذي لن يكون له أي معنى بعيداً عن الإرادة العامة.

ولكن مهما بلغت أهمية المنجزات التي تحققت في أوروبا، والتي ساهمت في إخراجها من مرحلة القرون الوسطى إلى مرحلة الثورة الفرنسية، وما ترتب عليها من نتائج، ساهمت في تبلور للمبادئ السياسية الكبرى القائمة على الأخوة والعدالة والحرية، إلا أن مشكلاً كبيراً بدأ في التشكل، هو أن استقرار مفهوم السيادة بالمعنى الداخلي، بظهور بوادر الديمقراطية والأنظمة الجمهورية، لم يكن ليضمن استقرار نفس المفهوم على المستوى الخارجي، فالصراعات التي عاصرها بودان لم تخمد نيرانها، بل بقيت جمراتها، التي لم تنطفئ تماماً، قابلة للاشتعال من جديد بين الدول الأوروبية، تهدد بشكل واضح مبدأ السيادة، وتعيد النظر في طبيعته وخصوصياته وفي مدى تطبيقه على خارطة السياسة الأوروبية المعقدة. ونظراً لهذه التناقضات التي تعيق مبدأ السيادة داخلياً وخارجياً، كان من الضروري اللجوء إلى تنظيم سياسي للدولة، يتجاوز الخلفيات الاثنية والدينية والثقافية، فظهرت بذلك الدولة العصرية. فهل تمكنت هذه الدولة من دعم مفهوم السيادة على الصعيدين الداخلي والخارجي ؟

#### رابعاً - دلالة مفهوم السيادة في ظل الدولة العصرية:

يعد مفهوم الدولة بمعناه المؤسسي التنظيمي العقلاني أحد أهم المفاهيم التي أنتجتها الحداثة الغربية، فالدولة الوطنية، بمفهومها الاجتماعي والسياسي، تجد بدايات تشكلها مع انهيار الإمبراطورية الرومانية وضعف سيطرة الكنيسة، الذي أدى إلى علمنة الوظيفة السياسية<sup>(1)</sup>. فالدولة العصرية تشكل مظهراً من أهم مظاهر الحداثة، وهي المرحلة التي لم يبق فيها أي مبرر لاستمرار النموذج السياسي التقليدي القديم للحكم<sup>(2)</sup>. هذا يعني أن الدولة العصرية اتجهت في تكوينها وتحديد هويتها صوب مفاهيم ومعطيات أكثر واقعية ومادية، مبتعدة بذلك تدريجياً عن المصادر القديمة للسيادة. ولاشك أن تراجع النظام الإقطاعي أمام ظهور عمليات التراكم الأولى لرأس المال ساهم بشكل حساس في حدوث هذا التحول، الذي عرف استقراراً تدريجياً، بفضل الهوية الثقافية الموحدة من جهة، والاستمرارية المكانية واللغة المشتركة من جهة أخرى. ومن هنا نجد أن الدولة العصرية استلهمت مقومات الأمة، لتستمد منها مبرر وجودها ككيان مؤسساتي قائم بذاته. "في كل الدول العريقة، فإن الأمة هي التي صنعت الدولة. لقد تشكلت في الذهنيات بشكل تدريجي، وفي المؤسسات الموحدة بفضل الشعور الوطني".

إن الدولة القومية، ومفاهيمها المرافقة، لم تكون نهاية التطور السياسي للتجمعات البشرية، وفق ما نشاهده اليوم من تحولات متسارعة وجذرية في أثرها، فالبعض، في الماضي والحاضر، مجّدوا الدولة القومية كثيراً، واعتبروها أكمل شكل سياسي من الممكن أن يحققه الإنسان، بل اعتبر البعض أنها نهاية للتاريخ ذاته (هيجل كأبرز مثل)، مقتفين في ذلك أثر أرسطو في تنظيره لدولة المدينة الإغريقية، ولكن يبدو أن المسألة خلاف ذلك، وربما تبدو اليوم في بداية الطريق نحو تحقق حلم بعض الفلاسفة (الطوباويين) في الدولة العالمية. فالعولمة المعاصرة، وضمن ما لها من آثار سياسية غير مباشرة، أدت أو هي في الطريق إلى أن تؤدي إلى نوع من الشعور بالقدر الإنساني المشترك، وما يمكن أن يقوم على مثل هذا الوعي من إحساس إنساني مشترك، وذلك كما أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا في بداية العصور الحديثة إلى الشعور بالقدر القومي المشترك<sup>(3)</sup>.

---

(1) صالح السنوسي، العرب من الحداثة إلى العولمة، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 2000)، ص ص 53-63.

(2) مايكل هارديت، انطونيو نيغري، الإمبراطورية إمبراطورية العولمة الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص 152.

(3) تركي الحمد، الدولة والسياسة في عصر العولمة، مجلة العربي، مرجع سبق ذكره، ص 58.



لذلك فإن هناك شبه اتفاق بين الدارسين على أن الهدف من علم السياسة هو صياغة نظرية للدولة، فالدولة هي الموضوع الرئيس الذي يتناوله علم السياسة بالدراسة والتحليل، إلا أن الشيء الجدير بالملاحظة هو تباين الآراء حول مفهوم الدولة ذاته، والأركان الأساسية التي تشكلها، فقد كان ميكافيلي أول من أدخل المصطلح إلى دراسات علم السياسة؛ إذ حدد الدولة في كتابه الأخير بقوله: "كافة القوى التي من شأنها أن تمارس سلطة على الأفراد تسمى دولة". لكن الملاحظ والمدقق بوسعه أن يكشف عن بعض الملامح العامة، التي يمكن في ضوءها تحليل مفهوم الدولة، من ذلك: الشعب، الإقليم، الحكومة، السيادة، فهذه جميعها تعد خصائص أو عناصر لأي دولة. وقد يجد بعض الدارسين ضرورة لإضافة عناصر أخرى، مثل الاعتراف الدولي<sup>(1)</sup>.

ويرى البعض أن نجاح أية دولة والضمانة الأساسية لاستمرارية تقدمها تتمثل في نجاحها في بناء شبكة من العمليات والمفاهيم والهياكل والقيم الذاتية التي تحقق الركائز الست التالية (Mechanism Intrinsic or Built-in) وهي:

أ- **التنمية المستدامة (Sustainable Development)**: وكما هو معروف فإن تعبير المستدام يعني المقدرة على الاستمرارية، نتيجة قوى ذاتية، يمكن إيجادها في الكائن الحي أو العملية الاجتماعية. ومفهوم الاستدامة من المفاهيم الحديثة، التي تبلورت في الثمانينيات من القرن العشرين في الأمم المتحدة، بعد المرحلة التي أطلق عليها عقد التنمية المفقود أو الفاشل، فالتنمية المستدامة تكفل الاستخدام الأمثل لكافة موارد المجتمع، بما في ذلك ثرواته الطبيعية، وهي التنمية التي تتوفر لها في ذاتها مقومات الاستمرار، بفعل العناصر الذاتية، بغض النظر عن المؤثرات الخارجية.

ب- **الديمقراطية المستدامة (Sustainable Demography)**: تحقق اعتماد المجتمع على قواه البشرية الذاتية كقاعدة رئيسية.

ج- **الديمقراطية المستدامة (Sustainable Democracy)**: تعني المشاركة الفاعلة والمتفاعلة للأفراد لصفاتهم في الدولة، سواء في الأداء والانجازات، أو في المكاسب والأرباح، أو في تحمل الأعباء والتبعات.

---

(2) خضر عباس عطوان، السيادة: دراسة في ضوء الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 100.

د- الأمن المستدام (sustainable security): يحقق أمن الوطن خارجياً في مواجهة الأعداء.

ه- الاستقرار المستدام (sustainable stability): يحقق أمن الوطن داخلياً في مواجهة التقلبات المختلفة.

و- الحراك الاجتماعي المستدام (sustainable social Mobility): الذي يحقق استيعاب القوى الجديدة في أنشطة المجتمع المختلفة (الشباب، المرأة، الأقليات)<sup>(1)</sup>.

وهذا يعني أن الدولة العصرية تتعامل أكثر مع المعطيات الاجتماعية والتاريخية، متجسدة في إرادة الأفراد وطموحاتهم في العيش تحت سلطة الدولة ومؤسساتها الإدارية. ولعل هذا الانتماء الجديد إلى الدولة القومية هو الذي يفسر رغبة الأفراد وحرصهم على اتخاذ رموز مميزة لشخصية الدولة وهويتها، وهي المعبرة عن سيادتها كالعلم والنشيد الوطنيين وغيرهما. وقد ميز المفكر الألماني ماكس فيبر (Max Weber 1864-1920م)، وتبعه في ذلك كثير من الباحثين، بين ثلاثة أنماط أو نماذج من السيادة، تمنح السلطة ثباتها واستمراريتها في التاريخ: 1- **السيادة التقليدية**: إذ تتطابق آلية نشوء السلطة مع أعراف وتقاليد وعقائد دينية أو مدنية يتبعها الناس، ويتماهاي الأفراد مع السلطة، ويقبلون ما تأمرهم به، لأنها تمارس ضمناً المفاهيم والقيم التي يمثلونها، ومن ثم لا تعود هناك أية قطيعة شكلية بين السلطة والمجتمع. ويمثل هذا النموذج تاريخياً الأنظمة الدينية والتيوقراطية.

2- **السيادة الإلهامية**: أو ما يدعوه (بالكاريزما)، ونموذجها حكم الشخص الذي يتمتع بصفات تجعله يحظى بتأييد الجمهور ودعمه وولائه، ومن ثم التماهي مع أفكاره وبرنامجه. وقد يكون الزعيم الملهم، بحسب فيبر، نبياً أو قائداً فذاً. ويشير فيبر إلى الإلهامية بكلمة مشتقة من سحر الفرد أو جاذبيته النابعة من شخصه، وتجعل له هالة تميزه عن الناس، وتدفعهم إلى التعلق به ومحبته. ويمثل هذا النموذج تاريخياً الأنظمة الملكية.

3- **السيادة العقلانية**: أي القانونية، وهي التي يتحقق فيها ولاء الأفراد للسلطة القائمة، وخضوعهم الطوعي لها، من خلال خضوع الجميع، بمن فيهم الزعيم نفسه، لقواعد وقوانين واضحة ودقيقة، تحدد لكل فرد موقعه ووظيفته وحقوقه وواجباته. وهو يكون نظاماً محدداً من المرتبة العقلانية التي تضمن تداول السلطة العملي، بصورة سلمية وواضحة. وهذا النمط الأخير من السيادة هو الذي يعبر عن الدولة العصرية.

---

(1) محمد نعمان جلال، الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع الحديث، (بيروت: المؤسسة العربية للنشر، 2004)، ص ص 112-113.

من هنا يمكن القول إن الدولة العصرية عملت على أن تكون دولة وظيفية، تسعى إلى توفير شروط النظام والأمن والاستقرار لأفرادها، وهي معان لا تقل قيمة عن معاني الولاء والطاعة التي كانت تمرر بهما الدولة التقليدية نفوذها، كما أن الأفراد، الذين كان ينظر إليهم كرعايا، أصبحوا يتمتعون في الدولة العصرية بحق المواطنة، التي تدفع كل واحد منهم إلى الشعور بمسؤولياته والقيام بواجباته تجاه الجماعة التي ينتمي إليها. "نشأت الدولة الحديثة أولاً كدولة إدارة، ثم كدولة إقليمية مزودة بالسيادة، استطاعت أن تتطور في إطار الدولة القومية، لتصبح بعد ذلك دولة الرخاء"<sup>(1)</sup>. إن الدولة تتمتع بالسيادة (Sovereignty) وعدم الخضوع لأية سلطة كانت، فالسيادة هي المعيار الذي يميز الدولة عن غيرها من المجموعات الدولية. وقد تكرر هذا المفهوم كلياً بواسطة الممارسات الدولية. وينبع عن حقيقة السيادة العديد من الحقوق، منها الحق في الوجود، فلا يجوز حرمان الدولة من حق المساهمة في الحياة الدولية، ولا يجوز أن تقوم دولة كبرى بالاستيلاء على دولة أخرى. ومن ثم فإن هذا المبدأ يعطى الدولة الحق في التسلح والدفاع عن النفس، وكذلك الحق في استخدام الوسائل الخاصة لضمان استمرارها وأمنها<sup>(2)</sup>.

وثمة حق آخر ينبع عن السيادة هو حق الاستقلال، وهو القيمة المقدسة للدولة؛ إذ يقصد بالاستقلال (Independence)، في هذا المجال، القدرة على صياغة وتطبيق برنامج عمل قادر على التأثير، في مجرى العلاقات الدولية، وبشكل لا يمكن التنبؤ به تماماً، بمجرد معرفة خصائص الوحدات الأخرى، كما أن الاستقلال في نظر القانون، كما يراه أستاذ القانون الدولي (روسو)، يتكون من ثلاثة عناصر<sup>(3)</sup>:

1- اكتمال الاختصاصات غير المحدودة، بحيث تستطيع الدولة أن تعالج قضايا الحياة الاجتماعية، وتمنح نفسها النظام السياسي الذي تختاره، كما تستطيع تعديله عندما يقتضي الأمر ذلك.

2- الاستقلال، أي رفض الخضوع لأي تأثير خارجي، فالدولة تمارس جميع السلطات داخل حدودها، وليس لها ذلك في المجال الدولي. ومن الطبيعي أن تتمتع الدولة بسلطة كاملة وتتفرد بالتصرف، وبحقها في أن تعمل على منع أو إبعاد أي تدخل في شؤونها الداخلية.

3- تتمتع الدولة بالسيادة والاستقلال، ما يعني أن لها شخصية قانونية، تمكنها من التمتع بالحقوق والواجبات، وتعد الدولة عندئذ شخصاً معنوياً، بوصفها مجموعة بشرية، تملك مساحة

---

(1) يورغن هابرماس، *الحدائق وخطابها السياسي*. "ترجمة": جورج تامر، (بيروت: دار النهار للنشر، 2002)، ص 55.

(2) سعد حقي توفيق، *مبادئ العلاقات الدولية*، (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص 51.

(3) رانية جان دبو، *القانون الدولي*، ترجمة سموحي فوق العادة، (بيروت: منشورات عويدات، 1983) ص 50.

إقليمية محددة وأفراد يحملون اسمها. والدولة، بهذا الشكل، لا تخضع لأي سلطة أو هيئة أخرى. ومن الناحية القانونية تعد الدولة، من هذا الجانب، أعلى الأشخاص القانونية، وهي وحدها صاحبة الوجود الحقيقي، في مجال القانون الوضعي، وهي صاحبة الحق في السيادة. ومع أن الدولة تعد، من وجهة النظر القانونية، كائناً قانونياً قائماً بذاته، وتستطيع ممارسة الأعمال القانونية المختلفة، إلا أن الإقرار بهذه الأهلية لا يتم إلا بعد الإقرار بشخصيتها القانونية، التي تمنحها الحق في ممارسة كل أنواع التصرفات القانونية، كعقد الاتفاقيات وغيرها. وفي ظل هذه الامتيازات الاستثنائية أصبحت أهلية الدولة القانونية تقوم أساساً على عنصرين مهمين: أولهما تصرفات الإرادة المنفردة؛ وثانيهما: القدرة على التنفيذ المباشر. وهي خصائص تنفرد بها الدولة وتتميز بها عن سائر الوحدات الأخرى<sup>(1)</sup>.

إن مفهوم (السيادة القانونية) يجسد تأصيل فكرة وجود الدولة من الجانبين: السيادة والقانون، على اعتبار أن الدولة التي تتمتع بالسيادة القانونية تستطيع أن تفرض إرادتها على الآخرين<sup>(2)</sup>.

وعلى أي حال، فإن معيار السيادة القانونية ينظر إلى الدولة باعتبارها تمثل وحدة سياسية، لها سلطة عليا، تتمتع بشخصية قانونية، تخولها القيام بالتصرفات القانونية، التي تتحمل وحدها المسؤولية القانونية عنها<sup>(3)</sup>.

### **خامساً - تطور دلالة المفهوم المعاصر للسيادة في ظل النظام الدولي الجديد:**

أعطت التغيرات والأحداث التي شهدتها العقدين الأخيرين من القرن الماضي أبعاداً جديدة لمفاهيم متعددة في الحقلين السياسي والأكاديمي على وجه الخصوص، وأثرت تأثيراً جديراً في الأبنية السياسية والاقتصادية للمنظومة الدولية. وكان من أبرز تلك الأحداث ذلك التحول في تركيبية المنظومة الدولية، من منظومة ثنائية القطبية إلى منظومة أحادية القطبية، وبروز العولمة كظاهرة، يزعم البعض أنها أعادت تشكيل العالم، وأثرت تأثيراً جوهرياً في بنيته الأساسية. وقد دفعت هذه التحولات الحديثة البعض إلى القول بضرورة إحداث تحول مواز وجديد في مناهج نظرية العلاقات الدولية ومدخلها، من أجل الحصول على شرح أفضل وفهم تلك المتغيرات الدولية الجديدة.

(1) طعيمة الجرف، نظرية الدولة، (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ب. ت.) ص ص، 79 - 80.

(2) عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة، (عمان: دار وائل للنشر، 1997)، ص 38 - 39.

(3) على صادق أبوهيف، القانون الدولي العام (الإسكندرية: منشأة المعارف، 1972)، ص 246.

وقد كان من نتائج ذلك التسارع في عمليات التبادل الاقتصادي والتصاعد في قوى السوق، أن ذهب البعض إلى حد القول بأن المفاهيم الأساسية، التي تقوم عليها جهود التنظير في حقل العلاقات الدولية، يجب أن تتغير، أو أنها في حالة تغير، بسبب قوى موضوعية تحتم فهمها بطريقة مختلفة. وأهم هذه المفاهيم مفهوم السيادة الوستفالية وسيادة الدولة الوطنية، كوحدة أساسية للتحليل في نظرية العلاقات الدولية، وفي علم السياسة، وهو الأمر الذي يستلزم إزاحتها عن موقعها الرئيس في حقل السياسة، واستبدالها بمفاهيم أخرى، أو إعادة تعريفها بشكل يضمن فهماً أفضل للتحويلات وللوقى الفاعلة الجديدة في السياسة الدولية<sup>(1)</sup>.

ثمة اتفاق عام بين الباحثين على أن التحويلات العديدة التي طرأت على النظام الدولي خلال العقود الماضية، وازدادت حدة منذ انتهاء فترة الحرب الباردة، قد أثرت بدرجة كبيرة على مفهوم السيادة ونطاق تطبيقه. وفي هذا الصدد، يمكن التمييز بين أكثر من اتجاه على مستوى الفقه في ما يخص مستقبل مفهوم السيادة، وذلك على النحو التالي<sup>(2)</sup>:

هناك اتجاه أول يذهب مؤيدوه إلى التأكيد على مقولة أن السيادة، بوصفها ركيزة أساسية للعلاقات الدولية وعنصراً مهماً من عناصر قيام الدولة، يجب النظر إليها دوماً على أنها تشكل أمراً ضرورياً لتنظيم العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي. وهذا يعني احترام مبدأ السيادة وتقديمه على ما عداه من اعتبارات، من جهة أن استمرار الدولة، الذي يستمد من هذا المبدأ بالأساس، هو شرط لازم للمحافظة على الأمن والاستقرار داخل المجتمعات الوطنية، ومن ثم فهو شرط للحفاظ على الأمن والاستقرار على مستوى العلاقات الدولية في مجملها.

وثمة اتجاه ثانٍ في المقابل، يميل أنصاره إلى القول بأن مفهوم السيادة قد أضحي ماضياً، وأن التطورات الحاصلة في منظومة العلاقات الدولية قد تجاوزت هذه الفكرة تماماً. ولذلك لم يجد هذا الفريق من الباحثين حرجاً في الحديث صراحة عن نهاية السيادة.

إضافة إلى ما سبق، هناك اتجاه ثالث ينطلق أنصاره من مقولة أساسية مفادها أن السيادة لم يعد لها، في ظل التطورات الراهنة في النظام الدولي، المفهوم ذاته الذي استقر عليه الفقه القانوني التقليدي. وبعبارة أخرى، لم يعد مقبولاً، في الوقت الحالي، وفقاً لهذا الرأي، التسليم

---

(1) عبد الله بن جبر العنبي، العولمة وسيادة الدولة الوطنية بحث في أهمية مفهوم السيادة في نظرية العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 71.

(2) أحمد عبد الونيس وآخرون، مذكرات في القانون الدولي العام، الجزء الثاني، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004)، ص ص 142-143.

بمقولات الفقه التقليدي التي انطلقت من فكرة أن الدولة لا تكون مستقلة وذات سيادة إلا إذا توفرت لها ثلاثة شروط جوهرية:

- الأول الاستئثار بممارسة الاختصاصات كافة داخل أقليمها.  
- الثاني الاستقلال في ممارسة الاختصاصات عن الدول الأخرى كافة، وعدم الخضوع لأي منها.

- الثالث ممارسة الاختصاصات كافة على وجه الاستغراق والشمول.  
وترتيباً على ذلك فقد صار متعيناً، من وجهة نظر أنصار هذا الرأي، البحث عن مفهوم جديد للسيادة، يأخذ بعين الاعتبار حقيقة التطورات في النظام الدولي المعاصر.

وبإنعام النظر في تلك الاتجاهات، يمكن القول إنه يكاد يكون هناك اتفاقاً عامّاً بين هذه الآراء على أمرين أساسيين: أولهما أن هناك اتجاهاً نحو تقليص دور السيادة في نطاق العلاقات الدولية. والثاني أن التسليم بالاستنتاج السابق لا ينبغي أن يفهم منه أن السيادة هي في سبيلها إلى الاختفاء تماماً، بل إن أقصى ما يمكن للتطورات الحاصلة في النظام الدولي المعاصر أن تفعله هو أن تتال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها هذه الدولة، مقارنةً بما كان عليه الحال في ظل القانون الدولي التقليدي والحديث.

وبهذا فإن النقاش الحالي يتعلق بمكانة السيادة، ومدى القدرة على احترامها في شكلها التقليدي. وحتى يتمكن من الوقوف على الانعكاسات التي أثرت على مفهوم السيادة بمعناها التقليدي، ينبغي الإطلاع على أهم الإجراءات التي أصبحت تربط الدول فيما بينها من جهة، وفي علاقتها مع الهيئات الدولية من جهة أخرى.

في سنة 1966 تبنت هيئة خاصة للأمم المتحدة ميثاقاً "للمساواة في السيادة" بين الدول يحتوي على ما يلي:

1- تتمتع كل الدول بالمساواة في السيادة، فللدول حقوق وواجبات متساوية، وهي كلها أعضاء في المجتمع الدولي، على الرغم من الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.  
"تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"<sup>(1)</sup>.

2- تتضمن السيادة على الخصوص العناصر التالية:

(أ) الدول متساوية قانوناً.

(ب) تتمتع كل دولة بالحقوق اللازمة للسيادة.

---

(1) ميثاق الأمم المتحدة ، الفصل الأول (في مقاصد الهيئة ومبادئها) ، المادة الثانية.

(ج) على كل دولة احترام شخصية الدول الأخرى.

(د) يجب احترام الاستقلال السياسي والسيادة الكاملة لكل دولة على أراضيها.

(هـ) لكل دولة الحق في اختيار وتطوير نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بكل حرية.

(و) يجب على كل الدول أن تتقيد تقيداً كاملاً وبإخلاص بالتزاماتها الدولية، والعيش بسلام مع بقية الدول.

ولكن على الرغم من تبني ميثاق الأمم المتحدة لمشروعية سيادة الدول، إلا أن ذلك لم يمنع اعترافه بوجود "دول قوية"، يعترف لها بامتيازات دون غيرها من الدول، كما يتجسد فيما أصبح يعرف بحق "الفيتو"، الذي يمثل في رأي البعض انعكاساً لواقع سياسي، لا يمكن إغفاله أو القفز فوقه، تمثل في وجود دول بلغت درجة كبيرة من القوة الفردية، تجعلها في غنى عن الانتساب لهيئات دولية مهما كان نوعها، ومن ثم الانصياع لقواعدها، مثلها مثل أية دولة صغيرة، كما أن هذه الدول بمقدورها الاعتراض على أية اتفاقية صادرة عن الأمم المتحدة بغير موافقتها، دون أن يترتب على ذلك أي إجراءات عقابية ضدها، ولذا بات من الأفضل لصالح العديد من القوانين ألا تعتمد أصلاً، من أن تعتمد كي يتم خرقها من طرف دولة قوية لا تقر بها. "لا تتطور القوانين إلا إذا التزمت بشرط عدم تعسفها في التعامل مع الوقائع التي تسعى إلى تنظيمها".

ومع ذلك، فعلى الرغم من وجود تفاوت واقعي بين دول العالم، يصعب تجاهله، إلا أن لكل دولة ما يسمى "القدرة الدولية *la capacité internationale*"، وهي جملة من الحقوق التي تشترك فيها جميع الدول من الناحية المبدئية، تعبر في مجملها عن سيادتها، هي:

1- الحق في توقيع الاتفاقيات.

2- الحق في إرسال الموظفين الدبلوماسيين واستقبالهم.

3- الحق في إعلان الحرب.

4- الحق في اللجوء إلى الهيئات الدولية، وخاصة منظمة العدل الدولية، والتظلم لديها.

وبهذا يمكن القول إن الانتماء إلى حظيرة الأمم المتحدة يشكل في حد ذاته ضماناً للسيادة، وخاصة في جانبها الخارجي، فلكي تتمتع الدولة بسيادتها الكاملة، هي بحاجة إلى أن يكون معترفاً بها من طرف الدول الأخرى، تحت غطاء هيئة دولية أعلى مثل الأمم المتحدة.

وبهذا الشكل تضمن كل الدول الاحترام المطلوب الذي يحمي سيادتها الداخلية، ويحول دون التدخل في شؤونها الداخلية.

بيد أن هذا لا يعني فرض رقابة دولية على كل دولة في كل المجالات التي تقع تحت مسؤوليتها، ولكنه قد يعني قيام الدول المهمة بالاستقرار العالمي بلفت نظر الدول الأخرى، التي تمارس تصرفات تمثل تجاوزاً صريحاً لحماية حقوق الإنسان، إلى مدى التهديد الذي يمثله ذلك للنظام الدولي. وأعطى ميثاق الأمم المتحدة لهيئة واحدة، هي مجلس الأمن، مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلام العالميين، ومنح لأجل ذلك صلاحيات خاصة في الباب السابع من الميثاق، مثل مسؤولية تعريف التهديدات التي تؤثر على الأمن والسلام (المادة 39) التي تقول: "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته، أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير، طبقاً لأحكام المادتين 41 و 42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه"<sup>(1)</sup>. وتنص المادة 41 على أن لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، وله أن يطلب إلى أعضاء "الأمم المتحدة" تطبيق هذه التدابير. ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات، وفقاً جزئياً أو كلياً، وقطع العلاقات الدبلوماسية<sup>(2)</sup>. أما المادة 42 فتقول: "إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض، أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ، بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية، من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي، أو إعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة"<sup>(3)</sup>.

والأهم في هذا الصدد أن واضعي الميثاق قد جعلوا مجلس الأمن في وضع تصبح من خلاله كل إجراءات (الباب السابع)، الذي يتضمن الإجراءات السابقة، إجبارية وملزمة وناسخة لكل القوانين الأخرى بما فيها حقوق السيادة.

وهكذا بدا أن الأسباب التقليدية المعروفة للحروب والناجمة عن النزاعات المسلحة بين الدول قد تآكلت، بعد انتهاء مرحلة الصراع بين القطبين، وهيمنة قوة واحدة في العالم. واعترافاً بتلك الحقيقة أصدر رؤساء الحكومات والدول الأعضاء في مجلس الأمن عام 1992

(1) ميثاق الأمم المتحدة ، الفصل الأول (في مقاصد الهيئة ومبادئها) ، المادة الثانية.

(2) نفس المصدر السابق، ص 5.

(3) نفس المصدر السابق، ص 7.



إعلاناً يشكل الاتجاه الجديد لمفهوم التهديد الحقيقي للنظام الدولي، أشاروا فيه إلى أن التهديدات الحقيقية تأتي الآن من مصادر أخرى متنوعة، داخل وخارج حدود الدولة، في مقدمتها النزاعات الداخلية والتجاوزات الشديدة لحقوق الإنسان، في حين تعد المخاطر البيئية ضمن المجموعة الثانية، مع أن المسؤولية عنها قد تعود إلى الدولة التي تتصرف أحياناً بصورة تهدد البيئة. وبناء على ذلك مرر مجلس الأمن في العديد من المشاكل كثيراً من القرارات المبنية على الباب السابع، التي تعبر عن مساحة عريضة من الإجراءات غير العادية لمعالجة تلك المشاكل.

وبإعادة تعريف مفهوم التهديد للسلام والأمن الدوليين، وباعتبار أن الدول هي التي تكون المجتمع الدولي أعاد مجلس الأمن صياغة المبدأ الحاكم الذي يحمي الدول والنظام الدولي الذي يعتمدون عليه؛ ذلك المبدأ القديم المؤسس على مفهوم السيادة، وكان يمثل حماية الدولة ضد التدخل في شؤونها الداخلية والحفاظ على النظام والاستقرار، باتخاذ إجراءات لوقف العدوان الخارجي المسلح ضد الدول. أما الآن فقد تغير الحال، وتغيرت الاحتياجات، وأصبح التحدي الذي يواجه السلام والأمن هو حماية النظام الدولي الذي تعتمد عليه الدول، من الفوضى وعدم الاستقرار، نتيجة ما قد يحدث من أحداث داخل بعض الدول الأخرى.

وهكذا سوف يبقى مفهوم السيادة مبدأً أساسياً لتعريف النظام الدولي، لكن ممارسة حقوق السيادة يجب ألا تتسبب في عدم استقرار هذا النظام بصورة غير مقبولة مادياً، وفي إطار القواعد المعمول بها.

### **سادساً - تطور دلالة مفهوم السيادة في القانون الدولي الحديث:**

تعد الدول في إطار النظام الدولي، من حيث المبدأ، ذات سيادة ومتساوية ومستقلة عن بعضها البعض، في إطار الاحترام المتبادل لسيادة كل منها. وهذا ما عبر عنه المبدأ الذي ينص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. إلا أن مبدأ السيادة في ظل القانون الدولي ملزم للدول باحترام الالتزامات التي قبلتها بكل حرية، وهي المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تتعهد الدول ذات السيادة بتوقيعها وتبنيها. وبهذا تعد منظمة الأمم المتحدة (ONU) حالياً المنظمة الدولية الأساسية التي تضمن هذه الاتفاقيات والمعاهدات.

من جهة أخرى فإن بعض البني السياسية للنصف الثاني من القرن العشرين، تدفع إلى إعادة النظر في مدلول السيادة. ففي عالم تزداد فيه نسبة التبعيات بين الدول، تتعرض السيادة لمراجعات من أوجه عديدة، نظراً للتدفقات الحدودية ولعولمة الاقتصاد والمبادلات. وبهدف مقاومة هذا المد لجأ البعض إلى التكتل، كما هو الحال بالنسبة للدول الأوروبية (الاتحاد

الأوروبي)، ما ترتب عليه التنازل عن جوانب من السيادة ونقلها إلى هيئات (فوق قومية) (Supranationales).

في واقع الأمر يمثل مفهوم السيادة وعدم جواز انتهاكها عدولاً عما استقر عليه العمل الدولي، في ظل أحكام القانون الدولي التقليدي، من إمكان اللجوء إلى القوة المسلحة، لذلك لم يكن هناك حظرٌ على الدول في استخدام القوة في العلاقات الدولية، ومن ثم كان لها الحق في شن الحرب وقتما تشاء، وعلى من تشاء، دون أي مساءلة أو مراجعة، فهو حق من حقوقها السيادية، وذلك إذا ما ارتأت أن الحرب قد غدت الوسيلة المثلى لتحقيق غاياتها ومصالحها. من هنا يمكن القول إن مبدأ السيادة هو أحد المبادئ العامة التي استقر العمل بها حديثاً في نطاق القانون الدولي والعلاقات الدولية. وهو يعود بالأساس إلى إنشاء عصبة الأمم، التي وضعت اللبنة الأولى في مجال تحريم استخدام القوة أو التهديد بها ضد الدول واستقلالها السياسي. فقد نصت المادة العاشرة من عهد عصبة الأمم على وجوب احترام سيادة الدولة<sup>(1)</sup>، كما رفضت نصوص عهد عصبة الأمم وميثاق باريس عام 1928 الحرب كوسيلة لتحقيق السيادة الوطنية. وقد أصدرت عصبة الأمم قراراً في 11 مارس عام 1932، بخصوص منشوريا، يقضي بأن كل معاهدة أو اتفاق يخالف عهد عصبة الأمم أو ميثاق باريس يكون باطلاً. وفي 14 أغسطس عام 1941 أشار ميثاق الأطلنطي إلى عدم إمكان "إحداث تغييرات إقليمية لا تكون مطابقة للإرادة الحقيقية التي يعتبر التعبير عنها بحرية من جانب الشعوب التي يهملها الأمر"<sup>(2)</sup>.

إلا أن التطور الحقيقي، في ما يتصل بتريسيخ مفهوم السيادة، جاء من خلال أحكام ميثاق الأمم المتحدة؛ إذ نصت الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على وجوب امتناع أعضاء الهيئة جميعاً عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سيادة أية دولة أو استقلالها السياسي.

---

(1) عهد عصبة الأمم، المادة (10): "يتعهد أعضاء العصبة باحترام جميع أعضاء العصبة واستقلالها السياسي القائم والمحافظة عليه ضد أي عدوان خارجي...". راجع عهد العصبة في: <http://fletcher.tufts.edu/multi/www/league-covenant.html>, [Last access on 28 May 2010].

(2) عبد العزيز محمد سرحان، مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1989)، ص ص 19، 20.

وقد ورد التأكيد على المعنى ذاته في الإعلان الصادر عام 1970م عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن (مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية)<sup>(1)</sup>؛ إذ أشار، من بين أمور عدة، إلى أن كل دولة عليها واجب احترام الشخصية الدولية للدول الأخرى وسلامتها الاقتصادية واستقلالها السياسي. وجدير بالذكر أنه قد بات من المعلوم أن الدول المستقلة ذات السيادة لها، في ظل القانون الدولي التقليدي، مطلق الحق في شن الحرب، باعتبار ذلك أمراً سيادياً مترتباً على تمتع الدولة بسيادتها. ومن ثم كان الاستعمار أو الاحتلال الأجنبي أمراً مشروعاً، باعتباره أداة من أدوات السياسة الخارجية للدولة. إلا أن التطور الحاصل في قواعد القانون الدولي، في ضوء خبرة الحرب العالمية الثانية وتداعياتها، قد رتب على أعضاء الجماعة الدولية قاطبة التزاماً بعدم استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها ضد السيادة الإقليمية للدول، أو ضد استقلالها السياسي، أو على أي نحو يتعارض ومقاصد الأمم المتحدة<sup>(2)</sup>، الأمر الذي سارت على دربه المواثيق المنشئة للمنظمات الدولية الإقليمية، كميثاق جامعة الدول العربية (المادتان: 2 و8)، وميثاق منظمة الوحدة الأفريقية في (المادة: 3)<sup>(3)</sup>.

وترجع أهمية السيادة إلى أنها عامل مهم في الحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمع الدولي. وهي تقوم بالأساس على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والمساواة بين الدول ذات السيادة، وهو ما يساهم في تحقيق الاستقرار والسلام في العلاقات بين الدول<sup>(4)</sup>.

وهكذا بات من المسلم به، وفقاً لأحكام القانون الدولي الحديث، أن السيادة هي الأساس الذي تستند عليه الدول في النظام الدولي، ومن ثم فجميع الدول ذات سيادة، ولها حقوق متساوية، ولا يجوز التدخل في شؤونها الداخلية. في هذا الخصوص ينص القانون الدولي على أن الدول ذات السيادة متساوية، والمساواة في السيادة هي الأساس الذي تنطلق منه الأمم المتحدة في عملها، وهو المبدأ الذي يكفل المشاركة المتساوية من جانب كل الدول في العلاقات الدولية. وتحوي المساواة في السيادة العناصر التالية:

---

(1) إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، مستند رقم A/RES/2625(XXV)، المؤرخ في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970.

(2) ميثاق الأمم المتحدة، المادة (2) فقرة (4) مصدر سبق ذكره.

(3) صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1984)، ص ص 73-74.

(4) أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990)، ص ص 173-174.

- 1- كل الدول متساوية قانوناً.
- 2- تتمتع كل دولة بالحقوق التي تتأتى عن السيادة الكاملة.
- 3- كل دولة مجبرة على احترام واقع الكيان القانوني الذي تتمتع به الدول الأخرى.
- 4- يمنع خرق سلامة أراضي دولة ما واستقلالها السياسي.
- 5- تملك كل دولة حق اختيار وتطوير أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- 6- كل دولة مجبرة على الوفاء بالتزاماتها الدولية بالكامل وعلى العيش بسلام مع الدول الأخرى<sup>(1)</sup>.

وهذا ما أشارت إليه المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية (Lotus)، عندما قررت أن على الدولة ألا تتجاوز الحدود التي رسمها القانون لصلاحياتها، وأن تصرفاتها، ضمن تلك الحدود، تدخل في سيادتها. وهو ما يعني أن المحكمة نظرت إلى السيادة على أنها فكرة قانونية محدودة ونابعة من القانون الدولي وخاضعة له، وهو ما حدا بالكثيرين للإشارة إلى أن السيادة قد زالت عن طابعها العتيق المطلق، وأن الدولة في المجتمع الدولي المعاصر، قد أصبحت دولة قانون، تلتزم بأحكام حددها القانون الدولي وقواعده العامة.

### **سابعاً - التطورات الحديثة لفهوم السيادة. دلالة مفهوم السيادة والتدخل الدولي الإنساني.**

لدى نشوء نظام وستفاليا القائم على الدول السيادية، قام مبدأ عدم التدخل بتوفير الحماية لإدارة ملوك ذوي سيادة، دون إشارة إلى شكل الحكم الذي كانوا يمارسونه. وكان حق الحكم الذاتي ممنوحاً بصورة عامة إلى الإدارة الدينية. أما في الممارسة الكوكبية الراهنة فإن حق الحكم الذاتي يفهم على أنه حق المواطنين، في أية دولة، في أن يحكموا أنفسهم، عبر أشكال ديمقراطية من الحكم الذاتي. إن اعتماد صيغ ملائمة من الحكم الديمقراطي يشكل اليوم شرطاً مسبقاً يجب توفره في الكيانات السياسية الجديدة، قبل منحها الاعتراف بأنها دول ذات سيادة<sup>(2)</sup>.

بيد أن الدولة قد تدفع بحقها في السيادة، من جهة أن العلاقة بين السلطة السياسية في الدولة وشعبها هي من صميم الاختصاص الداخلي للدولة، ومن ثم لا يحق للدول الأخرى

(1) مارتن غريفيش وتيري اوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص ص 263-265.

(2) كارن أي. سميث، ومارغوت لايت، الأخلاق والسياسة الخارجية، ترجمة، فاضل جتكر، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2005)، ص 85.

التدخل بأي حال من الأحوال، ما يسمح لهذه الدولة بأن تمارس، في هذا الصدد، القمع في مواجهة الحركات الانفصالية، الأمر الذي قد يدفع الأخيرة، بصورة أو بأخرى، إلى طلب المساعدة من قوى خارجية، وخاصة الدول الكبرى، من أجل إعمال حقها في تقرير المصير. والحق أن مفهوم السيادة الوطنية، الذي يرتكز على مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ليس مفهوماً قانونياً مجرداً، بل هو مفهوم متغير، يستجيب لواقع تطور البيئة الدولية. فالسيادة الوطنية هي في جوهرها مجموعة من الاختصاصات، تمارسها الدولة في إقليمها، وفي حدود النظام القانوني الدولي القائم. ولئن كان مبدأ احترام سيادة الدول هو مبدأ أساسى ومحوري في النظام القانوني الدولي، إلا أنه مقيد بقواعد قانونية دولية<sup>(1)</sup>.

ولعل من بين أهم الصياغات الحديثة لمفهوم السيادة وأدقها ما ورد في كتاب فرانسيس دنج (Francis H Deng) (Sovereignty as Responsibility)؛ إذ تحدث عن أن السيادة يجب ألا ينظر إليها كامتياز مطلق، وإنما هو امتياز يمكن تعليقه، إذا ما أخفقت الدول في أداء واجباتها ومسؤولياتها تجاه مواطنيها. إذاً فالدولة التي تحرص على حماية أمنها القومي، عليها أن تلتزم بالمحافظة على السلام والأمن الوطني، وأن تهتم برفاهية مواطنيها وحمايتهم، وإذا لم تف، بسبب طبيعة وحجم إمكاناتها، بكل ذلك الواجب، يسعها بعد ذلك وبصورة آلية الترحيب بالمساعدة الخارجية، أو ما عرف بالتدخل لأغراض إنسانية. وقد أكد (Deng) مرة أخرى أن السيادة يجب أن تتضمن واجباً خارجياً يقضي بالتدخل عسكرياً، إن لزم الأمر، إذا لم تنجح الدول في تحمل مسؤولياتها. وهنا نلمس اتفاقاً ضمناً مع دعوى "برتران بادي" حول واقع الدول بين المراوغة والمسؤولية. لكن ينبغي، قبل ذلك، تأكيد المبدأ الدولي السائد، وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فهذا المبدأ يحرم الحرب، ويسمح بإيقاع عقوبات ما على الأطراف المتدخلة في الشؤون الداخلية للدول، من جهة أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أمر تقره وتؤسس لبقائه عدة مواد من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

والمشاهد أن ثمة وجهتي نظر رئيسيتين فيما يتعلق بتكييف موقف القانون الدولي العام إزاء مسألة مشروعية التدخل الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يخص استخدام القوة المسلحة: وجهة النظر الأولى تذهب إلى القول بمشروعية التدخل الإنساني، ولا ترى فيه تدخلاً محظوراً في الشؤون الداخلية للدولة المعنية. وذلك استناداً إلى أن التدخل الدولي الإنساني، من خلال استخدام القوة المسلحة، إنما يندرج ضمن صور التدخل التي يشملها أحد الاستثناءات الثلاثة التي ترد على مبدأ عدم جواز استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في نطاق العلاقات

---

(1) سمعان بطرس فرج الله، جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008)، ص 233.

الدولية المتبادلة، وهو إعمال مبدأ الدفاع الشرعي، فضلاً عن نص المادة 7/2 من الميثاق على أنه لا يجوز الدفع برفض التدخل الخارجي في شؤون دولة ما، إذا ما وجدت اعتبارات إنسانية تلزم بذلك.

من جهة أخرى، يرفض البعض فكرة التدخل الدولي الإنساني من أساسها، ويعتبرها انتهاكاً لمبدأي السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للدولة، وذلك استناداً إلى مقولة أساسية مفادها أن الأصل في العلاقات الدولية هو "عدم التدخل"، وهو المبدأ الذي نصت عليه الموثائق المنشئة للمنظمات الدولية، بدءاً من عهد العصبة (المادة العاشرة)، مروراً بميثاق الأمم المتحدة (المادة 7/2)، وانتهاءً بالموثائق الإقليمية، ومنها ميثاق جامعة الدول العربية (المادة الثانية)<sup>(1)</sup>. إلا أن التدخل هنا، إذا كان من قبل الدول فرادى، فهو عمل غير مشروع، إذا ما تم دون موافقة الدولة المعنية. وهو هنا ليس أمراً واقعاً، لأن الجماعة التي تطلب عون القوى الخارجية لإعمال حقها في تقرير المصير، إنما تطلب ذلك في مواجهة الدولة، ومن ثم الحصول على هذه الموافقة ليس وارداً في هذه الحالة. أما إذا جاء من خلال مجلس الأمن، نيابةً عن الجماعة الدولية، فهو يقع صحيحاً قانوناً. وهو ما يأتي في إطار حفظ السلم والأمن الدوليين<sup>(2)</sup>. ولقد أثّرت، حديثاً، مسائل التدخل الإنساني الدولي بالارتباط مع أحداث معينة، مثل حرب الخليج الثانية، والأوضاع في الاتحاد السوفيتي سابقاً، والحروب في يوغسلافيا السابقة، والأزمات الإنسانية في الصومال وراوندا، والتدخل في هايتي، وغيرها من الأحداث المماثلة في أماكن أخرى<sup>(3)</sup>. وتعدّ الحملة العسكرية التي قامت بها دول الناتو في يوغسلافيا مثلاً جيداً يبين إشكالية التدخل لدعم النضال من أجل تقرير المصير. ومع أن الناتو لم يكن مخولاً بالتدخل من قبل مجلس الأمن، إلا أن المجلس لم يصدر قراراً يدين هذا العمل. وقد قدمت الدول أعضاء حلف الناتو العديد من المبررات السياسية والقانونية لهذا العمل العسكري الكبير، من جهة أن القوة قد استخدمت للدفاع عن النفس، ومن أجل حفظ الأمن الإقليمي

---

(1) للمزيد من التفاصيل أنظر: أحمد الرشدي، حقوق الإنسان في أربعة عقود: إنجازات كبيرة وإشكاليات مستمرة، السياسة الدولية، العدد (161)، 2005، ص ص 130 - 134.

(2) أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990)، ص ص 173 - 174.

(3) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة: سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، مرجع سبق ذكره، ص 164.

والسلطة لألبان كوسوفو، ووقف عمليات التطهير العرقي، وتجنب كارثة إنسانية. ولا شك أن من الأهمية بمكان فحص وتمحيص هذه الحجج في ضوء القانون الدولي المعاصر<sup>(1)</sup>.

مفهوم السيادة كمسؤولية يتطلب إذن إقناع الدول بتنفيذ التزاماتها الداخلية تجاه مواطنيها، والتزامها الخارجي بالتدخل لصالح المجموعات المضطهدة. وعلى الرغم من صعوبة تجسيد هذه المقاربة بشكل صحيح، إلا أنها تتضمن بعداً إيجابياً، يتمثل في أن الدول ستفعل كل ما من شأنه السماح بتنفيذ واجباتها، حتى تكون بمنأى عن الإجراءات العقابية، وهذا لا يتأتى إلا إذا أدركت أنها ستكون هدفاً لتدخل خارجي. وهذا ما وصفه روبرت جاكسون (Robert Jackson) في مؤلفه أشباه الدول (Qausi-states)، حينما افترض أن للسيادة بعدين لا بد من توفرهما بالنسبة لدولة ما حتى يعترف بها كعضو ذي منزلة جيدة في المجتمع الدولي هما: السيادة الموجبة والسيادة السالبة. والنقطة التي يهتم بها روبرت جاكسون هي أن الدول ذات السيادة السالبة كانت في الماضي تعد مالكة للسيادة الموجبة، وهي "الإمكانية الحقيقية لحكم منطقتها بطريقة منتظمة وقانونية، فالسيادة الموجبة تتعلق بالمقدرة على مزاولة السيطرة الفعالة على منطقة ما، وتخطيط المشاريع وتنفيذها، وحالما تعجز دولة ما عن التحكم في ذلك، توصف بأنها دولة ذات سيادة سالبة. ويرى جاكسون "أن سبب اعتبار أن للدول الحق في ألا يتدخل أحد في أمورها هو أنها تعتبر مالكة للمقدرة على حكم نفسها. وما هذه إلا إشارة ضمنية لتعرض الدول غير القادرة على التحكم في شؤونها إلى التدخل الخارجي، على الرغم من تمتع تلك الدولة بالوضع القانوني المعترف به من قبل أعضاء الأمم المتحدة<sup>(2)</sup>.

---

(1) See : Pails, Rodney, "Self-Determination, the Use of Force and International Law: An Analytical Framework", **University of Tasmania Law Review**, Vol.20, Issue 1, .2001, P:93.

(2) كريس براون، فهم العلاقات الدولية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص 232-233.

## المبحث الثالث: أثر سرعة التطور في مفهوم السيادة على انضباطية دراستها منهجياً

لتوضيح هذا الموضوع تقتضي الضرورة التطرق إلى النقاط الآتية:

أولاً: انعكاس التطورات الدولية الجديدة على التطور في دلالة مفهوم السيادة.  
ثانياً: تعدد أطر الأدبيات الوصفية حول التحولات والتحديات الدولية الجديدة، والتي تتضمن قضايا من أهمها:

1- انعكاس أثر العولمة على التحول في دلالة مفهوم السيادة.

2- انعكاس ثورة المعلومات على التحول في دلالة مفهوم السيادة.

ثالثاً- مفهوم السيادة في الواقع المعاصر.

### أولاً: انعكاس التطورات الدولية الجديدة على التطور في دلالة مفهوم السيادة.

تعد السيادة من الأفكار الأساسية التي قام عليها بنيان القانون الدولي المعاصر. وقد مرت نظرية السيادة بمراحل متعددة، فبعد أن كان نطاق سيادة الدولة على شعبها وإقليمها مطلقاً، أدى تطور العلاقات الدولية على مر الزمن إلى إجراء تعديل على هذا النطاق بصورة تدريجية<sup>(1)</sup>، فمع بداية القرن العشرين، وبعد أربعين سنة من الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي في إطار الحرب الباردة، ما أفرز تفكك المعسكر الشرقي، وهيمنة القطب الغربي، ووصول العالم إلى مرحلة الأحادية القطبية، وإن كان هناك الكثير من الجدل حول طبيعة البنية العامة للنظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة، فقد شهد العالم جملة من التحولات والتغيرات في المواقف والمستحدثات النظرية والقضايا العالقة، وذلك تحت تسميات مختلفة في إطار التوحيد والتنميط (Uniformisation) في صيغ التنظيم السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني<sup>(2)</sup>.

---

(1) محمد بوبوش، "أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية"، حافظ عبد الرحيم وآخرون، في السيادة والسلطة الأفق الوطنية والحدود العالمية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 119.

(2) أحمد حمدي، ندوة الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة، (الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص 12.



ومن هذه التسميات التي تطلق على واقع ما بعد الحرب الباردة تسمية (الاعتماد المتبادل) (Interdependence)، أو نهاية التاريخ (End Of history)، والاندماج المكثف (Deep Integration)، أو العولمة (Globalisation). إلا أن نقطة الالتقاء لكل هذه التسميات هي العولمة، لأنها تصف حالة معقدة من الروابط والعلاقات، وتدل على العملية التي تلم من خلالها المجتمعات والأفراد في كل مكان بما يجري من أحداث وقرارات وأنشطة حتى أبعد نقطة من نقاط الكون.

كما تمثل مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لدى الكثير من الباحثين، تأكيداً على ميلاد مرحلة جديدة، اتسمت بعدد من المتغيرات النظرية والإستراتيجية المؤثرة، بوجه أو بآخر، على الدولة وسيادتها، من حيث وظائفها وأدوارها ومجال تصرفها، فمن أبرز هذه التحولات الجديدة والمتغيرات التحديات المفروضة على الدولة الوطنية، بصفتها كانت الفاعل الأهم في العلاقات الدولية<sup>(1)</sup>.

### **ثانياً: تعدد أطر الأدبيات الوصفية حول التحولات والتحديات الدولية الجديدة:**

تبلورت مجموعة من التحولات العميقة والمؤثرة على سيادة الدولة، خلال مرحلة التسعينيات من القرن العشرين، وتبلورت معها جملة من الأولويات على طاولة البحث لدى الكثير من المهتمين والدارسين والمفكرين في الموضوع، وبالضبط حول مسألة تحديد ووصف هذه التحولات وترتيبها بحسب العامل الزمني والإطار العام لحدوثها ودرجة تأثيرها. يصف (جيمس رزونو) حالة من الاضطراب العالمي خلال نفس المرحلة، ويحدد المتغيرات الحاصلة على أنها مصادر الاضطراب في السياسة الدولية على النحو التالي<sup>(2)</sup>:

1- انتشار الفاعلين الجدد: يرى رزونو أن التخوف في النظام الدولي لا ينبع من التركيبة غير المنظمة، نتيجة الانفجار السكاني، بقدر ما يعود إلى التركيبة المنظمة المكونة من ملايين الجمعيات والأحزاب والمنظمات والحركات وجماعات المصالح، وأنواع أخرى من الجماعات التي تتقاسم التطلع لزيادة رفايتها، والبحث عن الطرق التي تمكنها من العمل معاً في شبكة مترابطة، تماشياً مع التغيرات العالمية السريعة.

---

(1) تركي الحمد، الدولة والسياسة في عصر العولمة، 2000، مرجع سبق ذكره، ص 57.

(2) السعيد لوصيف، واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، (جامعة باتنة: الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010)، ص ص 45-47.

2- أثر التطور التكنولوجي: ساعد التطور التكنولوجي الإنسان على تخطي الكثير من حواجز القوانين الطبيعية: المسافات والحواجز الاقتصادية، ما أفرز عملية الاعتماد المتبادل بين الأشخاص والحكومات.

3- **عولمة الاقتصاديات الوطنية:** تمت عولمة رؤوس الأموال والإنتاج والأسواق، إلى درجة أصبح فيها أصحاب رأس المال والمقاولون والعمال والمستهلكون مرتبطين بشبكات في الاقتصاد العالمي، تخطت الحدود الوطنية التقليدية. وقد أدى هذا إلى فقدان الروابط بين المنتجين والعمال وأوطانهم ودولهم، حفاظاً على مصالحهم. وهذا يفرز بدوره الحاجة إلى إنشاء منظمات عبر قومية تعمل على المستوى العالمي، لحماية مصالحها الاقتصادية خصوصاً.

4- **زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل:** فلم تعد عولمة الاقتصاديات الوطنية وحدها من مصادر التغيرات الحاصلة، بل ظهرت على السطح تحديات جديدة عابرة للقوميات، مثل تلوث البيئة، تجارة المخدرات، الإرهاب، مرض الإيدز، تدفق اللاجئين، والأزمات النقدية، فكل هذه التحديات والقضايا تمس مختلف الدول، وتتطلب مشاركة فعالة وعملاً جماعياً لمواجهة من طرف الدول الوطنية، لأنها تحديات أو مشاكل عابرة للحدود.

5- **ضعف الدول وانتقال الولاءات:** يرى جيمس روزنو "أن النظام القائم على مركزية الدولة هو من أسس المنظمات متعددة الأطراف، التي طورت بدورها الترتيبات الخاصة، التي سيرت الثورة النووية واحتوتها، وقضت على الاستعمار، وأسست المؤسسات التي مكنت الدول الصناعية من السيطرة على العالم الثالث.

6- **ظهور الجماعات الفرعية:** فقد أدت النزاعات الإثنية والعرقية، في إطار الاتجاهات اللامركزية، إلى أن يكون الأفراد والجماعات مستعدين لتحدي السلطة ونقل ولائهم وتغييرها، فالجماعات الفرعية تتكون نتيجة إحساس الأفراد بانتمائهم لجماعة معينة، على أساس تاريخي أو مهني اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي.

7- **ويعقب (جيمس روزنو) على جملة المتغيرات المذكورة، بأنها تمس جوهر العلاقات الدولية، وتشكل بذلك مصادر الاضطراب العالمي حقيقة، فإن التأمل في آفاق المتغيرات الدولية البارزة، مثل ارتفاع الكثافة السكانية، وتزايد التنظيمات المعقدة في المجتمع، وعولمة الاقتصاديات الوطنية والمديونية الخارجية، والإبداعات التكنولوجية، وتحدي المجموعات الفرعية الباحثة عن مدى أوسع من الحكم الذاتي، كل هذه متغيرات تؤثر على مدى فعالية الدول، التي توسعت أجنحتها من حيث المشاكل والتحديات، في حين تقلصت فعاليتها**

ومصادرها لمواجهة هذه التحديات، لذلك ظهرت تجمعات إقليمية تسعى لمواجهة التحديات الجديدة، ما نقل الولاء من الدولة إلى المنتظم ولو جزئياً، وهو ما يحدث في مستوى الإقليم القطب كالاتحاد الأوروبي<sup>(1)</sup>.

وفي هذا السياق نفسه، يحدد كل من (جون بايليس John Baylis) و (ستيف سميث Steve Smith) أهم القضايا الدولية المتمثلة في قضايا البيئة والإرهاب والعولمة (Environment, Terrorisme And Globalisation Issues)، ومسألة انتشار الأسلحة النووية (Nuclear Arms Proliferation)، التي أفضت إلى صور عديدة من عدم التفاهم، وبروز العديد من الملفات الدولية، التي لا تزال عالقة، مثل ملف إيران وكوريا الشمالية، وكذا تعدد القوميات والولاءات، وما لها من تأثير على سلطة الدول الوطنية، إضافة إلى المسألة الثقافية ودورها في القضايا الدولية والتوجهات الإيديولوجية للدول، والتدخل الإنساني (Humanitarian Intervention) وعمليات التكامل والتعاون الإقليمي (Processes) (Integration And Regional Cooperation)، كما يضيف (جان أيارت سكولت Jan Aart Scholte) مسألة العولمة المالية والتجارية (Global Trade and Finance)، وما لها من دور في ربط وتوحيد رأس المال العالمي، وخلق شبكة من المعاملات بين الدول والفاعلين الآخرين<sup>(2)</sup>.

كما تشرح (كارولين توماس Caroline Thomas) قضايا التخلف والتنمية والفقر في العالم، باعتبارها أهم العوامل المفرقة بين عالم الشمال وعالم الجنوب، وتعبيراً عن اللامساواة العالمية بين الجماهير، على أن موضوع حقوق الإنسان والنوع الإنساني والاعتبارات العرقية والتمييز العنصري قد أشار إليه كل من (كريس براون Chris Brown) و(جان جيندي باتمان Jan Jindy Pettman)<sup>(3)</sup>.

لا يكاد يتحقق الاتفاق بين الباحثين حول تصنيفات وألويات تحديد ووصف التحولات الدولية العميقة، نظراً لوجود كثير من التداخل بمصطلحات جديدة وترتيبات مختلفة ومتباينة، حسب فئات أصحابها. وفي المسار نفسه، ثمة من باحثي العالم الثالث من يحدد أبرز قضايا السياسة الدولية وأبرز تحدياتها، وجملة الانعكاسات البالغة، خاصة فيما يتعلق بالبنية

---

(1) James, N. Rosenau, The United Nations In A Turbulent World, (Colorado: Lynne, Rienner Publishers, 1992), P.21 .

(2) مايكل هارديت و أنطونيو نيغري ، الإمبراطورية ، مرجع سبق ذكره، ص 206.

(3) John Baylis & Steve Smith, The Globalization Of World Politics, , Third Edition (London: Oxford University Press, 2003) pp.20-31.

والمفاهيم، في ظل المستجدات، في سقوط التوازن القطبي وزحف مظاهر العولمة ورسوخ قيم جديدة وتداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001م.

كما أن هناك ممن يبرز أهم التحولات الجديدة ويحصرها في عدة محاور رئيسة لحركة السياسة العالمية، وفي عدة عناوين كبرى تتمثل في<sup>(1)</sup>:

1- **ديناميات التقارب الدولي**: وتدرج إشكاليته تحت هذا العنوان: عملية التبادل الحر والحركة عبر القطرية وظاهرة العولمة.

2- **ديناميات التفاعل السلمي**: وتشمل المجتمع الدولي ومؤسساته، المتمثلة في المنظمات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والرأي العام العالمي والأمن الجماعي والتفاوض والتفاضي.

3- **صلات التآزم والتصادم**: وتشمل ظاهرة الإرهاب والعدوان والحرب والحصار الاقتصادي.

4- **قضايا البعد الإنساني في السياسة الدولية**: المتمثلة في مسائل حقوق الإنسان وتقرير المصير، والجرائم الدولية، والتدخل لأغراض إنسانية، واللجوء السياسي، والتمييز العنصري، وظاهرة الفقر ومحاولات مكافحته، والأقليات والعرقيات.

5- **إشكالات البني السياسية والكيانات**: المتمثلة في موضوع الدولة والحدود ومواضيع السيادة والمساواة والجيوسياسية.

6- **نماذج البني والقوى الإقليمية**: ومنها الاتحاد الأوروبي وتكتل آسيان وأوبك ونافتا...الخ.

ولا تكاد معظم التحولات الدولية الحاصلة في العلاقات الدولية تخرج، من حيث طبيعتها وشكلها وحجم تأثيرها، عن هذه المحاور، ويرد ذكرها لكونها تؤثر على كيان الدولة الوطنية اقتصادياً وسياسياً وأمنياً واستراتيجياً وثقافياً، بما يحول طبيعة وظائفها الأصلية وأدوارها التقليدية ويحد من سيادتها، بحيث تصبح المشاكل المحيطة بها أعظم من كونها هي المشكلة على حد تعبير (دانييل بل). ويضيف (سامي ربحانا) "إن التغيرات الأخيرة في الخرائط السياسية والديمقراطية والاجتماعية، دفعت العالم إلى خطوات غيرت جوهرياً معالمه التي

---

(1) هادي خضرواي، أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة من خلال المفاهيم والبني، (بيروت: دار الكتب الحديثة، 2002)، ص 7.

كانت ثابتة منذ الحرب العالمية الثانية<sup>(1)</sup>. كما يؤكد أن غياب المعسكر الشرقي عن الساحة العالمية أفسح المجال لنظام عالمي جديد، لم يتمكن حتى الآن من تثبيت هيمنته على العالم، إضافة إلى غياب أو تقزم دور الأمم المتحدة في فض المنازعات الدولية، وضعف الحاجة إلى الأحلاف الدولية، وتراجع التهديدات العسكرية في أوروبا، وانتقال التوتر إلى العالم الثالث. ومن المشاكل التي تواجه العالم المتقدم مسألة التوفيق بين التكنولوجيا الحديثة والاقتصادية المتطورة من جهة، والتخلف التنموي الاقتصادي من جهة أخرى، وهو ما تمثل في غني متطور وجنوب فقير متخلف.

كما يتحدث أيضاً عن أزمة انتشار الأسلحة النووية ببعديها المتمثلين في:

- إمكانية انتقالها بفعل الخبرة والتكنولوجيا المتطورة إلى بلدان الجنوب.
- كيفية التعامل مع الكميات الهائلة من النفايات النووية ذات الأخطار البالغة على الصحة والبيئة.

ومن التحولات أيضاً تلك التحديات الناشئة ضمن الاقتصاد العالمي والنظام النقدي، ودور منظمة التجارة العالمية في زيادة حدتها، إضافة إلى التحول الأمني الجديد المواجه لعالم الشمال والجنوب على حد سواء، وهو الإرهاب الدولي، الذي يشمل أشكالاً مختلفة، منها العلماني المرتبط بالحركات السياسية والإيديولوجية، والأصولي المرتبط بالدين، تحت ألقاب سياسية.

وفي سياق التحولات الجديدة والتحديات والرهانات التي تواجه عالم الجنوب، نجد ظاهرة الانفجار السكاني ومساائل التنمية الاقتصادية والهجرة نحو الشمال، والصراعات الإقليمية وتجارة الأسلحة وملف حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من تعدد الظواهر والتحولات والمتغيرات في العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، لدى الباحثين الغربيين وباحثي العالم النامي، إلا أنه ينبغي تقصي أهم القضايا والتحولات التي تمس بقوة وحدة الدولة الوطنية، باعتبارها ذات سيادة، وتملك جملة من الأدوار والوظائف، وتحترم إلزامية القانون الدولي العام، ويمكن ذكر أهم تلك القضايا والتحولات التي تمس سيادة الدولة في النقاط التالية<sup>(2)</sup>.

## 1- انعكاس اثر العولمة على التحول في دلالة مفهوم السيادة:

(1) سامي ربحانا، العالم في مطلع القرن 21، (بيروت: دار العلم للملايين، 1998)، ص 8.

(2) سامي ربحانا، العالم في مطلع القرن، مرجع سبق ذكره، ص 21.

اختلفت الدراسات والاتجاهات التي تتناول موضوع أثر العولمة على سيادة الدولة، ومدى أهمية دورها، أي الدولة، في عصر العولمة. فبعد أن كانت الدول القومية هي الفاعل الرئيس في تنظيم السياسة العالمية، وفقاً لمعاهدة وستفاليا عام 1648م، التي أرست معالم نظام دولي جديد، تقوم وحدته الأساسية على الدولة-الأمة، وصاغت شكل الدولة القومية على أنها دولة ذات سيادة، بمعنى أنها تمارس سلطة شاملة وعلية وغير محدودة وحصرية فوق الأراضي المخصصة لها<sup>(1)</sup>، أخذت العولمة تؤثر تأثيراً عميقاً بسياسة الحكومات وتنظيماتها، على الرغم من أن الدولة - الأمة لا تفقد، في عصر العولمة، شكلها كوحدة حقوقية سياسية دولية، وإن كانت الدول الأكثر تطوراً ترى في مؤسسات العولمة خطراً يهدد كياناتها القومية وقدرتها على القيام ببرامج الرخاء والضمان الاجتماعي، وهو ما دعا البعض لدعوة الدول لمراجعة مسألة التجارة الحرة وتدفع الرساميل، لتحقيق قدر أكبر من التوازن بين الانفتاح والمسؤولية الاجتماعية، فكيف هو الحال مع الدول الأقل تطوراً، التي يخيم عليها الاستبداد والجوع والتخلف والعنف<sup>(2)</sup>.

ومن هنا فإن العولمة تطرح نفسها من خلال التضييق على السيادة بالمعنى المتداول والمعروف فلسفياً وقانونياً، كمظهر جديد للسيادة، أي أن تصبح العولمة هي ذاتها السيادة الجديدة؛ سيادة على صعيد يتجاوز حدود الدولة، لأنها تعلو عليها، وتملي إرادتها من مركز فوقي، دون أن ينسب بشكل واضح وبشكل مباشر إلى دولة. وتتجسد هذه السيادة في جانب من جوانبها في مبدأ الإدارة العليا أو (الكوفيرنانس)، حسب تعبير الجابري، وهو يقابل في الفرنسية كلمة (gouvernance)، وفي الإنجليزية (governance)، وهو (الحكم العالمي) أو (الإدارة العليا) كما يدعوها البعض. ويقول محمد عابد الجابري، في حديثه عن معنى (الكوفيرنانس)، أنه "يحيل إلى عملية ممارسة السلطة بالمعنى الشامل للكلمة، فهو يضم ليس فقط الحكومة، التي تتألف من مؤسسات وفاعلين مكلفين بممارسة السلطة، بل يشمل أيضاً عناصر مماثلة تنتمي إلى القطاع الخاص والمجتمع المدني"<sup>(3)</sup>. هو إذن مصطلح يحمل خلفيات اقتصادية ونفعية، يدل على طبيعة العولمة التي تقحم الآليات الاقتصادية في حل المسائل

(1) محمد سعد ابوعمود، العولمة والدولة، (السياسة الدولية، العدد 161، 2005)، ص ص 200-205.

(2) بيتر مارتين، ما يسوغ العولمة أخلاقياً، في فرانك جي، لتشنر وجون بولي "محررين"، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، "ترجمة"، فاضل جتكر، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ومركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 348.

(3) محمد عابد الجابري، أوام الليبرالية الجديدة، الدخول إلى الموقع بتاريخ 13.11.2011: [www.Abedjabri.com](http://www.Abedjabri.com)

السياسية، الأمر الذي يؤكد سيطرة الاقتصادي على السياسي في النظام الليبرالي الجديد، الذي تدعو إليه العولمة، فالحكم العالمي أو (الكوفيرنانس) بمثابة الوصاية التي تمارسها العولمة على الدول في مباشرة مهامها السياسية. ومن هنا يمكن لنا أن نتساءل عن مهمة الدولة، أو ما بقي بوسعها القيام به في إطار سيادتها. وعندما نقول الدولة، فإننا نقصد بها كل أجهزتها وهيكلها الوطنية، التي تعمل من أجل مشروع قومي نابع من الإرادة العامة، في إطار الديمقراطية، وما ينجم عنها من شفافية وتحكيم لرأي الأغلبية، وضمان للحقوق والحريات الفردية والجماعية، بما يسمح به الدستور والقوانين المعمول بها في كل دولة ذات استقلال وسيادة. بكل بساطة أن تمارس الدولة مهمتها الطبيعية وهي مهمة الحكم.

كل هذه المعاني أصبحت، مع ظهور مفهوم (الكوفيرنانس)، مسائل تقليدية لا تساير التحولات الجديدة. يقول توماس فريدمان (Thomas Friedman)، في كتابه (السيارة ليكزاس وشجرة الزيتون): "إن السياسة كلها ليست محلية. فقد انتهى العصر الذي كانت فيه كل دولة تدير شؤونها كما يحلو لها. لقد أصبحت السياسة عالمية، برغم أنه ليس من الضروري أن تشعر كل دولة بأنها جزء من نظام العولمة"<sup>(1)</sup>.

من جهة أخرى يرى البعض أن المدلول المعاصر لمفهوم السيادة قد أصبح يشير إلى قدرة الدولة على تدبر أمورها (capacity to manage)، في إطار علاقتها بالدول الأخرى، على النحو الذي يكفل لها حماية مصالحها. وهذا ما يجسد بشكل واضح إستراتيجية (الكوفيرنانس)، التي تجتهد في حصر مهمة الدول في مجال التسيير فقط، وهي كما هو واضح مهمة تطبيقية وتنفيذية، لا ترقى إلى المهمة التشريعية، التي تتضمن إصدار القرارات واتخاذها بشكل يدل على حرية هذا القرار السياسي، في حين يرفض البعض الآخر فكرة إعادة تعريف السيادة، ويفضلون بكل بساطة تجاوز هذا المفهوم، والانتقال إلى الحكم في مرحلة ما بعد السيادة. وهنا إشارة واضحة إلى (الكوفيرنانس). وقد ترتب على هذا التراجع في السيادة وترك المبادرة لما سمي بالحكم العالمي ما يلي<sup>(2)</sup>:

---

(1) توماس فريدمان: السيارة لكزاس وشجرة الزيتون، "ترجمة" ليلي زيدان، (القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 2001) ص 3.

(2) ممدوح محمود منصور، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والأبعاد، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2010)، ص 45.

أ- تزايد دور القطاع غير الرسمي في مجال تنفيذ السياسات الحكومية، ولاسيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية ومجالات الثقافة والإعلام، وهي مجالات وثيقة الصلة بسيادة الدولة، وتعكس مباشرة خططها السياسية، ناهيك عن المجالات الاقتصادية والتجارية.

ب- زيادة حجم المعونات التي تقدمها الدول الكبرى للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية، وذلك مقابل تراجع المعونات التي تقدمها تلك الدول لحكومات دول الجنوب، وهذا بغرض إضعاف مكانة الدولة، والتقليل من قيمتها أمام الرأي العام المحلي.

ج- تنامي دور القطاع غير الرسمي في مجال صنع السياسات العامة في بعض الدول. ويتمثل ذلك في زيادة دور النقابات واتحادات المنتجين ومنظمات رجال الأعمال في الضغط على صانعي القرار السياسي، ناهيك عن تطلع وسعي العديد من أعضاء المنظمات غير الحكومية إلى تولي المناصب العامة والوظائف السياسية، سواء في مجال التشريع أو التنفيذ، بهدف التحكم في عملية رسم السياسات والبرامج الحكومية وتوجيهها نحو الوجهة التي تخدم مصالحهم الخاصة، ومصالح الفئات والجماعات التي ينتمون إليها.

د- تزايد دور القطاع غير الرسمي في مجال إرساء قواعد تنظيمية وآليات للتعامل الدولي في المجالات الاقتصادية وغيرها، من بينها (المنتدى الاقتصادي العالمي)، الذي انعقد سنويا في (دافوس). يقول (رجيس دوبري) في حوار له مع (جان زيغلر) في محطة ( France culture ) سنة 1994 "كلما ازداد الاقتصاد عولمة، ازدادت السياسة تشرذماً"<sup>(1)</sup>.

وهكذا يتحدث بعض المختصين في العلوم السياسية عن تحول السلطة إلى خارج الحكومة الممثلة لسيادة الدولة في كل الاتجاهات: إلى أعلى، حيث المنظمات الدولية بما فيها المؤسسات المالية الدولية ومجلس الأمن، وإلى الأسفل حيث، الولايات والمحافظات والبلديات والهيئات التي يتزايد اختصاصها كذلك، وحيث الجمعيات الأهلية المحلية واتحادات رجال الأعمال والنقابات العمالية. وجانبياً، حيث الدول الأقوى والمنظمات غير الحكومية ذات النشاط الدولي والشركات متعددة الجنسيات، حتى حدا ذلك الوضع ببعضهم ممن يؤيدون فكرة (الكوفيرنانس) إلى القول بأن وحدات جغرافية وأخرى تختص بأعمال معينة قد نما دورها مع دور الحكومة،

---

(1) جان ريغلر، سادة العالم الجدد: العولمة-النهائون-المرتزقة-الفجر، ترجمة، محمد زكريا إسماعيل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 236.



بل نجحت في أن تأخذ من الحكومة بعض سلطاتها، وأن تشارك الدولة في عواطف الناس إزاءها<sup>(1)</sup>.

كل هذا يؤدي إلى إضعاف سيادة الدولة، ومن ثم إلى ظهور العديد من الآفات الاجتماعية، مثل تكوين المنظمات الإجرامية والجماعات الإرهابية، وحتى المليشيات العسكرية، التي تعلن في العديد من المناطق حرباً على الدولة بغرض الانفصال أو زعزعة نظام الحكم. ومن الطبيعي أن المزيد من إضعاف الدولة في أداء دورها في الحكم والاقتصاد يتيح مجالات أوسع للفاعلين من خارج الدولة للإدلاء بدلوهم<sup>(2)</sup>.

ولعل أبلغ تعبير عن مدى رغبة الولايات المتحدة في لعب دور الحاكم العام للعالم ما قاله هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأمريكي السابق: "إن الولايات المتحدة لديها أفضل نظام حكومي، وإن دول العالم يمكنها تحقيق السلام والرخاء بالتخلي عن الدبلوماسية التقليدية، وتبني الاحترام الأمريكي للقانون الدولي وللديمقراطية"<sup>(3)</sup>.

وهكذا فإن العولمة تفرض بالضرورة إحداث تغييرات بنيوية على معايير الأداء الوظيفي للدولة - الأمة. فمؤسسات الدولة القومية وحدودها أصبحت تفقد قوتها شيئاً فشيئاً، لصالح ما أطلق عليه كينيثي اوهامي (الايسات الأربعة Is4): الاستثمار (Investment)، الصناعة (Industry)، المعلومات (Information)، الفرد (Individual)<sup>(4)</sup>.

وهكذا أصبح ما كان يعرف بالشؤون الداخلية شيئاً من الماضي، وأعيد تعريف مفهوم السيادة الوطنية، لتنتقل من كونها احتكاراً واستبعاداً، لتصبح ممثلة في المسؤولية عن حماية المواطنين، بواسطة الدولة أولاً. وفي حال فشل الدولة تنتقل المسؤولية إلى الآخرين.

## 2. انعكاس ثورة المعلومات على التحول في دلالة مفهوم السيادة:

أن الثورة الثالثة في تاريخ البشرية في وسائل الاتصالات والمعلومات عن طريق الانترنت وغيره من تقنيات الاتصالات الحديثة، جعلت التحولات تتم بسرعة رهيبية، ويتبين أثرها الكواكبي مباشرة، كما إن ثورة المعلومات آخذة في جعل السياسة العالمية أكثر تعقيداً،

(1) محيي محمد مسعد، دور الدولة في ظل العولمة، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2004)، ص 62.

(2) نبيل راغب، أقتعة العولمة السبع، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996)، ص 182.

(3) سمير مرقسي، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة الدين والقوة، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، ص، 74.

(5) بهجت فرني، من النظام الدولي إلي النظام العالمي، السياسة الدولية، العدد 161، 2005، ص ص 40-45.

من خلال تمكين العناصر الفاعلة العابرة للقومية، وتقليل سيطرة الحكومات المركزية، ولكنها تؤثر أيضاً على القوة بين الدول. ولثورة المعلومات تأثير ينزح إلى اللامركزية والتسوية بصورة شاملة. ولكن هل تسوي في القوة بين الأمم؟ بما أنها تخفض الكلفة وحواجز الدخول إلى الأسواق، فإنها ينبغي إن تخفض قوة الدول الكبيرة، وتوسع قوة الدول الصغيرة والعناصر الفاعلة من غير الدول. ولكن العلاقات الدولية من الناحية العملية أكثر تعقيداً مما توحي به مثل هذه الحتمية التكنولوجية<sup>(1)</sup>.

في أكثر من موقف، يؤكد الكثير ممن عايش مرحلة ما بعد الموجة الصناعية الأولى والثانية، وبالتحديد ممن كتب عن واقع ما بعد الحرب الباردة، أمثال (جوزيف، س، ناي الابن) و (ألفن توفلو)، وغيرهم، أن الدولة الوطنية والحكومات بصفة كبيرة، وتحت وطأة ما يعرف بالموجة التطورية الثالثة، ثورة المعلوماتية، وتنامي ثقافة الإعلام والاتصالات عالمياً، لاقت عدة ضربات جديّة، وحصرياً على مستوى العمق: مستويي السيادة والسلطة، وعمليات صنع القرار السياسي، وقد تشوهت قدراتها الإعلامية وتأكلت الطبيعة التقليدية لوظائفها الاتصالية. من جهة أخرى اكتسى موضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومسألة الفجوة الكبيرة بين إعلام "المركز وإعلام الهامش" أو الأطراف، كما يشير إلى ذلك سيز هاملينك (Homelink Cees)، في كتابه (اختلال الميزان المعلوماتي، القلب والمركز)، الصادر عام<sup>(2)</sup> 1990، أهمية بالغة في عالم مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من حيث إن هذه الثورة التكنولوجية الحاصلة على مستوى الاتصال والإعلام بإمكانها إدخال المجتمعات الإنسانية في حيز متطور قائم على محورية المعلومات والمعرفة، ومن ثم ثورة قادرة على تغيير العلاقات الاجتماعية وإعادة تشكيلها<sup>(3)</sup>.

يمكن القول إن ثورة المعلومات أثرت بدرجة كبيرة ومتفاوتة على طبيعة العلاقات الدولية وعلى سيادة الدول وقدراتها وبرامجها وحجم الولاءات العامة، وهو ما يمكن البرهنة عليه من خلال العناصر الآتية:

1- أن ثورة المعلومات أصبحت ذات بعد دولي، فرضت وضعاً جديداً تشابكياً، بدرجات متفاوتة، فقد أدى نظام الفضاء الإلكتروني المفتوح إلى التقليل معلوماتياً من تلك الاعتبارات

---

(1) جوزيف س. ناي (الابن)، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة، محمد توفيق البجيرمي، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 126.

(2) في شوقي جلال، العولمة: الهوية والمسار: رؤية عربية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2007)، ص 94.

(3) مؤيد عبد الجبار الحديثي، العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 2002)، ص 52.

التقليدية للجغرافيا السياسية، بما فيها وضع الدول محل التجاوز، وهي ضمن علاقات دولية ذات ديناميات متفاوتة، وغير متجانسة، فلم تعد المعارف والمعلومات بمثابة قوة طاغية على الحدود فحسب، بل إنها لا تعترف بها مادياً وسياسياً، وهو ما وضع السيادة محل جدل.

2- أن الدول أصبحت تلعب دور المتفرج على المسرح العام للأحداث، فقد ولدت بيئة قرار جديدة مفروضة على كل الفاعلين الدوليين، باتت تحتّم البحث عن أطر تكيف جديدة، كما برز نوع جديد من الدبلوماسية، يدعى دبلوماسية الأقمار الصناعية أو دبلوماسية الإعلام الإلكتروني. الأمر الذي أدى إلى اختزال بعد المسافة الدبلوماسية التقليدية، وتقنيات الوساطة في حالات فك الصراعات أو فض النزاعات العنيدة، فلم يعد الأشخاص وحدهم، كما كانوا في السابق، مادة وموضوع التقارب والتجاذب أو التفاوض، بل أصبحت المعلومات والتكنولوجيا أيضاً.

3- أن المفارقة فعلاً هي أنه، بقدر ما تحدث "مفارقة الوفرة" ذاتها، حسب تعبير (جوزيف س. ناي الابن)، وضمن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال هذه، ذلك القدر العالي من التوحيد والمركزة على النطاق العالمي، وفق ما تقتضيه مصلحة دول المركز، بقدر ما تفضي إلى مزيد من التفكك واللامركزية في دول المحيط ولمصلحة دول المركز<sup>(1)</sup>. وهو ما أفرز مجموعة منتشقة من الولاءات العامة لمجموعات غير رسمية، ليست الدول، بل كيانات أقدر من الدول على الاعتداد بمكاسب الثورة المعلوماتية وآلياتها الجديدة.

4- رغم أن الدول كانت، في السابق، أقدر على ضمان سيادتها الإعلامية، إضافة إلى التحكم شبه الكامل في عمليات التدفق المعلوماتي إلى داخلها، فهي اليوم غير قادرة على فهم وتحليل هذا الكم عابر القوميات والمتجاوز لحدودها، ومن ثم عدم إمكانية توظيف ذلك ضمن أجندتها السياسية، فكيف يمكنها ضبط وتنظيم ومنع ذلك وفي كل الحالات.

5- من النتائج التي أفرزتها تحليلات البعد الإعلامي العالمي الجديد، خصوصاً في المراحل التالية لنهاية الحرب الباردة، تزايد الدعوات نحو إعادة تعريف مفهوم الحرب، وهي دعاوى تنحو إلى التخلي أو التحول من قوة القوة (قوة العضلات والبنية)، إلى قوة المعنى أو العقل. وهي دعاوى جديدة، في إطار قوى التكامل والاندماج، تدل على أن القوة الاقتصادية (القوة الناعمة والطرية) قد تمثل حجر الزاوية في العلاقات الدولية.

هذه بعض أهم المتغيرات الجديدة لثورة المعلومات والاتصالات في مستواها وبعدها العالمي. ومنها يتضح جلياً أن الدول والحكومات، وفي إطار العلاقات الدولية لمرحلة ما بعد

---

(1) ثامر كامل . محمد، "تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 100، 2000، ص 38.

الحرب الباردة، أصبحت تبدو أكثر ضعفاً، وغير متزنة الأفعال، وهي دول ليست ممانعة، بل دول منقسمة ومشتتة الانتباه أكثر من أي وقت آخر.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نؤكد أن معظم الدراسات الحديثة حول الموضوع تقر بحالة التفاوت الحاد، في المضار والتداعيات التي أفرزتها حيثيات التحدي التكنولوجي العالمي، وذلك فيما يتعلق بدول الشمال ودول الجنوب. فالدول النامية، على وجه الخصوص، خاضعة لحالة من الدفق غير المنظم وغير الرسمي للمعلومات والأفكار والتداعيات والتحليل، ناهيك عن القرصنة والتشويش الإلكتروني غير المحايد، ما رشحها لحالة من عدم ضبط طبيعة محددات الخطاب الداخلي، ومن ثم غياب اعتبارات شبيهة بالتقليدية في عملية صنع القرارات، إضافة إلى حالات دون الاستطاعة في مسألة توجيهه أو حجز الولاءات الآمنة لشرعية نظام الحكم السائد. وهي تخضع في حالات كثيرة لنشاط شركات عملاقة ذات خطاب إعلامي تكنولوجي غائي ومدار، يعمل في اتجاه تخريب الشبكات الرسمية للمعلومات.

لقد أعطى جوزيف ناي (الابن)<sup>(1)</sup> جملة استنتاجات مهمة في اتجاه آخر في هذا الصدد

منها:

1- الحكم بالخطأ على مجموع تنبؤات التأثير المكافئ لثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات على توزيع القوة بين الدول، لأن اقتصادات الحجم الكبير وحواجز الدخول فيما يتعلق بالمعلومات التجارية والإستراتيجية سوف تستمر قائمة. إضافة إلى أن وضع الدول الكبرى جيد للمنافسة على المصدافية، التي تكون القوة الناعمة الطرية، وذلك فيما يتعلق بالمعلومات الحرة المجانية.

2- أن التدفقات الرخيصة للمعلومات قد كونت تغييراً هائلاً في قنوات الاتصال عبر حدود الدول، من حيث إن العناصر الفاعلة غير الحكومية والأفراد المشتغلين بطريقة عابرة للقومية لديهم فرص أكبر بكثير لتنظيم آرائهم ونشرها والترويج لها؛ إذ صار اختراق الدول أسهل، لأنها لم تعد كالصناديق السوداء، وتبعاً لذلك فإن معايير الجودة ستكون معتمدة لدى رؤساء الحكومات والدول في أنماط وتوجهات سياساتهم الخارجية.

3- أن الإنترنت آخذ في تكوين وخلق مجال جديد عابر للقومية مفروض على الدول ذات السيادة. وهو مصدر جديد يوحي بحالة تغير الولاءات وتطور الهويات والمواقف.

---

(1) جوزيف س. ناي (الابن)، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 145.

4- أن ثورة المعلومات آخذة في تغيير العمليات السياسية بطريقة ستجعل المجتمعات الديمقراطية المنفتحة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تتنافس على مصدر مهم لقوة المصادقية بطريقة أنجح من الدول السلطوية المستبدة. ولكن على الرغم من كل هذه الإشارات، فإن لثورة المعلومات دوراً مزدوجاً مهماً، فقد وفرت بالمقابل مقاييس قوة الدولة الاتصالية، ومكنتها في حالات كثيرة من معرفة الخصم، وصياغة أجندات وبرامج أكثر عقلانية.

هذا وعلى الرغم مما تم الإقرار به حول الفجوة الاتصالية ما بين الشمال والجنوب، ودرجة التفاوت في حجم المضار والانعكاسات، إلا أن الدول العظمى نفسها أصبحت تخضع اليوم لحالة غير معهودة من التدفقات العابرة للحدود، وتكاد لا تتحكم بصفة كلية في ذلك، نظراً لحجم التكاليف العالية التقدير. وفي هذا الصدد يؤكد جوزيف ناي (الابن) أن الحكومات التي تطمح إلى السيطرة على تدفق المعلومات، من خلال السيطرة على الإنترنت، تواجه تكاليف عالية، مع الإحباط وخيبة الأمل في آخر الأمر<sup>(1)</sup>، ما يفسح المجال ببساطة لنشاط فاعلين جدد آخرين في شكل تنظيمات شبكية، فبدلاً من تعزيز المركزية والبيروقراطية، فإن التكنولوجيا الجديدة للمعلومات تميل إلى تغذية التنظيمات الشبكية، وأنماط جديدة من المجتمع، والمطالبة بأدوار مختلفة للحكومة، وسوف يعني انتشار المعلومات أن السلطة ستتوزع على نحو أوسع<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً. مفهوم السيادة في الواقع المعاصر:

لقد تقلص مفهوم السيادة التقليدية، وبدأ مفهوم السيادة الحديثة، بشكل بدأ يتقيد خلال الأطوار السياسية الأخيرة من منطلق سياسة الأخذ والعطاء، والاعتمادات المتبادلة. وذلك لا يعني الحط من سلطان الدولة ونشاطها الدولي في مختلف ميادين التعامل، وإنما تعنى الالتزام والوفاء بالعهود والمواثيق التي تلتزم بها<sup>(3)</sup>. ومن هنا نلاحظ بأن مفهوم السيادة في طريقها إلى الزوال، تحت تأثير المتغيرات الجديدة والتي تتمثل في<sup>(1)</sup>:

(1) جوزيف س. ناي (الابن)، مفارقة القوة الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 111.

(2) للإطلاع أكثر انظر: جوزيف س، ناي (الابن)، مفارقة القوة الأمريكية، نفس المرجع السابق، ص 112-116.

(3) محمد نوري المهدي، القانون الدولي المعاصر (طرابلس: دار الرواد، 2003)، ص 380.

1- العولمة الاقتصادية: إذا كانت العولمة تعنى في بعض صورها زوال الحدود الاقتصادية، فهي بالتالي ستؤدي إلى انكماش السيادة الاقتصادية للدولة، التي كانت تحميها تلك الحدود.

2- التطور التكنولوجي: وهذا يعنى إذا أخذنا ثورة الاتصالات كمثال للتطور التكنولوجي، فسلاحظ مدى تأثيرها على المفاهيم التقليدية للسيادة، فالدولة لا تملك السيطرة على وسائل الاتصال ونقل المعلومات، ومثالاً على ذلك ما جدوى مبدأ تحريم انتهاك المجال الجوي، إذا كان إرسال أقمار التجسس الاصطناعية غير محرم، لا تحرمه الاتفاقية العامة الوحيدة السارية الآن معاهدة 1967م. (ولا تحرمه القواعد العرفية، لأن تلك الأقمار تسبح في مجال خارج نطاق سيادات الدول).

عليه فإن التغيرات التي شهدتها العالم المعاصر، سواء كانت تغيرات تكنولوجية، أو اقتصادية، أو سياسية في الربع الأخير من القرن العشرين، والتي يطلق عليها "العولمة" انتقصت من سيادة الدول<sup>(2)</sup>. ومن هنا تبلور اتجاهان هما:-

### **الاتجاه الأول - انتهاء سيادة الدولة:**

يؤكد هذا الاتجاه على تقلص مفهوم سيادة الدولة بسبب التغيرات العديدة في عالمنا المعاصر، وإن الظروف المهنية لممارسة السيادة انتهت، وإن قدرات الدولة التنظيمية في الوقت الحاضر لا تستطيع الوفاء بمتطلبات السيادة، وإن سيادة الدولة كانت منطقية في عالم إقليمي، ولكن العولمة جعلت عالم اليوم متجاوزاً للأقاليم، فالعلاقات بين سكان العالم اليوم، أصبحت تتطلب خصائص غير إقليمية (متجاوزة للأقاليم)، وبفعل التطورات الكونية أصبحت الحدود والمسافات بين الدول أقل أهمية.

### **الاتجاه الثاني - السيادة الجديدة:**

يرى أصحاب هذا الاتجاه، إن التغيرات المعاصرة، تفرض ضرورة تبني مفهوم جديد للسيادة، حيث أصبح من المتعذر الآن إيجاد نوع من المصالحة بين المفهوم التقليدي للسيادة، وبين الحالة الراهنة للعلاقات الدولية، وحقبة الأمر إن المتغيرات في العالم المعاصر قللت من شأن المفهوم التقليدي لسيادة الدولة، وإن الدولة تمارس وظائف أقل سيادية في مواجهة التطورات والوحدات الدولية.

(1) على ضوء ، مرجع سبق ذكره، ص ص278 - 279.

(2) حسن نافعة، مقدمة في علم السياسة الدولية والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص96 - 97.

ومن هنا ثمة اتفاق بين الباحثين في حقل القانون الدولي والعلاقات الدولية على أمرين مهمين، وذوي دلالة كبيرة.

**الأول:** فمفاده إن الاتجاه نحو تقليص دور سيادة الدولة في نطاق العلاقات الداخلية الدولية أخذ في التزايد، فعلى الرغم من السيطرة الملزمة للدولة على إقليمها، قد قلت بفعل التغيرات التكنولوجية والاقتصادية، فإن الدولة لا تزال تحتفظ بدور مركزي في السيطرة على إقليمها وتنظيم سكانها، ومن ناحية فإن التغيرات العالمية قد أثرت بدرجة كبيرة على المبادئ الأساسية لممارسة الدولة سيادتها الخارجية (في نطاق العلاقات الدولية).

أما الأمر **الثاني:** فمفاده إن التسليم بتقليص سيادة الدولة، لا ينبغي أن يفهم منه بأي حال من الأحوال، إن مبدأ السيادة الوطنية أخذ إلى الاختفاء تماماً.

كذلك فإن السيادة الدولية، تشمل السيادة الاقتصادية، أي إن الدولة لها القدرة على التطور بأشكال مستقلة والقدرة على اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، دون الاهتمام بالتطورات الاقتصادية الدولية دون ردود فعل من الخارج. ولكن اليوم، لا توجد السيادة الاقتصادية المطلقة في عالم الاعتماد المتبادل من كل نوع وعلى كل المستويات.

وبالتالي، فكلما كانت الدولة أغنى، كلما كانت أقوى في القضايا الاقتصادية والعسكرية الدولية والإقليمية، وعليه فالدول الأغنى تملك سيادة اقتصادية أكبر ما تملكه الدول الأقل غنى وتقدماً. وكقاعدة عامة " كلما ازداد ارتباط اقتصاد الدولة القومي بالاقتصاد العالمي، كلما ازداد تقلص درجة السيادة للدولة"<sup>(1)</sup>. وقد تجاوز البعض الحد إلى القول بأن، فكرة السيادة في طريقها إلى الزوال تحت تأثير المتغيرات الجديدة لتحل محلها فكرة المصلحة العالمية.

## الخلاصة:

مما سبق يمكن أن نخلص إلى القول بأن المتغيرات التي رافقت النظام الدولي الجديد قد أثرت في دلالة مفهوم السيادة ونطاق تطبيقه في المجالين الداخلي والخارجي على حد سواء، فقد أثارت تلك المتغيرات تحديات طالت كل أنماط الدول، وطرحنا نفسها بأشكال مختلفة على تلك الأنماط، وكان لتلك التحديات مصادرها الداخلية والخارجية، التي أثارت بدورها الحاجة إلى رصدها وتحليل مدى تأثيرها في مفهوم السيادة.

إن التغيرات التي تحدث على الساحتين الدولية والوطنية، هي في الحقيقة بداية تحول سياسي جذري في تاريخ العالم السياسي والمفاهيم المؤطرة لعلاقاته، فالحدود - مثلاً - التي

---

(1) محمد نوري المهدي، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص 381.

هي إطار ووعاء الدولة وسيادتها، يزداد عجزها يوماً بعد يوم عن الوقوف في وجه ما لا يعترف بالحدود في الاقتصاد والاتصالات والمعلومات. والسلطة، السياسي المنظور منها والاجتماعي غير المنظور، تفقد تدريجياً قدرتها السابقة على الإمساك بخيوط الحركة والتغيرات في المجتمع والدولة معاً. فالسلطة السياسية، وخاصة في العالم المتلقي لتأثيرات العولمة، أخذت تفقد، بشكل متسارع، دورها في أن تكون تلك البؤرة التي يدور حولها كل شيء، وتحدد مجال حركة كل شيء.

نفهم من هذا أن مفهوم السيادة يتشكل ويتغير ويتبدل باستمرار، وفقاً للمحيط العام الذي تعيش فيه الدول. وهذا التطور في السيادة يكشف عن كونها مفهوماً نسبياً، يحتاج إلى قدر كبير من المرونة والواقعية، حتى يكون عملياً وقابلًا للممارسة. فمنذ نهاية القرن التاسع عشر أصبح العديد من الدول صاحبة السيادة في حاجة إلى أن تتجمع وأن تتكامل، من أجل مواجهة مشكلاتها المشتركة: الأمن، الاقتصاد والتنمية، المبادلات بمختلف أنواعها، المخاطر المشتركة (الإيكولوجية، النووية، الحروب، المجاعة)، ما يؤدي إلى قدر كبير من المواقف والقرارات التي قد تبدو مناقضة لسيادة الدول. لكن الحاجة الملحة المتمثلة في حماية مصالح هذه الدول تؤدي إلى ضرورة التنازل عن بعض جوانب من السيادة، ولكن في إطار قانوني.

خلال التسعينيات تغير مفهوم السيادة، فعلى الرغم من أن حق الدولة في العمل بقوانينها الوطنية، وحققها في أن تكون في مأمن من التدخل الخارجي، لم يسلبا تماماً، إلا أن الهالة التي أحاطت بهما، كمظاهر أساسية لسيادة الدولة، لم تعد كما كانت من قبل. لقد أصبح لممارسة الحقين الداخلي والخارجي للسيادة شروط من منظور المساواة الدولية، بحيث تم تدويل السيادة، من خلال توسيع أبعادها الخارجية، فالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الدولي، وهي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيادة، اتسعت بحيث أدت إلى وضع شروط لممارسة الدولة حقوق السيادة، أهمها ألا يتسبب من جراء ممارسة تلك الحقوق إحداث اضطراب في النظام الدولي. وفي كثير من الحالات التي حدث فيها ذلك مارس مجلس الأمن السلطات المخولة له، متجاوزاً الحقوق التقليدية للسيادة.

ومن هنا يمكن القول إن شرط الاعتراف بسلطة الدولة العليا لم يعد يرجع فقط إلى شعبها، ولكن إلى حقيقة أن الدولة ليست عنصراً للفوضى والاضطراب في المجتمع الدولي. وقد تؤكد هذا الشرط الجديد لسيادة الدولة عندما صرح الأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) بأنه لم تعد هناك حصانة للسيادة. ويعني مفهوم تدويل السيادة وجود نظام لمساواة الدول في حال تعسفها الشديد في ممارسة حقوق السيادة، إذ يبقى مفهوم أية سيادة قومية تحريرية بالذات



غامضاً وضبابياً، إن لم يكن متناقضاً كلياً. ففي حين تسعى هذه القومية إلى تحرير الجمهور من التحكم الأجنبي، تبادر في الوقت نفسه إلى إقامة بنى تحكّم وسيطرة داخلية، لا تكون أقلّ قسوة وشراسة.

ولكن على فرض أن هذه هي المسألة، يبقى سؤال يفرض نفسه فرضاً حقيقياً هو: مَنْ سيكون صاحب السيادة في هذا العالم الجديد الآخذ في التشكّل، فالتدخل هنا أو هناك لا بد أن يكون منبثقاً عن سيادة معينة. وهذه السيادة لا بد أن تكون مستندة إلى (احتكار شرعي لوسائل العنف في المجتمع)، وهو مجتمع العالم كله هذه المرة، كي يكون لصاحبها (الحق) في ممارسة القوة التي تقف فوق كل القوى، أي أن تكون تلك القوة (سلطة) معينة. وهذا سؤال في الحقيقة سابق لأوانه، ولا أملك له بطبيعة الحال جواباً قاطعاً، ولكن يمكن، مع ذلك، التنكهن بمسار الأحداث والتطورات المحتملة، استناداً إلى مقدمات معينة، يمكن ملاحظتها في عالم اليوم، فبالرجوع إلى أحداث الماضي القريب، نجد أن السيادة واحتكارها كانت في البدء من نصيب الأقوى مادياً، الذي نصب نفسه سيداً، وفقاً لنتائج الصراع بين مختلف القوى في تلك اللحظة من الزمن، ومن ثم فإن شرعية مثل هذا السيد كانت قائمة على القوة المجردة، بشكل رئيس، أي شرعية من لا يطيعني، فليحاول أن يعصيني. ولكن استقرار الأوضاع، واستمرار الصراع بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية، وما تمخض عن ذلك من تطورات ووعي متنام، أدى في النهاية إلى انتقال (ملكية) السيادة من السيد القديم إلى الشعب نفسه، أي عموم المجتمع، وأصبحت شرعية القوة مرفوضة نظراً، ولو كانت ممارسة عملاً. وخلال فترة الانتقال من شرعية القوة المجردة، إلى شرعية الأمة، كان السيد قد بدأ هو بذاته في التحوّل، بحيث إن شرعيته، حتى في وعيه هو، أصبحت بما يفعله في الشأن العام، وليس بمجرد قدرته المادية البحتة على ضبط الأمور، بما يكفل استقرار سلطته.

ومن هنا، وبالنظر إلى المجتمع الدولي المعاصر، فإنه يمكن القول إنه ربما انفردت قوة معينة (الولايات المتحدة مثلاً) بالهيمنة في عالم اليوم، وفق شرعية القوة المجردة، التي كانت أساس شرعية السيد القديم، ولكن ذلك لا يعني استمرار هذا التفرد القائم على أسس مادية بحتة، فما حدث في المجتمع القومي الواحد من تغيرات وتحوّلات وتطورات ليس بعيداً أن يحدث على مستوى المجتمع الإنساني العام.

كل هذه التغيرات وغيرها جردت السيادة من تلك الهالة من القداسة التي كانت تحيط بها وانتهكتها بشكل صريح، ما جعلها عرضة لتخمينات وتنبؤات عديدة، منها أن العالم يشهد ما يمكن تسميته "أفول السيادة"، في حين يرى البعض الآخر أن النسق العالمي يتحول إلى مرحلة

ما بعد السيادة، ويرى آخرون ضرورة إعادة النظر في مفهوم السيادة، بهدف تقديم تعريف جديد، أو تحديد مضمون معاصر له، أكثر واقعية، وأكثر تناسباً مع السياق التاريخي المعاصر.

## الفصل الثالث

### مفهوم الأمن ودلالاته

تمهيد:

المبحث الأول: الدلالة التقليدية لمفهوم الأمن.

المبحث الثاني: التسارع في تغير دلالات مفهوم الأمن.

المبحث الثالث: أثر التسارع في تغير دلالات مفهوم الأمن على انضباطية دراسته منهجياً.

الخلاصة:

### الفصل الثالث: مفهوم الأمن ودلالاته

تمهيد:

أدى تراجع المفاهيم التي طغت على سياسات الدول كالقوة العسكرية، ميزان القوى، والردع النووي إلى بروز مفاهيم جديدة ارتبطت بقضايا وأن وجدت من قبل كالانفجار السكاني، أزمة الغذاء العالمي، ندرة الموارد الطبيعية، التلوث،... الخ، إلا أنها أصبحت تمثل تحدياً للمجتمع الدولي كونها تثير مشكلات أساسية لفهم العلاقات/التفاعلات بين الدول/ والفواعل الأخرى داخل النظام الدولي.

لذلك شهدت العلاقات الدولية على مدى عقدين من نهاية الحرب الباردة بروز نظام دولي جديد وتحولات أضفت عليها إبعاداً جديدة بلورت توازنات جيوسراتيجية مستحدثة تحديات كبرى تتصل ببنية هذا النظام الدولي، كما أثارت مواضيع بالغة الأهمية في ظل العولمة أدت بالباحثين في حقل العلاقات الدولية إلى الحديث عن الانتقال إلى مرحلة جديدة من النشاط التنظيري يمتد ليشمل الفاعلين، وطبيعة التفاعلات، والقضايا والمفاهيم بغية إيجاد اطر وبناءات نظرية قد تكون بمثابة البدائل للمنظورات السائدة، فعلى مستوى الفاعلين كان لواقع العولمة أثراً كبيراً في إضفاء دينامية متسارعة على الأحداث الدولية الأمر الذي فسح المجال إلى ظهور العديد من الفاعلين غير الدول، ونظراً للصفة العابرة للقومية - للفاعلين الجدد تعقد هيكل النظام الدولي وصارت دراسة العلاقات الدولية تمتد إلى مستويات تحليل أخرى غير مستوى التفاعلات الحكومية أي إلى مستويات قومية فرعية-عبر قومية، وفوق قومية(\*) ومن بين المفاهيم التي عرفت نقاشات واسعة مفهوم الأمن الذي لم يعد أمناً قومياً في العلاقات بين فواعل النظام الدولي الجديد خاصة وأن مصادر التهديد العسكرية التقليدية تراجعت لتبرز تهديدات وتحديات تعدت الاهتمامات الأمنية العسكرية وتنوعت بين مصادر سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية... الخ، وأصبح الإنسان وليست الدولة هو الموضوع الأساسي لأية سياسات أمنية داخلية، أو إقليمية أو دولية وأصبح الحديث عن تطوير مفهوم الأمن الإنساني والعمل على تحرير الفرد من كل القيود بما فيها إطار الدولة التي ينتمي إليها. كذلك على المستوى النظري برزت مجموعة من التوجهات التحليلية تناولت افتراضات ونتائج التيارات التقليدية لتبني تصورات تتراوح ما بين الاستمرارية، التجديد أو القطيعة. فالتوجهات التقليدية وان أظهرت عجزها في تفسير التحولات التي طرأت على النظام الدولي إلا أنها تقدم منطلقات مهمة للتحليل ما بعد الوضعي<sup>(1)</sup>.

---

(\*) تكلم جيمس روزنو عن "فاعلين خارج السيادة" (sovereignty-free actors)، كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية، شركات متعددة الجنسيات، جمعيات أهلية، إعلام... كقوى فاعلة في النظام العالمي الجديد غيرت من قواعد اللعبة التي كانت في السابق من صلاحيات الدولة في مؤلفه:  
*Turbulences in World Politics : A Theory of Change and Continuity*: Princeton University Press,1990,p.36

(1) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص 13.

كما كان للتغيرات في النظام الدولي آثارها الجذرية على كل المستويات، وخاصة الفكرية والاجتماعية منها، إضافة إلى أثرها على طبيعة المجتمع السياسي (الدولة)، ما أدى إلى تغيرات لاحقة في مفاهيم الأمن وتطبيقاته، لذلك برزت الحاجة لإعادة صياغة مفهوم الأمن، بما يستجيب للمعطيات الاجتماعية والسياسية والفكرية الجديدة، ويعبر عن النظرة المعاصرة للأمن. وكنحتاج للتحويلات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة ظهر مصطلح الأمن الإنساني كجزء من مصطلحات النموذج الكلي للتنمية (Holistic Paradigm)، الذي تبلور في إطار الأمم المتحدة. وقد تبني تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1994م الوثيقة الرئيسية التي اعتمدت مفهوم الأمن الإنساني ضمن الإطار المفاهيمي، موسعاً المنظور التقليدي للأمن، لمواكبة ظواهر حملت الصبغة العالمية، كالفقر والأوبئة والجريمة المنظمة والمخدرات والإرهاب الدولي، كما أكد التقرير على الانتقال من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني بشقيه: التحرر من الخوف؛ والتحرر من الحاجة، ونأى عن مفهوم الأمن بالأسلحة إلى الأمن بالتنمية الإنسانية المستدامة، التي تضمن التنمية الاقتصادية المستمرة، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والعدالة الاجتماعية والحكم الرشيد.

كانت تلك هي البداية لإطلاق مفهوم الأمن الإنساني الذي ركز على الفرد بدلاً من الدولة، كوحدة أساسية للتحليل، وأن يكون الهدف تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة. ووفقاً لذلك يصبح الموضوع الأمني من خلال هذا المفهوم مسألة عابرة للقوميات، كونه يتمحور حول الكيان البشري، ويستلزم رؤية عالمية للموضوع، بغض النظر عن الخصوصيات الجغرافية والثقافية، ما يدفع إلى تنمية العمل الدولي المشترك، وتنسيق الجهود في سبيل مواجهة التهديدات. كما أن مفهوم الأمن الإنساني يعترف بأمن الدولة، ولا يعتبره إلا مجرد وسيلة لتحقيق أمن الأفراد، وليس غاية في ذاته.

وقد جعل هذا المفهوم الإنساني موضوعاً للأمن وهدفاً له في الوقت نفسه، بخلاف المنظور التقليدي الذي أهمل البعد الإنساني بتركيزه على محورية الدولة، لذلك تتطلب التهديدات الجديدة للأمن تبني مقاربة شاملة، تستفيد من كل الإمكانيات المتاحة لدى الفواعل المختلفة، بما فيها الفاعل الأساسي وهو الدولة، لذلك فإن النظر إلى مفهوم الأمن الإنساني على أنه بديل عن المفهوم التقليدي للأمن، أو أنه ثورة مفاهيمية، يتطلب البحث في طبيعة التطورات التي طرأت على مفهوم الأمن، وتتبع مراحل هذا التطور على خريطة المنظومة المفاهيمية، ومعرفة مدى تحقق إدماج البعد الإنساني ضمن دراسات الأمن.

ومن هنا سيتم تناول مفهوم الأمن ودلالاته في المباحث التالية:-

المبحث الأول: الدلالة التقليدية لمفهوم الأمن.  
المبحث الثاني: التسارع في تغير دلالات مفهوم الأمن.  
المبحث الثالث: أثر التسارع في تغير دلالات مفهوم الأمن على انضباطية دراسته  
منهجياً.

## المبحث الأول: الدلالة التقليدية لمفهوم الأمن

يعد مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي، لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، وذو أبعادٍ متنوعة، كما أنه يمثل أحد المفاهيم المركزية في حقل العلاقات الدولية، ومن هنا فإنه ليس من المفاهيم التي يسهل تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، ومن الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع<sup>(1)</sup>.

---

(1) مريم سلطان لوتاه، معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 1991)، ص 12.

لقد ارتبط مفهوم الأمن، في دراسات السياسة الدولية تقليدياً، بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي؛ إذ اعتبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميز (توماس هوبز) بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع، بينما تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية. وقد دفع البحث عن الأمن البشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال (عقد اجتماعي)، تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة. ويعتقد هوبز أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي، وبذلك فإن الأفراد أكلوا للدولة مسألة حماية أمنهم<sup>(1)</sup>.

وفى واقع الأمر فقد كان مفهوم الأمن ولا يزال الشغل الشاغل لمختلف النظم السياسية، سواء أتم تناوله باسم الدفاع أم السيادة أو المصلحة القومية أو غيرها من المصطلحات. ومن هنا فإن موضوع الأمن يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي لعدة اعتبارات، من جهة أنه محور للسياسة الخارجية لأي دولة أو لمجموعة من الدول؛ إذ يعد الأمن أحد أهم المرتكزات الرئيسية للسياسة الخارجية للدول<sup>(2)</sup>. ولذا فإن مفهوم الأمن يشغل الجماعات السياسية، التي حرصت منذ نشأتها على المحافظة على ذاتها واستمرار وجودها، بالدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات المختلفة التي تعرضت لها. ولم يتغير هذا الأمر، على الرغم من التطورات التي شهدتها هذه الجماعات، وظهور الدول الحديثة. ولا تزال هذه المسألة تحظى بالاهتمام نفسه، حتى وقتنا الحاضر، فالدول كافة تضع مسألة حماية وجودها وضمان تطورها في مقدمة تطلعاتها، وفوق كل اعتبار. فتحرك الدول يرمى، في جانب منه، وهو الجانب الأكثر أهمية، إلى حماية بقائها بالعمل على ضمان الاستقلال القومي والاحتفاظ بحزام أمن للسلامة الإقليمية والدفاع عن المصالح الحيوية<sup>(3)</sup>.

لذلك فإن مفهوم الأمن يحظى بالكثير من النقاشات، وقد وصفه البعض بأنه مفهوم "هلامي"، وينظر إليه أحياناً على أنه "مثير للجدل" و"غامض" في محتواه وحجمه<sup>(4)</sup>.

---

(2) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر": المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 10.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، (بيروت: دار الجيل، 2001)، ص 44.

(1) عطا محمد صالح زهرة، في الامن القومي العربي، (بنغازي: منشورات جامعة قارونس، 1991)، ص 9.

(2) مريم سلطان لوتاه، معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

في هذا المبحث تسعى الدراسة بالأساس إلى بيان مفهوم الأمن ودلالاته؛ إذ اكتسب معاني مختلفة، واكتسب مضامين سياسية ودلالات معرفية متنوعة، ساهمت في تشكيل معالمه ومحدداته الرئيسية.

سنتطرق إلى تحديد الإطار النظري لمفهوم "الأمن" من خلال العنصرين التاليين:  
- مقارنة المفهوم على المستوى المفاهيمي، بالتعرف على الكيفيات المختلفة التي ساهمت في صياغته، وتحديد مدلولاته النظرية والعلمية، وتطور مفهومه، وذلك من خلال السياقات النظرية لمفهوم الأمن.  
- التطرق إلى مختلف أبعاد التحول التي يشملها مفهوم الأمن.

### أولاً - السياقات النظرية لمفهوم الأمن:

لقد تناولت الدراسات العربية والأجنبية مفهوم الأمن، فعدته مرادفاً للطمأنينة، أو نقيضاً للخوف، أو مساوياً لانتفاء الخطر. ففي قاموس أكسفورد الإنجليزي يعني مفهوم الأمن (Security) الحالة التي نكون فيها محميين من الخطر والتعرض له، وهو التحرر من القلق أو العناء أو الخوف. وهو أيضاً الشعور بالأمن أو التحرر من وجود خطر<sup>(1)</sup>.

وفقاً لذلك يمكن التعرض إلى المقاربات المختلفة لمفهوم الأمن ومناقشتها ضمن سياقها الفكري؛ إذ يفرق البعض في مفهومهم للأمن بين النظرة الذاتية والموضوعية إليه: "موضوعياً، يعني مفهوم الأمن غياب التهديدات بالنسبة للقيم المكتسبة، وذاتياً، يعني غياب الخوف من الاعتداء على هذه القيم. يقدم هذا التعريف لمفهوم الأمن صعوبات مفاهيمية أقل، وقدرة تحليلية أكبر، وهو التعريف الذي حظي بنوع من الإجماع بين الدارسين، فهو بالمرونة التي يتيحها يبقي المساحة مفتوحة على كل التهديدات لتؤخذ بعين الاعتبار.

ومع ذلك يبقى مفهوم الأمن غامضاً، إذا لم تتم الإجابة عن سؤالين أساسيين: الأمن لمن؟ وما هي القيم المقصودة بالتهديد؟ فبينما تقود الإجابة عن السؤال الأول إلى توضيح موضوع لمن (الفرد، الدولة، المنطقة، النظام الدولي...)، يناقش السؤال الثاني القطاع المعني بالتهديد (الاقتصاد، البيئة، المجتمع...)، وهو ما يعرف بالمناقشة القطاعية للأمن (Sectorisation).

تقليدياً، افترض المحللون أن الدولة هي من يجب حمايتها وتحقيق أمنه، وظهرت دراسات أمنية تركز على المسائل العسكرية والدفاعية، كمراقبة التسلح، والإرهاب، وانتشار أسلحة

---

(1) جون بيليس "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في: جون بيليس وستيف سميت، محرران، عولمة السياسة العالمية، "ترجمة" مركز الخليج للأبحاث، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص414.



الدمار الشامل. وتشير كل هذه المواضيع إلى ما يعرف بمواضيع الأمن الصلب ( Hard Security)، ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي)، وعادة ما يتبلور من اختلال موازين القوى بين الدول، لعدم حيازتها أسباب القوة المتمثلة في عجز قدراتها الدفاعية عن التعامل مع تهديدات البيئة غير الآمنة التي توجد فيها، إذا ما اقترنت بصراعات حدودية، أو منافسات إقليمية على الهيمنة والنفوذ في المناطق الحيوية من العالم. فالأمن الصلب يمكن إرجاعه إلى الشؤون الدفاعية والعسكرية، حيث تكون التهديدات مباشرة على وجه التحديد<sup>(1)</sup>.

لذلك كانت الغاية من الأمن الصلب هي الحفاظ على الاستقرار (Stability) والوضع الراهن (Statu-sou). وضمن إطار دوامة الأمن (Security Dilemma) يشكل تقوية أمن دولة ما، بواسطة توسيع قواتها المسلحة، تهديداً بالنسبة لدول أخرى، لذلك يتسم الأمن بالتنافسية الشديدة.

وتسعى الدولة دوماً للمحافظة على جاهزية مستمرة لمواجهة التهديد الخارجي المحتمل، وقد شهدت السنوات الماضية دعوات لنبذ تلك التنافسية العسكرية الشديدة، عبر تعزيز الأمن المشترك والجماعي والتعاوني بين الدول، إضافة إلى أن هذه التنافسية العسكرية ذاتها أصبحت مصدر خطر دائم على الأمن والاستقرار الدولي، فقد أثرت هذه الأجندة العسكرية في تجاهل التعامل مع مصادر تهديد أضحت أكثر إلحاحاً.

لقد أصبح العالم، عقب الحرب الباردة، أكثر ترابطاً، ما أدى إلى تزايد تأثير المؤسسات والأنظمة السياسية في السياسات الدولية. وساهمت هذه التغيرات الدولية في بلورة فكر جديد في مجال الأمن، لا يتم فيه التوقف مطولاً أمام التهديدات الخارجية للدول، بل يستجيب بصورة أكثر فعالية للحاجة المتزايدة للتعامل مع التهديدات الكامنة في واجهات أخرى (اقتصادية، بيئية، مجتمعية)، فيما يعرف (بمفهوم بالأمن الناعم)، وهو مفهوم تدرج فيه كل التحديات غير العسكرية التي تواجه الدول، مثل التحديات الصحية، والجرائم المدنية (غسيل الأموال - القتل - تهريب المخدرات)، واللاجئين، ذات الطبيعة المركبة، إذ يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة والمجتمع. هذه الظاهرة قد تكون ممتدة جغرافياً وعابرة للحدود، يتعدى تأثيرها إلى أقاليم أخرى، بل قد تكون ظاهرة عالمية، كما يمكن أن يتحول مفهوم الأمن الناعم إلى مفهوم صلب أو خشن، إذا عولج بأدوات عسكرية، مثل تفاقم تلك التحديات إلى تهديدات،

---

(1) إبراهيم عرفات، "الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى"، في: هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، محرران، قضايا الأمن في آسيا، (مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 2004)، ص 222.

تستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها. كذلك قد يتحول المفهوم الصلب للأمن إلى أمن ناعم، إذا تدخلت فيه الأدوات الدبلوماسية والمفاوضات لمعالجته. وإجمالاً، فإن هذين المفهومين يعبران عن قضايا مترابطة، يجب النظر إليها من خلال الطرح الكلي، الذي يراعي التشابك بين المحددين الداخلي والخارجي للأمن<sup>(1)</sup>.

في هذا السياق حددت دراسة بحثية خمسة أنواع من التهديدات "لأمن الناعم"، تأتي بشكل تصاعدي على النحو التالي:

1- المخاطر الفردية (Individual Risks): مثل تعرض عدد من الأفراد لتهديد الجرائم والأمراض.

2- المخاطر المجتمعية (Community Risks): مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل انتشار الأوبئة والمشاكل البيئية في الدولة ذاتها.

3- تهديدات عابرة للحدود (Cross Border threats): مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية واللاجئين.

4- الأزمات الزاحفة (Creeping Crises): اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية، تهدد الأفراد في عدة دول، مثل انتشار الأوبئة المعدية القاتلة.

5- الكوارث المحتملة (Potential Catastrophes): تحول الأزمات الزاحفة إلى نكبات، تصاحبها خسائر فادحة، تمتد إلى عدة أقاليم، مثل الأعاصير، الكوارث النووية، والمشاكل البيئية الكبرى<sup>(2)</sup>.

من خلال هذه التصورات، يبدو أن هناك تضارباً، ساهم إلى حد كبير في عدم التوصل إلى نظرية عامة وشاملة للأمن. وقد انعكس ذلك على المضامين المعطاة للمصطلحات والمفاهيم المستخدمة في هذا الحقل، وإن تعلق الأمر بمفهوم أو مصطلح واحد مثل مفهوم الأمن الوطني. إن المهتم بمفهوم الأمن يلاحظ أن تعريف هذا الأخير مر بمرحلتين أساسيتين: هيمن في المرحلة الأولى اتجاه تقليدي أو إستراتيجي، ينظر إلى الأمن من خلال المتغيرات العسكرية (Military Variables). أما في المرحلة الثانية، فقد اهتم الباحثون بالأمن من خلال تداخل مختلف المتغيرات العسكرية وغير العسكرية، أو ما يعرف بالمفهوم الجديد للأمن. غير أنه يجب الحذر من هذا الفصل الجامد بين الاتجاهين. وقد سيطرت حتى وقت

---

(1) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

(2) إبراهيم عرفات الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى، في، هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، محرران، قضايا الأمن في آسيا، مرجع سبق ذكره، ص 223.

قريب مقارنة تقليدية واقعية التصور لمفهوم الأمن، تختزله في المجال العسكري حصراً؛ إذ نظر إليه كل من صناع القرار والإستراتيجيون من زاوية "القوة القومية" في المقام الأول<sup>(1)</sup>. وعليه تجدر الإشارة إلى أن مفهوم الأمن هو من المفاهيم الحديثة، والتي استخدمت أول مرة عام 1947، وخاصة حينما أنشئ مجلس الأمن القومي الأمريكي، وفي الواقع أن الأمم المتحدة كانت أسبق من الدول في استخدامها لمصطلح الأمن، حينما نص الميثاق في المادة (1) على أن: من بين مقاصد الأمم المتحدة: حفظ السلم والأمن الدوليين<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: تأثير التحول في مفهوم الأمن على دلالته:-

إن التعرض إلى تحول مفهوم الأمن يؤدي إلى التساؤل عما إذا كان التحول يرتبط بمفهوم الأمن وتوسعه من حيث التراكم المعرفي، أم كونه انعكاس لتحولات البيئة الدولية الجديدة، ومنه البحث في المقاربة الأنسب لفهم ذلك التحول في ظل العولمة وتأثير مضامين الخطاب. والدراسات الأمنية التي اقتصرت على القضايا التي تمحورت حول التهديد واستعمال القوة- العسكرية على وجه الخصوص- حتي تسعينيات القرن الماضي وان طغي عليها تصور المنظور العقلاني(الواقعية والليبرالية) الذي برز في تعريف"ولفرز"(Wolfers) القائل بأن:"الأمن موضوعياً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية، وبمعني ذاتي هو غياب الخوف من إن تكون تلك القيم محل هجوم"<sup>(3)</sup>.

وعليه، اعتبر إن"القيم المركزية" التي يتعين حمايتها (من التهديدات العسكرية) تتمثل في بقاء الدولة (كوحدة مرجعية أساسية)، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، إضافة إلي الرفاه الاقتصادي (خاصة بالنسبة لليبرالية)<sup>(4)</sup>، لذلك يفسر غياب تعريف واضح لهذا المفهوم- الأمن- بارتباطه بالدراسات العسكرية الحربية والإستراتيجية، الأمر الذي أثار موضوع الدراسات الأمنية كفرع من حقل العلاقات الدولية أو بالأحرى كجوهر العلاقات الدولية<sup>(5)</sup>.

---

(1) اوشن سمية، دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص50.

(2) المرجع السابق ، ص 49.

(3) زهيرة حواس، "الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية - دراسة حالة الحوار المتوسطي- الأطلسي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011، ص 38.

(4) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري (الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي) مرجع سبق ذكره، ص 134.

(1) Ken Booth, Critical Exploraion, in Ken Booth, (ed)., "Critical Studies and World Politics," quoted in: Steve Smith,"the Concept of Security in a Globalizing World", Working Papers, University of Otago, Foreign policy school, june 2002, p .18.

إن إعادة صياغة مفهوم الأمن ينطوي على مستويات عديدة وبطرق شتى بغرض تعويض المفاهيم الواقعية المستوحاة من الدراسات الإستراتيجية. وقد بدأ الحوار حول معنى الأمن مع باري بوزان" و "ريتشارد اولمان" (R.Ullman) الذين أقرأ بأن تعريف الأمن العسكري تعداه الزمن. هكذا جاء تعريف "باري بوزان" القائل بأن الأمن هو: "العمل على التحرر من التهديد". الذي انطلق من أن: "الأمن الذي عرف وما يزال كمفهوم سياسي، وتوسيعه قد يكون خيارا ايجابيا أو سلبيا، إلا أن جوهره لا يمكن أن يتعلق بالشؤون العسكرية فقط كون الأولويات السياسية المتغيرة تحدد طبيعة ووسائل الأمن المتعدد الأبعاد التي تحتم تكيف القطاعات المختلفة والإجراءات السياسية". ليعبر عن تصور "باري بوزان" الجديد للأمن (إضافة إلى تعريفه بالسعي نحو التحرر من الخطر المقبل) حيث يقول أن الأمن هو: "كذلك قدرة الدول والمجتمعات على المحافظة على هويتها المستقلة ونزاهتها ضد قوى التغيير التي تعتبر معادية كأساس موضوع الأمن هو "البقاء" لكنه يشتمل منطقيا على مجموعة المخاوف إزاء شروط الوجود وإذا تراوحت هذه الاهتمامات إلى ما يبرر اتخاذ إجراءات طارئة وتدابير استثنائية تشمل استخدام القوة، وتصبح بذلك جزءا من غموض الحياة اليومية كإحدى الصعوبات التي يواجهها هذا المفهوم"<sup>(6)</sup>.

أما "ريتشارد اولمان" (R.Ullman) بالرغم من تركيزه على مفهوم "التحرر من الخوف" في تعريفه للأمن فقد طور تصورا جديدا حيث قال أن: "الأمن القومي المجرى أو حتى العسكري بالدرجة الأولى، أصبح يعكس بقوة صورة خاطئة عن الواقع كونه يسبب تركيز الدول على التهديدات العسكرية وتجاهلها لأخطار قد تكون أكثر ضررا"<sup>(7)</sup>.

## 1- تأثير التحول في مفهوم الأمن على جوهر الأمن:

---

(2) عبد النور بن عنتر، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (160)، ابريل 2005، ص 57.

(3) في زهيرة حواس، "الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية - دراسة حالة الحوار المتوسطي - الأطلسي، مرجع سبق ذكره، ص، 66.

يقول "مورجان" (Morgan): "إن تماسك الدراسات الأمنية اخذ في التضاؤل بسبب توسعها لتغطية قضايا كالبيئة والاقتصاد وغيرها...الخ، يصعب تقبل جمعها واعتمادها مع تهديدات ومخاطر يطال تأثيرها الآخرين"

أما "كروز" (Krause) و "ويليامز" (Williams) فيقولان:  
"قد يكون ضرورياً توسيع برنامج الدراسات الأمنية (نظرياً ومنهجياً) من أجل تضيق الأجندة الأمنية، لأن إيلاء اهتمام أكثر للقوى التي تخلق الولاءات وتثير التهديدات والردود الجماعية، تفتح الطريق أمام "اللامننة" (Desecuritization) والإلغاء التدريجي للقضايا الأمنية التي يتم التعامل معها عبر المؤسسات والممارسات التي لا يلجأ فيها لقوة العنف أو المأزق الأمني"<sup>(1)</sup>.

وهذا ما جعل كل من "بوزان" (Buzan) و "ويفر" (Waever) و "دي ويلد" (De Wilde) ينظمون توسيع الأمن إلى مواضيع جديدة بقولهم أن: "مفهوم الأمن يمكن تطبيقه على أي شيء يمكن أن يهدد وجوده ويدعي البقاء"<sup>(2)</sup>.

هكذا اقترحوا خمس مستويات لتحليل الأمن: المستوى الدولي، المستوى الدولي الفرعي، الوحدات، الوحدات الفرعية والأفراد. كما حاولوا معالجة سؤال ما الذي يجعل أية قضية، قضية أمن؟ وأجابوا بضرورة توفر شرطين لذلك: "خطاب يعرفه بهذه الصفة، وسلسلة من القرارات تحول الخطاب إلى واقع، فترجمة الخطاب إلى واقع هو الذي يحدد قضايا الأمن".  
ومع ذلك حاولت "ايماروتشيلد" (Emma Rothschild) في تصنيفها النقاشات حول توسيع مفهوم الأمن إلى مستويات، تقديم إضافة للإجابة عن هذا السؤال (من يوفر الأمن)، حيث اقترحت:<sup>(3)</sup>

**المستوى الأول:** يتضمن توسيع المفهوم من أمن الدول إلى أمن الأفراد والمجتمعات.

**المستوى الثاني:** يتضمن توسيع المفهوم صعوداً من الأمة إلى محيطها الحيوي.

**المستوى الثالث:** يتضمن توسيع المفهوم أفقياً إلى أنواع الأمن قيد البحث من العسكري إلى السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي أو حتى الأمن الإنساني (كمفهوم شامل).

---

(1) K. Krause and M. Williams, "Broadening the Agenda of Secudies: Politics and Methods" **Mershon International Studies**, Vol.40, supplement 2,1996,p.249.

(2) في زهيرة حواس، "الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية - دراسة حالة الحوار المتوسطي - الأطلسي"، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(3) Emma Rothschild, "Want is Security?", **Daedalus**, Vol. 124, No. 3, 1995, P. 55.

**المستوي الرابع:** يتضمن المسؤولية السياسية لضمان الأمن ( كجواب على السؤال من يوفر الأمن؟) والتي تنتشر في كل الاتجاهات من الدول القومية، إلى المؤسسات الدولية، إلى الحكومات المحلية والإقليمية، إلى المنظمات غير الحكومية، إلى الرأي العام والأعلام إلى القوة المجردة للسوق.

## 2. تأثير التحول في مفهوم الأمن على البناء الأمني الإقليمي:

إن مفهوم الأمن الذي أصبح يشمل التهديدات الاقتصادية، البيئية، المجتمعية... (إضافة إلى السياسية والعسكرية) أثار الشكوك حول الترابط الأمني ( Security Nterdependance)

في هذه القطاعات غير التقليدية التي يجب أن تأخذ الطابع الإقليمي، خاصة وأن الدراسات الأمنية على المستوى الإقليمي أصبحت أكثر استقلالا (في حقل العلاقات الدولية)، هذا الاستقلال (وان كان نسبيا) شكل نمطا من العلاقات الأمنية والتفاعلات الدولية يختلف جذريا عن سالفه. فبعدما كان أي نظام امني يمثل نمطا من الاعتماد المتبادل الأمني القائم على الخوف من الحرب وتوقع استعمال القوة في العلاقات الدولية (بالرغم من كون الخوف من التوقعات مقيدة بمجموعة قواعد السلوك المتفق عليها)، أصبح بناء الأمن يرتبط بالأجندات الأمنية الأكثر تعقيدا- بفعل العولمة- والمرتبطة أساسا بالخيارات السياسية/الإستراتيجية للفواعل (أساسا الدول)<sup>(1)</sup> والتي يفترض أن تتضمن تعزيز التعاون بين الدول كبديل لحالة الصراع (المستمر) وضمان الأمن في بيئة تعاونية وليست تنافسية. لذا يبقى السؤال المطروح حول كيفية تطوير مقاربة خاصة بالأمن في عالم معولم في ظل الأدبيات السائدة والتي تحصر الأمن في إطار لا يلم بكل المشاكل الأمنية العالمية خاصة منها ملامح "اللاأمن" في دول الجنوب، مقاربة أمنية تركز على العالم الثالث كوسيط نظري وتجريبي، تحاول معالجة المشاكل المرتبطة بتوسيع مفهوم الأمن وإعادة النظر في "إقليمية الطابع الأمني"، مقاربة قد تشكل إطارا بالغ الأهمية لتحليل أهم مصادر عدم الاستقرار، وخاصة وان التكامل الإقليمي في المجال الأمني لا يزال يتسم بالضعف<sup>(2)</sup> بين الوحدات والفواعل التي قطعت شوطا كبيرا في مجال التعاون الأمني الإقليمي، ما يجعله (أي التكامل الأمني) بالغ الصعوبة إن لم يكن

(1) Victor D. Cha, "Globalization and the Study of International Security", **Journal of Peace Research**, Vol. 37, No. 3, 2000, PP. 391-394.

(2) اليسون ج. ك، بيلز، اندروكوتي، التعاون الأمني- الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين، الكتاب السنوي، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد استكهولم لأبحاث السلام، سيبري، "ترجمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 327.

مستحيل التحقيق في ظل عدم التكافؤ، العمودي (العلاقات شمال/جنوب) والخلافات الأفقية (جنوب/جنوب)(شمال/شمال) .

في ظل هذا الطرح قد يتعزز التوجه الليبرالي المؤسساتي، خصوصا مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي ومنظمة شمال الأطلسي في تطوير الأنظمة الأمنية المستقرة، وانتهاج مقاربة للأمن الشامل الذي زاد من سعي الدول إلى تحقيق تعاون أكبر بين السياسات الأمنية خاصة على المستوى الإقليمي- بعد إحداث 11 سبتمبر 2001- ومواجهة الظواهر المتزايدة للتهديدات غير العسكرية مثل الإرهاب الصراعات الاثنية، الجريمة العابرة للقومية،...ليمتد إلى تحقيق التوازن بين مطالب تأمين الدولة من ناحية ومتطلبات حماية المجتمع والفرد من ناحية أخرى،<sup>(1)</sup> إلى مقاربة الأمن الإنساني التي تتفق مع المقاربات الحديثة في الدراسات الأمنية التي تقوم على أن امن اية دولة يعتمد على أمن وسلامة الدول الأخرى، وبالتالي يدخل ضمن البناء الأمني المتكامل الذي يبدأ من الأسفل (الإفراد) إلى الأعلى(العالم) وتكون الدولة مساحة وسيطة<sup>(2)</sup>

---

(1) جهاد عودة، الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا، (الجزائر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص 113.

(2) خديجة عرفة، تحولات مفهوم الأمن الإنسان أولا، في:

<http://www.islamonline.net/Arabic/mafaheem/2011.7.9>

## المبحث الثاني: التسارع في تغير دلالات مفهوم الأمن

اتسمت العلاقات الدولية، منذ صلح وستفاليا، بهيمنة منظومة مفاهيمية متكاملة، تمحورت حول مفاهيم السيادة، وتوازن القوي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتركيز على الاعتبارات الخاصة بأمن الدولة القومية دون غيره. وقد أسهمت تلك المنظومة في تقديم تفسير ملائم لطبيعة العلاقات الأمنية الدولية<sup>(1)</sup>.

ويتطلب البحث في طبيعة التطورات التي طرأت على مفهوم الأمن، تتبع مراحل هذا التطور على خريطة المنظومة المفاهيمية، لمعرفة التسارع في تغير دلالات مفهوم الأمن، ما يوجب الخوض في دراسة مفهوم الأمن من منظور عقلاني - تفسيري قائم على التفكير الوضعي والنزعة التجريبية، لتبرير الصيرورة التطورية ابستمولوجياً لمفهوم الأمن، نظراً لعجز نظريات الاتجاه التفسيري في بناء إطار نظري متكامل لدراسة مختلف الظواهر الدولية، فيما يعرف أكاديمياً بـ(أزمة التنظير). وفقاً لذلك برز جيل جديد من النظريات والمقتربات، محاولاً إسقاط الافتراض التفسيري القائم على الأخذ بالأمن كمعطى، محدثاً بذلك جسراً رابطاً بين الاتجاهات الوضعية والنظريات ما بعد الوضعية - التأملية، وعلى رأسها النقدية الاجتماعية، التي أسقطت الأسس التي بنيت عليها النظريات التقليدية، وقدمت بديلاً يقوم على بناء مفهوم نظري صلب، يستند انطولوجياً و ابستمولوجياً على معايير مغايرة تماماً لتلك المعتمدة وضعياً لمفهوم الأمن، من منظور ما بعد الحداثة، التي تهدف إلى تفكيك الأطر والمقاربات التقليدية، لتكون بذلك أمام منظور أمني مختلف، يركز أساساً على قيمة (الخطاب) في فهم سلوكيات الدول.

### أولاً - دلالة مفهوم الأمن من منظور عقلاني تفسيري:

يشتمل المنظور العقلاني التفسيري على كل النظريات المؤسسة على تفكير وضعي ونزعة تجريبية، فيحاول تفسير الأمن انطلاقاً من مبدأ (الاحتمية) في الأخذ بمفاهيم وتصورات غير قابلة

---

(1) محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، (القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، 2004)، ص39.



للقاش. وعلى هذا الأساس فهو ينظر للأمن كمعطى مسبق، وليس مبنياً، بمعنى أنه ظاهرة وجدت ضمن نطاق العلاقات الدولية، وما على النظرية إلا تفسيرها. سندر في هذا الإطار أهم اتجاهين ضمن هذا المنظور لتطور مفهوم الأمن هما: الواقعية والليبرالية .

## 1- التطور في دلالة مفهوم الأمن من المنظور الواقعي:

ينطلق الواقعيون في تحديد دلالتهم لمفهوم الأمن من رفض وجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول غالباً ما تعرف تضارباً بين مصالحها، يقود في أحيان كثيرة إلى الحرب. وتلعب الإمكانيات المتوفرة لدى الدولة دوراً مهماً في تحديد نتيجة الصراع الدولي، وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الجانب العسكري فحسب، فالقوة، حسب الواقعيين، مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية، كما أن لديهم نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة الوطنية للدولة، على اعتبار أن القوة تشمل، إلى جانب البعد العسكري، على متغيرات أخرى، كمستوى التطور التقني، والنمو الديمغرافي، والمصادر الطبيعية، والعوامل الجغرافية، وشكل الحكومة، والقيادة السياسية والإيديولوجية<sup>(1)</sup>.

لقد نزع أغلب الدارسين، منذ اتفاقية وستفاليا (West Valley) عام 1648، إلى اعتبار الدول أقوى العناصر الفاعلة في النظام الدولي، فقد كانت الدول هي المعيار العالمي للشرعية السياسية، وذلك في غياب سلطة أعلى منها. وكان ذلك يعني النظر إلى (الأمن) على أنه الالتزام الأول لحكومات الدول<sup>(2)</sup>. إن هذا الالتزام الذي ينادي به أنصار الاتجاه الواقعي يتمحور حول فكرة تحقيق (الأمن القومي)، المستمد من النقاش التاريخي، الذي حاول من خلاله كتاب مثل هوبز (Hobbes) ومكيافيلي (Machiavelli) وروسو (Rousseau)، رسم صورة أكثر تشاؤماً لمضامين سيادة الدولة، في ظل نظام دولي صراعي، يصعب في إطاره تحقيق السلام الدائم (Perpetual Peace)، واعتبار أن أكثر ما يمكن أن تقوم به الدول هو السعي إلى تحقيق التوازن مع القوى الأخرى، لمنع أي منها من تحقيق السيطرة

(1) جيمس دورتي وروبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 59.

(2) جون بيليس وستيف سميثنت، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 414.

الشاملة، وهو ما أكده كتاب المدرسة الواقعية الكلاسيكية أمثال إدوارد هاليث كار (E. H. Carr) وهانس مورغانثو (Hans Morgenthau)<sup>(1)</sup> .

لقد سيطرت المقاربة الواقعية التقليدية، حتى وقت ليس ببعيد، على تحليلات المختصين في الدراسات الأمنية، باختزالها الأمن في المجال العسكري حصراً؛ إذ نظر إليها كل من صناع القرار والاستراتيجيين من زاوية القوة الوطنية في المقام الأول، كما نظر الواقعيون إلى الأمن باعتباره مشتقاً من القوة، فقد شكل مفهوم القوة (Power) موضوعاً مهماً في الدراسات الواقعية للسياسة الدولية، سواء أنظر إليها كوسيلة أم كغاية، أي كمحفز لسلوك الدول، أو كنتاج له، أو الاثنين معاً. كما يعتقد مورغانثو أن السياسة الدولية ككل هي صراع مستمر من أجل القوة. ومهما تكن الأهداف النهائية للسياسة الدولية فالقوة هي الهدف العاجل دوماً<sup>(2)</sup>. وينظر مورغانثو للقوة من ثلاث زوايا:

- القوة كسبب (Power as a Cause) أي أنها الدافع لسلوك معين.
  - القوة كهدف (Power as an Outcome) أي أنها نتاج لسلوكيات الدول.
  - القوة كوسيلة (Power as an Instrument) أي أنها الأداة لبلوغ الغايات المرجوة.
- وتتطوي القوة، باعتبارها الوسيلة المتلى لضمان بقاء الدولة كوحدة مرجعية للأمن، حسب التصور الواقعي، على بعدين، وذلك باعتبارها:
- ميزة (Attribut)، بمعنى أنها معطى تمتلكه الشعوب، الجماعات أو الدول، التي تسعى للحصول على الأمن.
  - علاقة (Relationship) لأنها تعبر عن القدرة التي تمكن الشعوب والجماعات أو الدول من اختيار درجة تأثيرها على الآخرين.
- فالقوة، من حيث هي خاصية تميز الدولة (Attribut of State)، تعد فكرة شائعة في المنظورات التقليدية للعلاقات الدولية، فالعديد من الكتابات الأكاديمية تقدم قائمة لمكونات القوة الوطنية (National Power)، والخصائص التي تؤهل الدولة لأن تكون قوة كبرى (Great Power) أو قوة وسطى (Middle Power)، أو قوة عظمى (Super Power). وهذه القائمة

---

(3) المرجع السابق، ص 415.

(2) Paul Viotti et Mark V. Kauppi, International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond, USA, Boston, Allyand Bacon, 1997, P 56.

بوجه عام تحدد عدة ميزات (Attributs) قد تملكها الدولة، لكي تكون مؤهلة للمطالبة بمرتبها الحقيقية على سلم القوة العالمية<sup>(1)</sup>.

ومن هنا فإن القوة، حسب الواقعيين، تساعد الدولة على البقاء، الذي يعد الهدف الأسمى، ضمن مفهوم ضيق للأمن، يرتكز حصراً على الدولة الوطنية، باعتبارها فاعلاً مركزياً، إن لم يكن وحيداً في السياسة الدولية. والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسة لتحقيق الأمن. وهنا تكون الدولة بصدد تحقيق الحد الأقصى للدولة.

غير أن حصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساساً، والاعتداء المسلح المحتمل ضدها، باختزاله في قضية حماية/دفاع، جعل الأمن موضوعاً للدراسات الدفاعية والإستراتيجية، ومن ثم التعامل معه كموضوع إمبريقي أكثر من كونه مفهوماً.

وتظهر الإمبريقية الواقعية في تحديد مفهوم الأمن، بإهمال بعده الانطولوجي، من خلال (الحكم الانتقادي) الذي وجهه ريمون آرون (Raymond Aron) للواقعية الكلاسيكية في كتابه (السلام والحرب بين الأمم)، على أنه علم تطبيقي (Praxeology)، وذلك من خلال تركيز الواقعية الكلاسيكية على مبدأ (هدفي)، يعنى بالتركيز على مراقبة العنف بين الدول، عبر ضمان سلام هش مرتبط بالاستقطابات التنافسية للقوة<sup>(2)</sup>.

وتكمن الفوارق الجوهرية في التمييز بين مختلف الاتجاهات الواقعية في نظرتها للأمن في التالي:

1- الواقعية التقليدية: تركز على قدرة الدولة ونضالها من أجل البقاء، في سياق فوضوي بحت. ولا مجال للفاعلين من "غير الدولة" ولا للتعاون أو إقامة قواعد القانون، بل إن اعتبارات القوة هي التي تؤخذ في الحسبان. ويشكل ميرشايمر (Mershaemer) المرجعية المفضلة للواقعية البحتة والمحافظة.

2- الواقعية البنوية: تركز على بنية النظام الدولي، أي الطريقة التي توزع بها القدرات، وخاصة العسكرية، بين القوى الكبرى. وتتميز هذه البنية بغياب الثقة أو عدم الأمن (Insecurity) المعمم بين الدول. وفي هذه الحالة يحكم سلوك الدول: إما انتمؤها أو

---

(2) جندلي عبد الناصر، انعكاسات تحولات النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في

العلاقات الدولية، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005، ص 115.

(1) بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رسالة

ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر، 2012، ص 16.

احتجاجها، بمعنى أنها دولة مراجعة للوضع القائم، وأبرز رواده كينيث والتز ( Kenneth N. Waltz).

3- الواقعيون الجدد: يلاحظ لديهم نوع من القطيعة مع الكلاسيكية أو التقليدية؛ إذ يرون أن التعاون بين الدول ممكن ومرغوب فيه، للتقليل من مخاطر انعدام الأمن، وضمان مكاسب نسبية، وليست مطلقة، لكل طرف. وهنا قد يبدو السياق الفوضوي للنظام الدولي أقل حدة، ولا سيما حين تتحكم في التنافس بين الدول آليات (الأمن التعاوني)، التي تحد من الغش في العلاقات بين الدول، ومن نقص الثقة والحسابات الخاطئة. وقد عرف بعض أقطاب هذه المدرسة بالواقعيين الجدد التعاونيين، ومن أبرزهم شارلز غلايزر (Ch. Glaser).

3- الاثنواقعيين (الواقعية الاثنية): ينقلون، في سياق فوضوي، مفاهيم البقاء والتحميل الأقصى للمكاسب والتنافس إلى داخل الدولة. وكان هذا خلال تسعينيات القرن الماضي، ومن أبرز روادها: باري بوسن (Barry Bosen) وكوفمان (Kaufman).

## 2- التطور في دلالة مفهوم الأمن من المنظور الليبرالي:

يعمل المنظور الليبرالي على تشجيع المؤسسات والعلاقات السياسية والاقتصادية كمنطلق لتحقيق السلم والتعاون بين الأمم، بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك حين يرى أن من الممكن التخفيف من حدة العداء بين الدول، عن طريق تطوير التجارة والديمقراطية والمؤسسات الدولية. ويعتقد الليبراليون أن هناك إمكانية لتحقيق نوع من التنظيم، عن طريق مجابهة التصادم بين الأمم، لأن حالة اللأمن (Insecurity) هي نتاج للفوضى.

ومن هنا فإن أساس التصور الليبرالي للأمن موسع قبل النظرية البنائية، ليشمل العوامل المؤسسية: الاقتصادية والديمقراطية، وهي أبعاد أكثر تأثيراً في إقامة السلام من المتغير العسكري، وهو توسيع قائم على أساس فوق قومي (Supra-National).

لقد تأثر الفكر الليبرالي أساساً بكتابات كل من جون لوك (J.Lock) وآدم سميث (A.Smith) وإيمانويل كانط (E.kant)، الذي يقول إن الأسباب الرئيسة للنزاعات تكمن في عدم الاستقرار وعدم العدالة المتأصلة في حالة الطبيعة (State of Nature). وهنا يلتقي

كانط مع الواقعيين في اعتبار الفوضى سبباً للحروب، لكنه يختلف معهم في إمكانية التغلب عليها، وذلك عن طريق التبادل التجاري الذي يحد من النزعة العدوانية للبشر<sup>(1)</sup>.

أما لوك فيرى أنه يمكن تعويض حالة الطبيعة، التي يقول بها الواقعيون، بإنشاء دولة القانون الليبرالي، على اعتبار أن قانون الطبيعة أو القانون الأخلاقي (The Moral Law) وجد قبل السياسة كمعطى إلهي. وقد استعملت ليبرالية لوك للدفاع عن حقوق الإنسان، والدعوة لإعادة التوزيع العالمي للثروة<sup>(2)</sup>. أما آدم سميث فهو فيلسوف النموذج الرأسمالي كمصدر للتوافق بين المصالح الفردية والمصلحة العامة.

تؤكد الليبرالية، منذ بداية السبعينيات، على الانتقال من باراداييم ما بين الدول (Inter-State) إلى نظام عابر للأوطان (Transnational System). وقد ساهم في صعود التيار الليبرالي، ابتداء من هذه الفترة، تحول مفهوم الاعتماد المتبادل (Interdependence) إلى أجدنة العلاقات الدولية، على أساس أنه لم يعد يحكمها التصور القائم على الدور السيادةي للدولة. والاعتماد المتبادل هو ما يعبر عنه الليبراليون بشبكة العنكبوت (Cobweb)، التي سيعبر عنها فيما بعد بالعولمة (Globalisation)، وهو النموذج الذي جاء ليعوض نموذج "كرات البليارد" الواقعي (Billiard Ball Model) لأرنولد والفريز (A. Wolfers)، من حيث إن التعامل الاقتصادي بين الدول سيخلق شبكة عنكبوتية من المصالح المعقدة، وبأقل تكلفة. وهنا لا يوجد مبرر للدخول في مواجهة عسكرية مع دولة أخرى، فتلتقي الليبرالية مع الواقعية عبر خيط رفيع هو "العقلانية" (Rationalism).

وبتفصيل أكثر يمكن الحديث عن إسهامات المدرسة الليبرالية حول مفهوم الأمن عبر اتجاهين أساسيين:

## أ- الليبرالية البنوية: (Structural Liberalism) (\*):

---

(1) Juanita Elias and Peter Sutch, **International Relations: The Basics**, New York, Routledge, 2007, P 68.

(2) *Ibid.*, P. 66.

(\* **الليبرالية البنوية**: تأثر أصحاب هذا الاتجاه بكتابات إيمانويل كانط، الذي يحاول أن يبين أن السلام ممكن، إذا توفرت بعض الشروط، مثل بداية التحول في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعااهدة فدرالية بين الدول، لإنهاء الحرب، وليس تنظيمها فقط، كما قال بذلك هوغو غروتوس (Hugo Grotius). وقد دعا كانط في المادة التعريفية الثالثة من كتابه "مشروع السلام" إلى إقامة نوع من التنظيم العالمي بين الدول المتعاهدة، وفعلاً تجسدت

اقترن هذا الاتجاه بكتابات كل من مايكل دويل (Michel Doyel) وبروس روست (Bruce Russet)، اللذين أكدا أن التحليل الأمني يجب أن يستند على المتغير الديمقراطي، لأن انتشار الديمقراطية على مستوى الدول وعلى مستوى النظام الدولي، من شأنه أن يكرس السلام الدائم، الذي يفتح المجال أمام مبادرات جديدة للسياسات الدولية، تكون الصفة التعاونية سمتها البارزة.

وفقاً لهذا الاتجاه يقع مفهوم الأمن ضمن متلازمة: كلما اتجهت الدول نحو الديمقراطية (Democratisation)، صار النظام الدولي سلمياً، على أساس أن الديمقراطيات نادراً ما تتحارب فيما بينها. ومن هنا فإن انتشار القيم الديمقراطية يحد من النزوع نحو الصراعات، ويحفز على التسوية السلمية لها، بفضل سيادة "ثقافة ليبرالية"، للتوافق أو الحل الوسط (Compromise).

ويظهر تشبع دويل بكتابات كانط عبر إشارته إلى العناصر الثلاثة التي قدمها كانط حول الأمن الدولي في كتابه السلام الدائم (Perpetuel Peace) وهي: (1)

- التمثيل الديمقراطي الجمهوري.
- الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان.
- الترابط العابر للحدود الوطنية.

وهي العناصر التي تفسر اتجاهات الميل إلى السلام الذي تتميز به الدول الديمقراطية. أما روست فيجادل بأن القيم الديمقراطية ليست التأثير الوحيد الذي يسمح للدولة بتجنب الحرب، لأن القوة والتأثيرات الإستراتيجية تؤثر في حسابات جميع الدول، بما في ذلك الديمقراطيات. وهنا يرى روست أنه لا داعي لتجاهل النظرات المتبصرة للواقعية، على اعتبار أنها تخبرنا بأن القوة والاعتبارات الإستراتيجية تؤثر على قرارات الدول في محاربة

---

فكرته في إقامة عصبة الأمم، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى. للمزيد انظر: جون بيليس وستيف سميثت، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 415.

(1) جون بيليس وستيف سميثت، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 428-430.

بعضها البعض، وأن الأخطار تكمن في رؤية "الواقعية الفجة" لحرب الجميع ضد الجميع، التي لا يتأثر فيها التهديد الذي تمثله الدول الأخرى بمعاييرها ومؤسساتها الداخلية<sup>(1)</sup>.

### ب – الليبرالية المؤسساتية (Institutional Liberalism):

يؤكد الليبراليون المؤسساتيون على أن المؤسسات تلعب دوراً جوهرياً في تحقيق الأمن الدولي وتعزيز الأمن الداخلي، من حيث إن عملية (مأسسة الأمن) تزيد بالنسبة للدول من مزايا التعاون، ومن ثم تخفض المخاطر والغش، وتقوم بتنشئة الفاعلين الدوليين مع المعايير أو السلوك الذي تسعى إليه المؤسسات القائمة. وهكذا تقل استقلالية الدولة بسبب النفوذ المتنامي للمؤسسات، وعلى أثر ذلك تصبح العلاقات بين الدول أقل صراعية، نظراً لوظائف التقارب التي تمارسها المؤسسات حيال سياسات الأمن. وقد تعزز هذا الطرح خصوصاً مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية، كالاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، في تطوير أنظمة أمن مستقرة، على اعتبار أن وجود هذه المؤسسات التعاونية أوجد جملة من القواعد والضوابط التي تجعل الدول المنضمة إليها لا تسلك سلوكيات عسكرية، بخلاف ما كان متوقفاً مع نهاية الحرب الباردة، بزوال مثل هذه المؤسسات، لزوال سبب وجودها. كما استطاعت مقاربة الليبرالية المؤسساتية (أمناً) إقناع العديد من صنّاع القرار الأمريكيين بحججته، لتبرير توسيع حلف شمال الأطلسي، وعلى رأسهم الرئيس بيل كلينتون بعد انهيار المعسكر الاشتراكي<sup>(2)</sup>.

### ثانياً – دلالة مفهوم الأمن من منظور تكويني – تأملي:

أدى عجز نظريات الاتجاه التفسيري، الليبرالية والواقعية على وجه التحديد، عن الإلمام باتجاه نظري متكامل لظواهر العلاقات الدولية، إلى بروز نظريات ومقاربات جديدة أطلق عليها وصف "التكوينية التأملية"، نظراً لمحاولتها الإلمام بكل عناصر ومتغيرات النظرية، بهدف تقديم منظور متكامل، يؤسس لبناء نظرية عامة في العلاقات الدولية. ومن هنا فإن النظريات التكوينية، كمجموعة من تصورات بديلة للسياسة العالمية، تتبنى مواقف ابستمولوجية وخيارات منهجية وأنطولوجية غير تلك التي ميزت النظريات التفسيرية في إطار ما يعرف بالتنظير في العلاقات الدولية (التكوينية في مواجهة التفسيرية).

(2) المرجع السابق، ص 192.

(3) بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص 22.

## 1- التطور في دلالة مفهوم الأمن من المنظور البنائي:

أدى بروز المقترح البنائي، مع نهاية الحرب الباردة، إلى زعزعة التصورات الواقعية والليبرالية حول العديد من المفاهيم، وعلى رأسها مفهوم الأمن، الذي أخذ بعداً آخر من المنظور البنائي، انطلاقاً من أساس مرجعي يقوم عليه المقترح البنائي هو: عدم اعتبار كل ما يحدث معطى مسبقاً، وإنما مبنى اجتماعياً. كما أن ظهورها تزامن مع نوع من الركود التنظيري في العلاقات الدولية، وهو مبرر اتخذته البنائية لوصف النظريات السابقة، وعلى رأسها الواقعية والليبرالية، بالفاشلة نظراً لاهتمامها بالجوانب المادية وإهمالها الجوانب المعيارية. بتفصيل أكثر يعزو البنائيون عجز الواقعية إلى سيطرة المنهج المادي والفردية والقوة، وعجز الليبرالية إلى نفس الجوانب، ولكن بالتركيز على المصلحة الاقتصادية. غالباً ما ينظر إلى البنائية على أنها جسر رابط (Bridge Gap) بين الاتجاهات الوضعية (التفسيرية) والنظريات ما بعد الوضعية (التكوينية)، على اعتبار أنها محاولة توفيقية أكثر منها نظرة نقدية أو تحد لمنطلقات الاتجاهات الواقعية والليبرالية<sup>(1)</sup>.

تعود جذور البنائية إلى كتاب نيكولاس أنوف (Nicholas Onuf) (عالم من صنعنا) (World of four Making)، الذي استعمل فيه لأول مرة مصطلح البنائية (Constructivism)، منتقداً فيه أفكار وفرضيات واقعية والتز الجديدة. أما الانطلاقة الفعلية فكانت بفضل الكسندر وانت (Alexander Wendt) عام 1992 في إطار النظرية النقدية الاجتماعية، كرد فعل على كل من الواقعية والليبرالية. ومنطلق وانت أنه لا يطرح نظرية (Theory) وإنما مقارنة (Approach) تقوم على الافتراضات التالية:

- الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- هويات ومصالح الدول تتشكل في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام<sup>(2)</sup>.

انطلاقاً من هذه الافتراضات الثلاثة، تحاول البنائية تبني نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية، رافضة بذلك الأسس المادية والحتمية التي تبني عليها التصورات الواقعية والليبرالية. وهنا تتفرد البنائية، مقارنة بالواقعية والليبرالية، بأنها تجمع بين معرفية/وضعية،

---

(1) في عبد الناصر جندي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص 322.

(1) عبد الناصر جندي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، مرجع سبق ذكره، ص 323.



بمعنى أن الواقع الاجتماعي موجود ويمكن للباحث دراسته (ابستمولوجيا)، وانطولوجيا ما بعد وضعية، بمعنى أن هذا الواقع لا هو موضوعي معطى مسبقاً، ولا هو ذاتي تابع لخطابات الشرعنة، ولكن تتداخل فيه "التدائيات"، وهي ما تصنعه المعتقدات المشتركة للفاعلين، وهو التركيب الذي تسميه البنائية بـ "التدائيات". للتبسيط أكثر، يمكن أن نقارن الافتراضات الأساسية للبنائية بمختلف الافتراضات في المنظورات المشككة للاتجاه التفسيري، "الباراداييم البنائي" - مثلاً - يختلف عن "الباراداييم الواقعي"، من حيث عدم تحديده للواقع بناء على توزيع القوى المادية، وإنما على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار العلاقات الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، تتقاسم البنائية مع الواقعية بعض التصورات مثل: الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، الاعتراف بالقدرات الدفاعية للدول، انعدام الثقة في نوايا الآخرين وعقلانية الفاعلين<sup>(1)</sup>.

تتمحور نظرة البنائيين لمصادر الأمن حول إثارة التساؤل التالي: أيهما يسبق الآخر: الواقع أم الأفكار؟ وفي محاولة للإجابة يرون أن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثير علاقات القوة، ولكن على التصورات والمفاهيم التي تعطي للقوة "معنى"، وهو ما يمثل رفضاً بنائياً لمتغير القوة في تفسير وتحليل الواقع الدولي. وبالنسبة (الكسندر وانت) فإن الأمن هو ما تريد الدول العمل به. ويركز باحثون بنائيون آخرون، على غرار جون روجيه (John Rogie)، فريدريش كراتوشويل (Fredirich Kratochwill) وإيمانويل ادلر (Emanuel Adler)، في محاولة لوضع مجموعة من القوانين (Corpus) النظرية تتعلق بمفهوم الأمن، على المسلمات الثلاث التالية:

- أن أسس النظام الدولي مبنية اجتماعياً، وأن الفوضى أو البحث عن القوة هي عبارة عن بنى (Structures) وليست حقائق موضوعية، ولا تكون ذات "قيمة" إلا إذا آمنت الدول بها. وعلى هذا الأساس سيصبح الأمن (تنبؤياً) بصورة تلقائية، لأن الفوضى ليست معطى موضوعياً، وإنما هي فكرة ذاتية، عملت الدول منذ نظام وستفاليا على دمجها ضمن سلوكها.
- الشروط المادية ليست المحددات الوحيدة للأمن، فالأفكار والمعايير تلعب دوراً مهماً في تشكيل وتغيير هوية النظام الدولي، مع مرور الزمن، وبصورة مختلفة.
- يمكن للأمن أن يتحول ويتحسن (Amelioration)، بشرط أن تتغير طريقة التفكير وبصورة حيادية، فإن المقتررب البنائي يبعث على التفاؤل؛ إذ يرى أن هذا التنافس يمكن أن

---

(2) بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع

سبق ذكره، ص ص 24-25.

يزول بتبني أفكار سلمية، بدل الاعتقاد بديمومة التنافس والتنازع بين القوى الكبرى، كما يعتقد أغلب الواقعيين<sup>(1)</sup>.

لقد أعطت البنائية العديد من الباحثين حيزاً بحثياً/تساوئياً حول مفاهيم عديدة، فبغض النظر عن إسهامات كل من وانت وأنوف باعتبارهما أعمدة المقرب البنائي، فإن إيمانويل ايبيلر يحاول البحث عن كيفية بناء جماعة أمنية. أما بيتر كاتزنشتين (Peter Katzenstein) فيسعى إلى دراسة الكيفية التي يؤثر بها التاريخ على بناء السياسات الأمنية للدول، وبصورة خاصة على الطريقة التي يؤثر بها التاريخ على بناء الهوية. وهذه محاولات تؤكد الأهمية التي يحظى بها مفهوم الأمن لدى هذا المقرب، الذي حاول إعطاءه دفعة جديدة، بعيداً عن التصورات الحتمية والإقصائية للمنظورات التفسيرية دون أن يلغيها. لذلك يعد التصور البنائي لمفهوم الأمن تطوراً للتصور النقدي الاجتماعي ضمن إطار تحدده:<sup>(2)</sup>

1. أهمية المعايير كقواعد ومحددات تكون هوية الفواعل ومصالحهم.
2. الواقع (المادي أو الاجتماعي) موجود كنتيجة للمعنى والوظائف التي يعطيها له الفاعلون.
3. فهم الفاعل للظاهرة الدولية يحدد سلوكه تجاهها.

ووفقاً لهذا الإطار التحليلي، احتلت المقاربة البنائية موقعاً وسطاً "جسر هوة" بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية. كما ركزت المقاربة البنائية للدراسات الأمنية على علاقة الهوية بالمصلحة ودورها في تشكل السلوكات الأمنية للفواعل، وهذا ما اقره "كاتزنشتين" (Katzenstein) في قوله: "إن المصالح الأمنية القومية تعرف عبر الفواعل الذين يستجيبون للعوامل الثقافية، وهذا لا يعني أن القوة هي التي تفسر فهم القدرات المادية، ولكن المعاني التي توليها الدول والفواعل السياسية الأخرى لكل من السلطة والأمن هي التي تساعد على شرح سلوكياتهم"<sup>(3)</sup>.

لكن دفاع البنائية عن ربط مسألة الهوية بالمصالح من أجل تقديم إدراك أوضح لكثير من مسائل السياسة الدولية، أثار مشكلة إقرار البنائية بمركزية الدولة كفاعل، وباستمرار تعريف

---

(1) بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص ص 26-28.

(2) ستيف سميت، "مقاربات جديدة للنظرية الدولية"، في: جون بيليس، ستيف سميت، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 392.

(1) Peter Katzenstein, **The Culture of National security: Norms and Identity** World Politics, New York, Columbia university press, 1996, p. 2.

مفهوم الأمن ضمن المفاهيم العسكرية، الأمر الذي جعل بعض ناقدى المقاربة البنائية ومن بينهم مايكل ديش (Michael Desch) يقول بأن: "أحسن حال يمكن أن توصف بها هذه النظريات الثقافية الجديدة أنها تفيد أحياناً في أن تكون مكملة للنظريات الواقعية"<sup>(1)</sup>.

## 2. دلالة مفهوم الأمن من منظور النقدية الاجتماعية:

برزت النظرية النقدية الاجتماعية كنتاج للعمل الفكري الكبير الذي طورته "مدرسة فرانكفورت (Frankfurt School) بألمانيا، منذ فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وترمي إلى إعادة هيكلة وتقييم التنظير في العلاقات الدولية، بتبنيها أطروحات أنطولوجية وابستمولوجية ومنهجية، تختلف بدرجة كبيرة عن الأنساق الانطولوجية، الابستمولوجية والمنهجية التي تبنتها الاتجاهات النظرية التفسيرية.

تعد النظرية النقدية الاجتماعية من المدارس الذائعة الصيت، ولكنها لا تحظى إلا بتأثير نسبي، نظراً لتصنيفها ضمن المقاربات الراديكالية، كما تستقي أسسها من رافدين هما: الفكر المثالي والفكر الماركسي، لدرجة أن البعض يصفها بالمركسية الجديدة، نظراً لأن بناءها النظري/المفهومي جاء في شكل انتقادات اجتماعية وثقافية منتشعة بالفكر الماركسي<sup>(2)</sup>.

وفي تحليلهم لمفهوم الأمن ارتكز النقاد على فكرة الانعكاسية (Reflexive)، بمعنى أنهم يسعون إلى ربط الوقائع بالقيم، والأعمال بالخطابات والتفسيرات، ويركزون في نظرتهم للواقع على القيم والخطابات (Values and Speeches).

يتقاسم النقاد ثلاث أفكار تحدد المسار التنظيري للنقدية الاجتماعية حول مفهوم الأمن

هي:

- رفض الخطابات العقلانية حول الأمن.
- التشكيك في قدرة الدولة على ضمان أمن حقيقي، أي أمن الأفراد.
- تحديد موضوع وتعريفه بالوجود والرفاه وحالة العيش في ظروف جيدة والانعقاد الإنساني (Human Emancipation)، وهو مفهوم غير دولي<sup>(3)</sup>.

---

(2) Michael Desch, "culture clash: Assessing the Importance of Ideas in Security Studies", *International Security*, Vol.23, No. 14, 1998, P.142.

(3) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، مرجع سبق ذكره، ص 313.

(1) بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ولأنها ترفض العديد من الافتراضات التقليدية حول مفهوم الأمن، فإن النقدية تقترح تغييرات معيارية مهمة لهذا المفهوم على النحو التالي:

أولاً: بوصفها راديكالية، فإن النقدية أعلنت القطيعة مع الدولة، محولة اهتمامها إلى الأفراد، الذين يعتبرون الهدف الرئيس للأمن، على اعتبار أن الدولة عاجزة عن توفير أمن الأفراد، ومن ثم فهي تشكل مصدر تهديد لهذا الأخير، وهو ما يفسر التحول إلى مفهوم إنساني للأمن. ثانياً: تركز النظرية النقدية على دور الخطاب (Speech) في شرعنة سلوكيات معينة، وتبرير سياسات بعينها، وترى أنه لإعادة تشكيل المقاربات المهيمنة حول الأمن لا بد أولاً من تغيير الخطابات.

ثالثاً: يجب على المقاربات الأمنية أن تأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر النساء غير المسموعة بشكل كاف، لأن مقاربة نسائية (Feminist Approach) للأمن يمكن أن تغزو الجامعات العالمية على وجه العموم، والأمريكية على وجه الخصوص.

رابعاً: إن الرهانات الجديدة للأمن، ولا سيما الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تضعف الدول والأفراد، وتحتم تحمل قدر كبير من المسؤولية الشاملة (Global Responsibility)، كما تدعو إلى عولمة "استجابات الأمن" عن طريق الفعل "المؤسستي" المدروس على المستوى الدولي، وكذا المجتمع العالمي<sup>(1)</sup>.

تحاول النظرية النقدية الاجتماعية إذن إعطاء مفهوم جديد للأمن، بعيداً عن الافتراضات الإقصائية والحتمية للمدرستين الواقعية والليبرالية باتجاهاتهما المختلفة، وذلك إضافة إلى ما سبق من خلال نخبة من باحثيها البريطانيين أمثال: كين بوث (Ken Booth)، الذي يشيد بانعتاق البشر من أضرار الأمن "الدولي"، و جيم جورج (Jim George)، الذي يحلل الأمن باعتباره كفاحاً ومقاومة للخطابات المهيمنة والخطرة، و جيمس دردين (James Der Derien)، الذي يعتبر الصور (Images) أكثر من الواقع تأثيراً على الأمن، وأخيراً ماري كالدر (Mary Kaldor)، الذي يدعو إلى ممانعة مجتمعية عبر قومية (Contestation communautariste transnationale) للسياسات المسؤولة عن الفصل بين الحروب والدول التي تسببها.

عليه فإن التصورات النقدية لمفهوم الأمن: تأتي بين الاستمرارية... والقطيعة لارتبط مفهوم الأمن بما سماه "كين بوث" (Ken Booth) الهيمنة الفكرية للواقعية، وهكذا اعتبرت الدراسات النقدية بداية لتوسيع مفهوم الأمن الذي عرف تطوراً كبيراً بعد نهاية الحرب الباردة، حيث أسهمت المدرسة النقدية في نقل الأمن كمفهوم يقوم على أساس بقاء الدول إلى مفهوم يقوم على أساس بقاء الأفراد والشعوب، كما شكلت بعدها أعمال "باري بوزان" همزة وصل

(2) المرجع السابق ، ص 34.

بين الدراسات التقليدية والدراسات النقدية لمفهوم الأمن التي جسدت مدرسة كوبنهاغن منهجا جديدا لها<sup>(1)</sup>. وتمثلت أهم التصورات الأمنية في:

### **أ- التصور النقدي الاجتماعي:**

بنت النظرية النقدية الاجتماعية تصور لها لمفهوم الأمن على بعض مبادئ المنظور الواقعي: كالبقاء كهدف اسمي، واستخدام القوة في حالة التهديد، وبنية النظام الدولي (الفوضوية) التي تحدد سلوكيات الدول والمعضلة الأمنية الناتجة عن انعدام الثقة. إلا أن النقاد اختلفوا عن الواقعيين في توصيف فوضوية النظام ومنشأ المعضلة الأمنية، حيث تشكل البنية التفاعل الاجتماعي بين وحدات النظام الدولي مقابل التراتبية المادية لوحدات النظام الدولي لدى الواقعيين الأمر الذي جعل "الكسندر وندت" (A.Wendt) يضع مفهوما بديلا للمعضلة الأمنية تمثل في الجماعة الأمنية على توجيه الدول نحو تحقيق درجة من السلام من خلال هذه الجماعة<sup>(2)</sup>.

### **ب- التصور النقدي الحديث:**

ضمن التصور النقدي الحديث برز توجهان: الأول: تبناه "كروز" و "ويليامز" ( Krause Williams)، شدد على ضرورة التحول من التركيز على البعد العسكري في سلوك الدول تحت الفوضى إلى التركيز على الأفراد، الجماعة والهوية واقترح تحقيق ذلك من خلال تشجيع الفكر التعددي والمقاربات المتنوعة (في الدراسات الأمنية) بدلا من تبني مقاربة واحدة.

الثاني: تزعمه "كين بوث" و "ريتشارد وين جونز" (Richard Wyn Jones)، ركز على أعمال "هابر ماس" (Habermas) وآخرين، وفكرة "الانعتاق" التي تعني:

" تحرير الشعوب (الأفراد والجماعات) من القيود المادية والبشرية التي توقفهم عن تنفيذ ما اختاروا بحرية القيام به... والحرب والتهديد بالحرب احد القيود إلى جانب الفقر، القمع السياسي،... لذا يعتبر الأمن والتحرر وجهان لعملة واحدة، والتحرر هو الذي ينتج الأمن الحقيقي وليست السلطة أو النظام، لذا يعد التحرر نظريا الحفاظ على الأمن".

انتقد "محمد أيوب" هذا التوجه "لكين بوث" باعتباره فرض لنموذج السياسة الغربية المعاصرة البعيدة عن حقائق العالم الثالث، وعليه اعتمد المنظور الواقعي بتركيزه على امن

---

(1) عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 58.

(2) جون بيليس، "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في : جون بيليس، ستيف سميت، عولمة السياسة

العالمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 434-435.

الدولة محتجا بأن تعريف الأمن الصريح المركز على الدولة أكثر ترجيحاً لتوفير أداة تحليلية ذات قيمة كبيرة لا ينبغي التضحية بها من أجل تفكير خيالي<sup>(1)</sup>

### 3- التطور في دلالة مفهوم الأمن من منظور ما بعد الحداثة:

على الرغم من بلوغ ما بعد الحداثة<sup>(\*)</sup> مرتبة النظرية، ابتداء من منتصف ثمانينيات القرن الماضي، إلا أن مساهمتها في تطوير نظرة أو تصور جديد للسياسة العالمية لا تزال في مرحلتها الأولى، على اعتبار أن اهتماماتها الأولية لا تزال مرتكزة على تكثيف النقد الاستمولوجي والمنهجي لتحطيم أسس الفكر الإنساني المهيمن، الذي تعتبره نتاج المشروع التنويري الغربي القائم على الفلسفة الوضعية والمناهج التجريبية العقلانية.

تعد ما بعد الحداثة النظرية ما بعد وضعية بامتياز (Post-Positivist)، لأنها تمثل مقترباً يقوم على طرح تساؤلات حول ادعاءات المعرفة وعلاقتها بالقوة؛ إذ يرى (فوكولت) أن كلاً من المعرفة والقوة تنشئ إحداهما الأخرى، وبشكل متبادل<sup>(2)</sup>. ويقول إن: المعرفة والقوة وجهان لعملة واحدة، فمن الذي يقرر ما المعرفة، ومن الذي يعرف ما احتياجات أن تكون معرفة.

على هذا الأساس يتطرق أنصار ما بعد الحداثة إلى مسألة: أي علاقات قوة تدعمها (الحقائق) وممارسات المعرفة، وهي النظرة التي استخدمها منظرو ما بعد الحداثة لفحص (حقائق) العلاقات الدولية، لمعرفة كيف أن مفاهيم وادعاءات المعرفة تعتمد في الواقع، وإلى حد كبير، على علاقات قوة محددة.

لقد أدى العديد من المؤشرات إلى الدفع نحو الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، في صور نقدية لعل أبرزها:

---

(1) Mohammed Ayoob, **The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict and the International System**, Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995.P. 23.

(\*) غالباً ما تستخدم "ما بعد الحداثة" كمصطلح للدلالة على الحقبة التي أعقبت الحداثة، التي بدأت في عصر التنوير وانتهت في السبعينيات وما تشترك به هذه التفسيرات هو إصرارها على إن التغييرات الثقافية والاجتماعية التي أنتجت ما بعد الحداثة ترتبط ارتباطاً لا ينفصم بالتغييرات في الرأسمالية، كما تعدّ ما بعد الحداثة "النظرية ألما بعد وضعية بامتياز (Post - positivist)، لأنها تمثل مقترباً يقوم على طرح "تساؤلات" حول ادعاءات المعرفة وعلاقتها بالقوة، حيث يرى فوكولت بأن كل من المعرفة والقوة ينشئان بعضهما البعض وبشكل متبادل، للمزيد انظر، طوني بينيت-لورانس غروسيرغ و ميغان موريس، في **مفاتيح اصطلاحية جديدة، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع**، "ترجمة"، سعيد الغانمي، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 581.

(1) عبد الناصر جندي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، مرجع سبق ذكره، ص 319.

- 1- اندلاع الثورات العرقية، وشيوع الحركات الانفصالية المرتبط بأزمة الدولة القومية.
- 2- تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة على المجال العام (Public Realm).
- 3- صعود عنصر الهوية والعامل الثقافي في السياسة العالمية<sup>(1)</sup>.

أما على مستوى التنظير في العلاقات الدولية، فإن ما بعد الحداثيين يتبنون نظرة مغايرة لتلك التي يدافع عنها الواقعيون الجدد والليبراليون الجدد؛ إذ يرى ما بعد الحداثيون، وأبرزهم والكر (R.B.J. Walker)، أن نظريات العلاقات الدولية تصبح أكثر أهمية، عندما ينظر إليها كمظاهر تتطلب تفسيراً للسياسة العالمية المعاصرة، مقارنة بالنظر إليها كتفسيرات للسياسة الدولية المعاصرة، كما تدعو ما بعد الحداثة إلى ضرورة تضمين الخطاب في العلاقات الدولية، من خلال إعطاء دور أساسي للغة في فهم وإدراك العالم الاجتماعي أو الواقع. وعلى هذا الأساس يعتقد ما بعد الحداثيون أن اللغة لا تعكس الواقع، بل الواقع يبني ويصاغ من خلال استعمال اللغة في مسار لانهائي من التفسير<sup>(2)</sup>.

يعد الفيلسوف الفرنسي "ما بعد الحداثي" جاك دريدا الأكثر تطويراً وإثراءً للمناهج التفكيكية والمقاربات اللغوية اللسانية في العلوم الاجتماعية؛ إذ يقول: "يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم، واستحالة التعبير عنه". وبذلك يبقى جاك دريدا المرجع الأساسي لكل محاولات التنظير البنائية المعتمدة على مقاربات نصوية أو لغوية<sup>(3)</sup>.

استناداً للبناء النظري لما بعد الحداثة، يمكن القول بأننا أمام منظور أمني مختلف، أو على الأقل متناسب مع الأبعاد الاستمولوجية الانطولوجية لهذه النظرية المفككة للأطر والمقاربات التقليدية. فنظرة ما بعد الحداثيين للأمن تتطلق من قيمة الخطاب الذي يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول، ويستندون في ذلك على نقد أو تهديم الطرح الأمني الواقعي، الذي يعكس دلالات سلبية، بخصوص اتجاه ومضمون الأمن. وانطلاقاً من ذلك يقدم منظرو ما بعد الحداثة بديلاً للخطاب الأمني الواقعي الذي يصطبغ بطابع سياسي، يمثل مشكلة مركزية لانعدام الأمن الدولي؛ إذ يصفه ريتشارد أشلي (R.Ashley) بالإيديولوجية التي تحمل مشروعاً شمولياً،

---

(2) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 392.

(3) بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص 37.

(1) عبد الوهاب المسيري وفتحي التريكي، الحداثة وما بعد الحداثة، (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص 89.

يشجع على بروز الصراعات الأمنية، باعتبار أن الواقعية تركز على متغير القوة في فهم سياسات الدول. هذا البديل هو تبني خطاب أمني جماعي، يركز على متغيرات التعاون والسلام والعدالة والفهم المشترك من جهة، ويعمل على نزع بذور التفكير الواقعي المسيطرة على عقول الساسة والأكاديميين من جهة أخرى. ويقترح مفكرو ما بعد الحداثة العديد من الأدوات لتطوير خطاب الأمن الجماعي، لعل أبرزها اللجوء إلى الجماعات المعرفية (Epstemic) لنشر القيم الأمنية المشتركة والأفكار التعاونية والسلمية بين الدول، لأن هذه الجماعات تعبر عن إدراكات موضوعية للسياسة الدولية، بعيداً عن الاستقرار الوضعية للواقعيين.

وعلى الرغم من التجديد الذي أضفته نظرية ما بعد الحداثة، من منظور تفكيكي، على العديد من المفاهيم السائدة في العلاقات الدولية، وعلى رأسها مفهوم الأمن، إلا أنها تبقى عرضة للعديد من الانتقادات، على اعتبار أنها مفرطة في الجانب النظري، ولا تهتم بدرجة كافية بالعالم "الحقيقي"، لكن أنصارها يرون أنه لا يوجد في العالم الاجتماعي ما يسمى "بالعالم الحقيقي"، بمعنى وجود حقيقة غير مفسرة من قبلنا<sup>(1)</sup>.

### ثانياً - مفهوم الأمن من منظور توسعي:

يسعى المنظور التوسعي إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى، إلى جانب البعد العسكري، عبر مدرسة كوبنهاغن، التي تعد أولى المدارس المراجعة، انطلاقاً من إسهامات العديد من المفكرين، وعلى رأسهم باري بوزان، وتعد مدرسة كوبنهاغن من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع مفهوم الأمن، مستمدة أصولها النظرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر باري بوزان "الناس، الدول والخوف: إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية ( People States and Fear :The National Security Problem in International Relations ) الصادر عام 1991. تركز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن، ومن أبرز مفكريها باري بوزان وأولي ويفر (Ole Weaver) وجاب دو ويلد (Jaab de Wilde)، بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون تحت

---

(2) بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص 39.



لواء معهد كوبنهاغن لدراسات السلام (Copenhagen Peace Research Institution)<sup>(1)</sup>.

تتعلق نظرة مدرسة كوبنهاغن للأمن من اعتباره، وقبل كل شيء، مسعى (Une Démarche)، وأن الفاعلين (Actors) ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض والتسويات السلمية، بهدف تبني مسار "الأمننة" (Securitisation)، وهو مسار تركز أسسه على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء<sup>(2)</sup>.

وقد أدى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى، غير الأبعاد العسكرية. وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة؛ إذ تم تبني هذه النظرة الشمولية للأمن، ضمن حقل الدراسات الأمنية. ويعد بوزان من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن، بعيداً عن الافتراضات النيواقعية، التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل، كما رأينا سابقاً؛ إذ يصف بوزان نفسه "بالليبرالي الواقعي".

ينطلق المنظور التوسعي للأمن من تعريف بوزان لهذا الأخير على أنه: "العمل على التحرر من التهديد". وفي سياق النظام الدولي يعبر الأمن عن "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وفي سعيها للأمن، فإن الدولة والمجتمع يوجدان أحياناً في انسجام، أحدهما مع الآخر، لكنهما يتعارضان أحياناً أخرى، فأساس الأمن هو "البقاء"، لكنه يشتمل أيضاً على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود".

يرى الموسعون في إطار مدرسة كوبنهاغن وعلى رأسهم بوزان و ويفر بأن إطار "الأمننة" (Securitization Framework) يستند في تحديده على ثلاثة معاني:  
أولاً: شكل الفعل (The Form of the Act) المبنى أمنياً، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين الذين غالباً ما يكونون قادة سياسيين.

ثانياً: سياق الفعل (Context of the Act) محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل.

---

(1) The Copenhagen School International Relations, at: [http://www.wikipedia.Com/wideningsecurity/the\\_copenhagen\\_school\\_international\\_relations.htm](http://www.wikipedia.Com/wideningsecurity/the_copenhagen_school_international_relations.htm).

(2) بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص 40.

أخيراً: وربما أكثر أهمية، يتحدد إطار الأمانة في معنى أن **طبيعة الفعل** (Nature of the Act)، معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن<sup>(1)</sup>.

تجاهل هذه النظرة الموسعة الأهمية المركزية للسبيل الذي عبره يكون مفهوم الأمن كهدف معياري أو كتعبير عن القيم المركزية مدركا ضمن سياقات خاصة، إلا أنها تؤكد على أن مفهوم الأمن يكون ذا معنى فقط إذا كان عرضة للمخاطر والتهديد.

وعليه فقد دخل مفهوم "الأمن" حقل تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول، خاصة اتجاه قضايا معينة مثل: إنشاء شبكات الجريمة "عبر القومية" والسيدا (Aids) كمهدد للأمن، وكذا الأبعاد المختلفة للحرب ضد الإرهاب وحقوق الأقليات، كما تتوافر حالياً ترتيبات واسعة " للهجرة" (Securitization of Migration) خاصة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. لقد ارتبطت الاتجاهات الحالية التي تدخل ضمن إطار التحليلات ما بعد البنيوية (Post Structural) لمفهوم الأمن بفكرة الاستثنائية (Exception)، وذلك بالتوازي مع تصور مدرسة كوبنهاغن لمفهوم الأمن على أنه مسار أو عملية تأخذ وضعاً خارج السياسات العادية للدولة<sup>(2)</sup>.

انطلاقاً من كل ما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث ميز بوزان بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي: <sup>(3)</sup>

- 1- الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح.
- 2- الأمن السياسي: ويعني الاستقرار السياسي والتنظيمي للدول ونظم الحكومات.
- 3- الأمن الاقتصادي: ويخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية.
- 4- الأمن الاجتماعي: ويتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، وكذا التهديدات والانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات وثقافتها.
- 5- الأمن البيئي: ويختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني، كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

---

(1) Matt McDonald , "Securitization and the Construction of Security," at: <http://sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563>.

(2) بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص 43.

(1) وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"، (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص ص 117-118.

ولا تعمل هذه القطاعات الخمسة بمعزل عن بعضها البعض بل تحدد كل منها نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية.

كما يمكن إضافة البعد السكاني الذي يعتبره كتاب مثل هنتغتون و بول كينيدي أحد مكونات الأمن الغربي على أساس أن النمو الديمغرافي في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن الغربي، وهو ما يعبر عنه بالهجرة. بالإضافة إلى أبعاد أخرى هامة كالأمن المائي بالنسبة للعديد من الدول العربية وخاصة الشرق الأوسطية، وكذا الأمن الغذائي الذي يخص تقريبا كل الدول العربية التي تعاني عجزا غذائيا مزمنًا منذ سنوات<sup>(1)</sup>.

### جدول رقم (1) توسع مفهوم الأمن أقتياً وعمودياً

أبعاد الأمن						توسع أفقي - ◀	
الثقافي	العسكري	السياسي	الصحي	البيئي	الاقتصادي	الدولي	توسع عمودي (تعميق)
الأمن الثقافي الدولي	الأمن العسكري الدولي	الأمن السياسي الدولي	الأمن الصحي الدولي	الأمن البيئي الدولي	الأمن الاقتصادي الدولي	الدولي	↓ مستويات التحليل (الوحدات المرجعية)
الأمن الثقافي الاقليمي	الأمن العسكري الاقليمي	الأمن السياسي الاقليمي	الأمن الصحي الاقليمي	الأمن البيئي الاقليمي	الأمن الاقتصادي الاقليمي	الاقليمي	
الأمن الثقافي القومي	الأمن العسكري القومي	الأمن السياسي القومي	الأمن الصحي القومي	الأمن البيئي القومي	الأمن الاقتصادي القومي	القومي	
الأمن الثقافي المحلي	الأمن العسكري المحلي	الأمن السياسي المحلي	الأمن الصحي المحلي	الأمن البيئي المحلي	الأمن الاقتصادي المحلي	المحلي	
الأمن الثقافي الفردي	الأمن العسكري الفردي	الأمن السياسي الفردي	الأمن الصحي الفردي	الأمن البيئي الفردي	الأمن الاقتصادي الفردي	الفردي	
مواضيع الأجندة الأمنية الموسعة							

المصدر: عبد النور منصور، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2010، ص 21.

يوضح الجدول رقم (1) أفرزات التحولات في الساحة الدولية، وتأثيرها على التوسع في مفهوم الأمن في الاتجاهين العمودي والأفقي.

- التوسع الأفقي في اتجاه ميادين أخرى الاقتصاد، والبيئة، والصحة، والجندر، والثقافة، بالإضافة إلى المسائل العسكرية.

- التوسع العمودي (التعمق) في اتجاه إيجاد وحدات تحليل مرجعية أخرى إلى جانب الدولة، النظام الدولي والإقليمي صعودا، ونزولا إلى وحدات كالمجتمع والجماعات المتواجدة ضمن الدولة والإفراد، وهذا ما يبينه الجدول رقم (1).

(2) بالة عمار، مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص 45.

وكذلك يظهر الجدول كيف تطورت النظرة إلى مفهوم الأمن وذلك بتوسيع إبعاده المرجعية، فبعد إن كانت الدولة توضع في قلب اهتمامات الدراسات الأمنية وذلك بالتركيز على مفاهيم كلاسيكية في العلاقات الدولية، تغيرت هذه النظرة فيما بعد توسيع الإطار المفاهيمي للأمن نحو إبعاد أخرى لم تكن مدرجة من قبل ضمن الأجندة الأمنية كالحديث عن المشكل البيئي، ثم هناك الأمن الإنساني والذي يمس بالدرجة الأولى أمن الإنسان، من خلال تلبية احتياجاته وتحقيق كرامته، فإنه لطابعه الشمولي مؤهل لتبني مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل<sup>(1)</sup>.

### رابعاً النظرة المعاصرة للأمن (الأمن الإنساني):

تطرح بعض الدراسات مفهوم الأمن الإنساني كمفهوم يشكل تحولاً في المنظور القائم على تحقيق الأمن القومي، الذي ظل سائداً لفترة طويلة، وكان قادراً على تقديم تفسيرات ملائمة لطبيعة العلاقات في الواقع الدولي، إلا أنه واجه، بعد نهاية الحرب الباردة، مأزقاً خطراً، بعجزه عن تقديم تفسيرات ملائمة لطبيعة علاقات المرحلة الجديدة. ومن هنا جاء مفهوم الأمن الإنساني الذي يشكل تحولاً عن المنظور التقليدي للأمن.

هذا الطرح يقترب من فكرة الباراداييم التي قدمها (توماس كون)؛ إذ جاء في كتابه، الذي يحمل عنوان (بنية الثورات العلمية)، أن انبثاق النظريات الجديدة كانت تسبقه عادة فترة يغلب فيها على الباحثين المختصين شعور واضح بالقلق وعدم الأمان... يتولد بفعل الإخفاق المطرد في الوصول إلى النتائج المرتقبة... ومن ثم فإن إخفاق القواعد القائمة هو المقدمة للبحث عن قواعد جديدة<sup>(2)</sup>. وهذا يتفق مع ما اتجه إليه المبحث الأول في هذه الدراسة، الذي ركز على المدرسة الوضعية المنطقية وما بعد المنطقية<sup>(3)</sup>.

من جهة أخرى أدت النقاشات حول وسائل الأمن إلى أطر مفاهيمية جديدة، عندما أدرجت "التنمية الإنسانية" نموذجاً مرتكزاً على الفرد، لصياغة وتقييم السياسات، وأدرج مفهوم الأمن الإنساني في حقل التنمية، ضمن السياق العام للتنمية الإنسانية الذي ورد في "تقرير التنمية البشرية" لبرنامج الأمم المتحدة لسنة 1990. وقد عرفت التنمية البشرية بأنها "عملية توسيع

---

(1) عبد النور منصور، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2010، ص 21.

(2) توماس كون، بنية الثورات العلمية، "ترجمة"، شوقي جلال، سلسلة الأعمال العلمية، (القاهرة: دار العين للنشر، 2003)، ص 113.

(3) المرجع السابق، ص 113.

خيارات الأفراد وقدراتهم"<sup>(1)</sup>. لذلك أصبح الموضوع الأمني، عقب تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994، مسألة عابرة للقوميات، من حيث إنه يتمحور حول الكيان البشري.

سنتعرض فيما يلي للتحويلات المفتاحية لمفهوم الأمن الإنساني وتعريفاته المختلفة ودلالاته بالنسبة للسياسة والسياسيين، إضافة إلى رسم حدود النقاش وضبطه حول مفهوم ما فتئ يكتسب أهمية متزايدة ومتسارعة ضمن دوائر صنع السياسات الدولية، وذلك استجابة لحاجة فكرية ولدتها الظروف المستجدة.

## 1- مفهوم الأمن الإنساني:

مفهوم الأمن الإنساني، كغيره من المفاهيم في علم السياسة، لم يتحقق الاتفاق حوله، باعتباره مصطلحاً جديداً، بدأ يأخذ مكانه في العلاقات الدولية، وأصبح يحظى باهتمام كبير على المستوى الأكاديمي والسياسي. ولأن دلالة المفهوم هي اتفاق بين المصطلحين، فلا بد من منهجية لوضع هذه المفاهيم، كي تحكمها قواعد وأسس منطقية محددة، لها دقة ونظامية المنطق العلمي وانضباطه. في هذا الصدد ثمة اتفاق في الدراسات الأكاديمية، التي قدمت تعريفات لمفهوم الأمن الإنساني، على أن وحدة التحليل الأساسية للمفهوم تتمثل في الفرد، بدلاً من الدولة، التي لم يعد بالإمكان الاعتماد عليها كوحدة تحليل مناسبة، عند مناقشة الموضوعات الأمنية. ومع ذلك فهناك تباين في تلك التعريفات التي تراوحت بين الاتساع لتشمل كل ما يتعلق بالأفراد، وضائق أخرى لتقتصر على أنماط محددة من مصادر التهديد والخوف والحاجة والعنف، في حين ربطت تعريفات أخرى بين مفهوم الأمن ومفاهيم أخرى، في سياق علاقة خاصة، وربطت مجموعة أخرى من التعريفات بين تحقيق الأمن الإنساني والسياق الاجتماعي والثقافي. وعلى هذا الأساس تعرض الدراسة فيما يلي مجموعة من التعريفات التي قدمتها بعض الدراسات حول مفهوم الأمن الإنساني:

1- "بول هينبيكر" (Paul Heinbecker): عرف الأمن الإنساني، في سياق علاقته بمفهوم الأمن القومي، بقوله: "الأمن الإنساني يركز على الأفراد والمجتمعات، بدلاً من الدول، كما يقوم على فكرة أن أمن الدول ضروري، لكنه ليس كافياً لتحقيق بقاء البشر، الأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية وغير العسكرية؛ إذ يعد أمن وبقاء الأفراد جزءاً

---

(1) Mahbub ul Haq, **Reflections on Human Development**, Oxford University Press, New York, 2005, P.14

مكماً لتحقيق الأمن العالمي، كما أنه يكمل مفهوم الأمن القومي ولا يحل محله. يضاف إلى ذلك أن الأمن الإنساني يعتمد على أدوات جديدة، منها دور المنظمات غير الحكومية<sup>(1)</sup>.

2- "امارتيا سن" (Amartya sen) : يركز على وجود تعارض بين مفهوم الأمن الإنساني ومفهوم الأمن القومي، فيقول إن "الأمن الإنساني يعني الحد من أوجه انعدام الأمن التي تنبئ بها حياة البشر، والتخلص منها إن أمكن، وهو ما يتعارض مع فكرة أمن الدولة التي تركز أساساً على صون سلامة الدولة وقوتها، ومن ثم فأمن الدولة يرتبط ارتباطاً غير مباشر بأمن البشر الذين يعيشون في الدولة"<sup>(2)</sup>.

3- " محبوب الحق": كان أحد الذين قدموا تعريفات شديدة الاتساع والعمومية لمفهوم الأمن الإنساني؛ إذ يقول: "الأمن الإنساني يعني أمن الإنسان، بدلاً من أمن الأرض، وأمن الأفراد، بدلاً من أمن الأمم والأمن من خلال التنمية، وليس من خلال الأسلحة، وهو أمن الناس في كل الأماكن، في منازلهم وفي وظائفهم". ويضيف موضحاً: "إن الأمن البشري له جانبان رئيسان: فهو يعني أولاً السلامة من التهديدات المزمنة، مثل الجوع والمرض والاضطهاد، وهو يعني ثانياً الحماية من الاختلالات المفاجئة والمؤلمة في أنماط الحياة اليومية، سواء في البيوت أو في الأعمال أو في المجتمعات المحلية. وهذه التهديدات يمكن أن توجد على جميع مستويات الدخل والتنمية في أي بلد"<sup>(3)</sup>.

كما يعد "محبوب الحق" رائد التنمية الإنسانية المستدامة، فقد ربط بين الأمن والتنمية، وأكد أن العالم دخل عهداً جديداً غير كل مفاهيم الأمن، وعلى تصور الأمن المطلوب، في ظل هذه المتغيرات، أن يشمل أمن الشعب والإقليم، أمن الأفراد والدول<sup>(4)</sup>.

ويرى محبوب الحق أن الأمن الإنساني لديه القدرة على أن يكون أساساً لنظام عالمي إنساني جديد، ويتحقق ذلك عبر خمس خطوات<sup>(5)</sup>:

- البحث عن مفهوم جديد للتنمية.
- الانتقال من أمن الأسلحة إلى الأمن الإنساني وتمويل الأجندة الاجتماعية لكل العالم.

---

(1) Paul Heinbecker. "Peace Theme: Human Security", at:

[www.cpd.sinda.org/globalhumansecurity/security.htm](http://www.cpd.sinda.org/globalhumansecurity/security.htm).

(2) خديجة عرفة أمين، مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرق آسيا، (القاهرة: 2006)، ص 53.

(3) تقرير، التنمية البشرية لعام 1994، الأمم المتحدة (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 1994) ص 23.

(4) Mahbub. Ul Haq. . **Op. cit.**, p115.

(5) *ibid.*, p.117.

- تكوين شراكة جديدة بين الشمال والجنوب.
- بلورة إطار للحكمانية العالمية.
- التحرك في اتجاه مجتمع مدني عالمي.

ويقول محبوب الحق نقلاً عن بول سترايتن: "إن توقعات الحياة والقدرة على الكتابة والقراءة قد تكون مضمونة في أي سجن في الظروف العادية، كما أن الاحتياجات المادية الأساسية متوفرة حتى في حديقة الحيوان"<sup>(1)</sup>، وذلك في معرض تأكيده على عدم إخراج البعد القيمي من التنمية الإنسانية، وهو ما يمثله المفهوم الضيق للأمن الإنساني.

**4- قدمت (خديجة أمين) عدة تعريفات في كتابها "الأمن الإنساني"، وخلصت بتعريف لها،** قالت فيه إن "مفهوم الأمن الإنساني جوهره الفرد؛ إذ يعنى بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد: السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة، لمواجهة كل ما يهدد أمن الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية والتعامل معه، مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية، تهدف إلى تحقيق أمن الأفراد، وهو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول"<sup>(2)</sup>.

**5- ولعل ما قدمه (معلوف) من تعريف هو الأقرب للصواب؛ إذ يقول إن "الأمن الإنساني" هو:** "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر، عبر سبل من شأنها تعزيز الحريات الأساسية والإشباع الإنساني والحماية، وتكون عبر إيجاد أنظمة سياسية واجتماعية وبيئية واقتصادية وعسكرية وثقافية... تمنح الشعوب سبل البقاء والعيش الكريم"<sup>(3)</sup>.

**6- "كوفي عنان"<sup>(4)</sup> يطرح رؤية شاملة لمفهوم الأمن الإنساني، تتمثل في أن "الأمن الإنساني في معناه الشامل، يعني ما هو أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة على بلوغ احتياجاته الخاصة. وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا**

(1) Mahbub. Ul Haq. . Op. cit., p. 67.

(2) خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني-المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009)، ص ص 43-44.

(4) حبيب معلوف، الأمن الإنساني لمفهوم غير شامل، مقال منشور على موقع "شباب التجدد" 2010.

(4) كوفي عنان، "نحن البشر"، تقرير الأمم المتحدة، 2000، تاريخ الدخول للموقع 21.7.2011 في: [www.Humansecuritybulletin.info](http://www.Humansecuritybulletin.info)

خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع النزاعات، وتحقيق التحرر من الحاجة والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال القادمة في أن تراث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الأركان المترابطة لتحقيق الأمن الإنساني، ومن ثم الأمن القومي<sup>(1)</sup>.

**7- "عاطف عضيبات"** يقول: "يتمركز مفهوم الأمن الإنساني (Security Human) حول حماية الأفراد العاديين، داخل دولهم، من أي شكل من أشكال التهديدات التي يمكن أن تنتهك حقهم في الأمن، أي حقهم في التمتع بالحرية من الخوف (Freedom from Fear) والحرية من العوز (Freedom From Want)"<sup>(2)</sup>.

**8- "مفوضية الأمن الإنساني"** (Commission on Human Security) تعرف الأمن الإنساني بأنه: "حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الحرجة والعامّة، وبناء قواهم وطموحاتهم. ويعني الأمن الإنساني كذلك خلق النظم السياسية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تمنح الناس لبنات لبيّنوا حياتهم وبقاءهم وكرامتهم"<sup>(3)</sup>.

وقد جاء في المحور الأول لتقرير المفوضية الصادر سنة 2003م أن الأمن الإنساني كالتمتية، كلاهما يعني بسلامة الإنسان وبحرياته الأساسية، إلا أن التمتية الإنسانية تركز على تحقيق النمو وتوزيع أرباحه بين الناس، في حين أن الأمن الإنساني يتجاوز ذلك، ويعنى بالظروف التي تهدد البقاء على قيد الحياة، وتتواصل الحياة اليومية، وبضمان الكرامة الإنسانية. ومن هذا المنطلق اعتمدت المفوضية التعريف التالي للأمن الإنساني: "حماية النواة الأساسية لكل إنسان بطرق تدعم الحريات وتحقق الذات الإنسانية"<sup>(4)</sup>.

من خلال هذا الاستعراض للتعريفات المتباينة التي ساققتها الدراسات المتعددة لمفهوم الأمن الإنساني نلاحظ جهود مراكز البحث العلمي الإقليمية والعالمية، التي بدأت في بلورة مرجعية واضحة تنظر إلى مفهوم الأمن الإنساني على أنه أمن كل الأفراد، وأنه قضية ذات طبيعة عالمية، وهو مهم لكل الناس، ويقوم على أساس رفاه الفرد، وأعدت تعريف مفهوم الأمن ليكون "أمن البشر"، لا أمن الأرض، والتحول من التركيز الحصري على أمن الأرض

---

(1) [WWW.org/millennium/sg/report/full.htm](http://www.org/millennium/sg/report/full.htm) Kofi Anan. "United Nations Millenium Report"

(3) عاطف عضيبات، الأمن الإنساني أفكار يمكن الاستفادة منها في تطوير مداخلة حول الأمن الإنساني، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد الثالث، 2003، ص 105.

(3) <http://www.humansecurity@un.org>

(5) البشير شورو، الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، (اليونسكو:2005)، ص



إلى التركيز على ما تريده البشرية اليوم من حاجات تتعلق بالديمقراطية والمشاركة وحقوق الإنسان والتنمية والصحة والبيئة، وركزت أغلب الدراسات على أن تحقيق هذا الأمن يجب أن ينطلق وفق عمل جماعي عالمي، تشارك فيه الدول والمنظمات الدولية الرسمية والمدنية، وأن يقوم على رؤية بعيدة المدى، ومؤسسات دائمة، ذات إمكانات مادية وبشرية ولوجستية مؤهلة للتحرك في أي موقع من العالم، لحماية الناس من تهديدات عديدة تعرض وجودهم وأمنهم للخطر، وتعمل على حمايتهم من الانهيار والتمزق المفاجئ. ومن هنا جاءت ضرورة وجود المؤسسات ذات الإمكانيات المادية والبشرية متمثلة في فواعل الأمن الإنساني.

## 2. التحولات المفتاحية لمفهوم الأمن الإنساني:

لقد سبقت مفهوم الأمن الإنساني مفاهيم أخرى ساهمت في بلورة شكله الحالي، فقد اقترح "جورج نيف"، في مفهوم تقليل المخاطر (Risk Reduction)، التخفيف من اللأمن، عبر الوقاية من أسبابه<sup>(1)</sup>، لمواجهة التهديدات الماثلة في شكل نزاعات سياسية واقتصادية في الدول التي كانت تابعة للقوتين العظميين في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، أثناء الحرب الباردة، والتي تتطلب رؤية جديدة للدراسة. ومع تطور النظريات وصدور تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، قدم "جورج نيف" خمسة أبعاد للأمن الإنساني: الأمن البيئي، و الأمن الفردي والأمن الجسدي، والأمن الاقتصادي، والأمن الاجتماعي، والأمن السياسي، بما فيها الأمن القضائي (الحق في العدالة) والأمن الثقافي<sup>(2)</sup>.

لقد عرفنا أن الأمن يعني التحرر من تهديد القيم الجوهرية التي تضم عادة المحافظة على البقاء والرفاهية والهوية، أما الأمن الإنساني فيعني غياب تهديد القيم الجوهرية للأفراد. وفي هذا المجال يميز هامبسون بين ثلاثة أنواع من البدائل، التي جعلت الفرد محور الاهتمام: الأول يتعلق بالحقوق الواردة في الاتفاقيات وباقي أدوات القانون الدولي، والثاني يتمثل في التحرر من الخوف، أي حماية الناس من تهديد العنف، وينادي الثالث بمفهوم واسع للتنمية الإنسانية المستدامة، في حين أن الأمن الإنساني يشمل الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي

---

(1) Nef, Jorge, "Human Security and Mutual Vulnerability: the Global Political Economy of Development and Underdevelopment", Ottawa: International Development Research Center, 1999, P. 11.

(2) Ibid., pp 24- 25.

والبيئي والفردي والمجتمعي والسياسي. إن إضفاء الطابع الأمني على الرفاهية يدفع التحليل أبعد من التنمية والديمومة<sup>(1)</sup>.

ينقسم النقاش حول الأمن الإنساني بين دائرتي المتحمسين والمتحفظين. وضمن دائرة المتحمسين تقع دائرتا الموسعين والمضيقين<sup>(2)</sup>. تبنى تقرير التنمية البشرية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1994، وقد عرف الأمن الإنساني بأنه: "التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة"<sup>(3)</sup>. وقد تبنت كندا، في تقرير لجنة (ICISS) بعنوان "مسؤولية الحماية"، تعريفاً ضيقاً للأمن الإنساني هو "التحرر من التهديدات الواسعة لحقوق وسلامة وحياء الأفراد"، أو ما يعرف "بالتحريير من الخوف"، وذلك بالتركيز على العنف الجسدي المباشر المنظم بالإستمولوجيا التقليدية حول التهديدات، كالنزاعات المفتوحة والحروب، حين يكون المكون الأساسي للأمن الإنساني "أمن الأفراد من تهديد الحياة والصحة وسبل العيش والسلامة الشخصية والكرامة الإنسانية، مهدداً بالاعتداء الخارجي، وكذلك بسبب عوامل داخلية بما فيها قوات الأمن". أما بالنسبة "لأكسوورثي" فإن الأمن الإنساني يشمل "الأمن من الحرمان الاقتصادي، والمستوى المعيشي المقبول، وضمان حقوق الإنسان الأساسية"<sup>(4)</sup>.

وفي المقابل يقف بعض الباحثين موقفاً مغايراً للمتحمسين للأمن الإنساني، ويؤكدون على نقاط ضعف قيمته التحليلية. تشير "كيث ماكفار" مثلاً إلى أنه لا يوجد سبب حقيقي يبرر الأمن الإنساني كتعريف واسع ذي قيمة تحليلية لإعادة بناء التنمية الإنسانية، لأن التعريف الواسع يصعب من مهمة صياغة أولويات السياسة، بينما يمتلك التصور المحدود قدرة أكبر في صياغة الأجندة. أما "رولاند باريس" فيعترف بأن غموض مفهوم الأمن الإنساني خدم هدفاً سياسياً بتوحيد قوى العديد من الفواعل، رغم ما تثيره مسألة غموض التعريف من صعوبة الدراسة الأكاديمية في التمييز بين مكونات المفهوم، لأن تحديد العلاقات السببية يصبح بذلك مستحيلاً. وينتقد "أندرو ماك" كذلك ضبابية المفهوم، فإذا كان مصطلح اللأمن يشمل كل

---

(1) S. Mcfarlane and Y. F. Khong. *op. cit.*, P. 41.

(2) دائرة المتحمسين: كارولين توماس، توماس، أوسلر هامبسون، محبوب الحق، البرنامج الإنمائي، اليابان، كندا، دائرة المتحفظين: كيث ماكفارلان، رولاند باريس، أندروماك، إدوار نيمون، كين بوث.

(3) عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره، ص28.

(4) Caroline Thomas, *Global Governance, Development and Human Security the Challenge of Poverty and Inequality*, Pluto Press, Sterling, 2000. p5.

أشكال الأضرار بالأفراد: "المواجهات العسكرية، والكرامة، والإبادة الجماعية"، فإنه سيفقد أي قوة وصف حقيقية. وأي تعريف يشمل متغيرات مترابطة وغير مترابطة يجعل التحليل السببي مستحيلاً، فالمصطلح الذي يطمح أن يفسر كل شيء، لا يفسر في الحقيقة أي شيء. غير أنه يرى توسيع المجال لمرجعيات تحليلية أخرى غير الدولة، تحمل قيمة تحليلية، لأن المفهوم الواسع يشير إلى قيم سياسية وأخلاقية مشتركة، تجمع مجموعات مختلفة من الفواعل.

في نفس الاتجاه، يعتقد "إدوارد نيومن" أن الأمن الإنساني يلقي الضوء على ما أهملته النظرة التقليدية للأمن، ما يعتبر مشروعاً قيمياً مفيداً، رغم أن تعريفاً واسعاً للمصطلح لن يكون مفيداً، لأنه ينتج عدداً غير محدود من المتغيرات. مع ذلك فقد أعطى المفهوم تطبيقات أخلاقية لتطويع "أمن الدولة"، ولم تعد الشرعية الخارجية لسيادة الدولة تتعلق فقط بمراقبة الحدود، لكنها ترتبط بتعزيز بعض معايير حقوق الإنسان ورفاهية مواطنيها<sup>(1)</sup>.

ويتساءل "كين بوث"، في كتابه "نظريات عالم الأمن"، حول جدوى الأمن الإنساني<sup>(2)</sup>، ويشكك في قدرته على تقديم إطار جديد. وي طرح "برولاند باريس" السؤال التالي: "إذا كان الأمن الإنساني كل هذه الأشياء، فما هو الشيء الذي ليس من الأمن الإنساني؟". ويعد المفهوم مجرد خادم للمصلحة الخارجية لدولة مثل كندا، التي يقول وزير خارجيتها السابق لويد أكسوورثي أن "الأمن الإنساني ما هو إلا الهوية الكندية، وبطاقة كندا للحضور في الساحة الدولية<sup>(3)</sup>، ويذهب إلى اعتباره من تقنيات القوة اللينة، التي تشكل جزءاً من تكنولوجيا السيطرة، التي تطبقها الدول الغربية تجاه الدول النامية. وفي هذا المجال يصف "روربت كوبر"، الذي عمل مستشاراً للشؤون الخارجية "لتوني بلير" رئيس الوزراء البريطاني السابق، دور المنظمات غير الحكومية بأنه "ضروري" / من أجل إمبريالية جديدة تتسم بـ "المبادئ التطوعية"<sup>(4)</sup>.

يمثل المخطط ادناه مختلف التعريفات الراجعة للأمن الإنساني مع العلاقة بينها. ويقرأ المخطط من المركز في اتجاه الأسهم إلى الخارج، في حين أن المربع الأخير يمثل أوسع التعريفات التي تكون ذاتية أكثر، ومرتكزة على مقاربة كرامة الأفراد، وتظهر الأسهم أن التعريفات تراكمية، فالانتقال إلى مربع أكبر يظهر أن التعريف الأضيق مضمن في الرؤية الجديدة، وحدود المربعات يمكن أن تتحرك تبعاً لطبيعة التعريف الذي تعكسه. انظر الشكل رقم (1) أدناه.

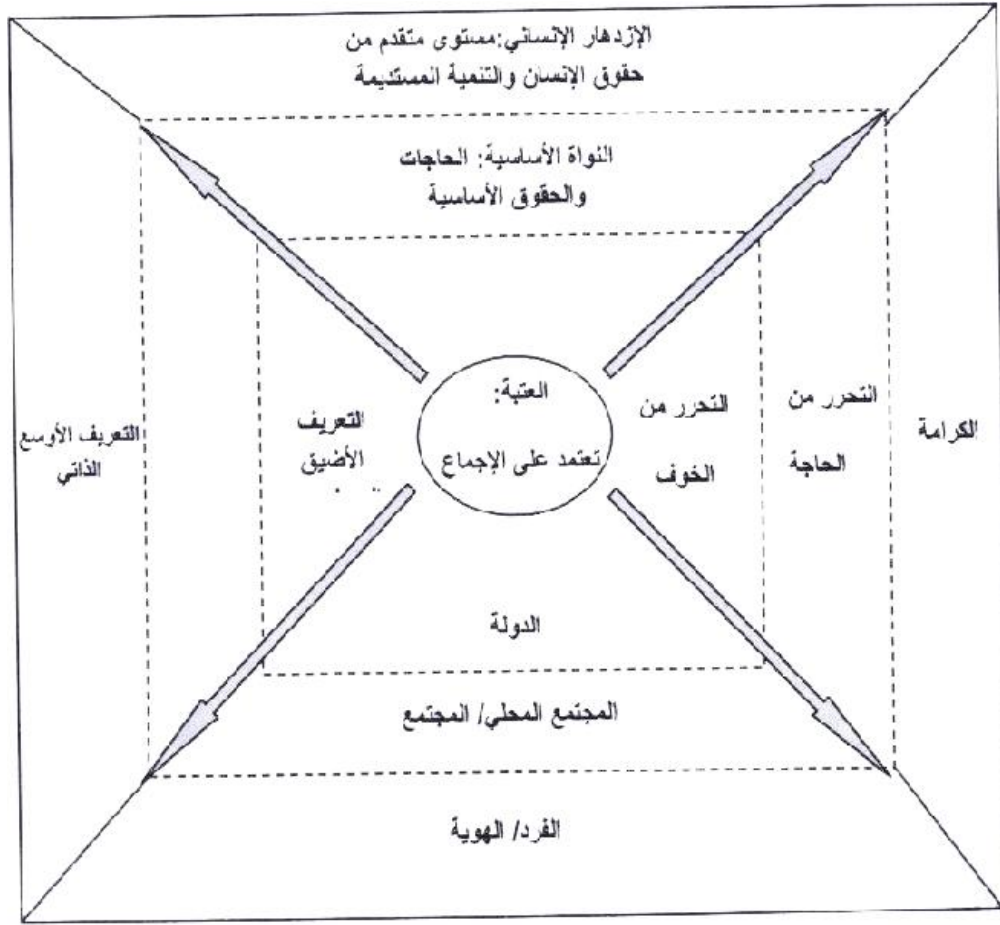
(1) S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, Op. cit., p 45.

(2) Booth, Ken. Theory of World Security Steve Smith (New York: Managing editor) Cambridge University Press, , 2007, PP. 321-327.

(3) Ibid, p 324.

(4) Ibid, p.325.

## الشكل رقم (1) التعريفات الراجعة للأمن الإنساني والعلاقة بينها.



المصدر: S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy

خلاصة القول كما يوضح الشكل رقم (1) أن العمل ضمن تحديات الأمن المستجدة يتطلب ضرورة "التحرر من الخوف"، الذي يعني توفير الأمن والحماية ضد العنف، ضمن الحياة اليومية لأي شخص، و"التحرر من الحاجة"، الذي لا ينادي بتوفير الحاجات الأساسية فقط، بل بتوفير الحاجات الإستراتيجية التي تجذر الأمن، وتعمل على استقراره على المدى الطويل، وهي التنمية المستدامة. هنا يظهر جلياً أن المسألة الأمنية ليست قضية أولويات لأهداف متنافسة أمام صناعة السياسة، بقدر ما هي تحديد لحد أدنى (العتبة) من الرفاهية والكرامة وشروط الحياة، لا يمكن القبول بانتهاكه. إن قياس هذه العتبة عملية معقدة، نظراً لتدخل عوامل موضوعية وذاتية في تقييم الخوف. ولأن الأمن الإنساني يتعلق بالشعور، فقد تختلف العتبة باختلاف البيئة المحيطة والثقافة والزمان والمكان.

### 3- ظروف نشأة مفهوم الأمن الإنساني:

لم يحظ الأمن الإنساني بتعريف مجمع عليه. وتتراوح أدبيات المفهوم بين التعريف الضيق المركز على الوقاية من العنف، إلى الأوسع الذي يجمع بين التنمية وحقوق الإنسان والأمن التقليدي. ومع صدور مقال "ما هو الأمن الإنساني؟"، في عدد خاص من مجلة (Security Dialogue)، شارك فيه واحد وعشرون مؤلفاً، اقترح العديد من التعريفات الأكاديمية. ومنذ ذلك الحين كثرت الأدبيات التي تخوض في الموضوع.

بيد أن مصطلح الأمن الإنساني يواجه سوء فهم من الناحية الاستمولوجية عبر العالم، ففي الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الأنجلوساكسونية عموماً، شكل مفهوم الأمن الإنساني جدلية مستمرة؛ إذ يرتبط ألياً بالقضايا العسكرية والإستراتيجية: الدفاع والردع. وفي هذا السياق يعد المفهوم جمعاً قسرياً بين مصطلحين ينتميان إلى عالمين مختلفين: "الأمن" و"الإنسانية". وفي فرنسا لم يجد المفهوم مبرراً لاستحدثاته، باعتباره مضمناً في فكرة الأمن (التأمين) الاجتماعي. وفي العالم الثالث نظر إليه على أنه فكرة تخدم التدخل في شؤونه الداخلية وذريعة له، تماماً كالمفاهيم الأخرى القادمة من الشمال، التي يصاحبها التلويح بالعقاب. والأمن بهذا المنظور بعيد عن تصور دولة الرفاهية في فرنسا، وأقرب إلى المنظور الأنجلوساكسوني الذي يربطه بكل شيء مميت<sup>(1)</sup>.

ظهر مفهوم الأمن الإنساني في سنة 1994 عندما قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المفهوم بأنه "الطريق للانتقال من هنا" (way to go from here)، مقترحاً توسيع المفهوم التقليدي للأمن إلى مفهوم يشمل تهديدات مزمنة كالمجاعات والأمراض والاضطهاد، وكذلك الحماية من الاضطراب المفاجئ والضرر لنمط الحياة اليومية<sup>(2)</sup>.

سنحاول فيما يلي أن نجمل الظروف التي أدت إلى نشأة هذا المفهوم:

- أ- **نهاية الحرب الباردة:** أبطل اضمحلال الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة سياسات الثنائية القطبية، التي كانت تسود العلاقات بين الدول، وعزز الاعتراف بوجود تهديدات ونزاعات مستجدة إضافة إلى التي لم تحلب بعد.
- ب- **تنامي ظاهرة العولمة:** تزامناً مع نهاية الحرب الباردة، استطاعت العولمة أن تغير القواعد الدولية لتسهيل سرعة حركة رأس المال والتكنولوجيا، عن طريق تجاوز الحدود الوطنية.

---

(1) لقد كان التخوف الجماعي لدول الجنوب نتيجة لبعض الإحباطات: أولها أن هذه المفاهيم تأتي من المنظمات الدولية، التي ينظر إليها على أنها مؤسسات تأنم بأوامر دول الشمال القوية، بدءاً بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والآن الأمن الإنساني، وكثيراً ما يكتسي بناء المصطلحات الواردة في الخطاب الدولي بطابع "القوة". ثانيها أن التجربة الجامعية تنظر إلى الأمن من خلال ارتباطه ببناء الترسانات العسكرية، في حين أن العديد من دول الجنوب أصبحت لا إرادياً ضحية استهلاك عتاد الدفاع العسكري، الذي يسوقه منتجو السلاح دولاً وشركات.

(2) S. Neil Macfarlane and Yuen Foong Khon, Human Security and the UN, A critical History, Indiana University Press, USA, 2006, PP. 23.25.

ت- **ظهور فاعلين جدد:** إلى جانب الدولة، ظهرت في الساحة الدولية فواعل جديدة، أصبحت تلعب أدواراً حساسة ومتزايدة. يصب بعضها في خانة التهديدات، بينما يعمل بعضها الآخر على مد الجسور بين الدول ومجتمعاتها.

ث- **تراجع دور الدولة:** ففي ظل هذه الظروف، تراجع دور الدولة وقدرتها على الوفاء بكثير من التزاماتها، وتزايدت الانتقادات الموجهة لمفهوم السلطة التقليدية للدولة.

ج- **عجز النظرية التقليدية في السياسة الدولية:** من الناحية النظرية، عجزت النظرية التقليدية (الواقعية والليبرالية) السائدة في حقل العلاقات الدولية عن مجاراة المستجدات الحاصلة في الساحة الدولية، والتقليل من النتائج الدرامية لتطبيقاتها، عبر مختلف بؤر التوتر في العالم.

هذه التغييرات تطلبت تفكيراً جديداً بخصوص مسائل قديمة هي التنمية والأمن. وقد كان الأمن الإنساني خطوة في اتجاه القراءة والتنظير لهذا الواقع الجديد، لكن المفهوم لم يصل إلى مرحلة النضج إلا بعد عدة مراحل من التطور، سنتعرض إليها فيما يلي:

#### **4. مراحل تطور مفهوم الأمن الإنساني:**

أ- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة البداية، ضمن تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، الذي اغتتم معدوه الفرصة التي أتاحتها نهاية الحرب الباردة لاقتراحه، لكنه لاقى تشكيكاً من قبل مجموعة السبعة وسبعين G77، بسبب مخاوف من أن يؤدي إلى انتهاك سيادة الدولة. وفي قمة كوبنهاغن سنة 1995 تم رفض المصطلح، وفي الوقت نفسه تشكل تحالف ضم ثلاث عشرة دولة، تتقاسم نفس الأفكار، عمل على تشكيل شبكة الأمن الإنساني ( Human Security Network (HSN) سنة 1999. وفي الاتجاه نفسه، فتحت منظمة اليونسكو نقاشاً عالمياً لمراجعة الأمن والسلم عبر الشبكة الدولية، لتعزيز السلم والأمن الإنساني Secure (pax Forum) (\*).

ب- **المرحلة الثانية:** بين سنتي 2001 و2003، وفيها استعاد المفهوم حيويته، ضمن النقاش حول مسؤولية الحماية (Responsibility to Protect)، الذي قادته اللجنة الدولية للتدخل وسيادة الدولة (ICISS) الكندية، وكذلك النقاش حول مسؤولية التنمية (Responsibility for Development) بمبادرة اللجنة اليابانية للأمن الإنساني (CHS)، وذلك بمساهمة دولتي كندا واليابان، اللتين ساهمتا في دعم وتمويل إدماج الأمن الإنساني في الأجندة العالمية.

(\*) شاركت في هذا المؤتمر كل من النمسا، كندا، الشيلي، كوستاريكا، اليونان، الأردن، مالي، هولندا، النرويج، سويسرا، سلوفينيا، تايلاند، بالإضافة إلى جنوب أفريقيا كمراقب.

ت- **المرحلة الثالثة:** ما بين سنتي 2004 و2009، بدافع الحاجة إلى التكيف مع الحقائق المستجدة في القرن الواحد والعشرين، وإيجاد إجابات جماعية لتهديدات أصبحت أكثر وضوحاً، تحول الأمن الإنساني إلى موضوع ضمن أجندة إصلاح الأمم المتحدة وبعض المنظمات الإقليمية كالاتحاد الأوروبي. وقد وضعت منظمة اليونسكو الأمن الإنساني في أجندة إحلال السلم منذ نهاية التسعينيات، من خلال البحث عن خصوصيات الأمن الإنساني، عبر سلسلة من الاستشارات الإقليمية في شرق آسيا ووسطها مثلاً، وأمريكا اللاتينية وأوروبا.

ث- **المرحلة الرابعة:** منذ بداية سنة 2009 إلى الآن، مع انتخاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما، الذي ركز على الحصيلة السلبية للسياسة الواقعية المنتهجة من قبل الإدارة السابقة. لقد حمل الرئيس باراك أوباما شعار التغيير في حملته الانتخابية، ونادى بضرورة الالتفات إلى التهديدات الداخلية للمجتمع الأمريكي، وإعادة النظر في العمل العسكري الخارجي، على وقع الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت من الولايات المتحدة نفسها(\*).

## 5 فواعل الأمن الإنساني:

### أولاً: الدول الوسطى والدول النامية

#### 1. القوى الدولية الوسطى:

لقد تبنت بعض الدول (كندا، النرويج، اليابان) مفهوم الأمن الإنساني كأداة لسياستها الخارجية. بالنسبة لكل من كندا والنرويج، يمثل الأمن الإنساني ساحة لتقوية موقعها ونفوذها في الساحة الدولية. وقد صف بعض الدارسين الأمن الإنساني بأنه الغراء الذي يجمع القوى الوسطى من الدول ووكالات التنمية والمنظمات غير الحكومية، التي تسعى جميعها إلى تعديل أهداف وموارد السياسة<sup>(1)</sup>، عندما تتبنى دبلوماسية دولة مفهوم الأمن الإنساني، فإنها تعيد صياغته، بحيث يصبح خادماً للمصلحة بالمنظور المنتقد للتركيز الدولي، لتنتج مفهوماً جديداً للأمن هو الأمن الإنساني الواقعي(\*) (Realist Human Security).

---

(\*) إن الخطاب الذي تعتمده الإدارة الجديدة أفرز توجهاً نحو اعتماد أسلوب المصالحة وتخفيف التوترات العسكرية (الإعلان عن غلق سجن غوانتانامو، وبرمجة انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وخطاب القاهرة للعالم الإسلامي).

(1) S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, **op. cit.**, p 10.

(\*) نريد بالأمن الإنساني الواقعي الإشارة إلى الازدواجية بين الممارسة والخطاب لهذه الدول، يستمد المفهوم أسسه النظرية من الأمن الإنساني، لكن تطبيقاته تكون واقعية، أو حين يصبح الأمن الإنساني وسيلة في خدمة الأمن الواقعي.

## 2. الدول النامية:

قابلت الدول النامية، وخاصة مجموعة السبعة والسبعين (C77)، نموذج الأمن الإنساني بانتقادات كبيرة، بسبب تخوفها من أن يكون أداة للغرب في فرض قيمه ونظامه، ومبرراً للقوى الكبرى، يسوقون به تدخلهم غير المحدود. وبالنسبة لها، بدلاً من أن يكون النموذج أداة لعقد اجتماعي عالمي جديد، فقد استعمل غطاءاً للتدخل. لكن في المقابل، ألا يعتبر المفهوم نصراً للجنوب، بوضع اهتمامات التنمية ضمن النقاش حول الأمن العالمي؟ أليس استمراراً تاريخياً لتكريس مصالح الجنوب وانشغالاته في العلاقات والمنظمات الدولية<sup>(1)</sup>.

شكلت هذه الدول، داخل الأمم المتحدة، مجموعة السبعة والسبعين، وطالبت بحوار شمال/جنوب، وضغطت من أجل تنمية عادلة تتجاوز السلم والحرب. وترى هذه الدول أن اللأمن ينبع من الفقر وانهيار المؤسسات والتدهور البيئي والعجز الديمقراطي. لكن عندما طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الأمن الإنساني، في تقريره لسنة 1994، رفضته مجموعة 77، خوفاً من التدخل وتعميق الهوة بين الشمال والجنوب.

### ثانياً - المنظمات الدولية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والامم المتحدة:

#### 1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

تشير كثير من أدبيات الأمن الإنساني إلى أن الميلاد الرسمي للمفهوم في السياسة العالمية كان عبر تقرير التنمية البشرية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لسنة 1994<sup>(2)</sup>. وقد اعتبر امتداداً لنموذج التنمية الإنسانية في المسائل الأمنية، نظراً لتجاهل مفهوم الأمن للانشغالات الشرعية للناس العاديين، الذين يتوقون للأمن في حياتهم اليومية، فيما تم التركيز على تهديد المحرقة النووية للأمن العالمي. وقد طور البرنامج الإنمائي مقارنته المركزة على أمن الأفراد، باستعمال سبعة مكونات عالمية مترابطة: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن الاجتماعي، والأمن السياسي. وبما أن تلك الأبعاد انشغالات عالمية، فإن غيابها يهدد الجميع.

لم تكن مقارنة التنمية الإنسانية للأمن الإنساني تهتم بالانتهاكات المباشرة لحقوق الإنسان وبالنزاعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية فقط، بل تعدت ذلك إلى مظاهر التخلف الواسعة:

(1) تقرير، التنمية البشرية لعام 1993، الأمم المتحدة (نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 1993) ص 20.

(2) تقرير، التنمية البشرية لعام 1994، مرجع سبق ذكره، ص 20.



غياب العدالة، الصحة العامة، الجريمة الدولية، النمو السكاني، التدهور البيئي. وهي بؤر التركيز الجديدة للبرامج الدولية للمساعدة في مجال التنمية، لأن السعي للوقاية منها أقل تكلفة من التعامل مع آثارها.

## 2. الأمم المتحدة:

بالنسبة للأمم المتحدة<sup>(1)</sup>، يبدو أن المفهوم قد شرع في استعماله مبكراً سنة 1992 في تقرير "أجندة من أجل السلام"، الذي أكد الدور الأساسي للأمم المتحدة في سبيل وضع "مقاربة موحدة للأمن الإنساني"، كجزء من خطوط عمل العهدة الثانية لبطرس بطرس غالي على رأس الأمم المتحدة، وذلك في كل ما له علاقة بحفظ السلام، وصنع السلام، وتسيير حالات ما بعد النزاع. لكن كوفي عنان هو من تبنى أجندة الأمن الإنساني في سعيه لعهدته الثانية كأمين عام للمنظمة في تصريح الألفية سنة 1999.

لقد نبع تبنى الأمم المتحدة لأجندة الأمن الإنساني من الاعتراف بفشلها في جهود حفظ السلام والرغبة في تعويض ذلك الفشل بدفع المنظمة للانخراط في مجهود عالمي، يمكن فيه للمنظمات غير الحكومية التحاور أو ممارسة الضغط على الدول، في سبيل ترسيخ أجندة للتنمية، تكون أكثر فعالية وتفهماً للواقع. ومع نهاية 2005 صدرت وثيقتان توضحان تهديدات الأمن الإنساني وإمكانيات مواجهتها من قبل المجتمع الدولي. الأولى بعنوان "عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة"، والثانية بعنوان "في اتجاه كل الحرية"، ضمن أجندة الإصلاح التي اقترحها كوفي عنان. صدرت الوثيقة الأولى التي تناولت التهديدات الكبرى للأمن عن الأمين العام في ديسمبر 2004، بغية تجاوز تهديدات الأمن التقليدية، في ظل مجموعة من المعطيات: تداعيات غزو العراق، إعادة تحديد مفاهيم الإرهاب، الضربات الاستباقية، التدخل الإنساني باسم الأمن الإنساني. يضاف إلى ذلك حاجة الأمم المتحدة إلى تحديد موقع جديد لها، بعد التحدي الذي أصابه من جراء العولمة، وظهور القطبية الأحادية المستعدة لإعمال القوة لحماية مصالحها الوطنية.

وقد مثل التقرير إسهاماً في ترسيخ الأمن الإنساني لسببين: أولهما أنه جعل من المفهوم إطاراً للأمن الجماعي في مواجهة تهديدات جديدة أكثر خطورة، جمعت في ستة مجالات: التهديدات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والأمراض المعدية الخطيرة، والنزاعات بين الدول،

---

(1) S. Tadjbakhsh and A M. Chenoy, Op. cit PP.24-26.

والعنف الداخلي، وانهيار الدولة، والإبادة الجماعية، ومختلف أنواع الأسلحة (النوية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية) والإرهاب والجريمة الدولية المنظمة. وبالإضافة إلى الاعتراف بتهديدات جديدة للأمن، فقد أقر بتربطها في حلقة قاتلة، فالفقر يصاحب الحروب الأهلية، وهو ما يزعزع استقرار المجتمعات واقتصادياتها.

لقد أكد التقرير أن التنمية هي الصيغة الضرورية لتحقيق أمن جماعي جيد، يسمح بتعاون دولي وشراكة بين المجتمع الدولي والوطني والإقليمي والمجتمع المدني. وقد وضمت حزمة الإصلاحات التي اقترحها كوفي عنان في مارس 2005 هذا التصور، بهدف استعادة مصداقية الأمم المتحدة ومواجهة تحديات عصر الأمن الجماعي<sup>(1)</sup>.

وهكذا فإن الأمن الأنساني مقارنة لتصورات أمنية متعلقة بمشاكل الأنسان، أو برنامجاً لسياسات تتعلق بأمن الأنسان، وتلبية احتياجاته وتحقيق كرامته، فإنه لطابعه الشمولي مؤهل لتبني مقارنة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل.

## **المبحث الثالث: أثر التسارع في تغير دلالات مفهوم الأمن على انضباطية دراسته منهجياً**

شاع استخدام مفهوم الأمن غير التقليدي (Non – Traditional Security) (NTS) في مجال الدراسات الأمنية والسياسية، وأعدت في شأنه العديد من التقارير والدراسات، إلا أنه لا

---

(1) [www.Home.att.net/slomansonb/Bruntland.html](http://www.Home.att.net/slomansonb/Bruntland.html).

يزال، على الرغم من كل تلك الجهود البحثية، ملتبساً وغير منضبط بشكل تام، ما يصبغه بدرجة مرتفعة من عدم الوضوح، سواءً داخل الدوائر الأكاديمية أو خارجها.

وعادة ما تتم الإشارة إلى التهديدات والتحديات للأمن غير التقليدي في إطار الأمن الإنساني، للتركيز على أمن الأفراد والمجتمعات والجماعات، في مواجهة تهديدات تشمل الجريمة المنظمة، والتدهور البيئي، وأزمات النقص في الموارد والكوارث الطبيعية، والانتشار الوبائي، وما إلى ذلك من تهديدات لا ترتبط مباشرة بأنماط التهديد العسكري أو الدبلوماسية التقليدية للدول. ولعل السبب الرئيس وراء هذا الالتباس وهذه الحالة من عدم الوضوح، لا يتعلق بغموض الظاهرة نفسها، بقدر ما يتعلق، حسبما يتضح من هذا التعريف الأولي، بتداخل العناصر المكونة لها بين مجالات حياتية مختلفة، ما يجعل تعريفها معقداً نسبياً، وفقاً لتباين تأثير العناصر المرتبطة بكل من هذه المجالات من حالة إلى أخرى. ومن جهة أخرى فلأنها ظاهرة غير مستقرة بطبيعتها، فإن تحديد نطاقها أو عناصرها يخضع لقدر كبير من التحكيمية من جانب الأطراف المعنية والمتأثرة بها، وهو ما يتباين بدوره من حالة إلى أخرى<sup>(1)</sup>.

إحدى الأطروحات الأولية في مجال تعريف التهديدات والتحديات للأمن هي محاولة تحديدها بالمقابلة مع التعريف التقليدي للأمن، الذي تتوفر بشأنه أطر تعريفية واضحة، تحظى بقدر كبير من التوافق والاستقرار؛ إذ كان المعنى المباشر للأمن هو سيطرة الدولة على كل ما يخص قضايا الأمن، وهيمنتها على عملية صنع سياسات الأمن وتنفيذها دون غيرها من الكيانات الفاعلة في العلاقات الدولية. وكان طبيعياً أن يسود فكر المدرسة الواقعية ومفهومها للأمن، الذي يركز على محورية الدولة كفاعل دولي في كل ما يتعلق بالأمن، وعلى اعتماد الدولة على القدرات والإمكانات والأدوات العسكرية الوطنية لتحقيق أمنها، وعلى سمو البعد العسكري للأمن على غيره من الأبعاد، وأمن الدولة القومي على ما سواه من مستويات لمفهوم الأمن<sup>(2)</sup>.

ويتعلق الأمن التقليدي أساساً بحماية وجود الدولة وضمانه في مواجهة تهديدات مقصودة، تشمل أي هجمات ومحاولات إخضاع خارجية، أو في مواجهة أي محاولات تخريب أو تقويض لوجود الدولة من داخلها. وعادة ما يكون مصدر التهديد في هذه الحال كياناً منظماً ذا طبيعة سياسية، أو يستهدف تحقيق غايات سياسية على الأقل. وتشمل مصادر التهديد في

---

(1) مالك عوني، "رهان الثورات تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر، 2011، ص5.

(2) مصطفى علوي، مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في قضايا الأمن في آسيا، تحرير هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004، ص3.

هذا السياق دولة أو دولاً أخرى، أو تنظيمًا إرهابيًا، أو حتى جماعات قادمة من الخارج. وكانت تعبئة الدولة لقوة عسكرية أو قدرات استخباراتية، بما يكفي لردع مصدر هذا التهديد التقليدي، هي السبيل الرئيس الذي من خلاله يتم السعي لتحقيق أمن الدولة وضمانه<sup>(1)</sup>. من جهة أخرى، يمكن تعريف التهديد غير التقليدي للأمن بأنه ببساطة مجموعة مصادر التهديد أو قنوات إحداث الضرر، التي تختلف عما يتضمنه تعريف التهديد التقليدي للأمن، والتي قد يواجهها نطاق أوسع من الكيانات، يمتد من الإنسان الفرد إلى الوجود الإنساني في مجمله، بما يشمل الدولة، ولكن لا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال. ويتسع بالتالي نطاق التهديدات الأمنية ليشمل طيفاً من المشكلات الاقتصادية والبيئية والصحية والاجتماعية والسياسية، التي قد تنشأ، لا بشكل مقصود من قبل كيان محدد لأهداف ذات طبيعة سياسية، ولكن قد تنشأ من مصادر شديدة التنوع، ترتبط بمختلف مناحي الوجود الإنساني، حال تسبب أي من هذه المصادر، بأي شكل من الأشكال، في تهديد هذا الوجود أو صورته. ولا يتحقق الأمن في هذه الحال بالضرورة أو من خلال حماية وجود الدولة فقط، ولكن من خلال حماية الحق المتساوي في الوجود والحياة الكريمة لمختلف الأفراد والمجموعات البشرية والكيانات التي تنظمها، في النطاق المكاني للتهديد الذي يواجهه هذا الوجود أو تلك الحياة الكريمة<sup>(2)</sup>. ولايضاح أثر تسارع التغيير في دلالات مفهوم الأمن على انضباطية دراسته منهجياً سنحاول أن نتعرض في هذا المبحث إلى النقاط التالية:-

أولاً: التوسع في مفهوم الأمن- التحولات على مستوى القيم والإدراك والفاعلين.

ثانياً: نحو إطار مفاهيمي أكثر انضباطاً لمفهوم الأمن.

ثالثاً: شروط تحقق الأمن غير التقليدي.

رابعاً: النموذج الاستمولوجي البديل للأمن الإنساني.

### أولاً: التوسع في مفهوم الأمن- التحولات على مستوى القيم والإدراك والفاعلين:

تلك التهديدات، التي تعرف حالياً بأنها تهديدات "جديدة" أو غير تقليدية للأمن، ليست جديدة بالضرورة، أي أن بعضها يعكس ظواهر صاحبت وجود البشر منذ القدم. ولكن الجديد

(1) مالك عوني، رهان الثورات تساعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

(2) مصطفى علوي، مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 4

"أنها صارت تعرف وتدرک كتهديد أمني، دون أن ينفي ذلك وجود تهديدات غير تقليدية حديثة تماماً وغير مسبوقه. لكن المقصود هنا أن التحول المفاهيمي بين "التقليدي وغير التقليدي" يعكس تحولاً قيمياً وإدراكياً، بقدر ما يعكس في بعض الحالات تحولاً يعبر عن واقع مستحدث بشكل كامل<sup>(1)</sup>.

يتمثل التحول القيمي في إعلاء مكانة الإنسان الفرد وقيمه في السياسة الواقعية، مقابل المكانة التقليدية المهيمنة التي احتلتها كل من الدولة والأدوات العسكرية في تحقيق الغايات السياسية وضمان الأمن. وأخذ مفهوم الأمن في الاتساع، ليضم الأبعاد غير العسكرية للأمن، وذلك استجابة لتغيرات حصلت في بنية العلاقات الدولية منذ الستينيات من القرن العشرين، تمثلت في دخول عدد كبير من الدول النامية حديثة الاستقلال إلى عضوية النظام الدولي، ومعها مجموعة من القضايا والاهتمامات مختلفة عن تلك التي تركز المدرسة الواقعية عليها، وبخاصة قضايا التنمية وهمومها، ومساعي إزاحة التخلف ومشاكل بناء الدولة... الخ. في الوقت نفسه كان وجود المنظمات الدولية، كفاعل دولي متميز عن الدولة، ينمو، وكان تأثيرها يتزايد في معالجة قضايا التعاون الاقتصادي- الاجتماعي الدولي وقضايا الأمن والسلم الدوليين<sup>(2)</sup>.

انطلاقاً من هذا الإدراك، بدأ البحث بشكل جدي وحثيث عن أطر تعاونية وتكاملية لمعالجة المشكلات والاختلافات، التي يمكن أن تقود إلى الحروب أو تثير تهديدات تقليدية للأمن. ومع اختلاف مدى النجاح في هذا المسعى من منطقة إلى أخرى، ومن قضية إلى أخرى، على صعيد النظام الدولي، فقد وفرت المؤسسات والآليات والسياسات، التي أمكن تطويرها في هذا السياق، أساساً للتعاون في مجالات تتجاوز بكثير قضايا الأمن التقليدي، في محاولة لتسوية قضايا الخلاف التي يمكن أن تتطور إلى تهديدات تقليدية. كما أصبح لمنطق التكامل القائم على نظرية المباريات الإيجابية التي تحقق منافع متبادلة للجميع، في مجالات تعاون مختلفة وأوسع نطاقاً من متطلبات الأمن التقليدي، حضوره القوي، مقلصاً من هيمنة منطق الغلبة القائم على نظرية المباراة الصفرية، التي تتيح لطرف واحد الاستحواذ على المنافع كافة دون بقية الأطراف؛ هذا المنطق الذي ثبت خطؤه وخطره في ظل التقنيات والقدرات العسكرية الحديثة التي بات يمكن أن تجلب الدمار للجميع.

(1) مالك عوني، رهان الثورات تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

(2) مصطفى علوي، مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 5.

تسارعت العوامل الدافعة باتجاه تعزيز هذا التحول القيمي المشار إليه آنفاً وتكريسه، مع الزخم الذي اكتسبته ظاهرة العولمة، نتيجة التطورات التكنولوجية الكبرى التي تسارعت وتيرتها، وبرزت تجلياتها في حياة البشر، منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين. جراء تلك التطورات التكنولوجية، أصبحت قدرة كيانات دون الدولة تتجاوز قدرة الدولة، التي نشأت هذه الكيانات في ظلها أصلاً. فشهدنا بروز فاعلين جدد من قبيل الشركات العابرة للقومية، والتنظيمات غير الحكومية، ذات القدرة على التواصل بشكل يتجاوز أحياناً قدرة الدولة نفسها، سواء مع مجتمعها الداخلي، أو حتى العالم الخارجي. وأمنياً تصاعدت قدرة الإرهاب الدولي على تخطي الحدود، والانتقال عبر العالم بقدرات تدميرية غير مسبوقة. ووصل تأثير هذه التحولات التكنولوجية إلى تعزيز دور الإنسان الفرد وقدرته على التأثير في مجالات مختلفة ونطاقات أوسع، تتجاوز حدود حضوره المكاني، عبر أدوات اتصال، باتت أسرع، وأحياناً أعمق تأثيراً من قدرة الدولة على التأثير والتواصل. بعبارة أخرى، لم تعد الدولة هي الفاعل الرئيس الذي يتحقق من خلاله وجود بقية الفاعلين الآخرين. وهنا أصبح إيلاء اهتمام مباشر، وربما مستقل، بمصالح هؤلاء الفاعلين الجدد، بما في ذلك أمنهم، واقعاً جديداً يفرض نفسه على الفضاء السياسي، ويعلي من قيمة الإنسان الفرد بشكل أكثر استقلالاً عن الدولة التي ينطوي في ظلها (1).

ترتب على هذا التحول القيمي في مكانة الفاعلين في الفضاء السياسي تحول آخر إدراكي، يتعلق بتحديد ماهية التهديد الأمني، فقد صارت التهديدات التي تمس هؤلاء الفاعلين الجدد، والتي قد لا تتعلق بأمن الدولة أو تتهدد وجودها بشكل مباشر، تعد تهديدات أمنية، وإن اختلفت في طبيعتها ومصدرها عما استقر على تحديده والتعامل معه المفهوم التقليدي للأمن، حسبما سبق بيانه. وترافق مع هذا التحول الإدراكي لمفهوم الأمن حقيقة بروز تهديدات جديدة، نتيجة تلك التطورات التكنولوجية المتسارعة كالتهديد لأمن المعلومات، أو التهديدات الناجمة عن التغير المناخي، وما إلى ذلك، فضلاً عما أفضت إليه تلك التطورات التكنولوجية من مفاقمة التهديد الأمني، الذي باتت تمثله ظواهر تقليدية، كثيراً ما صاحبت الوجود الإنساني، كتهديد الانتشار الوبائي للأمراض المعدية، أو تهديد بعض أشكال الهجرة والتحركات السكانية واسعة النطاق، أو اتساع نطاق الجريمة المنظمة وانتشارها عالمياً (2). كل تلك التهديدات أصبحت

(1) مالك عوني، رهان الثورات تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 4.

(2) المرجع السابق، ص 5.

أكثر جسامة وانتشاراً، جراء الثورة في ميداني النقل والاتصالات. وتتجاوز تلك التهديدات الجديدة قدرة أي دولة منفردة على مواجهتها، الأمر الذي حد بشكل متزايد من مكانة الدولة باعتبارها الفاعل السياسي الأكثر تأثيراً، وبالتالي حضوراً، وعزز كذلك من أهمية التكامل الدولي ودور التنظيمات الدولية، حكومية أو غير حكومية، كأدوات رئيسة في المعادلة الأمنية غير التقليدية<sup>(1)</sup>.

## ثانياً. نحو إطار مفاهيمي أكثر انضباطاً لمفهوم الأمن:

تمثلت إحدى المحاولات الأولية والمهمة للتعبير عن تلك الحاجة إلى توسيع مفهوم الأمن، بحيث لا يقتصر على التهديدات التقليدية، فيما أورده ريتشارد أولمان ( Ullman Richard ) (H.)، في مقالة المهم "إعادة تعريف الأمن" (Redefining Security)، الذي نشر في عدد صيف 1983 من مجلة (International Security)، كما اسلفنا سابقاً، وفيه يرى أن المنظور الضيق للأمن القومي، باعتباره يتلخص في حماية الدولة من هجمات عسكرية عبر الحدود، خاطئ وخطر في آن واحد، من جهة أنه يحول الاهتمام بعيداً عن التهديدات غير العسكرية، التي توقع أن تقوض استقرار العديد من الدول خلال السنوات القادمة. كما حذر أولمان من افتراض هذا المنظور، ضمناً، أن التهديدات التي تتبع من خارج حدود الدولة هي، بشكل ما، أكثر خطورة على أمنها من التهديدات التي قد تنشأ من داخلها. وقدم أولمان ما يمكن اعتباره التعريف الأكثر شمولاً للتهديدات غير التقليدية للأمن، قائلاً إن التهديد للأمن القومي هو "تشاؤم أو سلسلة أحداث تهدد، بشكل كارثي، وخلال مدى زمني محدود نسبياً، بدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد، بشكل جوهري، بتقليص مدى الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة تلك الدولة، أو وحدات خاصة غير حكومية داخلها، سواء أكانت هذه الوحدات أفراداً أم جماعات أم مؤسسات"<sup>(2)</sup>.

ولاحقاً طور "البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة"<sup>(3)</sup> ما يمكن اعتباره تعريفاً إجرائياً لما عده تهديدات غير تقليدية للأمن، في إطار مفهوم "الأمن الإنساني"، الذي صكه البرنامج للمرة

(1) مالك عوني، رهان الثورات تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

(2) المرجع السابق، ص 5.

(3) تقرير، التنمية البشرية لعام 1994، مرجع سبق ذكره، ص 21.

الأولى في "تقرير التنمية البشرية لعام 1994"، في محاولة لتفسير ظواهر جديدة من التهديد الأمني، حدد أبرز خصائصها في أنها: ذات صبغة عالمية، لا تقتصر على دولة ما، وأنها متداخلة، بحيث يمكن أن يفضي أحد التهديدات إلى تهديد آخر، أو يفاقم من تداعياته السلبية، وأنه لا يمكن التعامل معها بشكل جذري، وفقاً لمقولات مفهوم الأمن في صياغته التقليدية. وحدد التقرير سبعة أنماط من تلك التهديدات، هي: الأمن الاقتصادي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن المجتمعي، والأمن السياسي.

ومنذ ذلك الحين، أخذ مفهوم الأمن غير التقليدي يتسع أو يضيق، بحسب كل حالة، وما يتوفر فيها من عناصر تهديد، وكذلك بحسب طبيعة الوحدة التي تتعرض للتهديد، والتي قد تمتد من مستوى الإنسان الفرد إلى كوكب الأرض ذاته كموئل للحياة. ولكن في هذا السياق يمكن أن نلمح عدة سمات باتت تميز مفهوم الأمن غير التقليدي، لعل أهمها: (1)

1. بروز اتجاه يدعو إلى درجة أعلى من الضبط المفاهيمي، لتمييز مفهوم الأمن غير التقليدي عن مفاهيم أوسع نطاقاً، مثل "الأمن الإنساني". واستند ذلك الاتجاه بشكل رئيس على واقع ازدياد جسامة التهديدات غير التقليدية لأمن البشر وحياتهم، مثل الأوبئة، والكوارث الطبيعية، والمجاعات، والإرهاب، وتدابير تغيير المناخ، التي تمس الوجود الإنساني ذاته، وغير ذلك. وقد أدى ازدياد تلك الجسامة إلى أن أصبح الأمن غير التقليدي يعنى بشكل رئيس بالتهديدات المباشرة لوجود الإنسان أو الجماعة أو لمقومات الحياة على كوكب الأرض عامة، أكثر من اهتمامه بمستوى معيشة البشر وكرامتهم، التي أصبحت تدرج أكثر تحت مفهوم "الأمن الإنساني". إلا أنه ينبغي تأكيد عدم وجود فصل تام بين المستويين، فإهمال الأمن الإنساني في مراحل تهديده الأولى، كتعزيز الرعاية الصحية، أو ضمان كرامة وحقوق الجماعات المختلفة، وغير ذلك، قد يفضي إلى تهديدات غير تقليدية أخرى، تهدد وجود البشر ذاته في مراحل لاحقة، كانتشار الأوبئة، أو الصراعات المجتمعية. فالأمن غير التقليدي يقتضي مواجهة أزمة حالة، تنتج عن مصدر تهديد غير تقليدي، يعرض وجود البشر للخطر، أو الاستعداد لمواجهتها، بينما يستهدف الأمن الإنساني المقومات الأساسية لحياة البشر، بما يضمن تعزيزها، وتقليل فرص نشأة تهديدات غير تقليدية لوجودهم (2).

---

(1) مالك عوني، رهان الثورات تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 5.

(2) المرجع السابق، ص 6.



2. بدأ يتأكد أن هذا الاتساع في مفهوم الأمن لا يعكس تحولاً بين نقيضين، وإنما يمكن أن يوجد كلا النمطين من التهديدات الأمنية: التقليدية وغير التقليدية، بشكل متزامن، بل إن أحدهما قد يغذي الآخر ويفاقمه، فضلاً عن أن التصدي لأحدهما، تقليدياً كان أم غير تقليدي، وتحقيق الأمن في مواجهته، قد يكون مرتبطاً، في أحيان كثيرة، بتحقيق الأمن في مواجهة التهديد الآخر. فالحرب أو الفوضى التي تهدد كيان الدولة ووجودها، عادة ما تقضي إلى تدمير مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع، والتي عنيت بضمان الأمن غير التقليدي. وفي المقابل، قد يؤدي العجز عن مواجهة التهديد غير التقليدي إلى صراعات تقليدية بين الأطراف المختلفة، في محاولة من كل منها لدرء خطر التهديد غير التقليدي، أو بعض خطره، على حساب أطراف أخرى. وبناء على هذا، بات من المستقر في الدوائر الأكاديمية والسياسية أن الأمن، تقليدياً كان أو غير تقليدي، هو متكامل بطبيعته<sup>(1)</sup>.

3. جراء العمل السابق، استقر في مختلف الأدبيات الخاصة بالأمن غير التقليدي أنه لا يمثل قطيعة مع الدولة، ولا يعني علاقة تضاد أو مواجهة بين الدولة والمجتمع. فالدولة، التي تعبر عن احتياجات جميع مواطنيها، وتوفر مجالاً لحضور متساوٍ لمصالح مختلف الفئات المنضوية في ظلها، تعد شرطاً ضرورياً لتفعيل آليات مواجهة الأمن غير التقليدي. وبعبارة أخرى، الأمن غير التقليدي لم يعد يعني، بأي حال، تهميش دور الدولة، ولكن تعزيزه في مجالات تتجاوز منظور الأمن التقليدي، وتكامله مع بقية أدوار الأطراف المجتمعية الأخرى في هذا الإطار<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً. شروط تحقق الأمن غير التقليدي:

هذا التوسع في مفهوم الأمن غير التقليدي، بالرغم من شيوع الاهتمام به في الأوساط السياسية والأكاديمية، في مختلف مناطق العالم والعديد من المنظمات الدولية، تتباين ترجمته إلى سياسات عملية وبروز تجلياته من منطقة إلى أخرى، ومن قضية أمنية إلى أخرى. ومع الإقرار بداية بضرورة توفر الأسس الثقافية، التي تضمن إعلاء قيمة الإنسان، باعتباره الغاية الرئيسة التي يستهدفها الأمن غير التقليدي، فإن هذا التفاوت عادة ما يرتبط بعاملين رئيسيين:

#### 1. عامل فني - مؤسسي:

(1) مالك عوني، رهان الثورات تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

(2) المرجع السابق، ص 6.

يتعلق بتوفر، أو إمكانية توفر، المؤسسات والكوادر الفنية الضرورية للقيام بالعمليات والإجراءات الكفيلة بإدراك التهديد، وتحديد طبيعته ومدى جسامته، وسبل مواجهته، والقدرة كذلك على تنفيذ سياسات تلك المواجهة، والإجراءات التي تتضمنها. هذا العامل شرط ضروري لضمان تحقيق الأمن في مواجهة تهديدات غير تقليدية، سواء على المستوى الداخلي أو الإقليمي أو العالمي. وهذا العامل محدد رئيس لإمكانية نشوء تعاون إقليمي أو عالمي في هذا الصدد، بما يعزز احتمال أن يكون هذا التعاون مدخلاً للتكامل بين أطرافه، وأساساً لحالة من السلم بينها. ويمكن أن نلاحظ ذلك في خبرة السلام التي صبغت الفضاء الأورو-أطلسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، التي نشأت في البدء بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة، وأخذت تتوسع تدريجياً، وإن كانت قد باتت تواجه حالياً، نتيجة هذا التوسع وعدم التكافؤ في القدرات المؤسسية، تحديات تهدد بتقويض التجربة بأسرها<sup>(1)</sup>.

في المقابل، قد يكون هذا العامل الفني- المؤسسي محددًا لعدم إمكانية نشوء هذا التعاون، ومن ثم تحول التهديد غير التقليدي إلى موضوع للصراع بين الأطراف المختلفة، من جهة أن عجز هذه الأطراف عن مواجهة التهديد غير التقليدي، من خلال تعاون جماعي، بسبب الافتقار للمعرفة أو البنية المؤسسية، قد يدفع كلاً منها إلى محاولة حماية نفسه فقط، ولو كان ذلك على حساب الآخرين، وبشكل مؤقت وغير جذري، ما يعزز من احتمال نشوء حالة صراع بينهما، ويخلق تهديداً تقليدياً إضافياً. يمكن أن نلاحظ ذلك في حالات الصراع التي يعرفها كثير من الدول أو الأقاليم النامية والأكثر تخلفاً في أبنيتها المعرفية والمؤسسية؛ إذ غالباً ما يكون الصراع في مواجهة تهديد غير تقليدي، كندرة المياه أو الغذاء أو حتى التوترات المجتمعية، سبباً للحروب والصراعات العنيفة، بدلاً من التعاون الذي لا تتوفر ركيزته المؤسسية أو المعرفية<sup>(2)</sup>.

أخيراً، تتعين الإشارة هنا إلى أهمية توفر الموارد اللازمة لإيجاد هذا البناء المعرفي- المؤسسي، وضمان استمرار دوره الفاعل. وتكشف خبرات السنوات القليلة الماضية أن توفر هذه الموارد ربما لا يكون مضموناً حتى لأغنى دول العالم وأكثرها تقدماً. فالولايات المتحدة واجهت عجزاً خطراً في التصدي لإعصار "كاترينا" عام 2005، فيما عجزت اليابان عن

---

(1) مالك عوني، رهان الثورات تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 6.

(2) المرجع السابق، ص 7.

التصدي للأثار الكارثية للتسونامي الذي تعرضت له أراضيها في مارس 2011، جراء زلزال قوي ضرب اليابان بقوة 8.9 ريختر. إن الطبيعة المفاجئة لبعض التهديدات غير التقليدية تجعل من الصعب بدايةً توقع حدوثها، والاستعداد المسبق لها. وغاية ما يمكن، في هذه الحال، هو محاولة اتقائها لاحقاً بعد وقوعها. لكن تظل هناك احتمالات لتهديدات أخرى غير متوقعة، إلى جانب بعض التهديدات غير التقليدية واسعة النطاق للغاية، بما يتجاوز حتى قدرات أي دولة منفردة (1).

## 2. عامل سياسي - نخبوي:

يتعلق بمدى توفر الإرادة السياسية لتحويل ما يمكن أن ينتجه العامل الأول من معرفة وتوصيات إلى سياسات فعلية، تخصص لها موارد تضمن تنفيذها. فمجرد توفر العامل الفني - المؤسسي لا يضمن مواجهة أي تهديد أمني غير تقليدي تلقائياً، إذا لم تتوفر تلك الإرادة السياسية. وينطبق لزوم هذا العامل، لترجمة مواجهة أي تهديد غير تقليدي إلى سياسات عملية، على المستوى الداخلي للدولة، وكذلك على مستوى أي تعاون إقليمي أو عالمي. وغالباً ما يرتبط توفر تلك الإرادة السياسية لدى متخذ القرار بأنظمة حكم لا تميز بين مواطنيها، وتضمن حقوقاً وفرصاً متساوية لكل منهم، أيا كان انتماؤه السياسي أو الاجتماعي أو الإثني. في هذه الحال، تكون حماية هذه الحقوق وهذا المواطن ومستوى معيشته أولوية رئيسة من أولويات الدولة ونظام الحكم فيها. هذا النمط من الحكم يزداد احتمال وجوده في ظل الأنظمة الديمقراطية، ويتراجع في ظل الأنظمة الاستبدادية. ومع احتمال وجود استثناءات على تلك القاعدة بشقيها، فإن الأنظمة الديمقراطية، التي تضمن حقوقاً متساوية أصلية لجميع مواطنيها، ولا تعتمد فقط على الغلبة في صناديق الاقتراع، هي فقط التي تضمن للبشر تمثيلاً فعلياً في تحديد ما يهددهم، ودوراً حقيقياً في تغيير النظام، إذا ما عجز عن تحقيق أمنهم غير التقليدي أو تغافل عنه.

هذه الإرادة السياسية تعد شرطاً ضرورياً كذلك لتحقيق تعاون دولي تكاملي في مواجهة أي تهديد غير تقليدي، فحسب اقتراب الوظيفة المتطورة (Neofunctionalism) الذي طوره إرنست هاس (Ernst Hass)، فإن مثل هذا التعاون يجب أن ترى النخب السياسية أنه يصب في مصلحتها ومصلحة دولها. والتباين في حسابات النخب السياسية للمصلحة والتكلفة، المترتبين على التعاون في أي قضية من قضايا التهديد غير التقليدي، يفسر بدرجة كبيرة

(1) مالك عوني، رهان الثورات تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

التباين في إمكانية تحقيق هذا التعاون من قضية لأخرى، أو من إقليم لآخر. فعلى سبيل المثال، لا تزال مواجهة مخاطر التغير المناخي تواجه معضلات كثيرة، بسبب عدم وجود توافق بين مختلف الحكومات حول العالم على كيفية اقتسام تكاليف تلك المواجهة، فضلاً عن رؤية بعضها (مثل الصين) لتلك التكاليف باعتبارها غير محتملة من الأساس بالنسبة لها في المرحلة الراهنة (1).

لقد عانى العالم العربي، تاريخياً، نقصاً كبيراً في درجة توفر الشرطين السابقين للاهتمام بقضايا الأمن غير التقليدي، وتفعيل مواجهتها، سواء داخلياً أو على المستوى الإقليمي. إلا أن الثورات العربية ضد الظلم والفساد المستشري والاستبداد، والتي عبرت في المقام الأول عن هموم الإنسان العربي، يفترض أن يكون هذا الإنسان وتحريره من أي تهديدات لوجوده وكرامته ومستوى معيشته هو رهانها الأول، والتحدي الرئيس لها في مرحلة تاريخية، تتعاضم فيها التهديدات غير التقليدية التي تهدد الشعوب العربية، والمدخل الرئيس لأي جهد، في هذا السياق، ينبغي أن يكون تعديل مفهوم الأمن القومي، بحيث لا يكون أمن نظام الحكم في الدولة، بل أمن مواطنيها كافة. ولعل في تأسيس أنظمة ديمقراطية حقه السبيل لحل هذا التناقض، الذي برز بين أنظمة الحكم والمواطنين، وأعجز الدولة عن تحقيق هذا التكامل بين شقي الأمن، التقليدي وغير التقليدي، ما أسهم بدرجة كبيرة في الانفجار الثوري الراهن (2).

#### **رابعاً - النموذج الاستمولوجي البديل للأمن الإنساني:**

لقد كان النموذج الاستمولوجي السائد خلال بداية التسعينيات نموذج التنمية البشرية (3). إن كل نموذج معرفي جديد يسبقه نموذج قديم، وكما قدمت التنمية الإنسانية بديلاً لنظرية النمو الاقتصادي، يمثل الأمن الإنساني، بديلاً يحمل قطعية أخلاقية ومنهجية مع الأمن الدولي في العلاقات الدولية، فهو يؤسس لقيم توجه الباحثين والمساهمين في تكييف النظام الدولي المعاصر ليصبح أكثر إنسانية، وقد شكل المفهوم ثورتين: أخلاقية ومنهجية.

### **1 - الثورة الأخلاقية:**

(1) المرجع السابق ، ص7.

(2) مالك عوني، رهان الثورات تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

(3) [www.palmefonjen.org/English](http://www.palmefonjen.org/English).

تتعامل تصورات الأمن السائدة مع الوقائع، لا مع القيم، فهي تفسر الظواهر كما هي، لا كما يجب أن تكون. وقد زرع الأمن الإنساني الشك لدى علماء السياسة، الذين يؤكدون أن العلوم الاجتماعية لا يمكنها أن تستند إلى إطار معياري محمل بالقيم. كما أن العلوم الاجتماعية والسياسية تتعامل مع الحقائق (ما هو كائن)، وقليلًا ما تهتم بما يمكن فعله، لكنها لا تهتم أبداً بالمرغوب فيه (ما يجب أن يكون). يتضمن الجدول التالي مقارنة بين المقاربتين الواقعية والأمن الإنساني، كما يبين قدرة مفهوم الأمن الإنساني على تقديم إجابات جديدة في التحول في دلالة مفهوم الأمن.

## جدول رقم (2)

### المقارنة بين مقاربتى الواقعية والأمن الإنساني في دراسة الأمن

الأمن الإنساني	الواقعية	
الدولة والأفراد متساوون، أمن الدولة وسيلة وليس غاية.	في عالم هوبزي الدولة هي من يمنح الأمن، إذا كانت الدولة آمنة، فكل من بداخلها آمنون	الموضوع المرجعي للأمن
1- الأمن الفردي، العيش الكريم والحرية الفردية، السلامة الجسدية وتوفر الحاجات الأساسية 2- الحريات الفردية 3- حقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	السيادة، القوة، السلامة الحدودية، الاستقلال الوطني.	قيم الأمن
1- التهديدات المباشرة: الموت، المخدرات، التمييز، النزاعات الدولية، أسلحة الدمار الشامل، العنف الموجه ضد المرأة. 2- التهديدات غير المباشرة: الحرمان، المرض، الكوارث الطبيعية، التخلف، التهجير، التدهور البيئي، الفقر، غياب المساواة، الاضطهاد الإثني والطائفي. 3- تهديدات مؤسسية (علاقات القوة الممتدة من مستوى الأسرة إلى الاقتصاد الدولي) أو معروفة المصدر (الدولة والفواعل غير الدولية)	العنف المباشر والمنظم من طرف الدول الأخرى والفواعل غير الدولية.	تهديدات الأمن
1- تعزيز التنمية الإنسانية: الحاجات الأساسية والمساواة، الاستدامة، ديمقراطية ومشاركة أكبر على كل المستويات. 2- تعزيز حقوق الإنسان. 3- تعزيز التنمية السياسية: معايير ومؤسسات دولية، استعمال القوة الجماعية والعقوبات الدولية في حالات الإيذاء الجماعية، التعاون الدولي، ترقية المؤسسات الدولية، التحالفات، الشبكات والمنظمات الدولية.	التهديد باستعمال القوة، ميزان القوى، القوة العسكرية، تقوية القدرة الاقتصادية، اهتمام بسيط باحترام القانون والمؤسسات.	وسائل تحقيق الأمن

Source: Shahrbanou Tadjbakhsh and Anuradha M. Chenoy, Human Security: Concepts and Implications, USA and Canada: Routledge, 2000, P.41.

يبين الجدول رقم(2) المقارنة بين مقاربتى الواقعية والأمن الإنساني في دراسة مفهوم الأمن. يمثل الأمن الإنساني التحدي الأخلاقي ذاته بالنسبة للواقعية، فأساسه تلك المعايير الأخلاقية، التي تحدد الصواب والخطأ في النظام الدولي، وهو يعطي الفرصة لتحديد خط النهاية (الغاية) بالنسبة لكل السياسات، وفق منظومة أخلاقية، تعزز الطاقة الكامنة للفواعل في كل مستويات الحكمانية العالمية. لقد طرحت مقارنة الأمن الإنساني قيماً جديدة على الأجندة السياسية الدولية برؤية جديدة، سنعرض إليها فيما يلي:

**الانتقال من أمن الدولة إلى أمن الأفراد:** يعالج الأمن الإنساني بصفة مباشرة الإشكالية الأخلاقية لأمن الدولة، إشكالية تنتج صراعاً بين حق الدولة وحق الإنسان بإعطاء الأولوية لأمن الأفراد.

**ربط العلاقة بين الأفراد والأمن العالمي:** يهدف ذلك إلى اقتراح مجتمع إنساني فوق مجتمع الدولة، ووعي عالمي بترابط كل فواعل ومستويات السياسة الدولية.

**الانتقال من قيم قومية إلى قيم عالمية:** يؤسس الأمن الإنساني لعالم يكون فيه الناس أحراراً من الحاجة، أحراراً من الخوف، عالم تحترم فيه الحقوق الأساسية، والكرامة، وحكم القانون، والحكم الراشد، ويتمتع فيه الأفراد بالحقوق والالتزامات، دون أي تمييز ضمن مفهوم المواطنة العالمية (Universal Citizenship).

## 2 - الثورة المنهجية:

لقد كان لتطوير مقارنة التنمية الإنسانية الفضل في اقتراح بديل منهجي لنظريات التنمية والتحديث، وذلك لأن الإستراتيجية المثلى للرفع من الواردات الوطنية، لا تكون عبر تراكم رأس المال، بل عبر تنمية الشعوب. وبالمثل، يفترض الأمن الإنساني أن أفضل وسيلة لتحقيق الأمن (للدولة والنظام الدولي كليهما) هي تنمية أمن الشعوب. إن هذا التصور الجديد يمكن من البحث عن أفضل الحلول لتحقيق الأمن، فضلاً عن فهم التهديدات الملحة للسلم العالمي.

وقد اتسمت ميكانيزمات النظام الدولي، إبان الحرب الباردة، بمركزية الدولة (State-Centrism)، سواء وفق المقاربات الواقعية لميزان القوى ودوامة الأمن، أو النظريات الليبرالية والبنائية للمؤسسات الدولية. بينما يربط الأمن الإنساني بين أمن الأفراد والأمن الدولي، في عالم جديد، يكون فيه تهديد أمن الأفراد تهديداً للأمن الدولي. وتسمح هذه الثورة المنهجية برسم استراتيجيات جديدة، تكون فرصة لحماية الشعب، وتنمية قدراته، ليتنازل في

المقابل عن انتهاك أمن الدولة (عدم الانخراط في نزاع يهدد استقرارها)، وتهديد أي دولة أو جماعة أخرى (عبر الهجرة وانتقال الأمراض).

إن تأمين الأفراد ليس مجرد واجب أخلاقي، بل هو الإستراتيجية المثلى لتأمين الدولة والنظام الدولي. ولذلك يمثل إقناع الواقعيين والواقعيين الجدد بالحاجة إلى توسيع مفهوم أمن الدولة، ليشمل أمن الأفراد، التحدي نفسه الذي مثله مفهوم التنمية الإنسانية في مواجهته اقتصاد النظرية الليبرالية الجديدة.

يبين الجدول التالي التصورات البديلة للأمن الإنساني مقارنة بالنظريات الأمنية الأخرى

### جدول رقم (3)

#### مقارنة نظرية الأمن الإنساني مع النظريات الأخرى

الليبرالية الجديدة	التنمية الإنسانية	النظرية الواقعية	الأمن الإنساني
الهدف	النمو الاقتصادي	الأفراد + التنمية	سيادة وقوة الدولة (لحماية الأفراد)
الوسائل	سياسات النمو الاقتصادي (تحرير السوق، الخصوصية، استقرار التوازنات الكلية)	سياسات التنمية + سياسات اجتماعية + حقوق الإنسان في نفس الوقت	سياسات تقوية القدرة العسكرية + الحكم الرشيد
الفرضيات المعتمدة حول الإنسان	الرجل الاقتصادي الرشيد	الرجل الرشيد يمثل هوية متنوعة، يمكن أن يكون أيضا امرأة، ولديه حاجاته الخاصة وانتماؤه العرقي وهي تؤثر على سلوكه. الرجل الرشيد لا وجود له	الدولة والإفراد يشكلان علاقة ثنائية مصلحة الطرف فيها تتفق وتتناقض مع مصلحة الطرف الآخر، طغيان طرف قد يؤثر سلبا على الآخر (زيادة القوة العسكرية رغم وجود مستوى مرتفع للفقر)

Source: Shahrbanou Tadjbakhsh and Anuradha M. Chenoy, Human Security: Concepts and Implications, USA and Canada: Routledge, 2000. P . 22.

## الخلاصة:

ترتبط نشأة المفاهيم وتطورها بسياقات فكرية وزمانية، فهي تشكل إجابات لإشكاليات معينة في فترة تاريخية معينة. لذلك، فإن محاولة وضع إطار تحليلي قادر على ضبط مفهوم الأمن، مع تزايد تغيره عبر قطاعات ومستويات ووحدات متنوعة، والتمكن من الحكم على أي مثال بأنه يكتسب صفة الأمن، تحتم التركيز على المميزات النوعية للمسألة الأمنية، أي امتلاك المعايير التي يتم بواسطتها تجنب الانزلاق نحو "كل شيء هو أمن" ( Everything is Security)، ففضايا الأمن تطرح من قبل الفواعل الأمنية، كتهديد لبقاء بعض المواضيع المرجعية (الدولة، الأمة، النظام الاقتصادي،...) التي تزعم أن لها حق البقاء.

لذلك يتطلب تعريف الأمن تتبع جذوره التاريخية وتطور مفاهيمه التي تراكمت مع التطور البشري، وصولاً إلى الوقت الحاضر، إذ أصبح الإنسان محوره، والقيم الإنسانية غايته، وبات يتباهى بتبنيه فواعل المجتمع الدولي. فحتى النصف الثاني من عقد التسعينيات كان ينظر إلى الأمن على أنه أمن حدود الوطن من العدوان، أو حماية المصالح القومية في السياسة الخارجية، أو أمن العالم من حرب نووية. وبانتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الشرقية (الاتحاد السوفيتي سابقاً)، كان للتغيرات الجذرية على المستوى الفكري والاجتماعي أثر كبير على طبيعة المجتمع السياسي "الدولة"، وأدت إلى تغير مفاهيم الأمن وتطبيقاته، فبرزت الحاجة لإعادة صياغة مفهوم الأمن، بما يستجيب للمعطيات الاجتماعية والسياسية والفكرية الجديدة، ويعبر عن النظرة المعاصرة للأمن. لقد توسع مفهوم الأمن، الذي يعني الدفاع عن الإقليم الوطني ضد التهديدات العسكرية من قبل الدول الأخرى، لينتقل بعد انتهاء الحرب الباردة من التركيز على أمن الدولة وإقليمها، إلى مفهوم يشمل حماية أمن الأفراد والمجتمعات والأقاليم،



بل النظام الدولي برمته. وقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مفاهيم النموذج الكلي للتنمية، في إطار الأمم المتحدة، وقد ركز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد كوحدة أساسية للتحليل، وأن الهدف تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، وأصبح هذا المفهوم ركناً في السياسات الخارجية، كأداة لصنع السياسة في العلاقات الخارجية. إن مفهوم الأمن الإنساني لا يشكل بديلاً عن المفهوم التقليدي للأمن، بقدر ما هو استجابة مفاهيمية لطبيعة التطورات التي طرأت على مفهوم الأمن، وقادت إلى توسيع مجالاته، بحيث شملت كل ما له علاقة بحياة الإنسان أولاً، فرسخت بذلك مفهوم الأمن الإنساني على خريطة المنظومة المفاهيمية.

## الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع تأثير التطور الدلالي المتواتر للمفاهيم على الانضباط المنهجي في علم السياسة مفهوماً للسيادة والأمن نموذجاً، حيث تناول الفصل الأول منها دلالة المفاهيم العلمية، وذلك عبر ثلاثة مباحث، استعرض المبحث الأول أهمية ثبات دلالة المفهوم من وجهة نظر منهجية، بينما أهتم المبحث الثاني بمناقشة الكيفية التي تحصل بها المفاهيم على دلالاتها، أما المبحث الثالث فناقش وظيفة المفاهيم الإمبريقية في الربط بين النظرية والواقع الأشكاليات والحلول، وذلك بهدف التوصل إلى خلاصة توضح أهمية التطور في المعنى الدلالي للمفاهيم العلمية، وتأثيرها على البحث السياسي. أما الفصل الثاني فإنه يعتبر بمثابة النموذج الأول للدراسة والمتمثل في مفهوم السيادة ودلالاته، وينقسم إلى ثلاثة مباحث، حيث يناقش المبحث الأول الدلالة التقليدية لمفهوم السيادة، في حين تناول المبحث الثاني، التسارع في تغيير دلالات مفهوم السيادة، بينما استعرض المبحث الثالث، أثر سرعة التطور في مفهوم السيادة على انضباطية دراستها منهجياً، وذلك للتوصل إلى خلاصة يتضح من خلالها أن دلالة مفهوم السيادة تتغير وتتبدل باستمرار، وفقاً للمحيط العام الذي تعيش فيه الدول، وذلك نتيجة للتغيرات والتحولات التي تحدث على الساحتين الدولية والوطنية، كما أن هذا التطور في دلالة مفهوم السيادة يكشف عن كونه مفهوم نسبي، وأخيراً يجسد الفصل الثالث وهو الأخير النموذج الثاني لهذه الدراسة والمتمثل في مفهوم الأمن ودلالاته، وينقسم إلى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول فيه لدراسة الدلالة التقليدية لمفهوم الأمن، في حين تناول المبحث الثاني، التسارع في تغيير دلالات مفهوم الأمن، بينما أهتم المبحث الثالث بدراسة أثر التسارع في تغيير دلالات مفهوم الأمن على انضباطية دراسته منهجياً. وقد حاولت هذه الدراسة من خلال فصولها

الثلاثة، اختبار الفرضية الارتباطية التي مفادها: يؤثر التطور الدلالي المتواتر للمفاهيم على الانضباط المنهجي في علم السياسة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن المفاهيم تتبدل وتتغير دلالتها، عبر فترات قصيرة، على نحو يحول دون اختبار الفروض التي ترد فيها، فما أن يختبر فرض، حتى تتبدل دلالة بعض مفاهيمه المركزية، وهذا ما يؤكد صحة فرضية الدراسة، وتتلخص أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة- فيما يلي:-

1- من خلال البحث في الأطر التنظيرية في علم السياسة، وربطه بتاريخه المعرفي "الابستمولوجي" القائم، وجدت الدراسة أن هناك قطيعة معرفية أدت منهجياً إلى عدم التعرف على ثبات دلالة المفهوم السابقة، أي دلالة المعنى أو دلالة الطرح المتداول في المستوى القاعدي، ما أدى إلى استخدام جديد للمفهوم في الحقل المعرفي الجديد يختلف عن مجالها التداولي السابق، وبالتالي سوف يؤدي إلى استخدام جديد للمفاهيم أيضاً في المستقبل.

2- صعوبة البحث في المفاهيم السياسية المركزية، بحكم ارتباطها بالإشكالات التاريخية والسياسية الواقعية، حيث تنجح المفاهيم لبلورة المواقف والاختبارات داخل جدليات التاريخ الحي، لذلك لا نستطيع نفي النتائج التي يمكن أن تؤدي إليها عمليات التفكير في هذه المفاهيم، من عدم ثبات المعنى الدلالي للعديد من المفاهيم المركزية في علم السياسة ، وهذا بدوره يؤدي إلى مشكلة في ممارسة النشاط العلمي.

3- أن معاني الدلالات التي تعطيها الكثير من المفاهيم التي تشير إلى حياة الإنسان المادية والمعنوية، وخاصة جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، هي وليدة تطور هائل تم عبر عصور وأجيال، مما يعني أن الاحتفاظ بدلالات هذه الكلمات بعينها في التعامل مع المفاهيم يؤدي إلى خطأ منهجي، ومن ثم معرفي وتاريخي.

4- عقب قيام أي ثورة علمية تطراً على المفاهيم تعديلات يمكن ملاحظتها، وهو ما يمثل باراديم؛ إذ يرى بعض دعاة النهج الجديد في فلسفة العلم أن إحدى أهم مترتبات الثورة العلمية تغيير المفاهيم العلمية، حيث تتبلور خلال صيرورتها وتتطور في كافة ميادين العلوم الطبيعية والرياضية والاجتماعية. ولكل مرحلة من مراحل تطور العلوم سياقها المفاهيمي الخاص بها، الذي لا بد من مراعاته ونقده، إضافة إلى مراعاة التطور التاريخي الذي أنتج وينتج نظريات علمية جديدة، تحل مكان النظريات القديمة التي لم تعد كافية لحل المشكلات المستجدة.

5- إن تاريخ العلم هو هذا التطور والتغير المستمر لسياقه المفاهيمي النظري. ولولا هذا التغير والتجدد لنظرياته، لما تبلور ما يسمى تاريخ العلم، فيدرك كل دارس للعلم ونظرياته ونسقه المفهومي نموه الدائم والمطرّد، الذي يتأتى من التغير المتواتر للنظريات العلمية عبر العصور؛

إذ تضطر مرحلة معينة إلى استبعاد نظرية علمية سائدة، واستبدالها بنظرية أخرى، تفرض مبادئها ومفاهيمها، وذلك لقدرتها على تسويق صدق الحلول التي تقدمها. كما أن الحكم بتغيير المفاهيم، بسبب قيام ثورة علمية، والتسليم بأن معنى المفهوم يتغير بتطور العلم، وذلك لأن كل اكتشاف إمبريقي جديد، مهما قل شأنه، يحتم إعادة تعريف للمفاهيم.

6- كما إن التغيير المفاهيمي يعد "محاولة نقدية، من قبل الفاعلين السياسيين، لحل التناقضات التي تظهر في محتوى معتقداتهم وممارساتهم، في محاولة لفهم تغير العالم من حولهم"، فأى نموذج للحل السياسي تكمن خلفه آلية أساسية من التغيير في المفاهيم، فالتغيير السياسي والتغيير في المفاهيم عمليتان مستمرتان، تحدثان نتيجة حدوث تحولات مستمرة في العلاقات الداخلية لأي مفهوم، في سياق واقعه السياسي والاجتماعي. فحين يراجع المنظرون تغيير المفاهيم، لا يكون هذا فقط لحل ما يظهر من مشكلات جديدة، وإنما كذلك لإعادة تأصيل المفاهيم القديمة، وإعادة النظر في المفاهيم القائمة، وتبني مفاهيم جديدة.

7- أن الأعمال الكبرى في مجال الفلسفة والنظرية والفكر السياسي جاء، إما استجابة أو انعكاساً أو رد فعل للفوضى والتشويش المفاهيمي، أو حتى لانهايار وتعطل القدرة التواصلية، ومن ثم يصبح التغيير الدائم هو الحقيقة الوحيدة الثابتة بالنسبة للمفاهيم السياسية، فالمفاهيم ذات المعنى اليوم قد لا يكون لها نفس المعنى قبل ذلك أو في المستقبل. ولفهم التغيير في المفاهيم لابد من فهم سياق التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

8- أن إحدى السمات الرئيسية لأي لغة سياسية هي مد الأفراد أو الباحثين بمخزون مشترك من المفاهيم، تساعد في أبحاثهم العلمية على وصف وتفسير ما يجري حولهم في الواقع المحيط بهم اجتماعياً وسياسياً؛ إذ يتكون هذا الواقع من خلال المفاهيم، أو بالأحرى قد سبق تكوينه مفاهيمياً وتواصلياً.

9- يتحكم النظام المفاهيمي في القدرة على قول أي شيء يتعلق بالواقع، ويؤثر على إدراكنا له، فالمفاهيم تقود البحث، وتوجه اهتماماته، لأنها في النهاية هي التي تحدد إدراكنا للواقع. فالمفهوم إما أنه يضيف شيئاً جديداً، أو علاقة من نوع جديد، أو قاعدة جديدة، أو يهدم جزءاً من علاقة كانت قائمة من قبل، أو يعيد تنظيم ما كان قائماً من قبل، أو يغيره كلياً أو جزئياً.

10- نخلص إلى حقيقة قائمة على البحث الاستمولوجي "المعرفي" في تطور دلالة مفهوم السيادة، أن مفهوم السيادة الوطنية، الذي يرتكز على مبدأ عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ليس مفهوماً قانونياً مجرداً، بل هو مفهوم متغير، يستجيب لواقع تطور البيئة الدولية.

- 11- كنموذج فإن مفهوم السيادة يتشكل ويتغير ويتبدل باستمرار، وفقاً للمحيط العام الذي تعيش فيه الدول. وهذا التطور في دلالة مفهوم السيادة يكشف عن كونها مفهوماً نسبياً، يحتاج إلى قدر كبير من المرونة والواقعية، حتى يكون عملياً وقابلاً للممارسة.
- 12- توصلت الدراسة إلى توسع دلالة مفهوم الأمن، الذي كان يعني الدفاع عن الإقليم الوطني ضد التهديدات العسكرية من قبل الدول الأخرى، لينتقل، بعد انتهاء الحرب الباردة، من التركيز على أمن الدولة وإقليمها، إلى مفهوم يشمل حماية أمن الأفراد والمجتمعات والأقاليم، بل النظام الدولي برمته. وقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني كجزء من مفاهيم النموذج الكلي للتنمية، في إطار الأمم المتحدة. وقد ركز مفهوم الأمن الإنساني على الفرد كوحدة أساسية للتحليل، وأن الهدف تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، وأصبح هذا المفهوم ركناً في السياسات الخارجية، كأداة لصنع السياسة في العلاقات الخارجية.
- 13- إن مفهوم الأمن الإنساني لا يشكل بديلاً عن المفهوم التقليدي للأمن، بقدر ما هو استجابة مفاهيمية لطبيعة التطورات التي طرأت عليه، وقادت إلى توسيع مجالاته، بحيث شملت كل ما له علاقة بحياة الإنسان أولاً، فرسخت بذلك مفهوم الأمن الإنساني على خريطة المنظومة المفاهيمية.

## قائمة المراجع

### أولاً- المراجع العربية:

#### الوثائق:

- 1- ميثاق الأمم المتحدة، الفصل الأول (في مقاصد الهيئة ومبادئها)، المادة الثانية.
- 2- عهد عصبة الأمم، المادة (10).
- 3- إعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، مستند رقم A/RES/2625 (XXV)، المؤرخ في 24 تشرين الأول أكتوبر 1970.

#### التقارير:

- 4- تقرير التنمية البشرية لعام 1993، الأمم المتحدة، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة، 1993.
- 5- تقرير التنمية البشرية لعام 1994، الأمم المتحدة، نيويورك، منشورات الأمم المتحدة، 1994.

#### الكتب:

- 6- أبو زهرة، محمد، العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1964.
- 7- أبوهيف، على صادق، القانون الدولي العام، الإسكندرية: منشأة المعارف، 1972.
- 8- احمد، عزمي طه السيد، الفلسفة مدخل حديث، عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2003.

- 9- أحمد، فاروق يوسف، الثورة والتعبير السياسي، القاهرة: مكتبة عين شمس، 1982.
- 10- الألوسي، حسام، مدخل إلى الفلسفة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و للنشر، 2005.
- 11- أمين، خديجة عرفة محمد، الأمن الإنساني- المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2009.
- 12- \_\_\_\_\_ ، مفهوم الأمن الإنساني وتطبيقاته في جنوب شرق آسيا، القاهرة: 2006.
- 13- باب، آرثر، مقدمة في فلسفة العلم، "ترجمة"، نجيب الحصادي، طرابلس: منشورات اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام، 2006.
- 14- بدوي، ثروت، أصول الفكر السياسي والنظريات والمذاهب السياسية الكبرى، القاهرة، 1967.
- 15- \_\_\_\_\_ ، النظم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية 1986.
- 16- براون، كريس، فهم العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 17- براون، هارولد، الإدراك، النظرية، الالتزام، فلسفة العلم الجديدة "ترجمة" نجيب الحصادي، البيضاء: منشورات جامعة عمر المختار، قيد الطبع.
- 18- بغورة، الزواوي، مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000.
- 19- بلانشي، روبير، الاستدلال، "ترجمة" محمود يعقوبي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2003.
- 20- بلعقروز، عبد الرزاق، نيتشه ومهمة الفلسفة قلب تراتب القيم والتأويل الجمالي للحياة، الجزائر: منشورات الاختلاف، 2010.
- 21- بلقزيز، عبد الاله، العرب والحداثة من النهضة إلى الحداثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- 22- بن حامد، محمد رضا، المبادئ الأساسية للقانون الدستوري والأنظمة السياسية، تونس، ب.د.ن، 2010.
- 23- بن عنتر، عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.
- 24- بوير، كارل، درس القرن العشرين، "ترجمة"، الزواوي بعورة، لخضر مذبوح، بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.

- 25- بوبوش، محمد، اثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، حافظ عبد الرحيم وآخرون، في السيادة والسلطة الأفاق الوطنية والحدود العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- 26- بودون، ريمون، أبحاث في النظرية العامة في العقلانية العمل الاجتماعي والحس المشترك، "ترجمة"، جورج سليمان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية المنظمة العربية للترجمة، 2010.
- 27- بوقنطار، الحسان، معلمي عبد الوهاب، العلاقات الدولية - مفاهيم وإرشادات منهجية مع نماذج لمواضيع الامتحانات تطبيقات، الدار البيضاء: دار توبقال، 1988.
- 28- بول، تيرنس، بيلامي، ريتشارد، الفكر السياسي في القرن العشرين، "ترجمة"، مي مقلد، القاهرة: المركز القومي للترجمة، موسوعة كمبريدج للتاريخ، المجلد الثاني، 2010.
- 29- بيلز، اليسون ج. ك، اندروكوتي، التعاون الأمني - الإقليمي في أوائل القرن الحادي والعشرين، الكتاب السنوي، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد استكهولم لأبحاث السلام، سيبري، "ترجمة"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- 30- بيليس، جون "الأمن الدولي في حقبة ما بعد الحرب الباردة"، في: جون بيليس وستيف سميت، محرران، عولمة السياسة العالمية، "ترجمة" مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 31- تور كماني، العماد حسن، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرون، دمشق: الأولى للنشر والتوزيع، 2004.
- 32- توشار، جابر، تاريخ الفكر السياسي، "ترجمة" على مقلد، بيروت: الدار العالمية للطباعة والنشر، 1983.
- 33- توفيق، سعد حقي، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: دار وائل للنشر، 2000.
- 34- الجابري، محمد عابد وآخرون، مفاهيم الحقوق والعدل في النصوص العربية والإسلامية، في حقوق الإنسان في الفكر العربي دراسات في النصوص، "تحرير" سلمي الخضراء الجيوسي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 35- الجابري، محمد عابد، التواصل نظريات وتطبيقات، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.

- 36- \_\_\_\_\_ ، **بنية العقل العربي**  
دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، بيروت: مركز دراسات  
الوحدة العربية، 2007.
- 37- \_\_\_\_\_ ، **تكوين العقل**  
العربي، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1991.
- 38- \_\_\_\_\_ ، **مدخل إلى فلسفة**  
**العلوم العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة  
العربية، 1998.
- 39- جابري، محمد عبد الرحمن، **نظرية العلامات عند جماعة فيينا رودولف كار ناب**  
**نموذجاً دراسة وتحليل**، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2010.
- 40- جاكسون، روبرت، **ميثاق العولمة: سلوك الدول في عالم عامر بالدول**، "ترجمة" فاضل  
جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.
- 41- الجرف، طعيمة، **نظرية الدولة**، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ب.ت.
- 42- جلال، شوقي، **العولمة: الهوية والمسار، رؤية عربية**، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،  
2007.
- 43- جلال، محمد نعمان، **الإستراتيجية والدبلوماسية والبروتوكول بين الإسلام والمجتمع**  
**الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للنشر، 2004.
- 44- الجمل، يحيى، **الأنظمة السياسية المعاصرة**، بيروت: دار النهضة العربية، 1969.
- 45- جندلي، عبدالناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات**  
**التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2007.
- 46- الحبابي، محمد عزيز، **مفاهيم مبهمة في الفكر العربي المعاصر**، القاهرة: دار  
المعارف، 1990.
- 47- الحديثي، مؤيد عبد الجبار، **العولمة الإعلامية والأمن القومي العربي**، عمان: الأهلية  
للنشر والتوزيع، 2002.
- 48- حرب، على، **الماهية والعلاقة نحو منطق تحويلي**، الدار البيضاء: المركز الثقافي  
العربي، 1998.
- 49- حسن، محمد وجيه حسن، **البحث الإمبريقي بين فجوات علم العلاقات الدولية وتوجهات**  
**علم اللغويات**، في ودودة بدران "محرر"، **البحث الإمبريقي في الدراسات**



- السياسية، جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1991.
- 50- حسين، جمعة صالح، **القضاء الدولي وتأثير السيادة الوطنية في تنفيذ الأحكام الدولية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 199.
- 51- الحصادي، نجيب، **أوهام الخط، بنغازي: منشورات جامعة قاربيونس، 1989.**
- 52- \_\_\_\_\_، **جدلية الأنا- الأخر**، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1996.
- 53- \_\_\_\_\_، **مهارات البحث العلمي**، العين: الإمارات العربية المتحدة، 2005.
- 54- الحلو، ماجد راغب، **النظم السياسية والقانون الدستوري**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000.
- 55- حمدي، أحمد، **ندوة الدولة الوطنية والتحويلات الدولية الراهنة**، الجزائر: منشورات كلية العلوم السياسية والإعلام، 2004.
- 56- الخزرجي، تامر كامل، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، عمان: دار مجدلاي الأولى للنشر، 2005.
- 57- خشيم، مصطفى عبد الله أبو القاسم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002.
- 58- خضراوي، هادي، **أبرز قضايا السياسة الدولية المعاصرة : من خلال المفاهيم والبنى**، بيروت: دار الكتب الحديثة، 2002 .
- 59- الخولي، يمنى طريف، **فلسفة العلم في القرن العشرين الأصول، الحصاد، الأفاق المستقبلية**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة - 264، 2000.
- 60- دبو، رانية جان، **القانون الدولي**، "ترجمة" سموحي فوق العادة، بيروت: منشورات عويدات، 1983.
- 61- الدجاني، محمد سليمان، ومنذر سليمان الدجاني، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.
- 62- درويش، إبراهيم، **الدولة: نظريتها وتنظيمها**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1991.
- 63- \_\_\_\_\_، **النظرية السياسية في العصر الذهبي**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1973.

- 64- الدقاق، محمد السعيد، **التنظيم الدولي**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1990.
- 65- دوفرجه، موريس، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى**، "ترجمة"، جورج سعد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.
- 66- دولوز، جيل، فليكس غتاري، **ما هي الفلسفة**، "ترجمة" مطاع صفدي، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1997.
- 67- الديري، علي احمد، **مجازات بها نري، كيف نفكر بالمجاز**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006.
- 68- راغب، نبيل، **أفئدة العولمة السبع**، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996.
- 69- راندال، جون هرمان، **تكوين العقل الحديث**، الجزء الأول، "ترجمة" جورج طعمة، بيروت: دار الثقافة، 1966.
- 70- رسل، برتراند، **النظرة العلمية**، "ترجمة"، عثمان نويه، بيروت: دار المدى للثقافة والنشر، 2008.
- 71- \_\_\_\_\_ ، **ما وراء المعنى والحقيقة**، "ترجمة"، محمد قدرى عماره، القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، العدد 947، 2005.
- 72- روزنبرج، الكس، **فلسفة العلم مقدمة معاصرة**، "ترجمة"، نجيب الحصادي، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، قيد الطبع.
- 73- روسو، جان جاك، **في العقد الاجتماعي**، "ترجمة"، ذوقان قرقوط، بيروت: دار القلم، 1997.
- 74- ربحانا، سامي، **العالم في مطلع القرن 21**، بيروت: دار العلم للملايين، 1998.
- 75- ريغلر، جان، **سادة العالم الجدد: العولمة-النهابون-المرتزقة-الفجر**، "ترجمة"، محمد زكريا إسماعيل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 76- زروخي، إسماعيل، **دراسات في الفلسفة السياسية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2001.
- 77- زهرة، عطا محمد صالح، **في الأمن القومي العربي**، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1991.

- 78- سرحال، أحمد، **قانون العلاقات الدولية**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990.
- 79- سرحان، عبد العزيز محمد، **مقدمة لدراسة الدولة الفلسطينية**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1989.
- 80- \_\_\_\_\_ ، **مبادئ القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1980.
- 81- سعدي، محمد، **مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلي انسنة الحضارة وثقافة السلام**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
- 82- سكوت، جون، **خمسون عالما اجتماعيا أساسيا المنظرون المعاصرون**، "ترجمة"، محمود محمد حلمي، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2009.
- 83- سلطان، حامد وآخرون، **القانون الدولي العام**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1987.
- 84- سلطان، حامد، **أحكام القانون الدولي العام في الشريعة الإسلامية**، القاهرة: 1974.
- 85- سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت: دار الجيل، 2001.
- 86- \_\_\_\_\_ ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع، 2004.
- 87- سميث، كارن أي.، ومارغوت لايت، **الأخلاق والسياسة الخارجية**، "ترجمة"، فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2005.
- 88- السنوسي، صالح، **العرب من الحداثة إلي العولمة**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 2000.
- 89- \_\_\_\_\_ ، **الوجيز في القانون الدولي العام**، بنغازي: المركز القومي للبحوث والدراسات العليا، 2000.
- 90- سوروس، جورج، **العولمة والنظام الدولي الجديد**، "ترجمة"، هشام الدجاني، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.
- 91- سيرل، جون، **العقل واللغة والمجتمع الفلسفة في العالم الواقعي**، "ترجمة"، سعيد الغانمي، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2006.

- 92- شابير، ددلي، إشكاليات فلسفية في العلم الطبيعي، "ترجمة"، نجيب الحصادي، طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير، 2004.
- 93- شفالبيه، جان جاك، المؤلفات السياسية الكبرى، من مكيافيللي إلى أيماننا، "ترجمة"، إلياس مرقص، بيروت: دار الحقيقة، 1990.
- 94- شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم - المناهج - الاقتراعات - الأدوات، القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، 1996.
- 95- شورو، البشير، الأطر الأخلاقية والمعيارية والتربوية لتدعيم الأمن البشري في الدول العربية، اليونسكو، 2005.
- 96- الصاوي، صلاح، نظرية السيادة وأثرها على شرعية الأنظمة الوضعية، ب.ن، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، 2011.
- 97- صبحي، أحمد محمود، وجعفر، صفاء عبد السلام، في فلسفة الحضارة (اليونانية - الإسلامية - الغربية)، الإسكندرية: دار الوفاء لدينا للطباعة والناشر، 2006.
- 98- صلاح قنصوة، فلسفة العلم، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1981.
- 99- ضوى، على، القانون الدولي العام، طرابلس: ب ن، 2005.
- 100- طالب، محمد سعيد، الدولة الحديثة والبحث عن الهوية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999.
- 101- عارف، نصر محمد، ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج والنظرية المنهج، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.
- 102- العالي، عبد السلام بنعيد، في الانفصال، الدار البيضاء: دار توبقال، 2008.
- 103- عامر، صلاح الدين، مقدمة لدراسة القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 1984.
- 104- العايد، حسن عبدالله، انعكاسات العولمة على السيادة الوطنية، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
- 105- عبد الحميد، محمد سامي، أصول القانون الدولي العام، الجزء الأول: الجماعة الأوروبية، ب م، ب ن، ن ت.
- 106- عبد الحي، وليد، تحول المسلمات في العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.

- 107- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، معجم مصطلحات عصر العولمة- مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية، بدون دار نشر، وبدون تاريخ نشر.
- 108- عبد اللطيف، كمال، التفكير في العلمانية إعادة بناء المجال السياسي في الفكر العربي، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2007.
- 109- عبد الماجد، حامد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، جامعة القاهرة: دار الجامعة للطباعة والنشر، 2000.
- 110- عبد الونيس، أحمد وآخرون، مذكرات في القانون الدولي العام، الجزء الثاني، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004.
- 111- عبدالحافظ، عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، الإسكندرية: دار الجامعة، 2007.
- 112- عرفات، إبراهيم، الأمن في المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطي، في، هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين، "محرران"، قضايا الأمن في آسيا، القاهرة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الأسيوية، 2004.
- 113- علوي، مصطفى، مفهوم الأمن في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في قضايا الأمن في آسيا، هدى ميتكيس، السيد صدقي عابدين "محرران" جامعة القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004.
- 114- عودة، جهاد، الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا، الجزائر: دار الهدى للنشر و التوزيع، 2005.
- 115- عودة، عبد القادر، الإسلام وأوضاعنا السياسية، بيروت: دار الجيل، 1951.
- 116- عوض، عادل، منطق النظرية العلمية المعاصرة وعلاقتها بالواقع التجريبي، الإسكندرية: دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، 2006.
- 117- غانم، إبراهيم البيومي وآخرون، بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الجزء الأول، 1998.
- 118- غانم، محمد حافظ، الوجيز في القانون الدولي العام، القاهرة: دار النهضة العربية، 1979.

- 119- غراوتيز، مادلين، **مناهج العلوم الاجتماعية منطوق البحث في العلوم الاجتماعية**، "ترجمة" سام عمار، دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، 1993.
- 120- فتغنشتاين، لودفيك، **تحقيقات فلسفية**، "ترجمة" عبد الرزاق بنور، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة 2007.
- 121- فرج الله، سمعان بطرس، **جدلية القوة والقانون في العلاقات الدولية المعاصرة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008.
- 122- فريدمان، توماس، **السيارة لكزاس وشجرة الزيتون**، "ترجمة" ليلى زيدان، القاهرة: الدار الدولية للنشر والتوزيع، 2001.
- 123- الفندي، محمد ثابت وآخرون، **رؤية حديثة في مناهج العلوم**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004.
- 124- فهمي، عبد القادر محمد، **النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظرية والخصائص المعاصرة**، عمان: دار وائل للنشر، 1997.
- 125- فودة، عز الدين، **مقدمة في القانون الدولي العام**، القاهرة: مكتبة عين شمس، د.ت، 2004.
- 126- فوكو، ميشال، **يجب الدفاع عن المجتمع**، "ترجمة"، الزاوي بغورة، بيروت: دار الطليعة، 2003.
- 127- فوكوياما، فرانسيس، **بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**، "ترجمة" مجاب الإمام، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.
- 128- فولر، ستيف، **كون ضد بوبر خبايا النزاع حول روح العلم**، "ترجمة"، نجيب الحصادي، تحرير: جون ترني، نيويورك: منشورات جامعة كولومبيا، 2004.
- 129- قربان، ملحم، **قضايا الفكر السياسي، الحقوق الطبيعية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983.
- 130- كرانستون، موريس، **أعلام الفكر السياسي**، بيروت: دار الصداقة العربية للطباعة والنشر، 2002.
- 131- كرانستون، موريس، **أعلام الفكر السياسي**، بيروت: دار النهار للنشر، 1981.
- 132- كون، توماس. س.، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة" حيدر حاج إسماعيل، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، 2007.

- 133- \_\_\_\_\_ ، **بنية الثورات العلمية**، ترجمة"، شوقي جلال، سلسلة الأعمال العلمية، القاهرة: دار العين للنشر، 2003.
- 134- كريزويل، إريث، **عصر البنيوية**، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1992.
- 135- ليشته، جون، **خمسون مفكرا أساسيا معاصرا من البنيوية إلي ما بعد الحداثة**، ترجمة"، فاتن البستاني، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، 2008.
- 136- ليلة، محمد كامل، **النظم السياسية الدولية والحكومة**، القاهرة: مطبعة نهضة مصر 1967.
- 137- مادي، عبد الباسط عثمان علي، **نقد الخطاب ما بعد الوضعي دراسة نقدية للاشتراطات المعرفية عند توماس كون وكارل بوبر**، سرت: إصدارات مجلس الثقافة العام، 2008.
- 138- مارتين، بيتر، **ما يسوغ العولمة أخلاقيا**، في، فرانك جي، لتشنر وجون بولي"محررين"، **العولمة: الطوفان أم الإنقاذ**، ترجمة"، فاضل جتكر، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ومركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 139- مارشال، جوردون، **موسوعة علم الاجتماع، المجلد الأول**، ترجمة"، محمد الجوهري آخرون القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة المشروع القومي للترجمة، 2007.
- 140- مانغونو، دومينيك، **المصطلحات المفاتيح لتحليل الخطاب**، ترجمة، محمد يحياتن، الجزائر: منشورات الاختلاف، 2008.
- 141- مجاهد، حورية توفيق، **الفكر السياسي من أفلاطون إلي محمد عبده**، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1999.
- 142- محمد، علي عبد المعطي، ومحمد علي محمد، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، القاهرة: دار الجامعات المصرية، 1974.
- 143- محمد، ماهر عبد القادر، **فلسفة العلوم المشكلات المعرفية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.
- 144- محمصاني، صبي، **القانون والعلاقات الدولية في الإسلام**، بيروت: دار العلم للملايين، 1972.
- 145- مرقسي، سمير، **الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة الدين والقوة**، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003.

- 146- المركبي، السيد عبد المنعم، التجارة الدولية والسيادة الدولية. دراسة الأهم التغيرات التي لحقت سيادة الدولة في ظل تنامي التجارة، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005.
- 147- مسعد، محيي محمد، دور الدولة في ظل العولمة، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2004.
- 148- المسيري، عبد الوهاب، وفتحي التريكي، الحداثة و ما بعد الحداثة، دمشق: دار الفكر، 2003.
- 149- مصطفى، نادية محمود، وعبد الفتاح، سيف الدين، دورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية حقل العلوم السياسية نموذجا، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2002.
- 150- المغربي، محمد زاهي، قراءات في السياسة المقارنة، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994.
- 151- منصور، ممدوح محمود، العولمة: دراسة في المفهوم والظاهرة والإبعاد، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2010.
- 152- مور، اي جي، كيف يرى الوضعيون الفلسفة، "ترجمة"، نجيب الحصادي، طرابلس: دار ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان، دار الأفاق الجديدة، 1994.
- 153- موشلار، آن رويوك، جاك، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، "ترجمة"، سيف الدين دغفوس، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، دار الطليعة للنشر، 2003.
- 154- نافعة، حسن وآخرون، الدولة والعلاقات الدولية، القاهرة: سلسلة كتب دراسية، 2002.
- 155- ناي (الابن)، جوزيف س.، مفارقة القوة الأمريكية، "ترجمة"، محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان، 2003.
- 156- نصر، محمد عبد المعز، في النظريات والنظم السياسية، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981.
- 157- نفاذي، السيد، معيار الصدق والمعني في العلوم الطبيعية والإنسانية مبدأ التحقق عند الوضعية المنطقية، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1991.
- 158- النهوم، الصادق، طرق مغطاة بالثلج، طرابلس: تالة للطباعة والنشر، 2001.
- 159- هابرماس، يورغن، الحداثة وخطابها السياسي. "ترجمة": جورج تامر، بيروت: دار النهار للنشر، 2002.



- 160- هارديت، مايكل، وانطونيو نيغري، الإمبراطورية إمبراطورية العولمة الجديدة، "ترجمة"، فاضل جتكر، الرياض: مكتبة العبيكان، 2002.
- 161- هاك، سوزان، دفاع عن العلم بين العلموية والتهكمية، "ترجمة" نجيب الحصادي، قيد الطبع.
- 162- الهمالي، عبد الله عامر، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994.
- 163- لوشن، نورالهدى، علم الدلالة دراسةً وتطبيقاً، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1995)
- 164- هوندرنش، تد، دليل أكسفورد للفلسفة، "ترجمة"، نجيب الحصادي، دار الطباعة في جامعة أكسفورد، 2003.
- 165- هيلي، باتريك، صور المعرفة مقدمة لفلسفة العلم المعاصرة، "ترجمة"، نور الدين شيخ عبيد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، 2008.
- 166- ووتيرى اوكالان، مارتن غريفيش، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
- 167- الياسري، علي عبد العزيز، العولمة والدولة الجذور الفكرية والفلسفية للعولمة وتأثيرها على الدولة، بغداد: د. ن، 2009.
- 168- يفوت، سالم، ابستمولوجيا العلم الحديث، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 2008.

### الدوريات:

- 169- الرشيدى، أحمد، "التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية"، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، عدد 85، 1994.
- 170- \_\_\_\_\_، "حقوق الإنسان في أربعة عقود: إنجازات كبيرة وإشكاليات مستمرة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، 2005.
- 171- محمد، أعبيدة، "اشكالية المفهمة في الفلسفة وفي تدريسها"، مجلة فكر ونقد، عدد 63، نوفمبر 2004.
- 172- قرني، بهجت، "من النظام الدولي إلي النظام العالمي"، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، 2005.
- 173- الحمد، تركي، "الدولة والسياسة في عصر العولمة"، مجلة العربي، العدد 494، (كانون الثاني، 2000).

- 174- \_\_\_\_\_ ، "هل من جديد في الفكر السياسي  
الفكر السياسي ومتغيرات العصر"، **مجلة عالم الفكر**، العدد الثاني، 1996.
- 175- محمد، ثامر كامل، "تكنولوجيا المعلومات والدولة الوطنية"، في: **مجلة شؤون الأوساط**،  
بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد 100، 2000.
- 176- ساجر، جورج، "نظرية المفاهيم، (في علم المصطلحات)"، "ترجمة"، جواد حسني  
سماعنه، **مجلة اللسان العربي**، عدد 47، 1999.
- 177- معلوف، حبيب، "الأمن الإنساني لمفهوم غير شامل"، مقال منشور على موقع مجلة  
"شباب التجدد" 2010.
- 178- عطوان، خضر عباس، "السيادة: دراسة في ضوء الاتفاقية الأمنية بين العراق  
والولايات المتحدة الأمريكية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 32،  
2011.
- 179- الحربي، سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في  
المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 19، 2008.
- 180- نفاذي، السيد، "اتجاهات جديدة في فلسفة العلم"، **عالم الفكر**، العدد الثاني، 1996.
- 181- إسماعيل، صلاح، "دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية"، **مجلة إسلامية المعرفة**، العدد  
الثامن، 1997.
- 182- العيسي، طلال ياسين، "السيادة بين مفهومها التقليدي والمعاصر"، **مجلة جامعة دمشق  
للعلوم الاقتصادية والقانونية**، العدد الأول، 2010.
- 183- عضيبات، عاطف، "الأمن الإنساني أفكار يمكن الاستفادة منها في تطوير مداخلة حول  
الأمن الإنساني"، **المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية**، العدد الثالث، 2003.
- 184- العتيبي، عبد الله بن جبر، "العولمة وسيادة الدولة الوطنية بحث في أهمية مفهوم السيادة  
في نظرية العلاقات الدولية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 23، صيف  
2009.
- 185- بن عنتر، عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة  
الدولية**، العدد 160، إبريل 2005.
- 186- عوني، مالك، "رهان الثورات تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة  
العربية"، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، عدد أكتوبر، 2011.
- 187- مفتي، محمد أحمد، "المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**،  
العدد، صيف 1987.
- 188- أبو عامود، محمد سعد، "العولمة والدولة"، **السياسة الدولية**، العدد 161، 2005.

189- بركات، نظام محمود، "الترابط بين الاستيطان والسيادة في مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية"، المستقبل العربي، العدد 153، 1999.

### رسائل جامعية غير منشورة:

190- إسماعيل، رقية رياض، "خضوع الدولة للتحكيم ونظرية السيادة التقليدية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، 2001.

191- حواس، زهيرة، "الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية- دراسة حالة الحوار المتوسطي- الأطلسي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2011.

192- الحوليشي، ياسر خضر، "مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس - كلية الحقوق، 2001.

193- سمية، اوشن، "دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

194- عبد الناصر، جندلي، "انعكاسات تحولات النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة في الاتجاهات النظرية الكبرى في العلاقات الدولية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

195- عمار، بالة، "مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2012.

196- كرازدي، إسماعيل، "العولمة والسيادة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، 2003.

197- لوتاه، مريم سلطان، "معوقات الاستقرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1991.

198- لوصيف، السعيد، "واقع ومستقبل الدولة الوطنية ضمن رهانات وتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية الجزائر، 2010.

199- منصور، عبد النور، "المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

200- هاشم، حسان عبد السميع، "مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية دراسة مقارنة" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة كلية الحقوق، 2001.

## ثانياً- المراجع الأجنبية:

### Books:

- 1- Ayoob, Mohammed, **The Third World Security Predicament: State Making, Regional Conflict and the International System**, Boulder, CO: Lynne Rienner, 1995.
- 2- Baylis, John & Smith, Steve, **The Globalization of World Politics**, London: Oxford University Press, 2003.
- 3- Booth, Ken. **Theory of World Security**, New York: Cambridge University Press, 2007.
- 4- Juanita, Elias, and Sutch, Peter, **International Relations - The Basics**, New York: ROUTLEDGE, 2007.
- 5- Morgenthau, Hans J., **Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace**, New York: knopf, 1978.
- 6- Alan C., Isaak, **Scope and Methods of Political Science An Introduction to the Methodology of Political Inquiry**, Belmont, Wadsworth/Thomson Learning, 2000.
- 7- Katzentein, Peter, **The Culture of National security: Narms and Identity World Politics**, New York: Columbia university Press, 1996.
- 8- Macfarlane, S. Neil and khong, yuen foong. **Human Security and the UN, A Critical History**, Indiana University Press, 2006.
- 9- Jorge, Nef, **Human Security and Mutual Vulnerability: the Global Political Economy of Development and Underdelopment**, Ottawa: International Development Research Center, 1999.
- 10- **Rosenau, James N., Turbulences in World Politics: A Theory of Change and Continuity**, Princeton University Press, 1990.
- 11- **Rosenau, James, N., The United Nations in A Turbulent World**, Colorado: Iynne, Rienner Publishers, 1992.
- 12- **Tadjbakhsh, Shahrbanou and Chen, Anuradha M., Human Security Concepts and implications**, Canada, 2000.
- 13- **Thomas, Caroline, Global Governance, Development and Human Security the Challenge of Poverty and Inequality**, Sterling: Pluto Press, 2000.

- 14- Ul-haq, Mahbub, **Reflections on Human Development**, New York: Oxford University Press, 2005.
- 15- Viotti, Paul and Kauppi, Mark V., **International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism and Beyond**, Boston, Allyand Bacon, 1997.
- 16- Ken Booth, Critical Exploration, Ken Booth, (ed)., Critical Studies and World Politics, Quoted in: Steve smith, the Concept of Security in a Globalizing World, **Working Papers**, University of Otago Foreign Policy School, june 2002.

### **Periodicals:**

- 17- Eriksson, John and Giacomello, Giam Piero, "The Information Revolution, Security, and International Relations: (IR) Relevant Theory?", **International Political Science Review**, 2006.
- 18- Krause, K and Williams, M., "Breeding the Agenda of Studies: Politics and Methods", **Mershon International Studies Review**, Vol. 40, Supplement 2, 1996.
- 19- Michael Desch, "Culture Clash: Assessing the Importance of Ideas in Security Studies", **International Security**, Vol. 23, No. 14, 1998.
- 20- Pails, Rodney, "Self-Determination, the Use of Force and International Law: An Analytical Framework", **University of Tasmania Law Review**, Vol. 20, Issue 1, 2001.
- 21- Rothschild, Emma, "What is Security?", **Daedalus**, Vol. 124, n 3, 1995.
- 22- Victor D. cha, "Globalization and The study of International security", **Journal of Peace Research**, Vol.37, No. 3, 2000.

### **ثالثاً:- المواقع على الانترنت:**

23- وليد عبد الرحيم، مفهوم السيادة في القانون الدولي، تاريخ. 23-11-2011.

[www.55np.info](http://www.55np.info)

24- كوفي عنان، "نحن البشر"، تقرير الأمم المتحدة، 2000، تاريخ 21-7-2011.

[www.Humansecuritybulletin.info](http://www.Humansecuritybulletin.info).

25- ماجد محمد حسن ، "الوضعية المنطقية أو التجريبية المنطقية"، عن موقع الحوار المتمدن، العدد 950، 2004.

<http://www.rezgar.com>

26- محمد محمود السيد، "المفهوم في التنظير السياسي"، عن موقع الحوار المتمدن، العدد 3555، 2011

<http://www.rezgar.com>

27- محمد عابد الجابري، أو هام الليبرالية الجديدة، تاريخ 13-11-2011.

[www.Abedjabri.com](http://www.Abedjabri.com)

28- خديجة عرفة، "تحولات مفهوم الأمن الإنسان أولاً"، في: 9-7-2012.

<http://www.islamonline.net/Arabic/mafaheem>

29- ويكيبيديا الموسوعة الحرة الوضعية المنطقية "جماعة فيينا" 25-3-2012.

<http://www..wikipedia.Com>

30 -

[www.tarya.net/SpSections/ViewSection.aspx?Secl=39&artId=168](http://www.tarya.net/SpSections/ViewSection.aspx?Secl=39&artId=168)

31 - <http://www.sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563>.

32 [www.cpsinda.org/globalhumansecurity/security.htm](http://www.cpsinda.org/globalhumansecurity/security.htm). Paul Heinbecker. "Peace Theme: Humam Security" 28/8/2011

33- [WWW.org/millennium/sg/report/full.htm](http://WWW.org/millennium/sg/report/full.htm) Kofi Anan.. 21/7/2011

34- <http://www.humansecurity@un.org>. 11/7/2012

-

**The University of Benghazi**  
**Faculty of Economics**  
**Department of Political Science**



**Effect Frequent Semantic Evolution of Concepts**  
**Systematic Discipline in Political Science**  
**The Concept of Sovereignty and Security Model**

**Prepared by: Khaled Abdullah Saeid Alareby**

**B.A. in Political Sciences – Faculty of Economics**

**Benghazi University, Spring 2000**

**Supervised by: Prof. Omar Ibrahim Elaffas**

**This study is Presented in Partial Fulfillment of the Requirements for the**  
**Degree Master of Arts**

**Department of Political Science**

**Faculty of Economics**

**Spring 2012**

## Summary of the Study

This study shows for the theoretical and methodological approach primarily through trying to understand the impact of frequent semantic evolution of concepts systematic discipline of political science, through the model represented in the concepts of sovereignty and security. As this study seeks to analyze the changes in the connotations associated with many of the concepts central to political science, and then the ability of concepts circulating in this science identified accurately, expresses the unity of concepts in political science. This conception itself is changing significance, through short periods, that would preclude them test the hypotheses that is, what the test imposed, even changing the sign of some central concepts. Therefore, The ultimate goal of research is to contribute, even a little in content lighting concept image that make resettled in the political field more productive, and more capable of decoding and resolving many the problematic political research.

Hence, this study contains an introduction, three chapters and a conclusion, as follows:

Introduction: includes the definition of the study and its methodology.

Chapter One: Having devoted to search for significant scientific concepts, in three sections are: the First section dealing with the study and analysis of the importance of stability indication of the concept, from the point of view of methodology; as necessary beginning to know what is meant by the concept, and how it formed, in addition to the characteristics of the concept. Also this section focused on the topic patterns of concepts, and discuss concepts and language, in terms of language that paves the ground under the initial signs of the concept, and to identify the main features of the meanings of the concept: the semantic meaning, pragmatic sense, meaning Alstaky.

The second section examines how the concepts get their implications, and that by focusing on the development of the philosophy of science, according to the two presidents which are: logical positivism, represented by the "Vienna Circle", which derived its origins epistemological of doctrine positive, and is its reference historical in theories of Empirical knowledge which is developed by philosophers of the eighteenth century, which affected its role in behaviorism school in



political science; since its foundations adopted patrons and ideas logical positivism in political studies, in order to make progress towards Empirical Political Science free of value influences, relying on two criteria: verifiability criterion and standard portability pampering. With regard to the direction of post-logical positivism, This study tries to display the ideas of both Thomas Kuhn and Karl Popper, by addressing the following points: portability standard refutation or refutation, conceptual change, the scientific revolution.

The third section examines the function empirical concepts in the link between theory and reality: problems and solutions, and that by studying the function of scientific concepts in the science of politics, there are different kinds of concepts, each and every one of them has his own, and has also particularly useful. More specifically, there taxonomic concepts, and other comparable, and a third amount, and there is also the base concepts, and concepts of analysis, theoretical concepts, as well as to study the operational definition, as a systematic tool to ensure that the maturity of Verification Empiricism.

The second chapter will focus on the first model, the concept of sovereignty, the first section discusses the implications traded for the traditional concept of sovereignty and characteristics, as well as the distinction between sovereignty and other concepts that mixes the concept of sovereignty, such as the concept of power, and the concept of independence. The second part presents acceleration in change semantics concept of sovereignty, and by discussing stages of development, which included significant sovereignty under concepts, including: denote the concept of sovereignty in Greek thought, which included both Aristotle and Plato, also focuses on the significance of this concept in Islamic thought. With regard to the terms of the concept of sovereignty in light of concepts of Secularism, this section reviews the contributions of Machiavelli, Jean Bodin, Thomas Hobbes, Jean-Luc, and Jean-Jacques Rousseau. Then this section addresses the concept of sovereignty in the modern state, and in the new world order, and in the modern international law, in addition to the recent developments of the concept of sovereignty, by addressing the concept of sovereignty and international humanitarian intervention. The third section focuses on impact of the speed of evolution in the concept of sovereignty on disciplinary studied systematically, and by addressing the reflection of new international

developments on the change in the significance of the concept of sovereignty, and the multiplicity of frames and descriptive literature on the new international changes which include:

The impact of globalization on the significant shift in the concept of sovereignty, the information revolution and its impacts on the significant shift in the concept of sovereignty, and finally the concept of sovereignty in contemporary reality.

The third chapter deals with the concept of security and its implications, first section focuses on the traditional significance of the concept of security, by addressing the theoretical contexts of the concept of security, and a shift in the concept, and the impact of this shift on the essence of security. And deals with the second section acceleration in change semantics Security; through research nature of developments in the concept of security, and tracking stages on a map of the system conceptually, and then focus this section on the study of the evolution of significant security concept from the perspective of a rational interpretation, includes two of the concept of security are: Security from a realistic perspective, and security from a liberal perspective, as well as the significance of the concept of security from the perspective of a formative - meditative; which means there is a course on the way to the concept of security: the security of constructivist perspective, and security from the perspective of social criticism. This section examines the side of the significant aspects of evolution in the concept of security from the perspective of postmodernism. The second section focuses also on the significance of the concept of security from the perspective of an expansionism, in addition to studying transitions tagged with the concept of human security, as well as the emergence of human security and stages development and actors.

The third Section discusses the impact of the acceleration in the change connotations security concept on disciplinary study systematically, and that by studying the changes in the concept of security at the level of values, perception and actors, and try to find a conceptual framework more disciplined, and the need to expand the concept of security, and the search for form epistemological alternative to human security.

## ملخص الدراسة

أن ما يعيق ممارسة النشاط العلمي في حقل علم السياسة هو عدم ثبات وتحديد العديد من المفاهيم المركزية، مثل القوة والسيادة والأمن والإرادة..الخ، وعلى الرغم من نجاح علماء السياسة في تطوير أساليب التعريفات الإجرائية، إلا أن هناك تغيرات تطراً في الدلالات المرتبطة بالكثير من المفاهيم المتداولة في علم السياسة. ولأجل ذلك سنتناول هذه الدراسة العلاقة بين هذا الأمر، وما تقتضيه انضباطية النشاط العلمي، فالمفاهيم هي التي تحدد الظواهر وتعرفها وتعطيها معانيها، سواء اتعلق ذلك باجزاء الظاهرة ام بالعلاقة بين الظواهر، فالمفهوم بشكل عام هو تجريد للواقع، لذلك فإن الغاية البعيدة من وراء هذه الدراسة هي الأسهام، ولو بقدر قليل في اضاءة محتوى المفهوم بالصورة التي تجعل تبيئته وتوطنيه في مجال البحث السياسي أكثر انتاجية وأكثر قدرة على فك مغلقات كثير من إشكالات البحث السياسي، وبما إن اللغة هي التي تهيب الأرضية التي تقف عليها الدلالات الأولية للمفهوم، وتحدد الملامح الرئيسة لمعاني المفهوم وذلك من خلال تطوير لغة مشتركة، تمكن من التعبير بدقة عن المقترحات العلمية، إذ تقوم لغة البحث العلمي على اساس اتباع مجموعة من التعليمات، تصف مجموعة من العمليات يمكن للباحث تنفيذها بدقة ليصل إلى ما يرغب فيه من المعرفة، وهذا في واقع الأمر يتطلب وجود لغة علمية لممارسة عملية الوصف السابقة للتفسير أو التحليل.

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الجوهرى الذي لا يزال يشغل معظم المتخصصين في علم السياسة، والمتعلق بالكيفية التي تمكنهم من بناء أسس وقواعد للتحقق السياسى العلمى. تبدأ مراحل العملية العلمية بصياغة المفاهيم.لذلك فإن:

الإشكالية (موضع البحث) هي أن المفهوم نفسه تتبدل دلالاته، عبر فترات قصيرة، على نحو يحول دون اختبار الفروض التي يرد فيها، فما أن يختبر فرض، حتى تتبدل دلالة بعض مفاهيمه المركزية.

لذلك يواجه المتخصصون في مجال الدراسات السياسية إشكالية تتعلق بعدم الدقة وعوز الثبات في تحديد المفاهيم المستخدمة في هذا الحقل، وهو أمر يؤثر بلا شك في عملية ما يقدمونه من أنشطة بحثية، كما يؤثر على مستوى التعميمات، ومن ثم النظريات التي يصلون إليها.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في دراسة التطور الدلالي للمفاهيم، ومدى تأثيره على الانضباط المنهجي في علم السياسة، إذ لا تتبع قيمة تحديد المفاهيم من التقاليد الراسخة في

مجال البحث العلمي فقط، ولكن أيضاً من جهة أن تحديد المفاهيم هو تحديد للأرضية التي يقف عليها الدارس، وتأطير للرؤية المنهجية التي تحكم تحليله وأدواته، وهو، أولاً وأخيراً، ضمان للتواصل المنضبط، ما دامت المفاهيم والمصطلحات عرفاً خاصاً بين قوم مخصوصين. ولا معنى لهذه الخصوصية، إن لم يكن الدارسون، داخل حقل معرفي معين، على وعى تام بمفاهيمهم وأدواتهم ومناهجهم.

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح أهمية الدراسات الفلسفية لعلم السياسة.
- بيان ارتهان علمية الأبحاث السياسية بحد أدنى من ثبات دلالات مفاهيمها المركزية.
- محاولة طرح حل للإشكالية المنهجية التي يثيرها تطور الدلالات السياسية المتواتر لعلمية الأبحاث السياسية.

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة: وتتضمن التعريف بالدراسة ومنهجيتها.

الفصل الأول وقد خصص للبحث عن دلالة المفاهيم العلمية، في ثلاثة مباحث هي:-

المبحث الأول يتناول بالدراسة والتحليل أهمية ثبات دلالة المفهوم، من وجهة نظر منهجية. أما المبحث الثاني فيدرس الكيفية التي تحصل بها المفاهيم على دلالاتها، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة وظيفة المفاهيم الإمبيريقية في الربط بين النظرية والواقع: الإشكاليات والحلول.

أما الفصل الثاني فيتم فيه التركيز على النموذج الأول وهو مفهوم السيادة، حيث يناقش في المبحث الأول الدلالات التقليدية المتداولة لمفهوم السيادة. ويعرض المبحث الثاني التسارع في تغير دلالات مفهوم السيادة. أما المبحث الثالث، فيتمحور حول أثر سرعة التطور في مفهوم السيادة على انضباطية دراستها منهجياً.

أما الفصل الثالث: فيتناول مفهوم الأمن ودلالاته، فيركز المبحث الأول على الدلالة التقليدية لمفهوم الأمن، ويتناول المبحث الثاني التسارع في تغير دلالات الأمن، وأخيراً يأتي المبحث الثالث ليناقد أثر التسارع في تغير دلالات مفهوم الأمن على انضباطية دراسته منهجياً.

ومن خلال التحقق من التخمين المؤقت خلصت الدراسة إلى أثبات صحة الفرضية الارتباطية التي مفادها يؤثر التطور الدلالي المتواتر للمفاهيم على الانضباط المنهجي في علم السياسة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لحل أهمها:

أولاً: عقب قيام أي ثورة علمية تطراً على المفاهيم تعديلات يمكن ملاحظتها، وهو ما يمثل باراداييم؛ إذ يرى بعض دعاة النهج الجديد في فلسفة العلم أن إحدى أهم مترتبات الثورة العلمية تغيير المفاهيم العلمية، حيث تتبلور خلال صيرورتها وتتطور في كافة ميادين العلوم الطبيعية والرياضية والاجتماعية. ولكل مرحلة من مراحل تطور العلوم سياقها المفاهيمي الخاص بها، الذي لا بد من مراعاته ونقده، إضافة إلى مراعاة التطور التاريخي الذي أنتج وينتج نظريات علمية جديدة، تحل مكان النظريات القديمة التي لم تعد كافية لحل المشكلات المستجدة.

ثانياً: من خلال البحث في الأطر التطويرية في علم السياسة، وربطه بتاريخه المعرفي الاستمولوجي القائم، وجدت الدراسة أن هناك قطيعة معرفية أدت منهجياً إلى عدم التعرف على ثبات دلالة المفهوم السابقة، أي دلالة المعنى، ما أدى إلى استخدام جديد للمفهوم في الحقل المعرفي الجديد يختلف عن مجالها التداولي السابق، وبالتالي سوف يؤدي إلى استخدام جديد للمفاهيم أيضاً في المستقبل.

ثالثاً: صعوبة البحث في المفاهيم السياسية المركزية، بحكم ارتباطها بالإشكالات التاريخية والسياسية الواقعية، حيث تتجه المفاهيم لبلورة المواقف والاختبارات داخل جدليات التاريخ الحي، لذلك لا نستطيع نفي النتائج التي يمكن أن تؤدي إليها عمليات التفكير في هذه المفاهيم، من عدم ثبات المعنى الدلالي للعديد من المفاهيم المركزية في علم السياسة، وهذا بدوره يؤدي إلى مشكلة في ممارسة النشاط العلمي.

رابعاً: إن دلالة مفهوم السيادة تتغير وتتبدل معانيها باستمرار، وفقاً للمحيط العام الذي تعيش فيه الدول، وذلك نتيجة للتغيرات والتحولات التي تحدث على الساحتين الدولية والوطنية.

خامساً: إن مفهوم الأمن الإنساني لا يشكل بديلاً عن المفهوم التقليدي للأمن، بقدر ما هو استجابة مفاهيمية لطبيعة التطورات التي طرأت عليه، وقادت إلى توسيع مجالاته، بحيث شملت كل ما له علاقة بحياة الإنسان أولاً، فرسخت بذلك مفهوم الأمن الإنساني على خريطة المنظومة المفاهيمية.